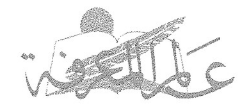
335
يناير
2007





سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - الكويت

اقتصاد يغدق فقرًا

التحول من دولة التكافل الاجتماعي إلى المجتمع المنقسم على نفسه

تأليف: هورست أفهيلد
ترجمة: د.عدنان عباس علي

إصدارات المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب

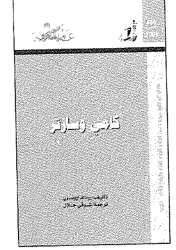




الفنون







عالم المعرفة







إبداعات عالمية





سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - الكويت

صدرت السلسلة في يناير 1978 بإشراف أحمد مشاري العدواني 1923-1990

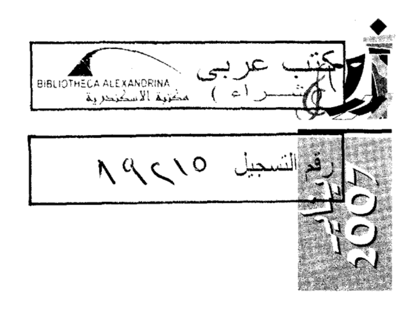
335

اقتصاد يغدق فقرًا

التحول من دولة التكافل الاجتماعي إلى المجتمع المنقسم على نفسه



تأليف: هورست أفهيلد
ترجمة: د. عدنان عباس علي





سلسلة شهرية يصدرها
المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب

سعر النسخة

الكويت ودول الخليج	دينار كويتي
الدول العربية	ما يعادل دولارا أمريكيا
خارج الوطن العربي	أربعة دولارات أمريكية

الاشتراكات

دولة الكويت

للأفراد	**15** د.ك
للمؤسسات	**25** د.ك

دول الخليج

للأفراد	**17** د.ك
للمؤسسات	**30** د.ك

الدول العربية

للأفراد	**25** دولارا أمريكيا
للمؤسسات	**50** دولارا أمريكيا

خارج الوطن العربي

للأفراد	**50** دولارا أمريكيا
للمؤسسات	**100** دولار أمريكي

تسدد الاشتراكات مقدما بحوالة مصرفية باسم المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب وترسل على العنوان التالي:

السيد الأمين العام

للمجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب

ص.ب: *28613* ـ الصفاة ـ الرمز البريدي*13147*

دولة الكويت

تليفون: ٢٤٣١٧٠٠٤ (٩٦٥)

فاكس: ٢٤٣١٢٢٩ (٩٦٥)

الموقع على الإنترنت:

www.kuwaitculture.org.kw

ISBN 99906 - 0 - 204 - 2

رقم الإيداع (٢٠٠٧/٠٠٠٢٧)



العنوان الأصلي للكتاب

WIRTSCHAFT, DIE ARM MACHT

Vom Sozialstaat zur gespaltenen Gesellschaft

by

Horst Afheldt

Munchen 2005

طبع من هذا الكتاب ثلاثة وأربعون ألف نسخة

ذو الحجة ١٤٢٧ - يناير ٢٠٠٧

المحتوى

المحتوى
المحتوى

المحتوى

المحتوى

المحتوى

مقدمة المترجم

تمر دول أوروبا الغربية منذ عدة سنوات بتحولات اجتماعية جذرية. فقد أمسى هم السياسات الاقتصادية والاجتماعية في هذه الدول يتركز في المقام الأول على تقليص دور الدولة وتخليها عن توجيه الاقتصاد الوطني وعلى خصخصة مشاريع القطاع العام. من ناحية أخرى أمسى التنظيم النقابي في مهب الرياح؛ فكل البوادر تشير إلى أن الحكومات مصرة على سحب البساط من تحت أقدام النقابات العمالية وعلى الحد من حق العمال بالإضراب عن العمل. على صعيد آخر، تفاقمت البطالة الهيكلية، أي طويلة المدى، وازدادت اللامساواة في توزيع الدخل القومي والثروة الوطنية وتدهورت الأوضاع المالية الحكومية بنحو لافت للنظر.

فالسياسات المنتهجة في الحقبة الحالية، حقبة الليبرالية المحدثة، تسحق الدولة حتى العظم. فالدولة وقعت في فخ لم تعد قادرة على التخلص منه: فمن ناحية صار لزاما عليها أن تراعي متطلبات جذب الاستثمار الأجنبي

«الفكر الليبرالي المحدث «أممي» أيضا بنحو ما، فهو يحاول، بلا تمحيص وتدقيق، تطبيق القواعد نفسها على كل أمم العالم، غاضا بذلك الطرف عن خصائص كل واحدة منها»

المترجم

وذلك من خلال تقديم الهياكل التحتية المغرية وتقديم تنازلات وإعفاءات ضريبية متزايدة ومنح المساعدات المالية لأصحاب الثروة على أمل إغرائهم بالاستثمار في اقتصاد الدولة المعنية وما سوى ذلك من مغريات مالية أمست تقدمها الدولة وإن كانت، هي نفسها، على علم أكيد بأن هذه الاستثمارات المحتملة لن تحقق لها مردودا ماليا يذكر. من ناحية أخرى، صارت الدولة تئن من ثقل الأعباء المالية الملقاة على عاتقها بفعل التحولات الاجتماعية المختلفة: البطالة المتفاقمة، ارتفاع مستمر بالمدفوعات الاجتماعية وما سوى ذلك من نفقات حكومية كثيرة يتعين على الحكومة النهوض بها وإن كان عائدها الضريبي في تراجع مستمر بفعل تفاقم البطالة وتراجع دخول العاملين بأجر.

وإذا كانت غالبية هذه الدول قد ضحت بالكثير مما حققت من مكاسب اجتماعية، أملا في أن يساعدها هذا على تحقيق الخفض المنشود لمعدلات البطالة، إلا أن واقع الحال يشهد على أن هذه الدول كانت تركض وراء سراب لا نفع منه ووهم لا خير فيه. ففي المنظور العام تتفاقم البطالة بنحو متواصل في الدول الرأسمالية.

بهذا المعنى، لم يساعد المنهج الليبرالي المحدث هذه البلدان على التخفيف من وطأة البطالة. إن العكس هو الصحيح. فالسياسات الليبرالية المحدثة زادت من وخامة المشكلة.

والمقصود بالليبرالية المحدثة تلك المجموعة من النظريات الاقتصادية التي ترى أن اقتصاد السوق والانفتاح الاقتصادي خير السبل لتحقيق المجتمع الحر وزيادة رفاهية شعوب العالم المنفتحة اقتصادياتها على السوق العالمية.

وفي الأصل، أي في نهاية أربعينيات القرن العشرين، كان الدافع لصياغة الآراء الليبرالية المحدثة يكمن في تفنيد الاشتراكية عامة والماركسية على وجه الخصوص وإدانتهما باعتبار أنهما «الطريق إلى العبودية» (*). وفي ندوة اقتصادية عقدوها في باريس عام ١٩٣٨ استخدم الاقتصاديون الناطقون بالألمانية فريدرش فون هايك (Friedrich von Hayek) وفلهلم روبكه (Wilhelm Roepke) وفالتر أويكن (Walter Eucken) مصطلح الليبرالية

(*) هذا هو العنوان الذي أطلقه فون هايك على أحد أشهر مؤلفاته [المترجم].

المحدثة لأول مرة في التاريخ. ولأن المؤتمرين لم يتفقوا على اسم لحركتهم الفكرية الجديدة، لذا أطلقوا في الاجتماع الذي عقدوه عام ١٩٤٧ في مدينة مون بيليران (Mont Pèlerin) «جمعية مون بيليران» (Mont Pèrlin-Society) على حركتهم الجديدة. وكان فون هايك، آنذاك، على اعتقاد تام أن المنهج الليبرالي المحدث سيحتاج إلى جيلين أو ثلاثة حتى يهيمن على الساحة الفكرية ويغدو سياسة تنتهجها الحكومات، وبالتالي فقد واصل فون هايك، بين الحربين العالميتين، جهوده لتطوير الليبرالية المحدثة أملا في أن تغدو نظرية متكاملة تهتدي بها السياسة الاقتصادية في المجتمعات الرأسمالية، فحصل بفضل ذلك على جائزة نوبل للاقتصاد في عام ١٩٧٤.

وإذا كانت الليبرالية المحدثة قد ركزت جهودها في بادئ الأمر على تفنيد الاشتراكية المطبقة في أوروبا الشرقية ونظريتها الماركسية، إلا أن اهتمامها تحول في سبعينيات القرن العشرين صوب النظرية الكينزية التي هيمنت على الساحة الأكاديمية وكانت بمنزلة المنار الذي تهتدي به السياسة الاقتصادية المطبقة في البلدان الرأسمالية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. وكان هجوم الليبرالية المحدثة على النظرية الكينزية يتمحور حول ادعاء مفاده أن هذه النظرية لم تعد تلبي متطلبات الوضع السائد وذلك لأنها ليست ذات بال في شرح أسباب الركود الذي عصف بالاقتصاديات الغربية في سبعينيات القرن العشرين. فقام ملتون فريدمان، القطب الآخر في الحركة الفكرية المناوئة للفكر الكينزي، بشن هجوم على النظرية الكينزية بدعوى أن هذه النظرية تنطبق على واقع اقتصاد مغلق، أي اقتصاد ليست له علاقات اقتصادية مع العالم الخارجي، وراح يصوغ نظريته النقودية (Monetarism) كبديل عن النموذج الكينزي. كما تكفل كل من صندوق النقد الدولي (*) والبنك العالمي وكذلك منظمة التجارة العالمية بالهجوم على النظرية الكينزية والدعوة إلى المبادئ الليبرالية المحدثة. فهؤلاء جميعا أكدوا ضرورة التراجع عن السياسات الاقتصادية المسترشدة بالنظرية الكينزية، وعلى أهمية الانفتاح الاقتصادي وتحرير أسواق المال والسلع من القيود والتوجيه الحكوميين، تطبيقا لمبادئ الليبرالية المحدثة،

(*) بتأثير من قبل صندوق النقد الدولي أمسى صندوق النقد العربي أهم المؤسسات العربية دعوة لمبادئ الليبرالية المحدثة [المترجم].

أو بالأحرى رداءها الاقتصادي الموسوم «النظرية الكلاسيكية المحدثة»، المهيمنة على أروقة كليات الاقتصاد في أغلب بلدان العالم في اليوم الراهن. فهذه النظرية توظف جل مقولاتها لخدمة أهداف أيديولوجية الطابع، أهداف تخدم مصالح رأس المال في المقام الأول.

ويعي الاقتصاديون، على ما يبدو، أهمية الدور المناط بهم وفاعلية ما يصوغون من نظريات ومغزى ما يستنتجونه من هذه النظريات. وكان الاقتصادي الأمريكي الحائز جائزة نوبل بول صامويلسون (Paul Samuelson) قد عبر عن هذا الوعي بعبارة مقتضبة لكنها عميقة المغزى حينما قال في حديث له مع مجلة الإيكونومست (*) (The Economist): «I don't care who writes a nation's laws...if I can write its economics textbooks»

أي: «أنا لا أعير اهتماما بمن يكتب قوانين الأمة... مادام كان بوسعي أن أكتب لها كتبها المدرسية الخاصة بعلم الاقتصاد». واستجاب القدر فعلا لتطلعات صامويلسن؛ فهو لم يكتب لأمته فقط كتابها المدرسي، بل كتبه لأمم أخرى كثيرة، إذ ترجم كتابه إلى العديد من لغات العالم وجرى طبع ملايين النسخ منه. وهكذا أصبح مؤَلف هذا القطب الأول من أقطاب النظرية الكلاسيكية المحدثة إنجيل طلبة الاقتصاد وفرقان (**) عالمنا المعولم.

يتناول كتاب «اقتصاد يغدق فقرا» النتائج التي ترتبت على تطبيق السياسات الاقتصادية المستقاة من المنهج الليبرالي المحدث وسبل الخلاص من هذه النتائج المدمرة.

فحسب رأي المؤلف تمر، حاليا، الدول الصناعية التقليدية بالمرحلة نفسها التي مرت بها الأرجنتين والعديد من دول أمريكا الجنوبية في مطلع العصر الصناعي والهند إبان حقبة الاستعمار البريطاني. فقد دمرت حرية التجارة العالمية الصناعة في هذه البلدان وحولتها، من ثم، إلى أفقر دول العالم. وتأسيسا على هذا المنظور يطالب المؤلف بإلحاح بضرورة التخلي عن مبادئ الفكر الليبرالي المحدث. فتجارب الديكتاتوريات الشيوعية في الماضي القريب خير دليل على استحالة تطبيق برنامج واحد على دول

(*) راجع الصفحة ١٣ من العدد الصادر بتاريخ: ١٩٩٧/٨/٢٣ [المترجم].

(**) الفرقان هو كل ما فُرِّق به بين الحق والباطل [المترجم].

وشعوب العالم كافة. فكما هو الشأن مع الفكر الشيوعي المهزوم فإن الفكر الليبرالي المحدث «أممي» أيضا بنحو ما، فهو يحاول، بلا تمحيص وتدقيق، تطبيق القواعد نفسها على كل أمم العالم غاضا بذلك الطرف عن خصائص كل واحدة منها.

ويشتمل الكتاب على بابين. عنوان الباب الأول هو: «وداعا أيتها الرفاهية» وقسم المؤلف هذا الباب إلى ثلاثة فصول:

في الفصل الأول: «الوهم الكبير»، ينطلق المؤلف من المعطيات الاقتصادية الكلية ويتوصل إلى نتيجة مفادها أننا إذا تجاهلنا بعض الحالات الاستثنائية، فسنلاحظ أن النمو الاقتصادي في ألمانيا قد اتخذ، منذ خمسينيات القرن العشرين، مسارا خطيا، أي أن معدلات النمو كانت تتراجع من عام إلى آخر وأن هذه المعدلات ستبلغ الصفر مستقبلا. وأبان المؤلف بنحو واضح أن النمو الخطي لا يقتصر على ألمانيا فقط، بل هو ينشر ظلاله على جل الاقتصاديات الصناعية. من ناحية أخرى أقام المؤلف في هذا الفصل الدليل القاطع على أن المجتمع الألماني قد أخذ ينقسم على نفسه طيلة الحقبة الليبرالية المحدثة، وأن التفاوت في توزيع الثروة الوطنية في تفاقم مستمر. ومع أن صافي دخول العاملين بأجر كان في ارتفاع مستمر حتى عام ١٩٧٠، إلا أن الأمر الواضح هو أن ثمة تحولات جذرية باتت تنشر ظلالها على الحياة الاجتماعية: ففي الوقت الذي ترتفع فيه دخول المشاريع وأصحاب الثروة بمعدلات تفوق معدلات نمو الناتج القومي الإجمالي بكثير، ظلت دخول العاملين بأجر عند مستواها المعهود، أي أن النمو الاقتصادي لم يعد يترك أي أثر يذكر على نمو هذه الدخول.

ويبين الفصل الثاني: «من يتحمل الأعباء: رأس المال أم العمل؟» أن الحكومات قد صارت ترمي العبء الضريبي على كاهل عنصر العمل أكثر فأكثر منذ أخذها بتطبيق المنهج الليبرالي المحدث. فإذا كانت النسبة القائمة بين الضرائب المستقطعة من الأجور والناتج القومي الإجمالي قد تضاعفت منذ عام ١٩٧٠، يستنتج المؤلف من البيانات الإحصائية أن النسبة القائمة بين الضرائب المستقطعة من دخول أصحاب الثروة والمشاريع قد انخفضت بمقدار ٥٠ في المائة في الفترة الزمنية نفسها.

وفي الفصل الثالث: «الحلول السياسية وإشكالياتها» أسهب المؤلف في مناقشة الإجراءات التي تتخذها، حاليا، الحكومات للتعامل مع الأزمة الاقتصادية ـ الاجتماعية. ومن تحليله لهذه الإجراءات يستنتج المؤلف أن غالبية هذه الإجراءات مضيعة للوقت، فهي عاجزة بالكامل عن حل المشاكل الهيكلية، والمعضلات الجذرية، وأنها لن تساعد على تخفيف الحيف اللاحق بالعاملين بأجر ناهيك عن أن تساعد على إلغاء هذا الحيف كليا. فالمشكلة الجذرية تكمن، بحسب تصوراته، في السوق العالمية المحررة من القيود وفي الانفتاح الاقتصادي على هذه السوق.

وراح المؤلف يعرض في الفصول الثلاثة التي يتكون منها الباب الثاني: «اقتصاد عالمي غير مجد: هل نحن بحاجة إلى نظام عالمي آخر؟» العديد من الوقائع والأفكار ووجهات النظر المستقبلية.

فقد تناول في الفصل الرابع زيف الزعم القائل بأن التجارة الحرة خير وسيلة لتعزيز النمو الاقتصادي. فواقع الحال يفند هذا الزعم بنحو واضح. ففي حين أدى تحرير التجارة الدولية إلى نمو هذه التجارة بنحو يكاد يكون انفجاريا، إذا ما أخذنا عام ١٩٧٠ كسنة أساس، نما الناتج العالمي في جل الدول الصناعية التقليدية وفق مسار خطي لا غير، أي أنه نما بمعدلات متراجعة منذ العام المذكور. على صعيد آخر، سبّب تحرير التجارة الخارجية وإلغاء القيود على حركة أسواق المال الدولية فقدان العمل أهميته في الكثير من دول أوروبا الغربية، وذلك لأن رأس المال صار قادرا على الانتقال إلى ما يسمى بدول الأجور المنخفضة أو الزهيدة. وللتدليل على هذه الحقيقة يذكر المؤلف، على سبيل المثال لا الحصر، أن القطاع الصناعي الألماني قد نقل إلى خارج البلاد ٢,٨ مليون فرصة عمل في الفترة الواقعة بين عام ١٩٩١ وعام ٢٠٠١.

ويناقش المؤلف في الفصل الخامس سبل الحد من العولمة وتمكين الدولة من استعادة دورها في حماية اقتصادها الوطني. ويبرز المؤلف هاهنا دور الضرائب الجمركية في حماية الاقتصاد الوطني وأهمية وضع القيود على استيراد وتصدير البضائع والخدمات وما سوى ذلك من خطوات توجيهية، باعتبار أن هذه جمعاء تشكل عناصر مهمة وضرورية لتعزيز وإنعاش الاقتصاد الوطني عامة والطلب السلعي المحلي على وجه الخصوص.

في الفصل السادس: «إلى أين يفضي الدرب؟» يلخص المؤلف تصوراته بشأن النظام الاقتصادي العالمي الجديد بتخطي النتائج السلبية التي أفرزتها العولمة وما نشأ عنها من بطالة جماهيرية وتفاوت في توزيع الخيرات ووهن في الأداء الحكومي وتراجع في معدلات النمو الاقتصادي وتفكك في البنية الاجتماعية.

وعلى خلفية هذه التطورات السلبية، لا مندوحة من كسر طوق النظام الاقتصادي العالمي غير العادل والسعي إلى إقامة نظام اقتصادي عالمي جديد إما من خلال تراجع الدول، فرادى، عن حرية التجارة الخارجية تماما كما تراجع بسمارك عن قواعدها بعدما توحدت ألمانيا على يديه، وكما انسحبت الولايات المتحدة الأمريكية عن هذه القواعد بعدما شرع الرئيس روزفلت بتطبيق سياسته الاقتصادية الجديدة (new deal)، وإما بنحو جماعي، وذلك من خلال الاتفاقيات والمعاهدات الموقع عليها في رحاب «منظمة التجارة العالمية». ولا ريب في أن تراجع هذه الدولة أو تلك عن حرية التجارة الخارجية يحتم وجود سلطة سياسية لديها القوة والإرادة الضروريتين لاتخاذ هذه الخطوة الجذرية. أما التراجع عن حرية التجارة الخارجية في إطار «منظمة التجارة العالمية» فإنه لا يحصل إلا في إطار مفاوضات تفترض توافر حد معين من القوة الاقتصادية والسياسية للدول المتفاوضة. ويرى المؤلف أن إفلات دول العالم من فخ الليبرالية المحدثة لا يمكن أن يتحقق على يد دولة أوروبية واحدة، بل يفترض تكاتف دول الاتحاد الأوروبي جمعاء لتحقيق هذا الهدف، فلا ألمانيا ولا فرنسا ولا أي بلد أوروبي آخر يستطيع، بمفرده، تغيير النظام الاقتصادي العالمي. بهذا المعنى ينطوي تغيير النظام الاقتصادي العالمي على جانب سياسي أيضا، أي أنه يتوقف على طبيعة القوى التي ستهيمن على الساحة الدولية مستقبلا.

ولكن ما الخاصية الجديدة التي ينبغي بالاقتصاد العالمي الجديد أن يتصف بها، حسب وجهة نظر المؤلف؟

في النظام الاقتصادي الجديد لا بد من التخلي عن التزام الحكومات بتقديم كل ما هو مطلوب لكي يحقق رأس المال أعلى ربح ممكن. بدلا من هذا الالتزام على الحكومات أن تتعهد ليس بتحقيق الاستقرار الاقتصادي والحيلولة دون اندلاع الأزمات الاقتصادية فحسب، بل أن تلتزم أيضا باتخاذ

كل الخطوات الضرورية لرفع رفاهية المجتمع وتعزيز التكافل بين أبناء المجتمع الواحد. بالإضافة إلى هذه التعهدات والالتزامات على الحكومات أن تركز جهدها على توظيف الخيرات الاقتصادية لتخطي التفاوت الاقتصادي بين فئات المجتمع سواء على مستوى الدولة الواحدة أو على مستوى العالم أجمع. فتخطي التفاوت الاجتماعي شرط ضروري لأن يتصف عالم المستقبل بالعدالة المنشودة والسلام المطلوب. فبلا عدالة ليس ثمة سلام دائم، وبلا سلام دائم، ليس ثمة رفاهية اقتصادية لأبناء المعمورة كافة وليس ثمة تنمية اقتصادية مستديمة.

بدلا من تأكيد مصالح رأس المال، لا بد من إعلاء شأن رفاهية القطاع الحكومي أيضا، وذلك لكي يكون بمستطاع هذا القطاع تقديم الخدمات الضرورية لأفراد المجتمع كافة والنهوض بأعباء التكافل الاجتماعي بين أبناء الدولة الواحدة وأبناء المعمورة ككل.

إن هذه الأهداف لا تتحقق إلا إذا كانت هناك قواعد وترتيبات خاصة تراعي خصوصيات ومشاكل وطموحات كل إقليم من أقاليم العالم المختلفة. بهذا المعنى لا بد من أن تراعي مشاريع إصلاح النظام الاقتصادي، في المقام الأول، مدى النفع الذي تحققه اقتصاديات العالم المختلفة من انفتاحها على السوق العالمية. فهذا النفع يختلف اختلافا كبيرا من اقتصاد إلى آخر. كما أنه في تغير مستمر عبر الزمن. فما هو في مصلحة البلد المعني في اليوم الحاضر، قد يكون وبالا عليه بعد حين من الزمن. ولهذا السبب لا يجوز فرض الانفتاح أو الحماية التجارية على دول العالم من خلال قرارات وقواعد وترتيبات تنبع من توجهات أيديولوجية معدة مسبقا ومستنتجة من تحليل نظري ينطلق من شروط لا وجود لها في دول العالم المختلفة. إن من حق كل بلد أن يتخذ لنفسه القرار المناسب لطبيعة ومستوى تطور اقتصاده الوطني.

وفي هذا السياق يسأل المؤلف عن السبب الذي يمنع الدول النامية من أن تنتهج لنفسها ذات الاستراتيجية التي طبقتها الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا في القرن التاسع عشر، حين انتهجت الدولتان السياسة الضرورية لحماية قطاعهما الصناعي الناشئ من مغبة المنافسة البريطانية غير المتكافئة؟ فالبلدان ما كان لهما أن يطورا القطاع الصناعي لو لم يفرضا حماية فعالة تقي الصناعة الوليدة من مغبة المنافسة غير المتكافئة. وإذا كانت

الحماية التجارية ستفضي، في نهاية المطاف، إلى تفكك الاقتصاد العالمي كلية، فلا مراء في أن في الإمكان تلافي هذه المخاطر وذلك من خلال تأسيس تكتلات إقليمية تضم دولا بلغت المستوى نفسه من التطور الاقتصادي والمستوى التكنولوجي، ففي إطار هذا التكتل أو ذاك يغدو تحرير التجارة مع الدول الشريكة بالتكتل نفعا أكيدا. إن سياسة التكتل هذه لا تساعد على تحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة فحسب، بل هي تحقق أيضا اقتصادا عالميا عادلا إلى حد ما. أضف إلى هذا أن التكتلات الإقليمية تسمح لدول العالم المختلفة أن تطبق المعايير الاجتماعية المنسجمة مع المستوى الاقتصادي الذي بلغته دول التكتل المعني، أعني المعايير الضرورية لصيانة حقوق الطبقة العاملة. فبالنسبة إلى دول الاتحاد الأوروبي، على سبيل المثال، يتيح التراجع عن حرية التجارة الخارجية فرصة ثمينة للعودة إلى مجتمع التكافل الاجتماعي وإلى رفع معدلات الأجور الحقيقية الآخذة بالتدني، بنحو مطرد، بفعل المنافسة الأجنبية. أما بالنسبة إلى جل دول العالم الثالث، فإن التراجع عن حرية الانفتاح الاقتصادي ينطوي على فرصة مناسبة جدا لانتهاج سياسة اقتصادية ترمي إلى خفض معدلات الفقر في هذه البلدان وتساعد على التخلص من هيمنة الشركات العابرة للقارات على اقتصادياتها وسياساتها الوطنية.

وإذا ما انتهجت دول العالم هذه السياسة فإنها ستحول دون تفاقم المخاطر التي تتعرض لها الحياة الديموقراطية حاليا. فاستسلام الدول الوطنية لإرادة الشركات العابرة للقارات صار يشكل خطرا على إرادة الشعوب. فالدول المقيدة الإرادة لا تستطيع تمثيل إرادة شعوبها بالنحو المطلوب قطعا.

وغني عن البيان أنه لا يمكن الجزم مسبقا بالحجم الأمثل للتكتل الاقتصادي المعني. فشروط هذا الحجم تتغير مع مرور الزمن وتختلف من اقتصاد إلى آخر بكل تأكيد. ومع هذا، فإن الأمر الواضح هو أن أمريكا الشمالية والاتحاد الأوروبي سيظلان يلعبان أهم دور في هذه التكتلات بكل تأكيد. وليس ثمة شك قط في أن دول جنوب شرقي آسيا ستلعب أيضا، سواء مع الصين أو من غير الصين، دورا مهما في الاقتصاد العالمي. من ناحية أخرى فإن الهند، بمفردها، قادرة على أن تكوّن تكتلا لا يستهان به في قائمة

التكتلات الاقتصادية المكونة للاقتصاد العالمي الجديد. من ثم، هناك دول أمريكا الجنوبية ودول القارة الأفريقية. فهذه الدول قادرة على أن تتخذ الترتيبات الاقتصادية والسياسية الضرورية لخلق تكتلات اقتصادية خاصة بها، تكتلات تمكنها لا من توحيد سياستها الاقتصادية حيال العالم الخارجي فقط، بل وتجعل لها، أيضا، صوتا مسموعا في المحافل الاقتصادية الدولية.

ويعتقد المؤلف أن تكتل الدول المتناظرة اقتصاديا والمتشابهة اجتماعيا والمتضافرة سياسيا وتكوينها تكتلات، تتمتع بأكبر قدر من الحريات الاقتصادية داخليا وتتصف بتحكم الدولة في العلاقات الاقتصادية خارجيا، أي تتصف بقيام الإدارة السياسية للتكتل المعني بالتدخل في تحديد نمط العلاقات مع التكتلات الأخرى وبفرض الحماية التجارية مقابل هذه التكتلات، سيحد من انتقال المشاريع إلى العالم الخارجي وسيكون سورا منيعا يحول دون استمرار تدهور معدلات الأجور الحقيقية في البلدان الصناعية. ويرى المؤلف أن كل تكتل من هذه التكتلات يجب أن يكون بحجم لا يعيق إدارة التكتل سياسيا ولا يحول دون انتهاج قواعد للحياة الاقتصادية تضمن تحقيق الرفاهية لمواطني الدول المشاركة كافة في التكتل المعني.

د. عدنان عباس علي

فرانكفورت ـ ديسمبر ٢٠٠٦



تمهيد

بادئ ذي بدء، ثمة تناقض لافت للنظر: فمنذ عام ١٩٧٠ ارتفع الناتج القومي الألماني، أي مجموع السلع والخدمات المنتجة في ألمانيا، إلى ما يزيد على الضعف. ما السبب الذي أدى إذن إلى ارتفاع مديونية الحكومة الاتحادية وخواء الموازين المالية في مناطق الحكم المحلي؟ لماذا أصبحت الحكومة المركزية والحكومات المحلية على تلك الدرجة من الفقر بحيث إنها صارت مجبرة على غلق بعض المدارس والكثير من المسابح والمكتبات العامة والعديد من مراكز الشرطة؟

في عام ١٩٧٠ كان عدد من هم في حاجة إلى المعونات الاجتماعية أقل من ١,٥ مليون مواطن [١]؛ وفي عام ٢٠٠٢ ارتفع هذا العدد إلى ما يزيد على ٤,٥ مليون مواطن [٢]. لماذا يزداد الأهالي فقرا على الرغم من ارتفاع الناتج القومي إلى الضعف؟ من أي طينة هو هذا الاقتصاد الذي يتزامن فيه تضاعف الناتج القومي مع انتشار الفقر في المجتمع؟ وإذا كان العجز المالي قد صار يخيم على كل المناحي، فإلى أين تسرب إذن الفائض الذي حققه الاقتصاد الوطني في سياق عملية الإنتاج؟

«لماذا أمسى القطاع الحكومي وأعداد متزايدة من المواطنين يعانون تفاقم الفقر على الرغم من أننا حققنا نموا اقتصاديا بلغ ١٠٠ في المائة في الأعوام الثلاثين المنصرمة؟»

المؤلف

ويكاد يتفق الجميع على أن الأمر لا يمكن أن يستمر على الحالة التي هو عليها الآن. ويتفق غالبية الاقتصاديين وأعضاء المجالس الاستشارية والعاملين في وسائل الإعلام على ماهية الأمور التي يجب إصلاحها وطبيعة هذا الإصلاح: «فبقدر تعلق الأمر بالإصلاح الاقتصادي يكاد يكون هناك توافق تام بين الاقتصاديين: فهؤلاء يؤكدون أن الوطن صار في أمسّ الحاجة إلى خفض الضرائب والرسوم وإلى تراجع المديونية الحكومية، كما أنه في حاجة ماسة إلى الحد من تدخل الحكومة في آليات سوق العمل وإلى تحفظ النقابات العمالية في المطالبة برفع معدلات الأجور وإلى ترشيق الدولة» [٣]. كما يؤكد هؤلاء أهمية الاستمرار في إلغاء القيود على التجارة الخارجية على مستوى العالم أجمع.

ويأمل هؤلاء الاقتصاديون بأن يؤدي خفض الأجور ومستوى رسوم التأمين الاجتماعي والصحي إلى تحسن ملحوظ في قوة المشاريع الوطنية على الصمود أمام المنافسة الأجنبية. ويراد من خفض الضرائب على المشاريع وعلى أصحاب الدخول العالية جذب رأس المال وتشجيع الاستثمار، بغية القضاء على البطالة من خلال النمو الاقتصادي. ومن خلال معدل أجر لا يتعدى اليورو الواحد عن ساعة العمل يراد إغراء الصناعة بزيادة استخدام الأيدي العاملة؛ أي يراد اقتفاء خطى الاقتصاد الأمريكي الذي صار وجود «الكادحين الفقراء» (*) (working poor) فيه أمرا شائعا.

وتساير السياسة الاتجاه الفكري المخيم على الساحة فتطرح على المجتمع الألماني ما يسمى بـ «أجندة ٢٠١٠» (Agenda 2010). وكان مونتفيرنغ (Muentefering)، رئيس الحزب الاشتراكي الديموقراطي (**) قد شرح مغزى هذه الأجندة، فقال بالحرف الواحد: «تجسد أجندة ٢٠١٠ منظور الحزب الاشتراكي الديموقراطي بخصوص مستقبل ألمانيا. فالهدف العظيم هو تحقيق العدالة الاجتماعية في ظل مستوى عال من الرفاهية - ليس إلى حين قصير، بل بنحو مستديم».

ولكن هل استطاعت الحلول المستقاة من الفكر الليبرالي المحدث تأمين مستقبل المجتمع في الأمد الطويل فعلا؟ هل بالإمكان حقا تحقيق النمو الاقتصادي المستديم والقادر على القضاء على البطالة، لاسيما إذا أخذنا

(*) أي بالمعنى العام: أولئك العمال الذين يتميزون، على الرغم من عملهم المرهق، بدخل يقل كثيرا عن مستوى حد الكفاف المتعارف عليه في المجتمع [المترجم].

(**) شغل هذا المنصب سابقا وهو وزير العمل والشؤون الاجتماعية حاليا [المترجم].

بعين الاعتبار أن البطالة لم تتراجع، بل تفاقمت حتى بعدما تضاعف الناتج القومي في الأعوام الثلاثين المنصرمة؟ فالبطالة، التي كان يئن تحت وطأتها عدد ضئيل في عام ١٩٧٠، تفاقمت عام ٢٠٠٤ فزاد عدد العاطلين على ٤,٥ مليون عامل على أدنى تقدير [٤].

هل يؤدي خفض معدلات الأجور بنسبة تبلغ ١٠ أو ٢٠ أو ٣٠ في المائة أو زيادة ساعات العمل إلى تعزيز القوة التنافسية في السوق العالمية فعلا في الأمد الطويل؟ فالأمر الواضح هو أن خفض الأجور لمرة واحدة لا يكفي أبدا، وذلك لأن ضغوط السوق العالمية على دخول العاملين في تزايد مستمر. وعلى خلفية هذه الحقائق، هل سيحصل العمال، مستقبلا، على تلك الأجور التي تفي بمتطلبات المنافسة في السوق العالمية من ناحية، وتؤمن مستوى العيش الكريم لمواطني أوروبا من ناحية أخرى؟ وإذا كانت ساعات العمل الأكثر تحقق النفع للمشروع الواحد ـ فهل هي تحقق النفع للاقتصاد الوطني ككل، لاسيما أن هناك ما يزيد على ٤ ملايين عامل عاطل عن العمل؟

ولكن، وقبل هذا وذاك، هل تجسد دعوى الليبرالية المحدثة بضرورة الانفتاح على السوق العالمية، بلا قيد أو شرط، نهجا يضمن للدول الصناعية الأوروبية تحقيق الرفاهية؟ هل تحقق التجارة الحرة، حقا، ودائما وأبدا، الخير الوفير للمشاركين كافة في هذه التجارة ـ أم أننا هاهنا إزاء زعم باطل «من أساسه» وادعاء كاذب «يدغدغ مشاعر العامة» (popular polemical) بحسب ما يقوله، في هذه الأيام، بول صامويلسون (Paul Samuelson)، الاقتصادي الأمريكي الحائز جائزة نوبل؟ [٥].

أينبغي بنا الركون إلى العقيدة الليبرالية المحدثة الزاعمة بأن السوق، هي فقط، القادرة على تأمين أكبر قدر ممكن من الرفاهية لمجمل الاقتصاد العالمي، إذا ما تحررت هذه السوق كلية من العوائق والقيود الحكومية؟ والأمر البين هو أن هناك اقتصاديين يفندون هذه العقيدة. فخبراء اقتصاديون، من قبيل الاقتصادي الأمريكي، الحائز على جائزة نوبل وكبير الاقتصاديين في البنك الدولي سابقا، جوزيف ستيغليتس (Joseph Stiglitz)، انطلقوا من الوقائع والمعطيات المرصودة إحصائيا وأبانوا عن مواطن الضعف الكامنة في السوق الحرة وعن النتائج المدمرة التي أفرزتها السياسة الليبرالية في الاقتصاد العالمي عامة وفي الدول النامية على وجه الخصوص.

وإذا كان الطبيب قد أخطأ في تشخيص الداء، أينفع الدواء في معالجة الداء؟

ولنعد إلى السؤال الذي طرحناه في مستهل هذا التمهيد: لماذا أمسى القطاع الحكومي وأعداد متزايدة من المواطنين يعانون تفاقم الفقر على الرغم من أننا حققنا نموا اقتصاديا بلغ ١٠٠ في المائة في الأعوام الثلاثين المنصرمة؟ هل استهلك الاقتصاد الكثير من العائد الاقتصادي المتحقق، أم أن اللغز يكمن في توزيع هذا العائد؟ هل استهلكت دولة الرعاية الاجتماعية الكثير من الموارد الاقتصادية فعلا؟ هل حاز بعض المواطنين الكثير من هذا العائد؟ أم انهارت رفاهية الجمهور وذلك لأن الاقتصاد الوطني المتنامي لم يعد يمن بخيراته على جمهور المواطنين؟

وما هي العلاقة القائمة بين رفاهية الحكومة والخواص من ناحية، والنمو الاقتصادي من ناحية أخرى؟ وإذا عجز النمو الاقتصادي المتحقق عن الوفاء بمتطلبات الرفاهية، ما هو الأمر الذي ينبغي أن تعطى له الأولوية للوفاء بمتطلبات الرفاهية المطلوبة؟

إن النظرية الليبرالية المحدثة تؤكد مبدأ حرية التجارة الخارجية وتزعم، هي الأخرى أيضا، أن هدفها يكمن في تحقيق الرفاهية للجميع (وللدول النامية على وجه الخصوص). من هنا، فإن هدفها هذا هو المحك الذي يتعين علينا أن ننطلق منه للتعرف على مدى نجاحها في تحقيق الأهداف المعلنة.

ما هي النتائج، إذن، التي تمخضت عن الانفتاح على السوق العالمية منذ سبعينيات القرن العشرين؟ هل أكد هذا الانفتاح مصداقية النظرية الاقتصادية الليبرالية المحدثة، أي هل تمخض عنه فعلا تسارع في نمو مجموع البضائع والخدمات المنتجة في العالم، أعني مجموع النواتج الوطنية في العالم أو الناتج العالمي كما يقال اختصارا؟ والسؤال الأهم من هذا وذاك: هل تحقق، فعلا، نمو ملحوظ في حصة الفرد الواحد من الناتج العالمي في الحقبة الليبرالية المحدثة الممتدة من عام ١٩٧٣ إلى عام ٢٠٠٠، أم أن الوقائع جاءت تكذيبا لدعاوي هذه النظرية وذلك لأن نمو حصة الفرد الواحد من الناتج العالمي قد تراجع في هذه الحقبة؟

وما الآثار التي أفرزتها الصيغة الجديدة للاقتصاد العالمي على رفاهية بني البشر في العالم؟ هل استطاعت الفئات الموجودة في أدنى السلم الاجتماعي أن تشارك في قطف ثمار نمو الرفاهية في العالم، أم سببت التجارة العالمية الحرة تفاقم اللاعدالة على المستوى العالمي وفي تعميق التوترات وحالات عدم الاستقرار في المجتمع العالمي؟

تركز هذه الدراسة، في المقام الأول، على تحليل الأزمة الاقتصادية الناشرة ظلالها على ألمانيا وعلى غالبية دول الاتحاد الأوروبي. وللإحاطة بهذه الأزمة، لا بد لنا من أن نسأل عن ماهية الآثار التي تمخضت عن التطورات الجارية في الاقتصاد العالمي وعن الآثار التي تركتها هذه التطورات على الاقتصاد الألماني؟

في مطلع ثمانينيات القرن العشرين تمخض عن ارتفاع الناتج القومي ارتفاعا مماثلا، تقريبا، في كل من دخول المشاريع والدخول المتأتية من الثروة، من ناحية، ودخول العمال المأجورين من ناحية أخرى. بهذا المعنى، كان الاقتصاد الوطني في خدمة كلتا فئتي المجتمع. وكانت ألمانيا دولة التكافل الاجتماعي بالمعنى الذي ارتآه لها أرهارد (*)، إلا أن الوضع تغير كلية في حقبة تطبيق المنهج الليبرالي المحدث؛ فمنذ سيادة هذا المنهج تعمق انقسام المجتمع بنحو متسارع ومتواصل. فقد ارتفع صافي دخول المشاريع وأصحاب الثروة ارتفاعا متصاعدا. ففي عام ٢٠٠٤، أي العام الذي كان يتعين فيه علينا جميعا «شد الأحزمة على البطون»، كانت هذه الدخول قد ارتفعت بنسبة قياسية بلغت ١٠,٧ في المائة. وفي الوقت ذاته كان العمال المأجورون يئنون تحت وطأة البطالة ويعانون من شدة النتائج التي ترتبت على تراجع مستوى الرعاية الاجتماعية. فالمستويات المعيشية للعاملين بأجر ازدادت سوءا بازدياد التراجع الذي طرأ، في المتوسط، على صافي دخولهم. أضف إلى هذا أن هذه الفئة من المواطنين قد تحملت القسط الأكبر من تراجع الموارد الحكومية وما ترتب عليه من ضائقة مالية حكومية. والأمر الذي يتعين أخذه بعين الاعتبار هو أن العاملين بأجر يشكلون ما يقرب من ٩٠ في المائة من قوة العمل، أي أنهم يكادون أن يكونوا «الشعب برمته». من هنا، فإن في وسع المرء أن يقول إن الاقتصاد الوطني لم يعد يعمل لمصلحة الجمهور العام. وفي الواقع «لا النظريات، ولا آراء هذه الفئة أو تلك، تشكل المحك القويم للوقوف على صواب أو خطأ السياسة الاقتصادية، إن المواطنين، أعني جمهور المستهلكين، الذين يتكون منهم الشعب، هم المحك الذي يعتد به في تقويم السياسة الاقتصادية. فالسياسة الاقتصادية الناجحة هي السياسة التي تحقق للمواطنين، لكل المواطنين، النفع والخير». إن هذا هو الدرس البليغ الذي على أنصار اقتصاد السوق الرامي إلى تحقيق التكافل الاجتماعي أن يتعلموه من لودفيغ أرهارد.

(*) أول وزير اقتصاد في ألمانيا عقب نهاية الحرب العالمية الثانية وثاني مستشار ألماني بعد كونراد أديناور [المترجم].

إن المجتمعات الاشتراكية ـ التي دأبت فيها المشاريع الإنتاجية، «المملوكة من قبل الشعب»، على النهوض بقسط لا يستهان به من المهام الاجتماعية ـ عجزت عن الوفاء بمتطلبات الكفاءة الاقتصادية فانهارت بالتالي كلية. أما بالنسبة إلينا، فإن الأمر الواضح هو أننا نسير بخطى حثيثة صوب الخسران، فنحن نضيع ثراءنا الاقتصادي في خضم «ثروة الأمم» (*).

ولكن، لماذا صرنا قاب قوسين أو أدنى من الفشل والخسران؟

إن هذا السؤال يقودنا، شئنا أم أبينا، إلى حقيقة مفادها أن التطور التكنولوجي لم يكن لمصلحة عنصر العمل البشري. فالتطور التكنولوجي صار يحتم استبدال العمل البشري بالآلات والمعدات. من ناحية أخرى، يوجه السؤال أعلاه أنظارنا، وبنحو لا مفر منه، صوب المشاكل الناجمة عن الانفتاح على السوق العالمية؛ ففي يومنا الراهن تتكاثر، في هذه السوق، بنحو مطرد، صناعات قادرة على المنافسة تكنولوجيا، وعلى تصعيد الضغوط على دخول العاملين في كل أرجاء المعمورة. فهذه الصناعات أمست تخفض «سعر العمل في السوق العالمية» بنحو شديد ومتواصل. كما صارت تطفو على السطح بوادر تؤكد أن الدولة قد صارت مقصوصة الجناح، وذلك بفعل الحرية الواسعة التي تتمتع بها السوق العالمية ونتيجة لما تقدمه هذه السوق إلى المشاريع وأصحاب الثروات من إمكانات واسعة للتهرب من دفع الضرائب. إن السؤال أعلاه يدفعنا أيضا إلى أن نجيل النظر في النظرية المؤكدة ضرورة دعم جانب العرض (**) وفي تداعيات تطبيق مبدأ المنافسة الحرة بلا هوادة، علما بأن التطبيق الصارم لهذا المبدأ قد حول الدولة من متبوع يشرع الضوابط ويضع القواعد ـ كما كان معهودا في حقبة اقتصاد السوق القائم على أسس التكافل الاجتماعي ـ إلى تابع فاقد للمبادرة ولاعب

(*) «ثروة الأمم» هو العنوان الذي أطلقه الاقتصادي البريطاني آدم سميث على أحد أهم مؤلفاته الاقتصادية. وكان آدم سميث قد أشاد، في مؤلفه هذا، بحرية التجارة الخارجية ونوه بدورها في زيادة ثروات الأمم [المترجم].

(**) تشكل النظرية المؤكدة على ضرورة دعم جانب العرض المنطلق الرئيسي الذي ينطلق منه دعاة الليبرالية المحدثة. فحسب رأيهم يتعين على السياسة الاقتصادية الرامية إلى القضاء على البطالة أن تشجع جانب العرض، أي أن تحفز قطاع المشاريع على الاستثمار، وذلك من خلال خفض الضرائب والحد من تدخل الحكومة في آليات سوق العمل على سبيل المثال لا الحصر. بهذا المعنى تشكل هذه النظرية تراجعا تاما عن النظرية الكينزية التي كانت تؤكد جانب الطلب في مواجهة البطالة، وترى أن من الضروري رفع الأجور وزيادة الإنفاق الحكومي، وذلك لأن هذه الخطوات تؤدي إلى زيادة الطلب على المنتجات وتحفز المشاريع على الاستثمار وتشغيل الأيدي العاملة العاطلة عن العمل [المترجم].

لا همّ له سوى التكيف مع المنافسة الدولية وحفز المشاريع الوطنية على عدم نقل الإنتاج إلى العالم الخارجي وتشجيع المشاريع الأجنبية على الاستثمار في الاقتصاد الوطني.

بناء على هذا كله، إن علينا أن نختار، فإما أن نقبل بتفاقم الفقر بين صفوف الجزء الأكبر من مواطني الدول الأوروبية، أو أن نعمل المستحيل من أجل خلق صيغة جديدة للاقتصاد العالمي. وإذا كنا عاجزين عن خلق صيغة جديدة للاقتصاد العالمي، فهل نحن عاجزون، حقا، عن خلق صيغة جديدة بالنسبة إلى المنطقة الأوروبية على أدنى تقدير؟ من ناحية أخرى، أليس هناك حل يرضي الجميع ويلبي تطلعات أقاليم العالم كافة؟ وما الدور الذي ينبغي للدولة، المغضوب عليها حاليا، أن تنهض به لكي يكون الاقتصاد الوطني قادرا على تلبية تطلعات الجميع؟

إن الوقوف في وجه المسار الذي اتخذته الصيغة المتحكمة في الاقتصاد العالمي حاليا، وهو مسار صار يهدد رفاهية الجماهير العريضة، نعم إن الوقوف في وجه هذا المسار، وتحويل اتجاهه رأسا على عقب، يجسد ثورة عارمة بلا مراء، ويشكل شرطا ضروريا لتأسيس دول أوروبا الساعية إلى تحقيق التكافل الاجتماعي؛ إنه شرط ضروري لان تعم «رأسمالية نهر الراين» (*) مجمل دول الاتحاد الأوروبي. فالتكافل الاجتماعي هو الأمر الذي ينبغي لأوروبا أن تتميز به، إنه الجواب الشافي عن السؤال الذي كثيرا ما نطرحه على أنفسنا، أعني: لماذا نريد «أوروبا»؟ الأمر الواضح هو أن الحلم بأوروبا الموحدة سيكون بلا معنى ومشوبا بالشكوك ومعرضا للفشل، إذا ما لم يكن هناك مبدأ تتميز به أوروبا؟

وفشلت، حتى يومنا هذا، كل المحاولات الرامية إلى إعطاء هذه المشاكل الرئيسية الأولوية في النقاش الدائر حاليا، وذلك لأن أنصار العقيدة الاقتصادية المهيمنة على الساحة يقفون عقبة كأداء أمام هذه المحاولات اعتقادا منهم أن المبدأ الليبرالي المحدث قد «وضع القواعد» لكل دقائق الأمور وذلك من خلال «شجبه للقواعد» الحكومية الرامية إلى التدخل في آليات السوق. وعلى الرغم

(*) هذه هي التسمية التي يطلقها الفرنسيون على النظام الاقتصادي الذي انتهجته ألمانيا عقب الحرب العالمية الثانية. فهذا النظام، نظام اقتصاد السوق، كان يقوم على أسس التكافل الاجتماعي. وأطلق الفرنسيون هذه التسمية في إشارة منهم إلى مدينة بون، عاصمة ألمانيا الغربية سابقا. فهذه المدينة تقع على ضفاف نهر الراين [المترجم].

من تبلور العديد من الآراء الرافضة للمبدأ الليبرالي المحدث في الآونة الأخيرة، لايزال الرأي السائد يؤكد أنه «سياسيا، ليس صحيحا» (politically correct) أن يقترح المرء العودة إلى الضرائب الجمركية لحماية الاقتصاد الوطني والقوانين الاجتماعية الرامية إلى صيانة حقوق العمال، ناهيك عن أن يقترح حلولا جديدة قادرة على الحد من تفاقم الفقر الذي تئن تحت وطأته جماهير غفيرة من أفراد مجتمعنا. ومادامت هذه الأجواء واصلت هيمنتها على الساحة، سيكون التركيز على الحلول، الممكنة التحقق سياسيا في النظام الاقتصادي القائم، مضيعة للوقت ولفرصة الشروع بالتحولات الجذرية الضرورية. وإذا ما انطوت هذه الحلول على ما تنطوي عليه «أجندة ٢٠١٠» من عناصر غير مناسبة، فإنها ستسبب تعميق الأزمة وليس التخفيف من وطأتها.

في التاسع من نوفمبر من عام ١٩٨٩ انهار جدار برلين انهيارا تاما. ولم يتنبأ أي واحد منا بهذا الحدث قط. ومنذ هذا الحين، أي من بعد انهيار جدار برلين، انقلب الأمر رأسا على عقب، فالاقتراحات، التي بدت معقولة، وسليمة، في الزمن السابق على انهيار الجدار، أمست ضلالا بيّنا وخطأ جليا بعد انهيار الجدار، وما كان ضلالا بيّنا وخطأ جليا في الزمن السابق على انهيار الجدار، أمسى معقولا، وسليما، من بعد انهيار الجدار. وإذا ما صادف أن اقتنع، في يوم من الأيام، القائمون على إدارة السياسة الاقتصادية بأن الاستمرار في تطبيق النهج الحالي لا يقود مجتمعنا إلى دولة التكافل الاجتماعي، بل هو يؤدي إلى تفاقم الفقر المخيم على جماهير عريضة من أفراد المجتمع ويقضي على كل ما لدى هذه الجماهير من آمال، ستتغير، عندئذ، كل المعايير بكل تأكيد. ولكن، هل سيقتنع أصحاب الشأن فعلا بضلال نهجهم في يوم من الأيام، ومتى سيقتنعون بهذا؟. إن هذا رجم بالغيب بكل تأكيد. من هنا، فإن أملنا هو أن يكون، عندئذ، متسع من الوقت للحيلولة دون سوء العاقبة. فالمجتمع الذي يُفرض عليه اقتصاد يسلبه كل أمل في غد أفضل ويزيد من فقره وضنكه... نعم إن هذا المجتمع لا ينتظر طويلا.



الباب الأول

وداعا أيتها الرفاهية

1

الوهم الكبير: نمو اقتصادي جديد يخلق فرص عمل جديدة و«رفاهية للجميع»

يلعب النمو الاقتصادي دورا مركزيا في النقاش الدائر في ألمانيا حول السياسة الاقتصادية. والملاحظ هو أن معدلات النمو الاقتصادي كانت في تراجع متواصل في السنوات الأخيرة. فإذا كانت غالبية المؤسسات الاقتصادية ومعها الخبراء، المتخصصون، قد أفرطوا عند تقديرهم للزيادة التي ستطرأ على الضرائب من جراء النمو الاقتصادي المتوقع، فافترضوا أن الاقتصاد سينمو سنويا بمعدل يزيد على ٢ في المائة، فإن واقع الحال يشهد على أن ألمانيا أمست تعيش لأول مرة الخوف من أن يبلغ معدل النمو الصفر، لا بل أن يبلغ ما هو دون الصفر - أي أن يتراجع مستوى الدخل والناتج القوميين تراجعا مطلقا (recession).

«ليس النمو هو الذي يخلق فرص العمل، بل إن فرص العمل المتزايدة هي التي تخلق النمو»

المؤلف

ونحن لسنا بحاجة إلى تأكيد أهمية النمو الاقتصادي ودوره في تحديد المستوى الاقتصادي الذي سيكون عليه الجميع، أعني المواطنين والحكومة الاتحادية ومقاطعات وبلديات الحكم المحلي. فلو نما الاقتصاد كما هو مأمول، أي بمعدل يبلغ ٢ في المائة أو أكثر، سينخفض عندئذ عدد العمال العاطلين عن العمل، وذلك بسبب «الخفض الذي سيطرأ على البطالة المتحققة في سياق الدورة الاقتصادية، أي في سياق حالات الانتعاش والركود التي يمر بها الاقتصاد بنحو دوري عادة». من ناحية أخرى سيرتفع عائد الحكومة الضريبي، وسينخفض العجز الحاصل في الموازنة الحكومية أو ينمو بنحو متباطئ على أدنى تقدير.

من هنا، كانت سياسة «النمو والتشغيل» تشكل، منذ ما يزيد على ربع قرن من الزمن، المنار الذي تهتدي به السياسة الاقتصادية في ألمانيا. إلا أننا حين نمعن النظر في البيانات الإحصائية الخاصة بتطور ألمانيا الاقتصادي، نلاحظ صورة أخرى: نلاحظ صورة تشهد على فشل هذه السياسة. فمع أن الناتج القومي الألماني قد ارتفع إلى ما يزيد على ضعف المستوى الذي كان عليه عام ١٩٧٠، ارتفع عدد العاطلين عن العمل إلى ما يزيد على أربعة ملايين حتى عام ٢٠٠٢، وتزايد عدد المحتاجين إلى المعونات الحكومية فارتفع من ١,٥ مليون إلى ٤,٥ مليون حتى عام ٢٠٠٠ (في ألمانيا الموحدة) [١]. وحسب ما يقوله باول زاتكامب (Paul Saatkamp)، رئيس اللجنة المنوط بها دراسة أسباب الفقر في ألمانيا، يعيش ثمانية ملايين من المواطنين، من بينهم ثلاثة ملايين مليون طفل، تحت خط الفقر [٢]. من ناحية أخرى، فإن عددا لا يستهان به من المرافق العامة، التي أُنشئت في سبعينيات القرن العشرين، من قبيل المكتبات والحدائق العامة ورياض الأطفال ومعاهد غوته، قد أغلقت أبوابها أو خفضت كثيرا من حجم ما تقدم من خدمات [٣]. وعلى صعيد آخر، شرعت الجامعات في خفض عدد المواد العلمية التي تقدمها للطلبة، وانتاب التلف أبنيتها وذلك بسبب تقليص الموارد المالية الضرورية لأعمال الصيانة والترميم [٤]. من ناحية أخرى، تتزايد باستمرار الأسعار التي يتعين على العاملين دفعها إلى وسائط النقل العامة التي يستخدمونها عند تنقلهم بين مناطق سكناهم ومحال عملهم [٥]. وفي السياق نفسه، باتت وسائط النقل

تخفض حجم خدماتها باستمرار. وشرعت دوائر البريد ومراكز الشرطة في تقليص عدد دوائرها. كما أخذت المحلات التجارية الصغيرة، المنتشرة في الأحياء السكنية تغلق، الواحدة بعد الأخرى، أبوابها، مثلها في ذلك مثل الفروع المصرفية وصناديق التوفير. وإذا لم تزد مديونية حكومات المقاطعات الألمانية ومناطق الحكم المحلي في عام ١٩٧٠ على مبلغ طفيف نسبيا (١٢٣ مليار مارك ألماني (*) (٦)، فإن واقع الحال يشهد على تعاظم هذه المديونية، ويشير إلى تفاقم إعسار الحكومة عن الوفاء بالتزاماتها المالية. فقد ارتفعت المديونية الحكومية إلى ٢٣٣٨,٦ مليار مارك ألماني في عام ٢٠٠١(٧).

بهذا المعنى، جسد النمو الاقتصادي المتحقق في الربع الأخير من القرن العشرين تناميا في الأزمة، كما جسد تناميا في فقر القطاعين الحكومي والخاص.

ولا مراء في أن من حق المرء أن يسأل عن أسباب تفاقم الأزمة. فهل كان النمو الاقتصادي بطيئا فعلا، كما يزعم البعض؛ وإذا كانوا محقين فيما يزعمون، فما السرعة التي ينبغي على الاقتصاد أن ينمو بها؟ وما طبيعة السبل التي تحفز الاقتصاد على النمو بالسرعة المطلوبة؟ أم كان هذا النمو المتحقق في الفترة الواقعة بين عامي ١٩٧٣ و٢٠٠٠ على وجه التقريب، أي الفترة التي غالبا ما تسمى بالحقبة الليبرالية، «نموا زائفا»؟

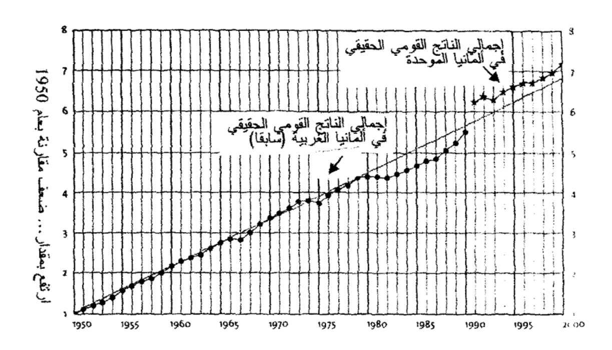
أم أن ثماره قد وُزعت بنحو غير سليم؟

لمعرفة الجواب الشافي عن هذه الأسئلة، لا يجوز لنا أن نركن إلى ما يكتبه الصحافيون، بل علينا أن نمعن النظر في البيانات الإحصائية المستقاة من المكتب الاتحادي للإحصاء.

النمو الاقتصادي في ألمانيا: كان، ولا يزال، نموا خطيا

يبين الشكل أدناه المسار الذي اتخذه النمو الاقتصادي في الزمن المنصرم. فمنه يتبين بجلاء مقدار الزيادة التي طرأت على الناتج القومي في ألمانيا، أي، بتعبير أكثر دقة، يتبين لنا منه مقدار الزيادة الحقيقية التي طرأت على الناتج المحلي الإجمالي (٨) انطلاقا من الناتج الذي حققته ألمانيا (الغربية سابقا) في عام ١٩٥٠(٩).

(*) كان المارك هو العملة المتداولة في ألمانيا قبل قيام بعض دول الاتحاد الأوروبي بتوحيد عملتها واتخاذ اليورو عملة لها. ويساوي المارك نصف يورو تقريبا [المترجم].



الشكل A: الناتج القومي الحقيقي في ألمانيا من عام ١٩٥٠ إلى عام ٢٠٠٠؛ ١٩٥٠ = ١

يستقي المرء من هذا الشكل حقيقة تقول: منذ عام ١٩٥٠ نما الناتج المحلي الإجمالي، بلا استثناء، وفق مسار يتطابق إلى حد بعيد مع المسار المستقيم المرسوم في الشكل. وفي الواقع، فإن متابعة البيانات الخاصة بالفترة الزمنية الواقعة بين عامي ١٩٥٠ و١٩٦٠ كانت تكفينا لأن نتنبأ، في عام ١٩٦٠، بنحو يتسم بدقة عالية، بالناتج المحلي الذي تحقق في عام ٢٠٠٠ فعلا.

النمو الخطي يتصف بمعدلات نمو تتراجع من عام إلى آخر

يعني النمو الخطي أن الناتج القومي يزداد في كل عام بالكمية نفسها (تقريبا). وقياسا بالناتج القومي المتزايد سنويا منذ ما يزيد على خمسين عاما، تتراجع هذه الكمية باستمرار حين نحتسبها كنسبة مئوية من الناتج القومي. فمنذ ١٩٥٠ ازداد الناتج القومي الألماني في كل عقد من الزمن بالمقدار نفسه تقريبا: بمقدار يبلغ حوالي ٥٠٠ مليار مارك ألماني [١٠]. وإذا ما انطلقنا من الناتج القومي المتحقق عام ١٩٥٠ والبالغ ٤٥٦ مليار مارك ألماني، ستجسد الزيادة المتحققة بين العامين ١٩٥٠ و١٩٦٠ والبالغة حوالي ٥٠٠ مليار مارك (أو ٥٤٠ مليار مارك على وجه التحديد) نموا بلغ حوالي ١٢٠٪

في عقد من الزمن أو نموا سنويا بلغ ١٢٪ في المتوسط. في العقد التالي، أعني بين العامين ١٩٩٠ و٢٠٠٠، ازداد الناتج القومي بحوالي ٥٠٠ مليار مارك (أو بمبلغ قدره ٤٧٢ مليار مارك على وجه التحديد) أيضا. وإذا ما احتسبنا هذه الزيادة، أعني الزيادة البالغة ٤٧٢، كنسبة مئوية من الناتج القومي المتحقق عام ٢٠٠٠ والبالغ ٢٥٢٠ مليار مارك، فسنحصل بالنسبة إلى العقد المعني من السنين على معدل نمو لا يزيد على ١٩٪. بهذا يكون معدل النمو السنوي ١,٩ في المائة، فقط، في المتوسط.

بناء على هذه القاعدة، أعني قاعدة النمو الخطي، سينمو الاقتصاد الألماني في العقد الأول من الألفية الثالثة بمعدل سنوي يبلغ ١,٦ في المائة فقط. إن هذا هو متوسط النمو السنوي الذي سيتحقق في السنوات القادمة بحسب كل تجارب السنوات الماضية. إلا أن هذا لا يعني طبعا أن معدلات النمو ستكون بهذا القدر في كل عام. فالمعدل المتحقق في السنين المختلفة يمكن أن يكون أعلى أو دون المعدل الذي سينمو به الاقتصاد، في المتوسط، خلال العقد الأول من الألفية الثالثة. إلا أن هذه الحقيقة لا يجوز أن تحجب عن أنظارنا أن النمو الخطي يؤدي، بنحو لا مفر منه، إلى أن يقترب معدل النمو الاقتصادي من الصفر في الأمد الطويل.

ولا تنطبق قاعدة النمو الخطي على ألمانيا فقط، بل إنها تسري على جميع الأمم التي كانت «الأولى في عملية التصنيع». وفي ملحق هذا الكتاب يجد القارئ أمثلة عديدة تشهد على هذه الحقيقة [11]. فالنمو بمعدلات تفوق معدل النمو الخطي لم يتحقق إلا في بضع حالات استثنائية فقط. ولا نستثني من هذه القاعدة حتى دولة واحدة من الدول الأوروبية الصناعية الكبرى. كما تنطبق هذه القاعدة على الدول الأوروبية أيضا، حين نأخذ هذه الدول كاقتصاد واحد. وإذا جسدت الولايات المتحدة الأمريكية استثناء بينا عن هذه القاعدة، بقدر تعلق الأمر بمجمل نمو الناتج القومي، إلا أنها لا تشكل أي استثناء بقدر تعلق الأمر بنمو حصة الفرد الواحد من الناتج القومي، فهذه الحصة تنمو، أيضا، نموا خطيا [12].

على خلفية هذه التجارب المستقاة من حقبة زمنية تزيد على الخمسين عاما، تبدو النقاشات المعهودة حول «ضعف النمو» و«ضرورة التغلب على الهياكل المتحجرة لتمهيد الطريق أمام دفعة نمو كبيرة» وما سوى ذلك من

حجج تذاع على الملأ، أمور ثانوية واهية العلاقة بالمشكلة الأساسية. فحسب ما نرى لن تتحقق الدفعة الكبيرة في النمو الاقتصادي. فاقتصادنا ينمو فعلا بحسب المسار الذي درج على النمو بحسبه منذ عام ١٩٥٠. وإذا كان الأمر على ما نقول، وإذا ما أخذنا الشروط الصعبة التي أمسى الاقتصاد العالمي يتصف بها حاليا، فما الحجج التي تجعلنا نتوقع، في اليوم الراهن على وجه الخصوص، أن يخرج الاقتصاد، فجأة، عن مسار نموه الخطي وأن يتخذ لنفسه مسارا أعلى؟

من ناحية أخرى، لا مندوحة لنا من أن نمعن النظر فيما إذا كانت هناك عوامل متميزة تسببت في تفاقم الركود الذي يمر به اقتصادنا (*)؛ أعني لا مندوحة لنا من أن نسأل عن العوامل التي تركت اقتصادنا يبتعد عن مساره الخطي وينحرف نحو الأسفل. وحسب ما يبدو لنا، هناك العديد من العوامل.

وإذا بات المرء يرى، الآن، أن تفاقم البطالة وارتفاع المديونية الحكومية وعدم نمو دخول جمهور المواطنين في ألمانيا، أو بالأحرى في انخفاض هذه الدخول، إنما هي ظواهر تعكس تعرض اقتصادنا لأزمة تنذر بالخطر، فلا ريب في أن سبب هذا التطور السلبي لا يكمن في «ضعف النمو». حقا يجسد النمو وفق مسار مستقيم، أعني النمو الخطي، نموا بمعدلات تتناقص سنويا؛ إلا أن الحقيقة التي لا شك فيها هي أن هذا النمو الخطي قد خلق من ألمانيا الفقيرة في عام ١٩٥٠ دولة استطاعت أن تحقق «الرفاهية للجميع» منذ نهضتها من كبوتها حتى منتصف سبعينيات القرن العشرين. لقد خرجت ألمانيا من الحرب العالمية الثانية مدمرة بكل معنى الكلمة؛ فقد تحولت مدنها إلى أنقاض ودُمرت هياكلها التحتية وقُضي على وسائط النقل فيها بالكامل تقريبا. كما دُمرت مصانعها أو نقلها المحتلون إلى بلادهم. إن إعمار هذا كله وخلق صناعة تتصف بالكفاءة العالية تطلبا استثمارات هائلة فعلا؛ إلا أن هذه الاستثمارات العظيمة أفرزت في نهاية المطاف ما ينشده المستهلكون من رفاهية. من هنا، إذا كان النمو الخطي قد حقق الأهداف المنشودة على رغم الكارثة العظيمة التي حلت بألمانيا عقب الحرب العالمية الثانية، فإن من الأولى إذن أن يحقق هذا النمو الخطي الأهداف المنشودة لاسيما أن ألمانيا تتوفر حاليا على صناعة عالية الكفاءة. وإذا كان الأمر على ما نقول، فلا ريب في

(*) في سياق مراحل الركود والرخاء الدورية الملازمة للنظام الرأسمالي [المترجم].

أن الاقتصاد الألماني الراهن قادر على خلق رفاهية متزايدة حتى إن نما بمقادير أدنى بكثير من المقادير التي ينمو بها حاليا. وإذا لم تتحقق هذه الرفاهية، فلا تفسير لدينا لذلك سوى أن النظام الاقتصادي قد بات يهدر العائد الاقتصادي المتحقق على أرض الواقع.

ما دور التقلبات الدورية في النشاطات الاقتصادية؟

وأين تكون حقبة الركود؟ هذه الحقبة التي تشكل إحدى حقب التقلبات التي تطرأ على النشاطات الاقتصادية بنحو دوري، والتي لا تغرب عن اقتصادنا ولا تنوي تركه ينتعش ويسترد عافيته، نعم أين تكون هذه الحقبة في الشكل السابق؟ إنها تفصح عن نفسها من خلال منحنى الناتج القومي الإجمالي المحتسب بالقيمة الحقيقية. فحينما يتسم الاقتصاد بالنشاط والانتعاش، يقترب هذا المنحنى من الخط المستقيم أو يتخذ مسارا يقع إلى الأعلى منه، مشيرا بذلك إلى أن قيمة الناتج القومي المتحقق في السنة السابقة قد اقتربت من القيمة الواقعة على الخط المستقيم أو كانت أعلى منها. أما إذا اتسمت الحالة الاقتصادية بالوهن والركود، فسيتخذ منحنى الناتج القومي الإجمالي مسارا يقع إلى الأسفل من المسار المستقيم. إن هذه هي الحالة التي يتصف بها اقتصادنا في اليوم الراهن.

فعلى سبيل المثال، بلغ النمو الاقتصادي السنوي صفرا في عام ١٩٧٤؛ بل إنه بلغ واحدا بالناقص عام ١٩٧٥. وأعقبت حقبة الركود هذه مرحلة انتعاش ورخاء؛ ففي الفترة الواقعة بين عامي ١٩٧٦ و١٩٧٩ تحققت معدلات نمو عالية، فعاد الناتج القومي إلى «موقعه المعهود على المسار». أما حقبة ١٩٨٠-١٩٨٢ فإنها تتراوح ما بين معدل نمو متدنٍّ إلى معدل نمو سالب. فقد انخفضت النقاط إلى ما دون «المسار»؛ في عام ١٩٨٧ ظلت هذه النقاط تواصل تطورها في أسفل «المسار» بنحو موازن وقريب منه. إن الفترة الواقعة ما بين عامي ١٩٨٨ و١٩٩٢ هي التي استطاعت، بفضل ما حققت من معدلات نمو عالية، أن تعيد معدلات نمو الناتج القومي إلى «مسارها» المعهود منذ ١٩٥٠/١٩٦٠. (ولعل من نافلة القول التأكيد هاهنا على أن معدلات النمو العالية هذه لا توحي بأن الوحدة الألمانية قد أثقلت كاهل البلاد أو فرضت عليها تضحيات بنحو يفوق المعتاد).

وإنه أمر طبيعي أن يحتل الناتج القومي المتحقق منذ عام ١٩٩١ في ألمانيا الموحدة مكانا يقع إلى الأعلى من المسار الخاص بالشطر الغربي من ألمانيا المقسمة منذ الحرب العالمية الثانية. إلا أن نظرة سريعة على الشكل تبين بجلاء حقيقة مفادها: أن ميل [أي ارتفاع زاوية] المسار الخاص بألمانيا الموحدة قد ظل على سابق عهده. فإذا كان المسار الجديد قد صار، حقا، يتفوق بشيء بسيط على «المسار» المعهود منذ ١٩٥٠، فإنه ظل، مع هذا، يتطور بنحو موازن له.

إن التقلبات التي تطرأ على النشاط الاقتصادي في سياق الدورة الاقتصادية ذات أهمية كبيرة بلا أدنى شك. فعدد العاطلين عن العمل يرتفع وينخفض بارتفاع وانخفاض مستوى هذا النشاط (البطالة الدورية)، إلا أن هذه التقلبات محدودة التأثير في الاقتصاديات العالمية [١٣]. فبالنسبة إلى ألمانيا يقدر البعض عدد العاطلين عن العمل بفعل التقلبات الدورية في النشاطات الاقتصادية بحوالي ستمائة ألف عامل. ولا ريب في أن وجود نصف مليون عامل عاطل عن العمل أمر لا يستهان به. إلا أن هذا العدد يظل أمرا ثانويا قياسا بحجم البطالة الناشئة عن عوامل هيكلية، لاسيما أن هذه البطالة، أعني البطالة الهيكلية، في تزايد مستمر منذ ٢٠ عاما.

وخلاصة القول هي أنه لا يجوز لنا أن نتجاهل الركود الناشئ عن التقلبات الدورية بحجة أن البطالة الناشئة عنها ليست ذات بال. فهذه التقلبات ليست قدرا خارجا عن إرادتنا، قدرا كتبته علينا السوق العالمية فقط، بل هي نتاج عوامل بمستطاعنا التحكم فيها والتأثير عليها. فخفض الضرائب بنحو يزيد من القوة الشرائية لدى المواطنين يمكن أن يترك على النشاطات الاقتصادية آثارا إيجابية شبيهة بالآثار الناجمة عن ارتفاع مستوى الأجور. من ناحية أخرى، يمكن أن يؤدي خفض الضرائب إلى انطفاء جذوة الانتعاش، إذا ما أجبر هذا الإجراء الحكومة على تقليص حجم الطلب الحكومي ومستوى الاستثمار العام بنحو ملحوظ، أو إذا ما أجبرها على إحالة الكثير من موظفيها والمستخدمين لديها على المعاش قبل بلوغهم السن القانونية (المعاش المبكر)، أو على خفض رواتب العاملين لديها ومعاشات المتقاعدين ـ أي إذا أجبرها هذا الإجراء على انتهاج السياسات التقشفية التي

طبقها بروننغ (*) (Bruening) في نهاية عشرينيات القرن المنصرم [١٤]. وفي السياق نفسه، تؤدي الضرائب على الدخول العالية أو على الثروات إلى تعزيز النشاط الاقتصادي، في حالة إنفاق هذه الموارد على متطلبات المستقبل وعلى المدارس والجامعات ووسائط النقل ورياض الأطفال، وذلك لأن هذا كله يخلق فرص عمل كثيرة وينعش النشاط الاقتصاد الوطني. من ناحية أخرى، لا يجوز أن يغرب عن بالنا أن الإفراط في فرض الضرائب على الدخول والثروات يؤدي إلى عكس ما استنتجنا آنفا، فالإفراط في تطبيق هذا الإجراء يؤدي إلى تثبيط همة أصحاب رؤوس الأموال بكل تأكيد.

ومهما كانت الحال، فالأمر البين هو أنه ما كان بالإمكان تحقيق نمو أعلى من النمو الذي حققه الاقتصاد حتى الآن. ونحن لا نبالغ إذا قلنا إن تجارب الأمم الصناعية كافة تؤكد أنه ليس من المتوقع أن يتحقق، في المستقبل أيضا، نمو أعلى. الأمر الأكثر احتمالا هو أن يتحقق نمو أدنى من النمو المتحقق حتى الآن. من ناحية أخرى، يؤدي التراجع المستمر في الطلب السلعي إلى تراجع الأرباح والاستثمارات. وبغض النظر عن السبب الذي يؤدي إلى خفض دخول جمهور المواطنين، فإن الأمر البين هو أن الخفض المستمر لهذه الدخول يؤدي إلى تطور الاقتصاد بمستوى هو دون المستوى المعطى من خلال المسار. بهذا المعنى يقوض الخفض المستمر لدخول جمهور المواطنين إمكانات الاقتصاد على تحقيق نمو يفوق النمو المعتاد، أي أنه يقوض إمكانات الاقتصاد على تحقيق ذلك المستوى من النمو الضروري لتعويض الاقتصاد عن مراحل النمو المتدني.

الحلم بالنمو المستديم ـ هل ينطوي هذا الحلم على كابوس مروع؟

خلاصة ما نريد قوله هو أن تطلعنا إلى أن ينمو الاقتصاد باستمرار وفق دالة أسية، [معدلات نمو متزايد، (Exponentielles Wachstum)]، أي بمعدلات شبيهة بالمعدلات التي تحققت بعد الحرب العالمية الثانية، ليس سوى سراب لا طائل منه. وحتى إن كان بالإمكان تحقيق نمو من هذا القبيل، فليس

(*) هاينرخ بروننغ سياسي ألماني، كان مستشار ألمانيا (أي رئيس وزرائها) في الفترة ما بين العامين ١٩٣٠ـ١٩٣٢، تزعم حزب الوسط الكاثوليكي. أصدر مراسيم تقشفية زادت من البطالة الجماهيرية التي كانت تخيم على ألمانيا قبل وصول هتلر إلى السلطة. حل «فرق العاصفة» الهتلرية في العام ١٩٣٢. أقاله الرئيس هندنبرغ عام ١٩٣٢ بسبب خطته الرامية إلى تحقيق إصلاح زراعي. غادر ألمانيا عام ١٩٣٥، وعين أستاذا في جامعة هارفارد في العام ١٩٣٧. في عام ١٩٥١ عاد إلى ألمانيا وعين أستاذا في جامعة كولون [المترجم].

ثمة شك في أن هذا النمو سيفرز نتائج عبثية خرقاء بالكامل: ليس من وجهة النظر الاقتصادية فقط، بل البيئية أيضا. أيراد للنمو أن يصل إلى معدلات تمكن كل عائلة من حيازة طائرة صغيرة [١٥] بجوار منزلها تستخدمها كواسطة نقل تعفيها من تحمل الاختناقات التي تعج بها الشوارع المكتظة بالشاحنات والحافلات بلا رحمة؟ في مؤلفي الموسوم «رفاهية لا أحد ينعم بها» (Wohlstand fuer niemand?) كتبت في عام ١٩٩٣ بالحرف الواحد: [١٦]

«... حتى السنوات المتأخرة من سبعينيات القرن العشرين كان الإيمان الوثيق بالنمو وفق معدلات ثابتة شرطا أساسيا يجب على المرء أن يؤمن به إذا أراد أن يشارك في النقاشات الدائرة بين خبراء علم الاقتصاد [١٧]. وتأسيسا على هذا الإيمان اتخذ المرء قرارات وخيمة العواقب سياسيا وتكنولوجيا وبيئيا. فحسب النظرية، التي هيمنت على الساحة آنذاك، كان لزاما أن ينمو استهلاك الطاقة، على سبيل المثال، بمعدلات ثابتة [١٨]. وبرر المرء وجهة النظر هذه من خلال عقيدة أخرى مفادها: أن ثمة علاقة وثيقة بين استهلاك الطاقة والنمو الاقتصادي. من هنا لا عجب أن يتوقع، في عام ١٩٧٨، كل من المعهد الألماني للبحوث الاقتصادية (DIW) ومعهد راينش ـ وستفاليا للبحوث الاقتصادية (RWI) وكذلك معهد علوم الطاقة التابع لجامعة كولون، أن استهلاك الطاقة سينمو بمعدل يتراوح بين ٢, ٤٪ و٦, ٥٪ سنويا وذلك لأن الاقتصاد سينمو بمعدل ثابت يتراوح ما بين ٢, ٣٪ و٤٪ سنويا. وكانت الحكومة قد تبنت هذه التقديرات، آنذاك، فاستندت إليها في صياغة تقريرها الخاص بالطاقة.

وكانت تقديرات مطلع السبعينيات قد فاقت هذه التقديرات بكثير. فقد كان برنامج الطاقة النووية، المعد من قبل حكومة الائتلاف الاشتراكيالليبرالي [أي حكومة فيلي برانت]، قد انطلق من توقع مفاده أن استهلاك الطاقة سيرتفع بمعدل سنوي يبلغ ٧ في المائة. وإذا أخذنا هذا التوقع بمحمل الجد، كان لزاما أن يرتفع استهلاك الطاقة إلى خمسة عشر ضعفا حتى عام ١٩٨٥، وإلى اثنين وأربعين ضعفا حتى عام ٢٠٠٠

وإلى ثلاثمائة وتسعة عشر ضعفا حتى عام ٢٠٣٠. وكان عالم الفيزياء المعروف ألوين واينبيرغ (Alwin A. Weinberg) قد احتسب، آنذاك، استهلاك العالم من الطاقة فتوصل إلى نتيجة مفادها: بعدما ينمو عدد سكان العالم ويستقر عند مستوى يتراوح ما بين ١٥ إلى ٢٠ مليار نسمة، سيكون لزاما على البشرية أن تشيد، سنويا، ١٠٠٠ مصنع كهرباء تعمل بالطاقة النووية. وإذا ما عرفنا أن العمر الإنتاجي لهذه المصانع يبلغ ٣٠ عاما، فإن معنى هذا هو أنه سيكون لزاما على البشرية ألا تنشئ في كل عام ألفا من هذه المصانع فحسب، بل عليها أيضا أن تتخلص من أنقاض هذه المصانع بعد مضي ٣٠ عاما على إنشائها [١٩]. ومعنى هذا هو أنه سيتعين على البشرية أن تشيد في كل يوم ثلاثة مصانع كهرباء تعمل بالطاقة النووية، وأن تتخلص من أنقاض ثلاثة من هذه المصانع في كل يوم يمر. ولا ريب في أن تطورا من هذا القبيل دليل ساطع على سخف الانطلاق من نمو مستديم يتحقق بمعدلات ثابتة» [٢٠].

لحسن الحظ لا يتحقق هذا النمو المستديم على أرض الواقع. فحسب ما يبدو، ينطوي النمو ذاته على قوانين اقتصادية داخلية تضع له الحدود. ولحسن الحظ، أيضا، أنه لم تتحقق التصورات المرعبة التي انطوى عليها تقرير نادي روما (Club of Rom) وما جاء فيه من زعم مفاده أن محدودية الموارد الطبيعية هي التي ستقرر حدود النمو الاقتصادي.

إن توقع نمو أكبر من النمو الخطي المتحقق حتى الآن، يعني، في الواقع، أننا نتطلع إلى حدوث معجزة. من هنا، فإن رسم السياسة الاقتصادية لأمة من الأمم بناء على أمل تحقق معجزة، يتعارض مع التجارب الاقتصادية تعارضا صارخا ويكاد يكون عملا منكرا.

وحتى إن تحققت «معجزة النمو» هذه، فإن الأمر البين هو أن هذه المعجزة لن تحل المشاكل التي يعانيها اقتصادنا حاليا. فليس النمو المستديم، فقط، هو السراب الذي لا وجود له على أرض الواقع. فتحويل النمو الاقتصادي إلى «رفاهية للجميع» أمسى، هو الآخر أيضا، سرابا لا وجود له في الحياة العملية.

انتظار تحقق الوعد بتنامي فرص العمل يشبه انتظار وفاء عرقوب بوعوده (*)

إن البطالة والإعسار المالي الحكومي وتفاقم اللامساواة هي الخصائص المميزة للأزمة السائدة في «دولة التكافل الاجتماعي الألمانية» في مطلع الألفية الجديدة. من هنا، يرى البعض أن الواجب يحتم إضفاء المرونة على سوق العمل، وخفض الضرائب وكسر طوق التشاؤم وبعث النشاط في الحياة الاقتصادية والعودة إلى مرحلة الازدهار ثانية. فتنشيط الحياة الاقتصادية يؤدي إلى نمو اقتصادي جديد ويخلق، بهذا، فرص عمل متزايدة. ومن ذا الذي يطعن في جدوى هذه الإجراءات ويشكك فيها - لاسيما أن الصحافة تؤكد عظمة جدواها ليل نهار؟

إلا أن من حق المرء أن يشكك في جدوى هذه الإجراءات فعلا: فارتفاع قيمة الناتج القومي إلى الضعف خلال الفترة الواقعة بين مطلع سبعينيات القرن العشرين ومطلع الألفية الجديدة، كان قد تزامن مع تفاقم في عدد العاطلين عن العمل ومع تزايد في فقر القطاع العام وتنامي اللامساواة. وكنت قد كتبت عام ١٩٩٣ في مؤلفي «رفاهية لا أحد ينعم بها»:

> «إن تصرفات علماء الاقتصاد والسياسة الاقتصادية والصحافة المختصة بالشؤون الاقتصادية تذكرنا، منذ ما يزيد على العامين، بعرقوب ومواعيده. فهؤلاء جميعا يترقبون من يوم إلى آخر بشائر ازدهار النشاطات الاقتصادية ويؤكدون باستمرار أنهم يرون في الأفق بشائر الازدهار الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية مُطمْئنين أنفسهم وأنفسنا بقرب انتقال هذا الازدهار إلى اقتصادنا أيضا. إن الأمل في أن يحل انتعاش النشاط الاقتصادي المشاكل الرئيسية الناجمة عن انتقال بعض المصانع إلى خارج البلاد وعن تفاقم البطالة والمديونية الحكومية أشبه ما يكون بتنفيذ الوعد الذي قطعه عرقوب على نفسه - فعرقوب لا ينفذ ما وعد به أبدا، كما هو شائع» [٢١].

(*) استشهد المؤلف هنا بـ «غودوت» (Godot)، بطل مسرحية Waiting for Godot للصموئيل بيكيت (Samuel Beckett)، الروائي الإيرلندي الحائز جائزة نوبل في الأدب عام ١٩٦٩. لكننا استشهدنا هنا بعرقوب وذلك لأن مواعيد عرقوب أقرب إلى ذهن القارئ العربي [المترجم].

ولم يطرأ تغير يذكر على هذه الحقيقة حتى الآن، كما أكد ماينهارد ميغيل (Meinhard Miegel) عام ٢٠٠٠، إذ كتب قائلا:

«... تأمل السياسة أن تحل معدلات النمو العالية معضلة البطالة في يوم من الأيام.

إلا أن هذا الأمل ضلال يخدع به المرء نفسه. فلا شيء يدعم مشروعية هذا الأمل. إنه أشبه ما يكون في أن ينفذ عرقوب الوعد الذي قطعه على نفسه ـ فهو لا ينفذ وعده أبدا. فكيف نحل مشاكلنا إذن، إذا كانت الفكرة التي يقوم عليها هذا الحل خطأ بينا وضلالا صارخا أصلا. فليس النمو هو الذي يخلق فرص العمل، بل إن فرص العمل المتزايدة هي التي تخلق النمو. ومع أنه جرى تأكيد هذه الحقيقة مرات ومرات، فإنها لم تترك أي أثر يذكر في وعي الرأي العام» [٢٢].

ولكن، لماذا نرى في هذه الأمنية عبثا لا طائل منه؟ في الواقع هناك أكثر من سبب؛ هناك أسباب حتمية لا تُرد، وهناك أسباب يمكننا أن نواجهها ونجد الحل لها فيما لو توفرنا على الإرادة السياسية اللازمة والتصرف السياسي الحكيم.

أسباب حتمية لا تُرد: تزايد إنتاجية العمل تقضي على فرص العمل

يشكل تزايد إنتاجية العمل، أي ارتفاع الإنتاج المتحقق في ساعة العمل الواحدة، الأساس الذي يقوم عليه ارتفاع رفاهية الأمم الصناعية. فلولا ارتفاع الإنتاجية لما زاد أجر الساعة الواحدة على بضعة يوروات في يومنا الراهن. إلا أن لارتفاع الإنتاجية آثارا جانبية أخذت تطفو على السطح بنحو متزايد: فكلما كانت كمية السلع التي ينتجها العامل في الساعة الواحدة أكبر، كانت ساعات العمل التي يحتاجها لإنتاج الكمية نفسها من السلع التي كان ينتجها سابقا. من هنا، إذا لم نفلح في زيادة الطلب على السلع بمقدار يتناسب مع مقدار النمو الحاصل في إنتاجية العمل، فستكون حاجتنا إلى ساعات العمل أدنى ـ أي أننا سنكون أقل حاجة للأيدي العاملة.

ومقارنة بدول العالم الأخرى، تتسم ألمانيا بارتفاع شديد في استخدام رأس المال. فلو طرحنا جانبا ارتفاع المستوى العام للأسعار، سنلاحظ، والحالة هذه، أن متوسط كمية رأس المال المستخدمة في ساعة العمل الواحدة قد

ارتفع في عام ٢٠٠٠ إلى سبعة أضعاف ما كانت عليه الحال عام ١٩٥٠[٢٣]. وفي هذه الحقيقة تكمن، في الواقع، البذرة التي تولد تلك البطالة التي لا يمكن القضاء عليها من خلال «النمو».

وكان ميغيل قد انطلق من الوقائع الفعلية، فكتب يقول:

«في سياق النمو الحقيقي المتحقق في الخمسة والعشرين عاما الماضية والبالغ، سنويا، ٤,٥ في المائة في المتوسط، تراجع في ألمانيا الغربية نصيب الفرد الواحد من ساعات العمل بمعدل سنوي يزيد بعض الشيء على واحد في المائة في المتوسط. بناء على هذه الحقيقة، فإن من حق المرء أن يسأل عن مقدار النمو المطلوب، إذا ما أردنا، انطلاقا من الشروط المتحكمة في ألمانيا، أن نحافظ على كمية العمل نفسها، ناهيك عن زيادة هذه الكمية. فللمحافظة على كمية العمل نفسها، كان لزاما أن يتحقق، سنويا وطيلة الثلث الأخير من القرن العشرين، معدل نمو يبلغ حوالي ٧ في المائة سنويا. وكما هو بين، فإن هذا النمو يعني أن كمية السلع والخدمات المنتجة ستتضاعف في خلال عشرة أعوام، وسترتفع إلى خمسة أضعاف ما هي عليه حاليا في خلال ٢٥ عاما» [٢٤].

هل يخلق خفض الضرائب فرص عمل جديدة؟

يعكس التبرير التقليدي، الذي تسوقه النظرية الليبرالية المحدثة لدعم مطالبتها بضرورة خفض الضرائب وزيادة أرباح المشاريع وأصحاب رأس المال، إيمانها الوثيق بضرورة انتهاج «سياسة تدعم جانب العرض». فهذه السياسة وما تتخذ من إجراءات ترمي إلى مكافحة التضخم وحفز النمو تمنح جانب العرض الأهمية القصوى في القضاء على البطالة. وينطلق دعاة هذه السياسة من زعم ورد على لسان جان باتست ساي مفاده أن التوسع في إنتاج السلع والخدمات ينعكس، لا محالة، في توسع مشابه في الدخول. إلا أن هناك حقيقتين لا يراعيهما هذا الزعم: فهذه العلاقة تتلاشى، من ناحية، حين يحول الضغط الناجم عن السوق العالمية من دون ارتفاع الأجور بنحو مماثل لارتفاع الإنتاج، أي بنحو مماثل لارتفاع الناتج القومي؛ ومن ناحية

أخرى، حين يجري استبدال العمل برأس المال مكان العمل، أي حين يجري إحلال رأس المال مكان ذلك العنصر الإنتاجي الذي يراد لأجره أن يرتفع. وغني عن البيان أن عملية الإحلال هذه تجري بخطى أسرع حين تزيد المشاريع من حجم استثماراتها الجديدة، وتصعّد عملية إحلال الآلات والمعدات الأكثر تطورا مكان الآلات والمعدات القديمة.

من هنا، فقد آن الأوان لأن يواجه ذوو الشأن الوقائع التي تؤكد، بنحو ساطع لا لبس فيه، فشل الإجراءات التي جرت حتى الآن: فتقليص نسبة الضرائب المفروضة على المشاريع وتخفيض المعدلات الضريبية القصوى المفروضة على فئات الدخول العالية، أملا في أن تؤدي هذه الإجراءات إلى خلق فرص العمل المنشودة، باءت بفشل واضح وأكيد. وهذا ليس بالأمر الفريد تاريخيا، فبلادنا شهدت في الماضي الكثير من التخفيضات الضريبية، إلا أنها، مع هذا، لم تشهد النمو الاقتصادي المطلوب.

وكان هربرت أهرينبيرغ (Herbert Ehrenberg)، وزير المالية سابقا وعضو الحزب الاشتراكي الألماني، قد أشار إلى أن الحكومة كانت قد خفضت ابتداء من عام ١٩٩٤، وعلى خلفية «قانون دعم توطن الصناعة في ألمانيا» (Standortsicherungsgesetzt)، المشرع عام ١٩٩٣، ضريبة المشاريع من ٥٠٪ إلى ٤٥٪ (*) والمعدل الضريبي الأقصى على دخول أصحاب المشاريع من ٥٣٪ إلى ٤٧٪ وأنها كانت قد أقرت، أيضا، حزمة من الإجراءات التقشفية، فاستطاعت أن تخفض نفقاتها بمقدار ٢١ مليار مارك ألماني [٢٥]. وعلى صعيد آخر، كان «البرنامج الحكومي لدعم النمو وتشغيل الأيدي العاملة»، المصادق عليه في ١٣ سبتمبر من عام ١٩٩٦، قد أقر الإجراءات نفسها من حيث المبدأ، فقد اشتمل هذا البرنامج أيضا على حزمة إجراءات هدفت إلى خفض الضرائب على المشاريع، وتقليص ملحوظ في الإنفاق الحكومي المخصص لمناحي الرعاية الاجتماعية.

> «وعلى الرغم من كل هذه الإجراءات لم تظهر على مستوى تشغيل الأيدي العاملة الآثار التي يشير إليها دعاة الليبرالية المحدثة. بل حدث العكس مما يتوقعه هؤلاء، فبين

(*) لاحظ أن وزير المالية الحاضر قد أعلن في هذه الأيام، أي صيف عام ٢٠٠٦، أنه يزمع خفض معدل هذه الضريبة إلى ما هو دون ٣٠ في المائة وذلك بحجة الوفاء بمتطلبات المنافسة السائدة بين دول العالم المختلفة، راجع بهذا الشأن: Angela Wefers: Steinbuecks Trippelschritte. In: Boersen-Zeitung, Frankfurt am Main, vom 12.Juli 2006 [المترجم].

العامين ١٩٩٢ و١٩٩٧ تراجع تشغيل الأيدي العاملة فارتفع عدد العاطلين عن العمل بحوالي ١,٦ مليون عامل. من جهة أخرى، انخفضت، في هذه الفترة، الدخول الحقيقية التي يحصل عليها العاملون بأجر بمقدار بلغ حوالي ٧,٥ في المائة. إن هذا التطور هو الأمر الذي يفسر لنا أسباب ركود الطلب السلعي الوطني وازدياد أهمية الطلب الأجنبي في السوق الوطنية» [٢٦].

السوق العالمية وفرص العمل

إذا كان نمو الناتج القومي الألماني لا يجود بالنفع على سوق العمل الوطنية، فإن السوق العالمية أدنى نفعا بالنسبة إلى هذه السوق بكل تأكيد. وحتى في الدول المنضوية تحت راية «منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية» (OECD) ترتفع البطالة، حاليا، بنحو موازن لنمو التجارة العالمية.

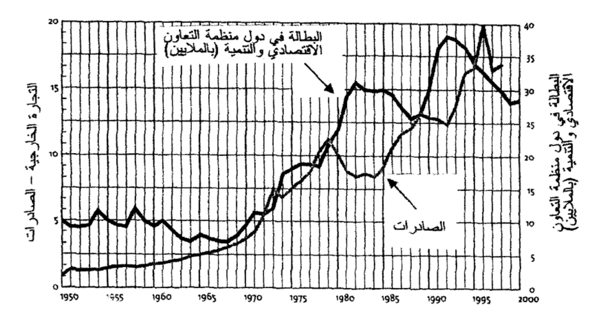
على ضوء هذه الوقائع لا بد لنا من أن نقر بحقيقة مفادها أن التجارة الحرة تنمو بمنأى عن سوق العمل. بل إنها تترك آثارا سلبية على سوق العمل. فالعمل يشكل عنصرا من عناصر تكاليف الإنتاج؛ وبالتالي، لا بد من خفض كلفته إلى أدنى مستوى ممكن؛ إن التجارة الحرة هي التي تتولى خفض تكاليف الإنتاج إلى أدنى مستوى ممكن؛ وهذا ليس بالأمر العجيب؛ فخفض تكاليف الإنتاج في الدول المشاركة في التجارة الخارجية هو أحد أهم مسوغات تحرير التجارة الخارجية. من هنا، ولأن تحرير التجارة الخارجية يفرز فعلا ما يأمل المرء في تحققه، أعني خفض تكاليف الإنتاج عامة، وكلفة العمل على وجه الخصوص، لذا لا عجب أن تسحق السوق العالمية الكثير من مواطني دول «منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية»، وأن يؤدي النمو السريع في حجم التجارة الخارجية إلى ارتفاع عدد العاطلين عن العمل بنحو سريع ومتزايد. فكما هو معروف، فإن هذه الدول لا تتميز (عن باقي دول العالم) بارتفاع مستوياتها المعيشية فحسب، بل بارتفاع تكاليف العمل الثانوية أيضا، أعني أقساط التأمين الصحي الاجتماعي.

بهذا المعنى، ربما يؤدي التصدير إلى خلق التوازن المطلوب في الميزان التجاري، إلا أنه لا يؤدي إلى خلق التوازن المنشود في ميزان فرص العمل. فواقع الحال يشهد على أن الدول الصناعية ستكون المأوى المناسب لتوطين الصناعات ذات الإنتاجية العالية فقط، أي الصناعات ذات فرص العمل الضئيلة مقارنة بكل مليار يورو من قيمة صادراتها إلى باقي العالم.

ويبين منحنى البطالة في الشكل أدناه أن عدد العاطلين عن العمل في مجمل الدول الأعضاء في «منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية» قد ارتفع من متوسط يتراوح ما بين ٨ إلى ١٠ ملايين عامل في الفترة الواقعة بين عامي ١٩٥٠ و١٩٧٣، إلى متوسط يتراوح ما بين ٣٠ إلى ٣٥ مليون عامل في الفترة الواقعة بين العامين ١٩٩٥ و٢٠٠٠، ولا ريب في أن هذا التطور يفند بنحو أكيد النظرية الزاعمة بأن تحرير التجارة العالمية يزيد من فرص العمل لدى الأمم الصناعية أيضا. وتبقى هذه الحقيقة قائمة حتى إن أخذنا بعين الاعتبار أن حوالي ٢٠ إلى ٣٠ في المائة من البطالة يتوقف على التقلبات الدورية التي تطرأ على النشاط الاقتصادي في المستوى العالمي، أي أنها ترتفع بانخفاض حجم التجارة العالمي وترتفع بارتفاع هذا الحجم. من هنا، فإن الأمر الأكثر أهمية يكمن هنا في المستوى الأدنى الذي ستكون عليه البطالة حين تبلغ النشاطات الاقتصادية ذروة الازدهار في سياق الدورة الاقتصادية، فهذا المستوى الأدنى من البطالة يجسد تلك البطالة التي تسمى عادة بالبطالة الهيكلية. والأمر البين هو أن هذه البطالة قد ارتفعت في دول «منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية» من حوالي سبعة ملايين عامل في حدود عام ١٩٧٠ إلى حوالي ٢٨ مليون عامل عاطل عن العمل في عام ٢٠٠٠.

وكان جورج سوروس (George Soros) قد قال على خلفية هذا التطور:

> «لقد أجبرت المنافسة بعض المشاريع على ترسيخ قواها وتعزيز مراكزها، فقامت بترشيق نفسها ونقل إنتاجها إلى العالم الخارجي. وفي هذا التطور تكمن الأسباب الجوهرية لتفاقم عدد العاطلين عن العمل بنحو مستمر في أوروبا» [٢٧].



الشكل B: التجارة العالمية والبطالة في الأيدي العاملة [٢٨]؛ الصادرات ١٩٥٠ = ١

وليس ثمة شك في أن من الصعب جدا التعرف على حجم الإنتاج الذي نقلته الصناعة إلى خارج ألمانيا. فحين تفتتح شركة فولكس فاجن للسيارات مصنعا جديدا لها في الصين، أيعني هذا أن هذه الشركة قد نقلت فعلا جزءا من إنتاجها إلى خارج ألمانيا؟ أم أن من حقنا أن نتحدث عن انتقال الصناعة إلى الخارج، فقط، حين يجري تشييد مصنع في الصين كبديل عن مصنع جرى إغلاقه في ألمانيا؟ ومهما كانت الحال، فإن الأمر البين هو أن ثمة صناعات قد توقفت عن الإنتاج بالكامل، أعني، على سبيل المثال لا الحصر، الصناعة المتخصصة بإنتاج أجهزة المذياع (الراديو) والتلفاز. على صعيد آخر، أعلنت صناعة إطارات السيارات أن «هذه اللعبة لم تبلغ نهايتها بعد ـ فقد أمست شركة كونتيننتال لإنتاج إطارات السيارات تفكر في التوقف عن الإنتاج كلية في البلدان مرتفعة الأجور ـ فنقل الإنتاج إلى الخارج صار أمرا محسوما يتوقف تحققه على مجيء اللحظة المناسبة فقط» [٢٩]. ويتفاقم الأمر باستمرار، فقد طالت عملية نقل الإنتاج حتى مجالات العمل اليدوي، فحسب ما اكتشفته السلطات، فقد صار بعض أطباء الأسنان يكلفون مصانع مقيمة في شرق آسيا بإنتاج الأسنان الصناعية لزبائنهم.

من هنا، لم يعد لمواطني ألمانيا سوى ترديد ما أكده فولفغانغ أنغلير (Wolfgang Engler)، حينما قال:

«مقارنة بكل الأساطير المتداولة بين الناس في الوقت الراهن، فإن التأكيد على إمكان تحقيق الاستخدام الكامل، ثانية، هو أكثر هذه الأساطير شيوعا - إنه أفيون يراد منه تخدير الشعب. وتتأتى هذه المناورة التضليلية من خداع النفس للنفس» [٣٠].

النمو والرفاهية

نمو الناتج القومي لا يتطابق مع نمو الرفاهية

يعود السبب الأول لعدم التطابق بين الناتج القومي ومستوى الرفاهية إلى تعريف الناتج القومي ذاته. فالناتج القومي يعرف، عموما، بأنه مجموع السلع والخدمات كافة التي جرى إنتاجها في البلد المعني خلال عام واحد. وإذا توخينا الدقة، فإن علينا أن نتحدث هنا عن الناتج القومي الإجمالي. وإذا جمعنا النواتج الوطنية لدول العالم كافة، فإننا نحصل على الناتج العالمي الإجمالي. ولكن، أي جزء من الناتج القومي سيتكفل بتحقيق الرفاهية فعلا، وأي جزء منه يجسد نفقات ضرورية لتحقيق الرفاهية، وبالتالي فإنه ينبغي طرحها من الناتج القومي؟ ألا تشكل الاستثمارات وتكاليف الإنتاج التي يتحملها المشروع الواحد نفقات؟ وهل ينبغي أن تحتسب تكاليف النقل، التي يتحملها العامل وهو ذاهب إلى مصنعه، في خانة النفقات؟ ألا يمكن القول بأن تربية شبيبة المواطنين وتعليمهم ليست سوى تكاليف مخصصة للإنتاج المستقبلي؟ أينبغي النظر إلى تكاليف جهاز الشرطة على أنها نفقات أم أنها عوائد اقتصادية؟

لو ألقينا نظرة على الناتج القومي المتحقق في ألمانيا في العامين ١٩٧٣ و٢٠٠٠ فسنلاحظ أن تحقق ناتج قومي أعلى يمكن أن يحقق مستوى أدنى من الرفاهية:

إن الناتج القومي المتحقق عام ٢٠٠٠ بلغ - بعد استبعاد ارتفاع المستوى العام للأسعار - حوالي ضعف الناتج القومي المتحقق عام ١٩٧٣. إلا أن الأمر الذي تجدر ملاحظته هو أن عدد العاطلين عن العمل لم يزد على ٢٧٣ ألفا في عام ١٩٧٣[٣١]، وأن هذا العدد قد أمسى يتراوح ما بين أربعة إلى خمسة ملايين عامل في عام ٢٠٠٠. إن هذا هو أول مناحي الاختلاف. فمن نافلة

القول التأكيد هنا أن الناتج القومي، الذي يتيح لجميع (أو لجل) المواطنين في سن العمل الفرصة لكسب قوتهم وقوت أسرهم من خلال عملهم، هو، بداهة، أكثر رفاهية من الناتج القومي المتحقق في ظل بطالة يعانيها ملايين المواطنين. ونحن لا نقصد، حين نبرز هذا الاختلاف، النتائج النفسية، فقط، التي تنشأ عن التعطل عن العمل على مدى طويل. فالحقيقة التي لا خلاف عليها، هي أن الناتج القومي، الذي «يفرز» بطالة تطول ملايين المواطنين، أدنى قيمة من وجهة النظر الاقتصادية أيضا. فالناتج القومي المتحقق والجاهز للتوزيع على فئات المجتمع المختلفة، لا بد أن نطرح منه قوت العاطلين عن العمل أيضا. ويعني هذا أن أولئك الذين يحصلون على قوتهم من خلال مشاركتهم في عملية الإنتاج، سيحصلون على دخل أقل من الدخل الذي كانوا سيحصلون عليه لو لم يتعين تخصيص جزء من الناتج لتمويل قوت العاطلين عن العمل.

كما تؤدي الشروط المحيطة بعملية الإنتاج، أعني التحرير المتزايد للتجارة الدولية وتعميق التشابك مع باقي دول العالم، إلى تدني «الرفاهية المتحققة من كل مارك ألماني يجري كسبه من عملية الإنتاج». وتؤكد وجهة النظر الليبرالية أن الناتج القومي لعام ١٩٧٣ قد تحقق في ظل تحميل الواردات ضرائب جمركية عالية، نسبيا، في بعض الحالات. إلا أن وجهة النظر هذه تتجاهل أن هذا الإجراء لم يدرّ على ألمانيا إيرادات جمركية متزايدة فحسب، بل كان قد أتاح زيادة الأجور من غير أن تفقد المشاريع الألمانية شيئا من حصتها في السوق المحلية.

من هنا، فإن النمو الاقتصادي، بمفرده، لا يمكن أن يُؤخذ كشاهد ذي بال على مقدار العائد الذي تتوقف عليه الرفاهية. فإذا كان هذا العائد قد واصل ارتفاعه، بل ارتفاعه السريع جدا، حتى مطلع سبعينيات القرن العشرين، إلا أنه انخفض، بل أمسى سالبا في الحقبة الليبرالية. ولا ريب في أن اقتصادا من هذا القبيل هو «اقتصاد غير اقتصادي» فعلا.

لقد قامت النظرية الاقتصادية بالعديد من المحاولات للتعرف على ما هو عائد من الناتج القومي المتحقق وما هو نفقة تنفق لتحقيق هذا الناتج القومي. إلا أن جميع هذه المحاولات باءت بالفشل في نهاية المطاف. وينطبق

هذا الفشل على المحاولات التي بذلناها في معهد ماكس بلانك المقيم في شتارنبيرغ (Starnberg) وذلك في إطار بحثنا عن ظروف الحياة في عالم تتحكم فيه المعطيات العلمية والتكنولوجيا المتقدمة [٣٢].

وهكذا، بعد كل الجهود، لم يتوصل المرء إلى أكثر مما كان قد توصل إليه في سابق الزمن: المرء الذي يقود سيارته برعونة فيصدم بها شجرة تقع على قارعة الطريق، يضيف شيئا إلى الناتج القومي وذلك من خلال تطبيبه وتطبيب أسرته في المستشفى من ناحية، ولأنه سيقتني سيارة جديدة من ناحية أخرى. ولكن، من منا سيصرخ في وجه سائقي السيارات؟ لقد ركدت النشاطات الاقتصادية، هيا! اقتلعوا الأشجار بسياراتكم! اعتقادا منا بأن هذا التصرف يجسد جزءا من السياسة الاقتصادية المطلوبة.

وليس ثمة شك في أن أي «معيار نجاح»، ينطوي على هراء من هذا القبيل، هو معيار يثير الشكوك والريب على أدنى تقدير. وتأسيسا على هذا، فإن من الخطأ الفادح أن يعلي المرء، بلا تمحيص وتدقيق، من شأن نمو هذا الناتج القومي، غير المعَرّف بنحو دقيق، فيجعله هدفا على السياسة الاقتصادية أن تركز جهودها عليه. فتوجه من هذا القبيل اعتراف ضمني بأن أُولي الشأن عاجزون عن انتهاج السبيل القويم. ومع هذا، فإذا نفى المرء أن يكون الناتج القومي هو المعيار الحق، فما السبل لقياس «الأداء» الذي حققه الاقتصاد المعني في سنة من السنين؟

وبما أنه ليس ثمة جواب شاف على هذه المعضلة، لذا، انطلاقا من اعتقاد مفاده أن «النمو هو السبيل لزيادة الرفاهية وخلق فرص العمل»، تركز كل اقتصاديات العالم على ارتفاع الناتج القومي. من هنا لا عجب أن يردد المسؤولون عن الأمور في مطلع ثمانينيات القرن العشرين، نداء مفاده: «هيا، دعونا نشمر عن سواعدنا، ونحشد الطاقات، فقد آن الأوان لأن نحقق زيادة في الناتج القومي!» وهكذا، فكلما كان المرء أشد إصرارا في التشمير عن السواعد، وكلما كان نمو هذا الناتج القومي أكبر، كان الثناء على اقتصاد البلد المعني أكبر، وكان هذا الاقتصاد «أعظم» أداء مقارنة بالاقتصاديات الأخرى التي حققت معدلات نمو أدنى.

توزيع الدخل والنمو الاقتصادي:

الأمل في أن تتسرب الخيرات إلى الفقراء، أيضا، (trickle down)

لا يرى المنهج الليبرالي المحدث أي إشكالية ذات بال في الخلط القائم بين ما هو نفقة تنفق لتحقيق الناتج القومي وما هو عائد يدره الناتج القومي. فهو ينطلق من رأي مفاده أن رفاهية الجماهير في العالم أجمع ستتحقق بنحو تلقائي، إذا ما أعطي رأس المال الفرصة الضرورية لأن تتفتح قواه وتنطلق. فالخير الذي يجنيه رأس المال في اليوم الحاضر، سيعم بنفعه الفقراء أيضا غدا أو بعد غد (trickle down-effect) [٣٣] ولكن، أيصدق هذا الزعم فعلا؟

لا مراء في أن بوسع هذا الزعم أن يحتج بتجربة تاريخية معترف بتحققها. فالتباين الشديد بين ثراء طبقة المنتجين وفقر الطبقة العاملة في القرن التاسع عشر أفرز، فعلا، دول التكافل الاجتماعي الأوروبية و«أمريكا الغنية» في نهاية المطاف.

ولكن، ما أعظم الجهود السياسية التي تعين بذلها للوصول إلى هذه النتيجة العظيمة وهذا التحول التاريخي! من هنا، فإن من حق المرء أن يسأل عما إذا سيتحقق تسرب الخيرات إلى الفقراء بنحو عفوي فعلا في سوق عالمية تتمتع بالحرية الواسعة، وهل سيتحقق هذا التسرب على المستوى العالمي أيضا؟ وهل سيتحقق هذا التسرب بالسرعة المطلوبة - لاسيما أن عدد سكان العالم في تزايد مطرد بلا انقطاع! إن أبواق الليبرالية في المنظمات الدولية [٣٤] وفي الصحافة [٣٥] تزعم ليل نهار: أن الأمور ستمن بثمارها لا محالة. وأن مشاكل اليوم الراهن مرحلية فقط ويهون تحملها مقارنة بالخير الذي سننعم به مستقبلا، وأن هذه المشاكل ليست سوى عملية «هدم خلاقة»، وبذا فإنها، بحسب وجهة نظر شومبيتر (Schumpeter)، أمر لا غنى عنه أبدا. إلا أن حقيقة الأمر ليست على هذا النحو أبدا. فجوزيف ستيغليتس (Joseph Stiglitz) ينطلق من التجارب التي عاشها وهو يعمل، تارة، مستشارا للرئيس الأمريكي بيل كلينتون، وتارة، كبير اقتصاديي البنك الدولي، فيصور حقيقة الوضع القائم بالنحو التالي:

> «إن تاريخ الخمسين عاما المنصرمة لا يدعم هذه النظريات والفرضيات... فقد أثبتت بعض الدول في شرق آسيا - أعني كوريا الجنوبية والصين وتايوان واليابان - أن النمو السريع

> لا يحتم تفاقم اللامساواة بالضرورة. فحكومات هذه الدول كانت قد اتخذت، عن وعي وقصد، إجراءات تضمن أن يبقى التباين... في مستويات الأجور محدودا وأن تتاح فرص التعليم الأساسية لجميع المواطنين» [٣٦].

وفي الواقع، إن من حقنا أن نفترض أن المرء سيمعن النظر ويعكف على دراسة هذه الأساليب التي انتهجتها الدول التي غدت أكثر بلدان العالم نجاحا، وذلك لكي يتعلم منها سبل التقدم إلى الأمام بأفضل نحو. ومهما كانت الحال، فإن الأمر البين هو أن من يرغب في اقتفاء خطى «سياسة شرق آسيا الاقتصادية» لا غنى له عن تركيز الجهد على مسألة صافي دخول العاملين بأجر.

الهدف الاقتصادي هو «نمو صافي الدخول الحقيقية التي يتقاضاها العاملون بأجر» وليس «نمو الناتج القومي الإجمالي»

يشكل العاملون بأجر حوالي ٩٠ في المائة من قوة العمل الألمانية [٣٧]. ومع هذا، لا تزيد حصتهم من الدخل القومي على حوالي ٧٣ في المائة [٣٨]. على خلفية هذه الحقيقة، فإن من حق المرء أن يؤكد ضرورة أخذ دخول العاملين بأجر وليس الناتج القومي معيارا لمدى نجاح أو فشل السياسة الاقتصادية؛ أي لا مندوحة للمرء من الانطلاق من صافي الدخول الحقيقية التي يتقاضاها العاملون بأجر، إذا ما أراد التعرف على الآثار التي يتركها نمو الناتج القومي على مستوى الرفاهية.

ولا مراء في أن بمقدور المرء أن يعترض على هذا المنظور، وذلك لأن هذا المعيار لا يعير انتباها إلى العاطلين عن العمل. فالمجتمع، الذي يتيح «لطليعة عمالية» فرصة لكسب دخول عالية نسبيا ويسرح بنحو متزايد أعدادا غفيرة من العاملين، إن مجتمعا من هذا القبيل سيبدو، والحالة هذه، أفضل حالا من مجتمع يحقق حالة التشغيل الكامل في ظل أجور أدنى بعض الشيء.

من هنا، وتفاديا لهذا الخلل، يجب أن يكون متوسط صافي الدخول الحقيقية، التي يتقاضاها جميع العاملين والعاطلين الراغبين في العمل، هو الهدف الذي تركز عليه السياسة الاقتصادية والمعيار الذي نقيس من خلاله مستوى الرفاهية المتحققة فعلا. ويفترض علينا هذا المنظور أن نتجاهل كلية، في هذا السياق، مدفوعات الرعاية الاجتماعية التي يتقاضاها العاطلون عن العمل.

فحينما يكون الهدف الاقتصادي هو زيادة صافي الدخول الحقيقية التي يتقاضاها العاملون بأجر، وليس تحقيق النمو الاقتصادي، فإنه يتعين عندئذ تقييم جميع الإجراءات التي تنتهجها السياسة الاقتصادية بناء على مدى نجاحها في تحقيق هذا الهدف.

ولو كان القائمون على الأمر في ألمانيا قد أخذوا بهذا المعيار، في الثلاثين عاما الأخيرة، لكانوا قد لاحظوا في سبعينيات القرن العشرين أن نمو الرفاهية قد أخذ يتراجع؛ ولكانوا قد انتبهوا إلى أن جميع «الجهود المالية المبذولة لإنعاش الاقتصاد» قد أسفرت عن نتيجة واحدة فقط: لقد ترافقت هذه الجهود مع تحول «نمو الرفاهية»، أعني نمو متوسط الدخول الحقيقية، من تلك المعدلات المثيرة للغبطة، إلى معدلات تبلغ الصفر ـ وإلى معدلات نمو سالبة في التسعينيات. ويبدو لنا فشل هذه الجهود بنحو ساطع حين نحتسب، ضمن عدد العاملين الذين يحصلون على متوسط الدخول هذه، الأربعة إلى أربعة ونصف المليون عامل عاطل عن العمل، أي أولئك الذين لا يشاركون في عملية الإنتاج وبالتالي فإن أجرهم يساوي الصفر. فعندئذ سنلاحظ أن «متوسط الدخول الحقيقية» لم ينخفض منذ سنوات بمقدار هين فحسب، كما توحي لنا الطريقة التقليدية المتبعة في تقدير انخفاض هذا المتوسط، بل هو انخفض، علاوة على ذلك، بمقدار يتراوح ما بين ١٠ إلى ١٢ في المائة [٣٩]. عند تقييم الأمور من وجهة النظر هذه، سيتبين لنا أن متوسط الدخول الحقيقية لم يرتفع في عام ٢٠٠٠ إلى ثلاثة أضعاف القيمة التي كان عليها هذا المتوسط عام ١٩٥٠، بل ارتفع إلى ٢,٦ أضعاف تلك القيمة فقط (كما هو بين في الشكل C).

التحولات في فرص الحصول على الدخل

ما العوامل المحددة لمستوى رفاهية المجتمع؟

نود، في هذا السياق أيضا، الاستشهاد بوجهة النظر المهمة التي عبر عنها ماينهارد ميغيل، فقد كتب قائلا:

> «السياسيون وأساتذة الجامعات، المعلمون ورجال الشرطة، الممثلون والموسيقيون، سواق الحافلات والطباخون، معلمو السباحة والمدلكون وغير هؤلاء كثيرون، إن هؤلاء جميعا يؤدون

في ألمانيا أعمالا لا تختلف كثيرا عن الأعمال التي يؤديها نظراؤهم في بولندا على سبيل المثال. ولكن... لماذا يتعين على المرء أن يدفع للحلاق عشرة أضعاف المبلغ الذي يطلبه الحلاق في بولندا. الجواب هو دائما وأبدا: لأن الاقتصاد الألماني أكثر من الاقتصاد البولندي استخداما للمعارف ورأس المال، وبالتالي فإن الإنتاجية في الاقتصاد الألماني أعلى من الإنتاجية في الاقتصاد البولندي» [٤٠].

«لماذا يكسب سائق الحافلة الألماني أضعاف المبلغ الذي يحصل عليه سائق الحافلة الهندي؟» إن هذا السؤال، الذي طرحه ميغيل منذ عهد طويل، أسر فكري ولم يغب عن بالي أبدا. وحسب ما يبدو لي، يتسم تعليله بالصواب إلى حد بعيد. إلا أنه، مع هذا، تظل هناك إشكالية بينة: فإذا كان دخل سائق الحافلة يتوقف، فقط، على كمية رأس المال المستخدم والقدرة على الانتفاع بالمعارف وأخيرا وليس آخرا على حسن قيادة المشاريع وأدائها، نعم، إذا كان دخل سائق الحافلة يتوقف على هذه الأمور فقط، فلماذا ينخفض، إذن، هذا الدخل منذ سنين كثيرة [٤١] - وبالتزامن مع تحقق شروط أفضل لرأس المال بفعل الخفض المستمر للضرائب؟ لماذا ينخفض هذا الدخل على الرغم من ارتفاع عائد رأس المال بنحو انفجاري، واحتفاظ الصادرات الألمانية بعنفوانها وتصدرها قائمة القطاعات الاقتصادية التي لا تزال سالمة من الأزمات؟

ومن بين الأمثلة الكثيرة، نود أن نستشهد في هذا السياق بالمثال التالي:

«يخيم على الألمان من سواق حافلات البلديات فزع عظيم في هذه الأيام: فقد كان سواق حافلات النقل المحلي في مدينة أيزنهتن شتاد قد أضربوا عن العمل وذلك لأن أرباب العمل قد رفضوا الاستجابة لطلبهم بضرورة رفع أجورهم بنسبة تبلغ تسعة في المائة. بدلا من ذلك قدم أرباب العمل عرضا يقضي بضرورة خفض أجورهم بنسبة تبلغ ١٢ في المائة...» [٤٢].

من هذه المعطيات المستقاة من أرض الواقع، لا يسعنا إلا أن نستنتج نتيجة واحدة: إن دخل سواق الحافلات والحلاقين ومن هو على شاكلتهم من العاملين بأجر لا يتوقف على أداء الاقتصاد الوطني فقط، بل يتوقف، أيضا، على مقدار الدخول المتاحة للجمهور العام من المواطنين. فهذا الجمهور هو

الذي يطلب الخدمات التي يقدمها الحلاق وسائق شاحنة النقل المحلي على سبيل المثال لا الحصر. من هنا، وبما أن دخول هذا الجمهور تراوح في مكانها منذ عشرين عاما، بل إن صافي دخولهم قد صار يسجل انخفاضات ملموسة، لذا تنخفض دخول سواق الشاحنات أيضا ـ بغض النظر عن مدى اتساع دائرة المعارف وارتفاع كمية ورأس المال المستخدم، على الرغم من التزايد المستمر في دخول ذلك الثلث من المجتمع الذي يقف في أعلى السلم الاجتماعي. فالمجتمع، الذي يمن بالرفاهية على ثلث أبنائه فقط، لن يمنح سائقي الشاحنات والحلاقين فرصة لكسب دخول وافية. فهذا الثلث لا يستخدم شاحنات النقل المحلي، ولا يتردد على صالونات الحلاقة بذلك النحو من التكرار بحيث تستطيع المهنة، برمتها، تحقيق سبل العيش الكريم.

التباين في الدخول

إن صافي الدخول، التي حصل عليها جمهور يبلغ تعداده ٤٠ في المائة من قوة العمل الألمانية، كان أقل، بل أقل بكثير من ١١٠٠ يورو في الشهر في عام ١٩٩٨ [٤٣]. على صعيد آخر، يعيش من مدفوعات الرعاية الاجتماعية ما يزيد على ثلاثة ملايين مواطن ألماني [٤٤]. ولا يختلف الأمر كثيرا في باقي الدول الصناعية.

إن المستوى المعيشي الذي يستطيع المرء تحقيقه بدخل شهري يبلغ، كحد أعلى، ١١٠٠ يورو، يتوقف على عوامل مختلفة [٤٥]. وبغض النظر عن هذه العوامل، فإن الأمر الأكيد هو أن هذا الدخل لا يضمن سبل العيش الكريم. وبغض النظر عن الظروف الخاصة المحيطة بهذا المواطن أو ذاك من أبناء هذه الفئة الاجتماعية فإن الأمر البين هو أنه حتى الدخول الواقعة في أدنى ووسط السلم قد صارت الآن غير مضمونة. فمستوى الأجر لم يعد حصيلة اتفاق بين النقابة الناشطة في القطاع الاقتصادي وممثلي رابطة أرباب العمل في ذلك القطاع، بل صار يتحدد من خلال الاتفاقيات الثنائية بين العاملين في كل مشروع وأصحاب المشروع المعني، كما اتسعت ظاهرة تأجير العاملين كبديل عن عقود عمل تبرم مع العامل، وانتشرت عملية تفكيك المشروع الواحد إلى مشاريع عديدة تدفع أجورا أدنى من الأجور التي كانت سائدة في المشروع الأصلي، أضف إلى هذا وذاك أن الضغوط على العاطلين عن العمل قد

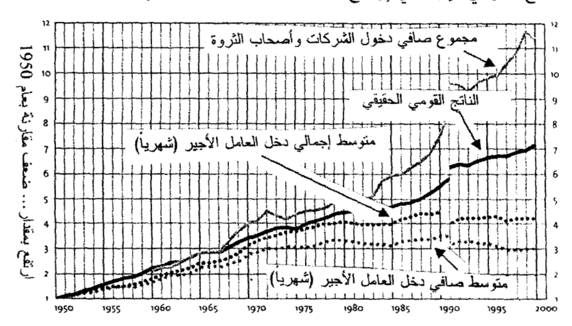
أمست في تزايد مستمر. كما صار العاملون مجبرين على العمل بأجور متدنية، بل وبائسة أيضا، وفي أماكن بعيدة عن مناطق سكناهم. إن خيال أرباب العمل لا يعرف الحدود، فهم يعثرون دائما وأبدا على مناهج جديدة لخفض الأجور. ومهما تعددت الأساليب واختلفت المناهج، يظل المرء يسعى إلى تحقيق الهدف نفسه: خفض الأجور. ويزداد تحقيق هذا الهدف سهولة وذلك لأن العاملين من أبناء الفئة الاجتماعية، الواقعة في أدنى السلم الاجتماعي، قد أمسوا رهائن في قبضة السوق العالمية. فدخول هذه الفئة على وجه التحديد أمست أكثر الدخول تعرضا للانخفاض. وهذا ليس بالشيء العجيب، فالكثير من هذه الأجور صار يبدو، فعلا، مرتفعا من حيث متطلبات الصمود أمام المنافسة في السوق العالمية.

ولم يباغت انخفاض دخول العاملين بأجر النظرية الاقتصادية، فهي أيضا كانت قد تنبأت به وأشارت إليه قبل سنوات كثيرة. فهربرت غيرش (Herbert Giersch)، الاقتصادي المؤمن بالليبرالية بلا قيد أو شرط، كان قد وصف في عام ١٩٩٤ الأثر الذي ستتركه التجارة العالمية الحرة، فكتب قائلا [٤٦]:

> «... وفي الحالات القصوى يمكن ألا يزيد أجر العامل الألماني، الذي ليست لديه مهارات كبيرة، على أجر العامل التشيكي، بل يمكن له، في الأمد الطويل، ألا يزيد على الأجر الذي يتقاضاه العامل من أبناء شبه القارة الهندية...».

وتطلق النظرية الاقتصادية على الميل إلى تعادل الأجور على المستوى العالمي «نظرية التعادل الدولي لأسعار عناصر الإنتاج» [نظرية صامويلسون - ستوبلر في التجارة الخارجية، Stopler-Salmuelson-Theorem]. والأمر الواضح هو أن هذه النظرية قد جرى تخطيها في عقود الزمن المنصرم وذلك من خلال التطور التكنولوجي وما رافقه من ضياع «طبيعي» لأهمية العمل. ولتوضيح المقصود، دعنا نمعن النظر في أثر كلتا الظاهرتين على تطور الأمور في الاقتصاد الألماني، على سبيل المثال: حتى سبعينيات القرن العشرين، وفي ألمانيا خاصة وفي باقي الدول الصناعية الأوروبية عامة، لم يكن ارتفاع صافي الدخول الحقيقية المتأتية من العمل المأجور، أدنى من الارتفاع الذي سجله الناتج المحلي الإجمالي كما هو بين من الشكل C. إلا أن الأمر اختلف في حقبة النظام الليبرالي المحدث، ففي هذه الحقبة، أي منذ نهاية سبعينيات

القرن العشرين، صارت المنحنيات تشير إلى أن اللامساواة في توزيع نمو الناتج القومي قد تفاقمت بنحو انفجاري. وبالتالي، حتى الدخل الإجمالي الشهري المتأتي من العمل المأجور لم يستطع مواكبة الارتفاع الذي سجله الناتج القومي الإجمالي (راجع بهذا الشأن أيضا الشكل C).



الشكل C: انقسام المجتمع الألماني على نفسه

ويكمن السبب في تضافر كلا العاملين في الضغط الذي تعرضت له الأجور بفعل قوى السوق العالمية وفي تراجع دور العمل في تحقيق الناتج القومي: خفض تشغيل العمل وزيادة استخدام رأس المال.

إن الارتفاع المستمر في إنتاجية العمل وما يصاحب هذا الارتفاع من نمو مطرد في كثافة رأس المال، أي في تكثيف استخدام رأس المال في عملية الإنتاج، حتم أن يحصل ملاك الثروة وأصحاب المشاريع على حصة متزايدة من الدخل المتحقق في سياق عملية الإنتاج. فلو انطلقنا من كثافة عمل تبلغ ٦٠ في المائة وبضاعة تباع في السوق بسعر يبلغ مليون يورو، فإن هذا يعني أن العمال سيحصلون على أجر يبلغ ٦٠٠ ألف يورو، أي بعبارة أخرى، أننا سنمكن العاملين من الحصول على قوة شرائية تبلغ ٦٠٠ ألف يورو. أما إذا لم تزد كثافة العمل على ١٠ في المائة، فإن دخل العاملين بأجر سيبلغ، في حالة بقاء سعر البيع على ما كان عليه سابقا، ١٠٠ ألف يورو فقط. في هذه الحالة ستحتفظ المشاريع

بالمتبقي البالغ ٩٠٠ ألف يورو وذلك لإنفاقه على الآلات والمعدات وكفوائد على رأس المال وكربح يحتفظ به أصحاب المشروع. وإذا بلغت كثافة العمل ٣ في المائة فقط، فلن تزيد الأجور، والحالة هذه، على ٣٠ يورو أبدا.

وما بيناه هنا، هو الحصيلة المنطقية التي تترتب على عملية التطور «الطبيعية» - وبالتالي فلا علاقة له بعملية «استغلال» أو برأسمالية بشعة، جشعة لا تراعي الحدود.

ولا مراء في أن الكثير منا سيعتقد أن دولة التكافل الاجتماعية قد حاولت الحيلولة دون استمرار هذا التطور مستخدمة الضرائب والرسوم وما عدا ذلك من أدوات تستطيع من خلالها توجيه الاقتصاد إلى الاتجاه المطلوب، أو أنها سعت إلى الحد من فاعلية هذا التطور على أدنى تقدير.إلا أن هذا الاعتقاد يجافي الحقيقة! فالشكل C يبين بوضوح حقيقة مفادها: أن متوسط الدخول المتحققة بعد طرح أقساط التأمين الصحي والاجتماعي والضرائب (أي متوسط صافي دخول العاملين بأجر) لم يتطور قط بنحو أفضل من تطور متوسط إجمالي دخول العاملين بأجر؛ بل إن هذه الحقيقة تشهد على ما هو أكثر خطرا وأشد تأثيرا، إنها تبين أن متوسط الدخول كان قد تدهور فعلا تدهورا شديدا. فمنذ ما يزيد على العشرين عاما لم يسجل صافي هذه الدخول أي زيادة. بل إن هذه الدخول في انخفاض مستمر منذ عدة سنين. وهناك تطورات لا يبينها لنا هذا التطور زادت الأمر سوءا؛ أعني معاناة العاملين بأجر من مخاطر التسريح من العمل وفقدان التأمين ضد البطالة وخفض معاشهم التقاعدي في سياق «برامج الإصلاح» المزمع تطبيقها.

وفي المقابل، استطاع أصحاب المشاريع والثروة (راجع الشكل C) أن يزيدوا دخولهم إلى أكثر من الضعف منذ عام ١٩٨٠؛ وإذا قارنا هذه الدخول بالدخول التي كانوا يحصلون عليها عام ١٩٥٠، فسيتبين لنا أنهم استطاعوا أن يزيدوا دخولهم بنسبة تتراوح ما بين ١١ إلى ١٢ ضعفا. فما سبب هذا التباين العظيم يا ترى؟

السوق العالمية والدولة

هناك حجة مفادها أن فرض ضريبة على المشاريع ورأس المال يضر، بناء على المنافسة في السوق العالمية، بأهمية ألمانيا كموقع ملائم «لاستيطان المشاريع». ولأن هذه الحجة تسري على كل بلدان العالم، لذا فإن المنافسة

على خفض الضرائب صارت توجها مبرمجا حقا وحقيقة. وتحتل ألمانيا مكان الصدارة في هذه المنافسة. فمقارنة بباقي الدول الأوروبية، سجلت ألمانيا أدنى نسبة ضريبية، ففي عام ٢٠٠٠ بلغت نسبة الضرائب إلى الدخل القومي ٢١,٧ في المائة. وعند مقارنة ألمانيا بباقي الدول الصناعية، سنلاحظ أن اليابان فقط هي التي فاقت ألمانيا في هذا السياق؛ فقد سجلت اليابان نسبة تبلغ ١٧,٢ في المائة. إلا أن ألمانيا عقدت العزم على كسب الرهان: فهي تنوي مواصلة خفض الضرائب بمقدار يصل إلى ٢٣ مليار يورو خلال العامين ٢٠٠٤ و٢٠٠٥ (٤٧).

وتعترف إحدى دراسات صندوق النقد الدولي صراحة بأن المنافسة العالمية على خفض الضرائب تؤدي، بلا أدنى شك، إلى التأثير سلبا على إيرادات دول العالم من الضرائب. فقد أشارت هذه الدراسة إلى أن:

«هناك وجهة نظر واسعة الانتشار تؤكد أن المنافسة على خفض الضرائب تؤدي إلى خفض إمكانات الحكومات على الاستمرار في تمويل متطلبات التكافل الاجتماعي».

وتؤكد دراسة صندوق النقد الدولي في معرض حديثها عن الضرائب المفروضة على دخول المشاريع فتشير إلى أن:

«بعض المؤلفين يعربون عن رأي مفاده أن إيرادات الضرائب المفروضة على المشاريع ستصل إلى الصفر مستقبلا...» (٤٨).

ولا ريب في أن هذا هو أقصى ما تستطيع الحكومات عمله من حيث خفضها للمعدلات الضريبية. وكان هناك قراران كتبا على السياسة أن تكون مسلوبة الإرادة ومقيدة اليدين: انفتاح اقتصادنا على السوق العالمية واليورو، العملة الأوروبية الموحدة. فالانفتاح على السوق العالمية وما أفرزه هذا الانفتاح من منافسة على المستوى العالمي حتما على المشاريع تسريح أكبر عدد ممكن من العاملين وذلك بغية «ترشيق الإنتاج» وتسريع عملية ترشيد الاقتصاد من خلال إحلال رأس المال مكان العمل البشري. كما حتم هذا الانفتاح المنافسة على خفض الضرائب على مستوى العالم أجمع. على صعيد آخر، سببت العملة الموحدة، اليورو، طغيان هذه المنافسة على العلاقات البينية في داخل دول الاتحاد الأوروبي، وفي تدهور الإيرادات الحكومية من الضرائب وذلك لأن الدول المشاركة في الاتحاد النقدي لم تبذل جهدا لتوحيد سياساتها

الضريبية. إن السؤال عما إذا كان بالإمكان، أو عما إذا كان ينبغي، إعادة النظر في هذين القرارين، هو أحد الأسئلة الجوهرية التي يتوقف عليها مستقبل أوروبا بلا أدنى شك. وإذا كانت دول الاتحاد الأوروبي قد اتفقت في الحادي والعشرين من يناير من عام ٢٠٠٣ على ضرورة فرض ضريبة على فوائد رأس المال، فإن الشكوك تساورنا بكفاية هذا الإجراء؛ لاسيما أن من المشكوك فيه أن يفلح أصحاب الشأن في فرض ضريبة على الجزء الأعظم من هذه العوائد [٤٩]. ومهما كانت الحال، فإن الأمر الأكيد هو أن الاتفاق على هذه الضريبة لن يغير شيئا من استمرار المنافسة بين الدول على جذب رأس المال الأجنبي وإغراء المشاريع بالاستيطان فيها.

وعلى خلفية هذه التطورات والمعطيات كان أستاذ العلوم السياسية ومدير دائرة التخطيط في وزارة الخارجية الفرنسية، سابقا، جان ماري غيهنو (Guéhenno)، قد أشار إلى أن تَمعُّنه في الأمور يبين له أننا سنواجه «عالما بلا قوة مركزية قادرة على اتخاذ القرارات وبلا دول ذات سيادة وبلا سكان لهم هوية قومية، أي، بعبارة واحدة، سنواجه عالما لا وجود فيه للإرادة الشعبية» [٥٠]. فقد كتب قائلا بالحرف الواحد:

«إذا أرادت [إحدى الدول] الحيلولة دون هروب رأس المال والكفاءات العلمية والتقنية إلى خارج البلاد، فلا يجوز لها، والحالة هذه، رفع الضرائب إلى ما يفوق المستوى السائد في مثيلاتها من الدول. ولا مراء في أن بوسع المرء أن يرى في هذا القيد الإجباري تطبيقا صارما لقوانين اقتصاد السوق على الميدان السياسي. ولكن، بما أن نوعية الكثير من الخدمات العامة ـ أعني: الأمن والهياكل التحتية والنظام التشريعي وما سوى ذلك من منافع تتطلع إليها المشاريع ـ لا ترتبط ارتباطا وثيقا بالمكان الذي تفرض فيه الضريبة، لذا ستفلح أغلبية كبيرة من المشاريع في خفض عبئها الضريبي، والاستيطان، مع ذلك، في تلك الدول التي تقدم لها أفضل الهياكل التحتية وأرقى الخدمات العامة. إن للصدمة، التي تعانيها النظم الضريبية المحلية في الوقت الراهن، تداعيات عظيمة تتخطى النتائج التي تؤكدها لنا الليبرالية السطحية كثيرا. فهذه الصدمة تعني أن الدول القومية لم تعد قادرة على استخدام الضرائب لتمويل الهياكل التحتية والخدمات العامة التي تقدمها للمجتمع. إن الخيار الوحيد المتاح هو إما أن تتفق الدول المتماثلة، من حيث ما

تقدم من خدمات عامة، على التخلي عن «منافسة بعضها للبعض الآخر ضريبيا» والامتناع عن انتهاج أساليب تلتف على هذا الاتفاق، أو أن تقوم هذه الدول بخفض ما تقدم من خدمات عامة «بلا ثمن» وأن تحل مكانها خدمات، يدفع المستفيد منها ثمنا نقديا، أو تتحمل كلفتها نظم التأمين الفردي المتعارف عليها في المجالات الأخرى.

وسواء اختار المسؤولون عن الأمر هذا الحل أو ذاك، فإن الأمر الواضح هو أن الأمة، باعتبارها الملجأ الطبيعي للتكافل الاجتماعي والسيد الذي لا سائد عليه في إقرار أو عدم إقرار السياسة المنتهجة، ستكون إزاء خطر جسيم في كلتا الحالتين» [٥١].

لقد كانت الدولة هي الكفيل الأخير بخلق الشروط الضرورية لتحقيق شيء من المساواة بين الفقراء والأغنياء. من هنا، فإن تقليص نشاطات الدولة يعني محاباة الأغنياء على حساب الفقراء. وهكذا، لا عجب أن ينادي أولئك الذين يهربون ثرواتهم إلى خارج البلاد، إلى ما يسمى بالواحات الضريبية، بضرورة «ترشيق الدولة»... فاللصوص المتخصصون في نهب المصارف، يحبذون، أيضا، حل أجهزة الشرطة.

إن محاباة الأغنياء على حساب الفقراء، ليس قدرا مكتوبا ولا قانونا طبيعيا ولا قدرة للمرء على كسر طوقه. فحقب الرعاية الاجتماعية في أمريكا وفي أوروبا لم تمر، في سابق الزمن، بهذا المأزق. من هنا، فنحن لا نستطيع الموافقة على الرأي الذي أعرب عنه لستر ثارو (Lester Thurow)، حين كتب يقول: «لقد أعلنت الرأسمالية الحرب على الطبقة العاملة، وكسبت هذه الحرب فعلا» [٥٢]. فالطرف الذي أعلنت عليه الحرب لم يكن في الواقع الطبقة العاملة، بل كان المجتمع التكافلي والديموقراطية القائمة على أسس هذا التكافل. ولا ريب في أن كل الدلائل تشير إلى أن الديموقراطية قد صارت قاب قوسين أو أدنى من الاندحار في هذه الحرب الضروس.



2

من يتحمل الأعباء: رأس المال أم العمل؟

العمل المأجور ـ من مصون يتمتع بكامل الحماية إلى كبش فداء على قربان النظام الاجتماعي

إننا لا نستغرب ولا نحزن حين نشير إلى الارتفاع الذي حققته دخول أصحاب المشاريع والثروة. لا بل العكس هو الصحيح. فهذا الارتفاع عكس، في الواقع، مسيرة ألمانيا من الفقر الذي خيم عليها عقب الحرب العالمية الثانية إلى مجتمع تعمه الرفاهية ويسوده الخير الوفير في عقود الزمن التالية على هذه الحرب.

ولكن، لماذا تفوق انخفاض صافي الدخول الحقيقية، التي يحصل عليها العاملون بأجر، على ذلك الانخفاض «الطبيعي» الذي فرضته السوق على الدخول الإجمالية؟ إن هذا السؤال غاية في الأهمية وذلك لأن الجواب عليه يزيح الستار عن الخطأ الذي ارتكبته السياسة الاقتصادية الألمانية بنحو لا يكاد المرء يصدقه:

«إن وجود جمهور عريض من أصحاب القوة الشرائية الكبيرة، هو فقط، الضمانة الأكيدة لتصريف كميات وفيرة من السلع والخدمات»

المؤلف

فمنحنى متوسط إجمالي دخل العامل الأجير في الشكل C يزيح الستار عن الوهن العظيم الذي طرأ على عنصر العمل من جراء الآثار التي تركتها، السوق العالمية من ناحية، والتطور التكنولوجي من ناحية أخرى. وبدلا من أن يستخدم المسؤولون عن إدارة السياسة الاقتصادية الضرائب، وما سوى ذلك من رسوم، للتخفيف من وطأة هذه الآثار، أثقل هؤلاء كاهل عنصر العمل بالمزيد من التكاليف الثانوية، أعني تكاليف التأمين الصحي والاجتماعي. فالنظرة السريعة تبين بجلاء أن أعباء نظام التأمين الاجتماعي والصحي قد وقعت أكثر فأكثر على كاهل عنصر العمل. من هنا، لا غرو أن يتحمل عنصر العمل، بمفرده، مجمل الأعباء المالية المرتبطة بنظام التأمين الصحي والاجتماعي في اليوم الراهن. هذا وقد انضمت إلى هذه الأعباء الأعباء المالية التي ترتبت على توحيد شطري ألمانيا [١].

وكانت حصيلة هذا التطور واضحة لا خلاف عليها: فالحصة التي يدفعها أرباب العمل والعمال لصناديق التأمين الصحي والاجتماعي [*]، والبالغة أكثر من ٤٠ في المائة [٢] من صافي تكاليف العمل، تسببت في رفع كلفة ساعة العمل الواحدة بأربعين في المائة بحسب أدنى التقديرات.

وكان ميغيل قد علق على هذا التطور، فكتب قائلا:

> «إن المجتمع الذي يفرط في تحميل سفينة عنصر العمل أعباء لا قدرة لها على تحملها، يجب أن يأخذ في الحسبان غرق هذه السفينة. ولهذا السبب، تشبه الشكوى من البطالة شكوى المدخن، المفرط في التدخين، من نوبات السعال التي تنتابه صبيحة كل يوم» [٣].

إلا أن هذا الخطأ لم يكن الخطأ الوحيد الذي ارتكبته السياسة الاقتصادية في هذا السياق. فقد ازداد الطين بلة وذلك لأن العبء الضريبي الملقى على كاهل العاملين بأجر كان قد ازداد بنحو تدريجي، ولكن متواصل.

(*) لاحظ أن المشروعات الألمانية، مجبرة بحكم القانون، على دفع ٥٠٪ من مدفوعات الضمان الاجتماعي والصحي، المستقطعة من دخول العاملين، أي أن هذه الأعباء المالية يتحملها الطرفان مناصفة [المترجم].

إلقاء العبء الضريبي على كاهل عنصر العمل في الحقبة الليبرالية المحدثة

تميز الربع الأخير من القرن العشرين، من ناحية، بانخفاض دخول العاملين بأجر وارتفاع نسبة عبئهم الضريبي، ومن ناحية أخرى، بارتفاع دخول المشاريع وأصحاب الثروة وانخفاض نسبة العبء الضريبي الذي تتحمله هذه الشريحة الاجتماعية.

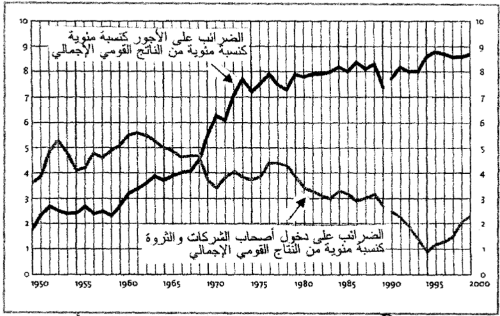
فمنذ عام ١٩٧٥ انخفضت نسبة الضرائب (*) المستوفاة من الدخول وأرباح الشركات إلى النصف تقريبا ـ علما بأننا لم نأخذ بنظر الاعتبار هنا عام ٢٠٠١ وما أفرزه هذا العام من ضريبة على الشركات سلبية القيمة. من ناحية أخرى، كانت نسبة الضرائب المستوفاة من الأجور قد ارتفعت إلى أربعة أضعاف. وكان عام ١٩٧٠ نقطة التحول بكل تأكيد. فهناك ارتباط واضح بين ارتفاع نسبة الضرائب المستوفاة من العاملين بأجر وانخفاض نسبة الضرائب المستوفاة من أرباح المشاريع ودخول أصحاب الثروة، من ناحية، وتراجع النمو الاقتصادي طيلة الربع الأخير من القرن المنصرم من ناحية أخرى. إن هذه المعطيات لا تدعم، قطعا، الزعم القائل بأن خفض الضرائب المفروضة على أرباح المشاريع ودخول أصحاب الثروة يؤدي إلى نمو اقتصادي أعلى معدلا (٤).

وحتى عام ١٩٧٠، على وجه التقريب، كانت نسبة الضرائب المستوفاة من المشاريع تزيد على ٤ في المائة من قيمة الناتج القومي الإجمالي. أما اليوم، فإن هذه النسبة تبلغ ٢ في المائة تقريبا. ولو كانت نسبة هذه الضريبة إلى الناتج القومي الإجمالي لا تزال ٤ في المائة فعلا، لكانت الإيرادات الحكومية من الضرائب قد حققت عام ٢٠٠٠ زيادة بلغت ٨٠ مليار مارك ألماني (٥) ولما كانت قد اندلعت الأزمة التي تئن تحت وطأتها المالية الحكومية في اليوم الراهن.

إلا أن ألمانيا ليست البلد الأوروبي الوحيد الذي يعاني هذا التطور السلبي. «ترى المفوضية الأوروبية أن المنافسة على خفض الضرائب هي السبب الجوهري الذي أدى إلى ارتفاع العبء الضريبي المستوفى عام ١٩٩٥ من العاملين بأجر في دول الاتحاد الأوروبي. فهذا العبء ارتفع بمقدار بلغ، في المتوسط، ٢٠ في المائة مقارنة بالعبء الذي تحملته هذه الشريحة الاجتماعية في عام ١٩٨١. وفي الوقت ذاته، انخفض العبء الضريبي المستوفى من المشاريع ومن ذوي المهن الحرة بمقدار بلغ ٢٢ في المائة، في المتوسط. ويكمن

(*) أي نسبة هذه الضرائب إلى الناتج القومي [المترجم].

سبب هذا الانخفاض، من ناحية، في أن المشاريع استطاعت الإفلات من قبضة مكاتب الضريبة الوطنية، وذلك من خلال الانتقال إلى خارج الحدود. ومن ناحية أخرى، في أن جل دول الاتحاد الأوروبي قد خفضت الضريبة على أرباح المشاريع، أملا في حفز الشركات على البقاء في داخل الحدود الوطنية. وهكذا، وللتعويض عن الانخفاض الحاصل في الإيرادات الحكومية، لجأ وزراء المال إلى زيادة الضرائب على أجور العاملين» [٦].



الشكل D: تركيز العبء الضريبي على كاهل العاملين بأجر

وصدق أو لا تصدق: إن المشاريع الكبيرة المتهربة من دفع الضريبة لم تعد بحاجة حتى لأن تشتري تذكرة سفر إلى بلد أجنبي. فإن رحلة إلى قرية نورد فريدريكس كوغ (Nordfriedrichskoog) الواقعة في محافظة هوزوم (Husum) الألمانية تلبي المطلوب بالكامل.

«فمنذ عقود عديدة من الزمن لا تفرض هذه القرية أي ضريبة محلية تذكر على الأراضي والمساكن ولا على الشركات. وحسب ما جاء في السجل الرسمي الحاوي على أسماء الشركات المقيمة في كوغ، ارتفع عدد الشركات في هذه القرية فوصل إلى ٥١٤ شركة جاءت من شتى أنحاء ألمانيا تهربا من دفع الضريبة. هذا وقد ضم السجل المذكور أسماء شركات عالمية عملاقة...

وإنه لأمر طبيعي ألا نعثر في هذه السجلات على اسم شركة الكهرباء العملاقة «أيون» (Eon) أو المصرف الألماني الناشط دوليا ـ الـ «دويتشه بنك» ـ

(Deutsche Bank)، بل نعثر على أسماء يصعب على المواطن العادي التعرف على هوية المؤسسة التي تشير إليها هذه المسميات؛ أعني مسميات من قبيل (VR Telecommunications GmbH& KG) أو (DB Enterprise) أو ... (DB Value)، وبهذا النحو استطاع العديد من الشركات تفادي دفع ضريبة على الأرباح الموزعة أو على الأسهم المباعة».

ومن بديهيات الأمور أن تقتفي قرى وبلديات أخرى خطى قرية فريدريكس كوغ. وهكذا «صار عدد متزايد من القرى والبلديات يتنافس على خفض الضريبة، التي تستوفيها البلديات من الشركات، إلى الصفر بغية استقطاب الشركات والاستثمارات ـ بأسلوب يحتال على وزارة المالية بنحو شرعي تبيحه القوانين» (٧).

وليس هناك أحد يعلم ما إذا كانت المبالغ «المقتصدة» من الضرائب التي تستوفيها البلديات من الشركات تصل إلى الملايين أو المليارات في قرية فريدريكس كوغ وفيما سواها من قرى وبلديات أخرى. «إلا أن المعروف، على سبيل المثال لا الحصر، هو أن الإيرادات في ميزانية مدينة هايلبرونر (Heilbronner) قد سجلت فجأة انخفاضا بلغ عشرات الملايين، حين غيرت شركة المواد الغذائية العملاقة يونيلفر (Unilever) اسم خطها الإنتاجي «(Bestfood) المشتمل على (Knorr, Pfanni, Mondamin, Maizena) إلى Monda معلنة أنها قد نقلت هذا الخط الإنتاجي إلى مخزن غلال بائس عنوانه Dieckstraat 13» (٨).

وهكذا تعين على مدينة هايلبرونر التقشف في الإنفاق، حيثما وجدت لذلك سبيلا. ولكن، ما المناحي التي يمكن فعلا التقشف في الإنفاق عليها؟ إن هذه المناحي تشمل كل المجالات، إنها تشمل عدد موظفي الإدارة المحلية ورواتب هؤلاء الموظفين. ويجري الحديث حاليا (أي عام ٢٠٠٣) حول خفض الراتب الإضافي، الذي يحصل عليها الموظفون في ذكرى الاحتفال بميلاد المسيح (عليه السلام)، بنسبة تبلغ ٣٠ في المائة. كما هناك خطط تقشفية أخرى تطولهم وتطول باقي مستخدمي البلدية (٩). وهذا ليس بالأمر الغريب: «ففي هذه الأيام العصيبة صار من واجب كل واحد منا المشاركة في تحمل الأعباء!». صار من واجب كل واحد منا فعلا؟

إن إعادة توزيع العبء الضريبي لغير مصلحة العمل البشري وبنحو يحابي رأس المال يتزامن مع انخفاض شديد في حصة عنصر العمل من الناتج القومي وارتفاع كبير في حصة عنصر رأس المال. وهكذا صارت دخول عنصر العمل، المتراجعة أصلا، تتحمل أعباء ضريبية تتزايد باستمرار. ويحيط المرء بأبعاد هذه النتيجة المحزنة لإعادة توزيع الأعباء الضريبية في الثلاثين عاما المنصرمة من خلال الشكل C: فمقارنة بعام ١٩٥٠ ارتفع متوسط صافي دخول أولئك العاملين بأجر (الذين لم تكتب عليهم البطالة بعد) إلى ثلاثة أضعاف فقط. وفي المقابل، فقد ارتفع الناتج القومي بمقدار بلغ سبعة أضعاف وزادت دخول المشاريع والعوائد المتأتية من ملكية الثروة إلى ١١,٥ ضعف، أي أنها ارتفعت بما يعادل أربعة أضعاف الارتفاع الذي حققته دخول العاملين بأجر.

وهناك حقيقة أخرى يبينها الشكل C: فمنذ منتصف سبعينيات القرن العشرين لم يعد صافي الدخول الحقيقية للعاملين بأجر يحقق أي زيادة في المتوسط. حدث هذا، وإن كان الناتج القومي، أي مجموع السلع والخدمات المنتجة كافة، قد تضاعف منذ ذلك الحين. وللوقوف عن كثب على أبعاد هذه النتيجة المحزنة، يجب علينا الأخذ بعين الاعتبار أن عدد العاملين بأجر يبلغ ٣٤,٥ مليون وأن عدد أصحاب المهن الحرة ومن يساعدهم من أفراد أسرهم يبلغ، تقريبا، أربعة ملايين فقط. ولا غرو في أن دخولهم (المتزايدة باستمرار) لا تكفي لاستيعاب (أي لشراء) الإنتاج الذي ارتفعت قيمته إلى الضعف. من هنا، فإن قصور الطلب عن مسايرة العرض السلعي يؤدي، لا محالة، إلى كساد اقتصادي. وتأسيسا على هذه الحقيقة، لا عجب أن ترتفع البطالة الهيكلية، أي البطالة التي يفرزها الكساد الاقتصادي الناجم عن قصور الطلب.

وعلى خلفية الخفض المستمر في الضرائب المفروضة على الشركات وعلى فئات الدخول الواقعة في أعلى السلم وتأسيسا على التقشف الذي ينشأ عن هذا الخفض، بزعم أنه ترشيد في إنفاق الإيرادات الحكومية، لا يستطيع المراقب أكثر من أن يردد مع شاعر إيطاليا الكبير دانتي: «انتظروا! فكل ما تنشدونه في طريقه للتحقق!»

وليس ثمة شك في أن زيادة الضرائب على الشركات وعلى أصحاب الدخول الواقعة في أعلى السلم خطوة بناءة لمواجهة اللامساواة في توزيع الدخول. وإذا كان الأمر على ما نقول، فإنه لأمر محير فعلا ألا يزيد المعدل

الأقصى للضريبة على ٥٣ في المائة وأن يسري هذا المعدل، فقط، على الدخول التي تزيد على ٥٠ ألف يورو. وتزيدنا حيرة تلك المساعي الرامية إلى خفض هذا المعدل إلى ٤٣ في المائة في عام ٢٠٠٥. فالمعدل الضريبي الأقصى في الولايات المتحدة الأمريكية صار يبلغ حاليا، وعند أخذ الاستحقاقات الضريبية المحلية كافة بنظر الاعتبار، أكثر من ٤٦ في المائة [١٠].

إن معدلا ضريبيا، يرتفع بنحو تناسبي ولا ينال غير ٣٠ في المائة من الدخول التي تزيد على ٥٠ ألف يورو، نعم إن خفض هذا المعدل، بنسبة تبلغ عشرة في المائة وتطبيقه على دخول تبدأ من ١٠ آلاف يورو وأكثر، يتيح لعدد كبير من المواطنين البائسين إمكان الحصول على دخل صاف أعلى من الدخل الذي يحصلون عليه حاليا. أضف إلى هذا أن الدخل الأعلى يخلق فرصة ثمينة لدعم الطلب السلعي: ففئات الدخول الواقعة في أدنى السلم ووسطه تنفق على الأغراض الاستهلاكية في المقام الأول. فبالنسبة إلى هذه الفئات على وجه الخصوص، يتوقف إمكان تنمية ثروة خاصة بها، على ارتفاع الدخول في المقام الأول؛ وتزداد هذه الحقيقة أهمية خاصة حينما نأخذ بعين الاعتبار أن تنمية الثروة قد صارت أمرا لا مناص منه لمواجهة تدهور أهمية العنصر البشري في العملية الإنتاجية. من هنا، وبقدر تعلق الأمر بما نحن في صدى الحديث عنه، لا نشك أبدا في مصداقية الحجة القائلة بأنه لا تجوز معاقبة «أولئك الذين هم على أتم استعداد لتقديم المزيد من العطاء». بيد أن هذه الحجة تفرغ من محتواها وتفقد أهميتها، متى ما جرى تطبيقها على أولئك الذين يحصلون على دخول تعد بملايين اليوروات.

ولكن، ما المستوى الذي يمكن أو يتعين أن يكون عليه المعدل الضريبي الأقصى؟ وقبل الإجابة عن هذا السؤال، لا مندوحة لنا من أن نشير إلى أن المعدلات الضريبية العالية قد أمست من محرمات الأمور في الوقت الراهن. ويعكس هذا الموقف أيديولوجية أمست تعيق السياسة الاقتصادية عن توجيه الاقتصاد الوطني وعن وضع الضوابط لمسيرته.

وكان روبرت رايش (Robert Reisch)، الاقتصادي الذي كان أول وزير عمل في إدارة الرئيس الأمريكي كلينتون، قد أشار إلى أن التكافل بين المواطنين كان، أيضا، شرطا ضروريا لتغلب الولايات المتحدة الأمريكية على المشاكل المصيرية التي مرت بها في عصر النشأة والتكوين. «فهذا التكافل كان

قد نشأ عن التطلع السليم لتحقيق المصلحة الذاتية، كما رأى ذلك أليكسيس دو توكفيل (Alexis de Tocqueville) عن كثب» [١١]. وعلى خلفية هذا الفهم الصائب لمعنى التكافل الاجتماعي استطاعت الحكومة أن ترفع في عام ١٩٣٥ المعدل الضريبي الأقصى إلى ٧٩ في المائة وأن تضيف إليه ضريبة على التركات. وذهب وودرو ولسون [*] (Woodrow Wilson) إلى أبعد من هذا، فقد كان قد رفع المعدل الضريبي الأقصى إلى ٨٣ في المائة.

«وحينما قال ف. دي. روزفلت [**] (F. D. Roosevelt)، بأنه لا يجوز لأي شخص أن يكسب ما يزيد على ٢٥ ألف دولار في العام، وهو مبلغ يعادل حاليا دخلا سنويا يبلغ ٢٠٠ ألف دولار، لم يتهمه أحد بأنه فقد الرشد أو أصيب بالجنون أو ادعى أن مستقبله السياسي قد صار في كفة الميزان» [١٢].

إن القول بأن التمادي، في رفع المعدلات الضريبية القصوى، يضر بالاقتصاد ويعيق النمو ويسبب تفاقم البطالة، هو زعم قد يصدق وقد لا يصدق، فالأمر يتوقف على طبيعة الظروف السائدة على أرض الواقع. فالأمر البين هو أن هذه المقولة لم تصدق بقدر تعلق الأمر بالولايات المتحدة الأمريكية في ثلاثينات وأربعينات وخمسينات القرن العشرين. إلا أنها تصدق بقدر تعلق الأمر بالواقع السائد حاليا، وذلك، من ناحية، لأن سياسة الانفتاح الاقتصادي المطبقة على مستوى العالم أجمع قد أتاحت لرأس المال فرصة الهروب إلى خارج البلاد، ومن ناحية أخرى، لأن سياسة الانفتاح وتحرير الأسواق من الضوابط الحكومية قد شجعت البعض على أن يتهربوا من واجب التكافل مع باقي أبناء مجتمعهم. وهذا ليس بالأمر الغريب، فالتكافل بين الأفراد نادرا ما يتحقق طواعية، إنه يتحقق عادة وفي أغلب الأحيان، فقط، حينما تكون فيه خدمة للمصالح الذاتية.

ومهما كانت الحال، فإن الأمر البين هو أن إعادة توزيع الدخل القومي من الأعلى إلى الأسفل لا يمكن أن تتحقق من غير أن ترفع الدولة نسبة المعدلات الضريبية المفروضة على شرائح الدخل الواقعة في أعلى السلم. من ناحية أخرى، يسبب العزوف عن إعادة التوزيع، لمصلحة شرائح الدخل الواقعة في

(*) وودرو ولسون (١٨٥٦ـ١٩٢٤): سياسي أميركي. زعيم الحزب الديموقراطي والرئيس الثامن والعشرون للولايات المتحدة الأمريكية، (١٩١٣ـ١٩٢١). في عهده دخل الأمريكيون الحرب العالمية الأولى [المترجم].

(**) فرانكلن روزفلت (١٨٨٢ـ١٩٤٥): سياسي أمريكي والرئيس الثاني والثلاثون للولايات المتحدة الأمريكية (١٩٣٣ـ١٩٤٥). في عهده دخلت الولايات المتحدة الأمريكية الحرب العالمية الثانية نصرة لبريطانيا [المترجم].

أدنى السلم، في انهيار روح التكافل بين أبناء المجتمع المعني وفي تمزيق وحدة هذا المجتمع. فعملية تركز فائض العمل في أيدي أصحاب رأس المال، وتراجع الحصة التي يحصل عليها العمل من هذا الفائض، جارية على قدم وساق. فحتى في اقتصاد مغلق ما عادت السياسة قادرة على تحقيق ما هو أكثر من التخفيف من السرعة التي تجري بها عملية تركيز الدخول بأيدي فئة ضئيلة العدد. وبما أن مشاركة العاملين برأس المال المنتج تسير بخطوات بطيئة جدا ولن تشمل، في المستقبل المنظور، سوى عدد من المواطنين نسبتهم ضئيلة ومتراجعة من يوم إلى آخر، لذا صارت إعادة التوزيع من الأعلى إلى الأسفل ومن رأس المال إلى العمل أمرا لا غنى عنه أبدا بالنسبة إلى وحدة المجتمع.

وليست الأسباب الاجتماعية فقط هي التي تحتم إعادة التوزيع. فالأسباب الاقتصادية لا تقل أهمية، لا بل هي أكثر أهمية من الأسباب الاجتماعية: فمن غير تحقق الصيغ المختلفة لإعادة توزيع فائض العمل لمصلحة العاملين بأجر عامة، ولمصلحة الشرائح الموجودة في «أدنى السلم الاجتماعي» خاصة، ستؤدي الضغوط العالمية على الأجور، إلى قصور القوة الشرائية عن استيعاب الإنتاج المتزايد في العالم. على خلفية هذه الحقائق، ومن حيث النتائج النهائية، يبدو لنا أن المنهج الليبرالي المحدث يشكل خطرا على الاقتصاد نفسه.

لقد أمست الأزمة تقترب بظلالها أكثر فأكثر حتى من الطبقة الوسطى نفسها في اليوم الراهن. من هنا، لم تطلق باربارا أهرنرايش (Barbara Ehrenreich) اعتباطا على مؤلفها المنشور باللغة الألمانية عام ١٩٩٢ عنوانا مفاده: «الفزع من السقوط ـ مأزق الطبقة الوسطى» [١٢] وكانت المؤلفة قد رسمت في مؤلفها هذا صورة للفزع المخيم على الطبقة الوسطى الأمريكية ولما تعانيه هذه الطبقة من رهبة إزاء ويلات السقوط الناشرة ظلالها في الأفق. وكان هذا الفزع قد ازداد وخامة بعدما خسر الكثير من أبناء الطبقة الوسطى مقادير معتبرة من ثروتهم في سياق الانهيار الأخير الذي عصف بأسعار الأسهم والسندات [*]. وفي ألمانيا أيضا نشرت هذه الأزمة ظلالها على الطبقة الوسطى. ففي سياق الكفاح من أجل البقاء في حلبة المنافسة خسر عدد متزايد من المشاريع الصغيرة الرهان فسقط في الهاوية بلا رحمة أو هوادة.

(*) المقصود هنا هو ذلك الانهيار الذي عصف بأسواق المال العالمية في عام ٢٠٠١ [المترجم].

فأصحاب هذه المشاريع لم يفلحوا في تحقيق ولا حتى شيء يسير من متوسط صافي الدخول العظيمة التي حققتها الشركات، كما هو مبين في الشكل C. وهكذا تبددت ثروتهم ولم يبق منها سوى جزء يسير أمسى المصدر الذي يقتاتون منه فيّ هذا اليوم العصيب. إلا أن ثمة مجموعة منهم فقدت كل شيء، فصارت معدمة عاطلة عن العمل. وتشتمل مجموعة الخاسرين هذه على صغار تجار المفرد وعلى أصحاب المحال الحرفية وبعض الأطباء العاملين لحسابهم الخاص وكذلك، وبنحو متزايد، على بعض المشاريع متوسطة الحجم.

واتسعت ظلال الأزمة الاقتصادية فشملت حتى الشرائح الواقفة في أعلى السلم الاجتماعي. فحسب ما أوردته صحيفة دي فيلت (Die Welt) «صار الفقر يخيم حتى على الأغنياء»:

> «... فأموالهم تتبدد مع كل هزة تعصف بأسواق المال، مع كل كساد في النشاطات الاقتصادية، مع عزوف المستهلكين عن الاستهلاك بالحجم المطلوب. فأموال تقدر قيمتها بملايين لا تعد ولا تحصى تتبدد وتضيع بلا هوادة، كما يتناقص عدد أصحاب المليارات من عام إلى آخر...» (١٤).

إن الكساد السائد في ألمانيا لم ينشأ من جراء عزوف المستهلكين عن التوسع في الاستهلاك، بل نشأ عن تراجع دخول المستهلكين. وتأسيسا على هذه الحقيقة، فإن اتخاذ التدابير الضرورية لزيادة دخول الجمهور العريض من أفراد المجتمع أمر لا تسوغه متطلبات تحقيق العدالة الاجتماعية فقط. إن هذه الزيادة شرط لا غنى عنه للتخلص من الأزمة من ناحية، ولتمكين المشاريع الكبيرة والصغيرة من تحقيق أرباح مجزية من ناحية أخرى. فبلا هذه الأرباح، لا تستطيع الثروات الكبيرة إحراز زيادة تذكر. فهذه الثروات تتكاثر من خلال بيع كميات وفيرة من السلع والخدمات إلى جمهور الزبائن من أصحاب القوة الشرائية الكبيرة. وبهذا المعنى، فإن وجود جمهور عريض من أصحاب القوة الشرائية الكبيرة، هو فقط، الضمانة الأكيدة لتصريف كميات وفيرة من السلع والخدمات. فلو لم يكن هناك طلب يستند إلى قوة شرائية تصل إلى ملايين الدولارات، لا بل تصل إلى الكثير من المليارات، لما كان بيل غيتس (Bill Gates) أغنى رجال العالم ثروة، ولما كان الأخوان آلبريشت (Albrecht, Aldi) من أغنى الأغنياء في ألمانيا.

إلا أن الأمل في أن يخلق النظام الاقتصادي، بنحو عفوي ومن تلقاء نفسه، ظروفا تحابي شرائح المجتمع الدنيا والوسطى، زيف لا طائل منه ولا أساس يدعمه. فمنطق السوق يحتم على كل شركة، انتهاج معايير النظام الرأسمالي، أعني يحتم عليها الوصول بالكفاءة إلى أعلى مستوى ممكن وخفض التكاليف إلى أدنى مستوى متاح - والسير أيضا على هدى ذلك المبدأ الذي يطالبها بتفادي العبء الضريبي ويحفزها على تحميل المجتمع الخسائر التي تمنى بها. فهل هناك مدير شركة يفضل أن يدفع ملايين اليوروات إلى مديرية الضرائب «طواعية» على أن ينقل شركته «بصورة شرعية» إلى إحدى الواحات الضريبية، حيث سيحتفظ لشركته بملايين من يوروات تضاف إلى الاستثمارات الضرورية لدعم قوة شركته التنافسية؟ أليس هذا المدير، المعين من قبل المساهمين، مجبرا على أن يتصرف بالصورة هذه - لا تنفيذا لتطلعات المساهمين فحسب، بل تلبية لمصالح العاملين في شركته أيضا؟ لا سيما أن الشركات المنافسة لشركته لا تتأخر لحظة واحدة عن اتخاذ الخطوات التي يمليها عليها منطق السوق.

وعلى الرغم من أهمية السير على هدى منطق النظام الرأسمالي، إلا أن ثمة حقيقة لا يجوز أن تغرب عن بالنا: فإذا تصرف الجميع بالنحو أعلاه، فإن الدولة - ومعها النظام العام طبعا - هي أول من سيحل به الخراب. إلا أن الحقيقة التي لا خلاف عليها هي أنه ليس هناك اقتصاد متطور بلا نظام عام - أو، وعلى أدنى تقدير: ليس هناك اقتصاد ليبرالي متطور، بلا نظام عام يحدد لأفراد المجتمع حقوقهم وواجباتهم.

الهجمة الكبرى لإعادة التوزيع

إن الهوة بين دخول العاملين بأجر ودخول الشركات وأصحاب الثروة تتزايد اتساعا منذ ما يزيد على العقدين من السنين. وكان لزاما أن يفرز اتساع الهوة في توزيع الدخول تباينا متزايدا في توزيع الثروة أيضا. فمن ناحية، لا يجني أصحاب الثروة فوائد فحسب، بل هم يجنون، أيضا، فوائد على فوائدهم. أما بالنسبة إلى عوائد العمل، فإن الأمر الواضح هو أن هذه العوائد لا تنمو نمو الفوائد المركبة. إلا أن هذه الحقيقة ليست الفارق

الوحيد ها هنا. فالظروف التي واجهها العمل كانت أشد وخامة؛ فعوائد العمل أمست بين المطرقة والسندان، أعني أمست بين عملية إحلال رأس المال مكان العمل البشري من ناحية، ومنافسة الأجور الزهيدة المتجسدة في البضائع المستوردة من العالم الخارجي من ناحية أخرى [١٥] أضف إلى هذا وذاك أن العمل تحمّل وزر قرارات سياسية خاطئة كانت قد أثقلت كاهل العمل، وحده، بالأعباء المالية الخاصة بنظام التأمين الصحي والاجتماعي وحملته نصيب الأسد من العبء الضريبي.

وكانت مؤسسة فريدرك أبيرت الخيرية (Friedrich-Ebert-Stiftung) قد نشرت دراسة لكلاوس شيفر (Klaus Schaefer) توصلت بنحو موثق إلى المعطيات التالية» [١٦]:

- فقدت تصاعدية الضريبة الكثير من فاعليتها بالنسبة إلى شرائح الدخول العالية.
- أثقل كاهل الأسر العاملة، باستمرار، بأعباء مالية فاقت بكثير الأعباء المالية المستوفاة من أسر ذوي المهن الحرة.
- أعباء أقساط التأمين الصحي والاجتماعي أثقلت كاهل ذوي الدخول المنخفضة على وجه الخصوص.
- فرص التفادي الشرعي للضريبة تحابي أصحاب الدخول العالية.
- الدخول، التي تتراوح ما بين ٢٥٠ ألف و٣٠٠ ألف، تدفع، فعليا، ضريبة تبلغ ١٣ في المائة فقط.
- تفاقم التهرب الضريبي.
- المقارنات الدولية تشهد على ضعف العبء الضريبي المفروض على دخول المشاريع وعلى الدخول المتأتية من الثروة.
- في عام ١٩٦٠ شكلت الضرائب المستوفاة من أجور العاملين ١٢ في المائة من مجموع الإيرادات الضريبية؛ في اليوم الراهن بلغت هذه النسبة ٣٣ في المائة.
- أمست الشركات تساهم بنسبة تبلغ ١٧ في المائة فقط من مجموع الإيرادات الضريبية.
- في عام ١٩٨٠ كانت الضريبة على أرباح الشركات تساوي ٣٤ في المائة؛ في عام ١٩٩٣ لم تزد هذه الضريبة على ١٨ في المائة.

- لأن النظام الضريبي يميز بين مصادر الدخل المختلفة، لذا خضعت الدخول المتأتية من العمل المأجور إلى ضريبة تصاعدية فعالة بشدة، هذا في حين حصلت الدخول المتأتية من أرباح الشركات على فرص كبيرة لتفادي الضريبة.
- حتى الآن لم تفرز سياسة تخفيف العبء الضريبي أي نفع للاقتصاد الوطني.

بناء على هذه المعطيات، لا عجب أن تتعمق اللامساواة في توزيع الثروة أيضا: «فالنصف الغني من سكان ألمانيا الغربية امتلك حوالي سبعة أعشار الثروة التي يستخدمها المجتمع في الترفيه عن حياته اليومية... واستحوذ ذلك الخمس من الأفراد، الذي يعد أغنى مواطني ألمانيا، على ٦٠ في المائة من الثروة النقدية». في تسعينيات القرن العشرين امتلك ستة في المائة من مجموع المواطنين حصة الأسد من الثروة المستثمرة في المشاريع [١٧].

ومن خلال المسافة الشاسعة بين المنحنيين المرسومين في الشكل C - أعني منحنى متوسط صافي دخول الشركات وأصحاب الثروة ومنحنى متوسط صافي دخول العاملين بأجر - يستطيع المرء، أيضا، الوقوف على مدى التفاوت في توزيع الثروة. فالفارق الشاسع بين هذين المنحنيين يعكس مدى انقسام المجتمع على نفسه حاليا والعمق الذي سيتخذه هذا الانقسام مستقبلا، إذا ما ظلت الأمور تسير على الحال التي تسير عليها في اليوم الراهن. إن إضفاء المرونة على دخول العاملين بأجر ودخول الشرائح الموجودة في أدنى السلم الاجتماعي، أي إكراه هؤلاء، جميعا، على تقبل انخفاض دخولهم، ومواصلة خفض الضرائب بالنسبة إى الشركات وإلى أصحاب الدخول الواقعة في أعلى السلم وذلك «بغية تحقيق النمو الاقتصادي الضروري لخلق فرص العمل»، إن هذا كله سيؤدي بكل تأكيد إلى تعزيز هذا المسار المدمر أكثر وأكثر وسيشكل، بالتالي، خطرا جسيما يهدد سلامة الاقتصاد وأمن المجتمع. فوحدة المجتمع تزداد هشاشة، لا بل ينقسم المجتمع على نفسه بكل تأكيد، إذا ما تخطت اللامساواة بين أفراد المجتمع الواحد الحد المعقول. وليس ثمة شك في أن الحد المعقول للامساواة في التوزيع مدعاة للخلاف والنقاش. إذ تلعب الكثير من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والنفسية دورا مهما

هاهنا. ومع هذا، فإن الأمر الواضح هو أن تفاقم اللامساواة في المجتمعات التي تتيح لمواطنيها شيئا من الفرصة للمشاركة في قطف ثمار الرفاهية المتزايدة تكون أقل مدعاة للتوترات والثورات الاجتماعية من تفاقم اللامساواة في المجتمعات التي تسمح لشرائح الدخول العليا بمواصلة الارتفاع وتترك فئات المجتمع الموجودة في أدنى السلم الاجتماعي تزداد فقرا من يوم إلى آخر. ومن يمعن النظر، يلاحظ بيسر أن «دولة التكافل الاجتماعي» الألمانية تسير، في اليوم الراهن، بخطى حثيثة صوب هذا النمط الخطير، من أنماط المجتمع.

على صعيد آخر، فكلما تأخر العمال أكثر في النضال من أجل حقوقهم، كانوا أقل قدرة على كسب حصة معقولة من الناتج القومي المتحقق. فمع التراجع المستمر في طلب خدمات عنصر العمل، تتضاءل أيضا قوة العاملين الاجتماعية والسياسية الضرورية لفرض إرادتهم.

«بناء على هذه المعطيات والظروف، فإنه لأمر يدعو إلى الاستغراب فعلا أن لا يفكر أحد من أصحاب الشأن بضرورة جعل تراجع فرص العمل [في الأمد الطويل في المجتمعات الصناعية] أساس كل الأفكار الخاصة بالمستقبل وأهمية التخلي كلية عن التدابير التي تفرز شقاء لا طائل منه ويؤسا لا يجوز الاستهانة بخطره، أعني تلك التدابير التي يتخذها أصحاب الشأن على خلفية رفضهم لحقيقة تراجع فرص العمل [في الأمد الطويل] وزعمهم بأن الموضع آني ويسير الحل، فيتجاهلونه، بالتالي، كلية أو يزعمون بأنهم سيتغلبون عليه لا محالة» [١٨].

إن هذه هي النتيجة التي توصل إليها فيفيان فوريستر (Viviane Forrester) عام ١٩٩٧. ومع طول المدة، لم يتراجع أصحاب الشأن عن تجاهلهم للمشكل الأساسي أبدا.

تراجع عدد السكان ـ أهو خطر ماحق أم فرصة ثمينة؟

تراجع عدد السكان ليس كارثة

وكانماينهارد ميغيل قد أمعن النظر بنحو دقيق، على ما يبدو لي، في مسألة النتائج الممكن تحققها إثر تراجع عدد السكان. فقد كتب يقول:

«بعد أربعين عاما، من الآن، ستؤوي ألمانيا (من دون أخذ المهاجرين إليها بعين الاعتبار) سكانا يبلغ عددهم عدد السكان أنفسهم الذين عاشوا فيها قبل برهة قصيرة من اندلاع الحرب العالمية الأولى؛ وفي عام ٢٠٨٠ سيبلغ عدد سكان ألمانيا أربعين مليونا (*)، أي أن عددهم سيساوي عدد السكان الذين عاشوا في ألمانيا في مطلع تأسيس الرايخ الألماني في عام ١٨٧١، وإن أمست مساحة الرقعة التي سيعيش هؤلاء السكان في كنفها أقل بكثير من المساحة التي كانت عليها ألمانيا عام ١٨٧١(**). ومع هذا، فإن كثافتها السكانية لن تكون أدنى من الكثافة السكانية السائدة حاليا في فرنسا أو بولندا» (١٩).

وحسب ما أرى، يمكن أن يشكل تراجع الكثافة السكانية فرصة جيدة لتحسين جودة الحياة. إلا أن الشرط الضروري لتحقق هذه الفرصة يكمن في أن تتكيف الدولة، ومعها الاقتصاد، مع هذا التطور.

وإذا كانت مسألة الكثافة السكانية لا تشكل مشكلة ذات أهمية، إلا أن التغيرات التي تطرأ على الهرم السكاني يمكن أن تنطوي على مشكلة تشغل البال. فإذا تجاهل المرء عدد المهاجرين إلى ألمانيا مستقبلا، فإن التنبؤات تشير إلى أن عدد المواطنين الألمان سيبلغ، بعد أربعين عاما من الآن، قرابة ٦٤ مليون نسمة. وتشير هذه التنبؤات إلى أن عدد من هم في سن العمل سيبلغ ٤٥ في المائة من مجمل عدد السكان (أو ٢٩ مليون نسمة)، أي أن ٤٥ في المائة منهم، فقط، سيكون في سن تتراوح ما بين ٢٠ و٥٩ عاما. ويعني هذا أن حجم قوة العمل الألمانية سيكون أقل مما هو سائد حاليا بمقدار يبلغ ١٦ مليون عامل (٢٠).

ولأن نظم التأمين الصحي والاجتماعي تمول من خلال أقساط العاملين بأجر، لذا ستنشأ والحالة هذه فجوة في تغطية نفقات نظم التأمين هذه. وتشكل هذه الفجوة كارثة عظيمة بالنسبة إلى الصيغة التي تقوم عليها حاليا نظم التأمين، فهذه الصيغة تحمل العاملين بأجر،

(*) لاحظ أن عدد سكان ألمانيا يزيد، حاليا، على ثمانين مليون نسمة [المترجم].

(**) كما هو معروف خسرت ألمانيا مساحات شاسعة من أراضيها إثر اندحارها في الحروب التي خاضتها في النصف الأول من القرن العشرين [المترجم].

وحدهم، كل الأعباء المالية المرتبطة بنظم التأمين الصحي والاجتماعي. ومن هذه الصيغة تنطلق، أيضا، النقاشات الدائرة حاليا حول تداعيات تراجع عدد السكان.

وهناك تحالف عجيب يضم الصناعة و«جماعات يسارية معادية للنزعات العنصرية» يؤكد باستمرار على أن حل مشكلة تراجع عدد السكان يقتضي تسهيل الهجرة إلى ألمانيا. وفي الواقع، فإن كل واحد يغني على ليلاه في هذا التحالف، فأرباب العمل يريدون من هذه الهجرة أن تمكنهم من الحصول على قوى عمل ذات كفاءة عالية وبثمن بخس، هذا في حين يرى الآخرون أن فتح الحدود أمام المهاجرين يجسد قيما إنسانية نبيلة. إلا أن الهجرة لا تشكل الحل الصائب، كما يؤكد ميغيل عن حق:

> «الهجرة لا يجوز أن تشكل عبئا يضاف إلى باقي الأعباء المالية الملقاة على كاهل السكان الأصليين الموهنين القوى أصلا، أي أنها يجب أن تكون ذات نفع لهؤلاء السكان، وليس تحديا يتعدى طاقة المجتمع على دمج هؤلاء المهاجرين في أحشائه. علاوة على هذا وذاك، لا يجوز لهذه الهجرة أن تؤثر سلبا في فرص التنمية في الدول التي يأتي منها هؤلاء المهاجرون. فضياع الفرص التنموية في هذه الدول سينعكس، إن عاجلا أو آجلا، على الدول المستقطبة للمهاجرين» [٢١].

إن دمج العمال ضئيلي التأهيل المهني سيشكل عبئا يضاف إلى الأعباء الجسام التي تثقل كاهل نظم التأمين الصحي والاجتماعي بنحو يكاد يسبب في وأدها. من ناحية أخرى، صارت تلوح في الأفق دلائل تشير إلى أن قدرة المجتمع على دمج المهاجرين في صلبه والتعايش معهم في طريقها للتلاشي والنفاد. من هنا، فهناك شبه إجماع على أن دمج المهاجرين لا يجوز أن يترتب عليه اندماج في نظم التأمين الصحي والاجتماعي أيضا. على صعيد آخر، فإن هجرة الكفاءات العلمية وقوى العمل ذات المؤهلات العلمية العالية - أعني قوى العمل المتخصصة التي تشكل عنصرا نادرا في البلدان الأقل تطورا - تفت في عضد هذه الدول وتقلل من فرص تقدمها.

وكان ميغيل، هنا أيضا، على حق حين كتب قائلا:

«في مطلع الحقبة الاستعمارية كان الأقوياء يستحوذن على أراضي الضعفاء. من ثم راحوا يستغلون الثروات المعدنية ومصادر الطاقة المطمورة في باطن هذه الأراضي. أما الآن، فإنهم شرعوا بالاستحواذ على قوى العمل الماهرة... لقد بدأت عملية الاستحواذ هذه بالزراعة ومرت بالصناعة وانتهت أخيرا بالمجتمع المعرفي... إنها بدأت بالأرض وانتقلت، عبر مرورها بالموارد الطبيعية، إلى الإنسان في نهاية المطاف... إن عملية الاستحواذ هذه عبرت، ولا تزال تعبر، عن صيغة من صيغ التفكير والسلوك الاستعماريين؛ ولن يبالغ المرء كثيرا إذا قال إن التفكير والسلوك الاستعماريين يكادان يطبقان حاليا بأمكر وأخبث صيغة يمكن للاستعمار أن يتخذها»[٢٢].

ويتخذ نوربرت بلووم (Norbert Bluem)، وزير العمل السابق في ألمانيا، موقفا مشابها، فهو،أيضا، يرى أن:

«في العصور الغابرة استغل المستعمرون الموارد الطبيعية الكامنة في باطن البلدان التي استعمروها؛ أما في اليوم الراهن، فإنهم يجردون البلدان الفقيرة من كفاءاتها. في الأزمنة الماضية كان هؤلاء يقتنون العبيد، إن كانت أسنانهم في حالة تدعو إلى الرضا وتبشر بحالة صحية جيدة. أما اليوم فإن العيون تتركز على شهادة الدبلوم. إني أسمي هذا تقدما حضاريا»[٢٣].

أتنطوي هذه الآراء على مبالغة مفرطة؟ لا، أبدا، كما يتبين لنا من خلال المثال التالي:

«فرص العمل المربحة تغري في كل عام ٢٣ ألف عالم أفريقي بالانتقال إلى ما وراء البحار...

وحسب ما أعلنته المنظمة المختصة بهذا الشأن في إطار الأمم المتحدة، أعني «اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لأفريقيا» (ECA)، خسرت أفريقيا في غضون عقدين من

الزمن ثلث العاملين من ذوي المهارات الفكرية... وكانت مصر وجنوب أفريقيا ونيجيريا وكينيا وغانا في مقدمة هذه البلدان...

وليس السنغال فقط، بل أفريقيا برمتها، تعاني نقصا حادا في عدد أساتذة الجامعات» [٢٤].

تراجع عدد السكان بفعل العوامل الطبيعية والأسلوب الحالي لتمويل نظم التأمين الصحي والاجتماعي

في الأربعين عاما القادمة سينخفض عدد الشباب، الذين هم في سن دون العشرين عاما، من حوالي ١٧ مليونا في اليوم الراهن إلى ٩,٦ مليون. بهذا المعنى، سينخفض عدد الشباب الذين يتعين تحمل الأعباء المالية المترتبة على إعالتهم وتعليمهم، انخفاضا ملموسا في الأربعين عاما القادمة. على صعيد آخر، سيرتفع عدد المواطنين، الذين تتجاوز أعمارهم التسعة وخمسين عاما، من ١٩,٥ مليون حاليا إلى ٢٥,٦ مليون. وهكذا، سيبلغ المجموع الكلي لعدد المواطنين، الذين يتعين على المجتمع النهوض بتكاليف إعالتهم، إلى ٣٥ مليونا؛ تأسيسا على هذا، وانطلاقا من عدد الأفراد الذين يتعين على المجتمع إعالتهم في اليوم الراهن (*)، لن تتغير الحال عمليا [٢٥]. من ناحية أخرى، وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار أن عدد الأفراد المشاركين بنحو فعلي في عملية الإنتاج لا يزيد حاليا على ٣٢,٦ مليون، فسنحيط علما بأن العدد المتوقع لأولئك الذين سيكونون في سن العمل، أي الذين تتراوح أعمارهم ما بين ٢٠ و٥٩ عاما، لن يكون أدنى من هذا العدد بكثير؛ فالتنبؤات تشير إلى أن عددهم سيصل إلى ٢٩ مليونا في الأربعين عاما القادمة. إلا أن هذه النتائج لا يجوز أن تحجب عن أنظارنا أن المواطن المتقدمة به السن أكثر كلفة من الطفل أو الشاب والشابة. وستتزامن هذه التحولات مع تزايد تراجع الطلب على خدمات عنصر العمل من جراء الترشيد الذي ستخضع له عملية الإنتاج [٢٦]. بهذا المعنى، فإن من المتوقع ألا تحصل بضعة ملايين من

(*) في الأربعين عاما القادمة فإن المجتمع يعيل العدد ذاته تقريبا في اليوم الراهن [المترجم].

أولئك التسعة والعشرين مليون مواطن، الذين سيكونون في سن العمل بعد مضي أربعين عاما، على فرصة العمل المنشودة. انطلاقا من هذه التوقعات، سينخفض عدد العاملين، الذين تقع عليهم الأعباء المالية المرتبطة بالصيغة المميزة لنظام التأمين الصحي والاجتماعي السائد حاليا، بحوالي ثلاثة أو أربعة أو خمسة ملايين عامل. بالإضافة إلى هذا، فإن من المتوقع جدا أن تواصل السوق العالمية ضغوطها على أجور المحظوظين الذين سيحصلون على فرصة عمل مناسبة، أي أن هذه الضغوط ستؤدي، هي الأخرى أيضا، إلى إضعاف هؤلاء العاملين إضعافا شديدا اقتصاديا. على خلفية هذه التطورات، سيكون من باب المستحيل مواصلة تحميل العاملين ـ المتراجع عددهم باستمرار والمائلة دخولهم إلى الانخفاض بلا انقطاع ـ الأعباء المالية الضرورية لقيام دولة الرعاية الاجتماعية بمهامها المنشودة. من هنا، فإن من الضروري جدا التعرف على ما ستكون عليه الحال عند انتهاج صيغة جديدة لتمويل دولة الرعاية الاجتماعية.

إن من الصعب جدا التكهن بنتيجة محددة. فلو افترضنا أن قوة العمل ستتكون عام ٢٠٤٠ من كل أولئك الذين يبلغ عمرهم ٦٤ عاما فما دون، فسيكون عدد القادرين على العمل أعلى بكثير من ٢٩ مليون مواطن. [وعلى الرغم من التطورات السلبية المذكورة سابقا]، ليس من خوارق الأمور أن يقترب عدد فرص العمل المعروضة من عدد الراغبين في العمل. وإذا ما تحقق هذا التنبؤ فعلا، فستصل، حينئذ، سوق العمل أيضا إلى التوازن المنشود. إن تحقق هذا التوازن سيضمن القضاء على البطالة وما تسببه من أعباء إنسانية عظيمة وتكاليف مادية باهظة ترهق نظم التأمين الصحي والاجتماعي. ويتحقق بصيص الأمل هذا، فقط، حين يتخلى ذوو الشأن عن أوهامهم الموحية لهم بأن «هجرة الشباب الراغبين في العمل» إلى ألمانيا يمكن أن يشكل الوسيلة الضرورية لإصلاح نظام التأمين الصحي والاجتماعي السائد حاليا. فبناء على تراجع الطلب على عنصر العمل، يعزز هذا الحل البطالة فقط ـ وما ينشأ عنها من تكاليف.

ومهما كانت الحال، فهناك أمر يصعب الاختلاف عليه: إن تراجع عدد السكان يفرز، حسب كل الاحتمالات، تراجعا في الطلب السلعي. وينطبق هذا الاستنتاج على طلب المواد الغذائية والملابس ووسائط النقل والمدارس بكل تأكيد، وعلى المساكن ووسائل الراحة والترفيه والرحلات والأجهزة الأمنية وما سوى ذلك من مجالات كثيرة حسب أغلب الاحتمالات. ويبقى هناك سؤال لم نتحدث عنه حتى الآن، أعني السؤال: كيف وأنى للاقتصاد القائم على تثمير رأس المال أن يواصل مسيرته المرجوة في ظل عدد سكان متراجع ومعدلات نمو آخذة في الانخفاض؟ من هنا، وبالنظر لأهمية هذا الموضوع، فقد آن الأوان لأن نمعن النظر في هذا السؤال [٢٧].



3

الحلول السياسية وإشكاليات الحلول المقترحة

الإعلاء من شأن العمل أم أجور منخفضة بنحو متزايد؟

ما لم ينتعش الطلب فلن تزدهر النشاطات الاقتصادية

بوسع المرء أن يلف ويدور بالنحو الذي يحلو له، إلا أن الأمر البين، هو أن ثمة حقيقة لا يمكن الاختلاف عليها، حقيقة تقول لنا: إذا لم تستطع المشاريع تصريف إنتاجها، فإنها تقلص هذا الإنتاج، إن عاجلا أو آجلا، بكل تأكيد. وتأسيسا على هذا الاستنتاج، تفرز المشاكل الناجمة عن عدم تصريف السلع ركودا ملموسا في النشاطات الاقتصادية بالضرورة. وإذا كان سبب «تقاعس الطلب السلعي يكمن في عوامل سيكولوجية» أو في خوف من اندلاع حرب أو في الفزع من فقدان فرصة العمل، أو، أخيرا وليس آخرا، في التطلع إلى تكوين مدخرات يمكن الرجوع إليها عند الشيخوخة، فلا ريب في أن تحولا مهما في المزاج العام يمكن أن يقود الاقتصاد إلى حالة «الازدهار» التي نتشوف إليها منذ مطلع تسعينيات القرن العشرين.

«على السياسة بعيدة النظر أن تتخذ الإجراءات الضرورية للفصل بين توزيع الدخل من ناحية وتوزيع فرص العمل من ناحية أخرى، وذلك لأن هذا الفصل هو الضمانة التي تحول دون أن تتحكم قواعد السوق «الغاشمة» في مجمل حياة المواطن»

المؤلف

ويعني تقاعس الطلب السلعي أن الأفراد لا ينفقون ما بحوزتهم من نقود على ابتياع السلع، بل هم يدخرونها. من هنا، فلو كان تقاعس الطلب السلعي هو السبب الفعلي «لركود النشاطات الاقتصادية» في اليوم الراهن، لتعين، والحالة هذه، أن تسجل حصة الادخار من الدخل القومي ارتفاعا ملحوظا منذ مطلع التسعينيات. بيد أن واقع الحال لا يشير إلى ارتفاع من هذا القبيل أبدا.

إن العكس هو الصحيح: فنسبة الادخار إلى الدخل القومي المتاح، أي ما أسميناه آنفا «حصة الادخار»، انخفضت في الفترة الواقعة بين التسعينيات حتى عام ٢٠٠٠ بنحو متواصل؛ فالبيانات الإحصائية تشير إلى أن هذه النسبة كانت قد انخفضت من ١٢,٤ إلى ٩,٨ في المائة، أي أنها كادت تسجل انخفاضا بلغ حوالي ٢٥ في المائة، كما هو بين من الجدول الموجود أدناه [١]. وثمة دلائل تشير إلى أن هذه النسبة قد أخذت ترتفع بعض الشيء في اليوم الراهن؛ بيد أنه لا يجوز لنا أن نفرط في تقييم هذا الارتفاع؛ فهو، بكل تأكيد، يعود إلى شعور الأفراد بأن الظروف المستجدة حديثا تكرههم على أن يتخذوا، بأنفسهم، تدابير أكثر يواجهون بها نوائب المستقبل المجهول. بالإضافة إلى هذا، ربما لعب الشعور بأن «المستقبل الاقتصادي لا يبشر بالخير»، أيضا، دورا في تقاعس الطلب السلعي.

السنة	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١
حصة الادخار ٪[٢]	١٣,٢	١٣,١	١٢,٤	١١,٧	١١,٣	١٠,٩	١٠,٥	١٠,٤	٩,٩	٩,٨	١٠,٣

من هذه المعطيات نستنتج أن أسباب تقاعس الطلب السلعي لا تكمن في العوامل السيكولوجية فقط، بل هناك عوامل موضوعية، أيضا، أعني: أن جمهور المواطنين لم تعد تتوافر له السيولة النقدية اللازمة. ولا يمكن لهذه الحقيقة أن تثير العجب لدى أولئك الذين لم يستسلموا للأوهام الليبرالية المحدثة. فهذه الحقيقة تتأكد، أيضا، من خلال الشكل C؛ فإمعان النظر في هذا الشكل يبين بجلاء أن نمو الدخول الحقيقية التي يحصل عليها العاملون بأجر قد توقف، منذ منتصف السبعينيات، عن مسايرة نمو الناتج القومي، أي عن مسايرة نمو السلع والخدمات المنتجة؛ علما بأن تعداد هؤلاء المغبونين من العاملين بأجر، يبلغ، كما سبق أن قلنا، ٣٤,٧ مليون مواطن [٣] أو حوالي

٩٠ في المائة من مجموع القوة العاملة، أي أنهم يجسدون الجمهور الذي يتوقف عليه إمكان تصريف البضائع والخدمات المنتجة بنحو جوهري. ويزداد إمكان تصريف البضائع سوءا حين نأخذ بعين الاعتبار أن أربعة إلى ستة ملايين عامل قد أمسوا مجبرين على تقليص استهلاكهم من جراء البطالة التي يعانونها.

وهذه الظاهرة ليست بالأمر الجديد في التاريخ. ففي عام ١٩٣٣ مرت الولايات المتحدة الأمريكية بحالة مشابهة؛ ويبقى تناظر الحالتين حقيقة لا مجال للاختلاف عليها، حتى إن كانت البطالة أشد وخامة آنذاك، إذ بلغ عدد العاطلين عن العمل، آنذاك، ١٢ مليون مواطن. ولمواجهة تكدس البضائع بسبب نقص الطلب عليها، سعى وزير الخارجية الأمريكي كوردل هل (Cordell Hull) في مؤتمر التجارة العالمية المنعقد في ربيع عام ١٩٣٣ في لندن إلى عقد اتفاقيات تجارية مع بلدان العالم الأخرى. وكانت مساعيه هذه تعكس إيمانه التقليدي بالأفكار الليبرالية. إلا أن الرئيس روزفلت أنهى هذه المساعي، وذلك لأنه كان قد ارتأى أن يجري حل مشاكل الاقتصاد الأمريكي من خلال سياسة اقتصادية تركز أنظارها على السوق الداخلية الأمريكية، أي أنه كان قد اتخذ العدة لانتهاج ما صار يسمى بسياسة «النيوديل» (new deal). وتضمنت سياسته الجديدة هذه خروج الدولار الأمريكي من قاعدة الذهب والدخول في سياسة الإصدار النقدي والنشاطات المصرفية ودعم الطلب السلعي بمليارات من الدولارات الممولة من خلال الضرائب وتقوية التنظيم العمالي لتمكين العمال من الحصول على أجور ليست أعلى فحسب، بل قادرة أيضا على تنشيط الطلب السلعي [٤].

ولقد نجحت هذه السياسة الاقتصادية (الكينزية)، أو «الانعزالية» كما يحلو للبعض أن يسميها، نجاحا تاما في مساعدة الاقتصاد الأمريكي على تخطي مشاكله ـ نقول هذا وإن كنا على بينة من أن الاقتصاد الأمريكي لم يستطع إلا إبان الحرب العالمية الثانية الوصول إلى المستوى الذي كان عليه قبل اندلاع الكساد العظيم، وأن الولايات المتحدة الأمريكية كانت، حتى عام ١٩٣٧، لا تزال تعاني بطالة ـ لا يستهان بها ـ؛ فإلى هذا الحين، كان هناك حوالي ستة ملايين عامل عاطل عن العمل.

وغني عن البيان التأكيد هنا على أن ألمانيا لم تعد قادرة على انتهاج هذه السياسة. فألمانيا لا تستطيع التأثير في سعر صرف اليورو، كما أنها لم تعد قادرة على فرض الرقابة الحكومية على المسائل المتعلقة بالإصدار النقدي والخاصة بالشؤون المصرفية، أضف إلى هذا أنها صارت عاجزة عن إنفاق مليارات من اليوروات لتمويل المشاريع العامة. فالحكومة الألمانية تعاني، بطريقة أو بأخرى، إعسارا ماليا شديدا.

أجور أعلى؟

انطلاقا من اعتقاد مفاده أن «الآلات لا تستطيع اقتناء السيارات»، ضاعف هنري فورد أجور العاملين في مصانعه. وفي الواقع، لا مناص للمرء من أن يقر بصواب هذه الفكرة؛ فهي أمر جوهري بالنسبة إلى النمو الاقتصادي.

وليس ثمة شك في أن أسعار السيارات لا بد أن ترتفع إثر هذا الإجراء. بيد أن تكاليف إنتاج السيارات لا تتضمن أجور العاملين فقط. فلو افترضنا أن نسبة الأجور تشكل ٣٠ في المائة فقط، فإن مضاعفة الأجور ستؤدي إلى زيادة أسعار السيارات بنسبة تبلغ ٣٠ في المائة فقط. بهذا المعنى، سيتبقى من الأجور المتزايدة بنسبة تبلغ ١٠٠ في المائة، ٧٠ في المائة كقوة شرائية يمكن تخصيصها لطلب السلع والخدمات الأخرى.

ولكن، ماذا تفعل ألمانيا يا ترى؟ إن كبير الاقتصاديين لدى مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد UNCTAD) هاينر فلاسبك (Heiner Flassbeck) وصف بنحو دقيق المأساة التي تخلفها السياسة الاقتصادية المنتهجة في الوقت الراهن؛ إذ إنه أكد قائلا:

> «ألمانيا في حاجة ماسة إلى الإصلاح... وحين يسأل المرء عن ماهية هذا الإصلاح، فإن ملخص الرد الذي يسمعه هو: إن الإصلاح يستلزم خفض الكثير من مناحي الإنفاق؛ علما بأن ثمة من يؤكد هنا أن هذا الخفض يجب أن يكون في حدود توائم متطلبات العدالة الاجتماعية، وأن ثمة آخرين يؤكدون أن يكون هذا الخفض جذريا لا يعرف الهوادة أبدا. فالبلد الذي يتخطى إمكاناته وينفق ما لا طاقة له على إنفاقه، لا مندوحة له من أن يخفض مستوى إنفاقه ويتقشف مثله في ذلك مثل أي مواطن أو مشروع خاص...

إن المشروع، الذي يتقشف بغية الخلاص من خسارة مني بها، لا مندوحة له من أن يسرح بعض من لديه من أيد عاملة... وبالتالي سيتوجه العاملون العاطلون عن العمل إلى مكتب العمل ليحصلوا منه على ٦٥ في المائة من الأجور التي كانوا يحصلون عليها من رب العمل سابقا. بناء على هذا سيخفض العاطلون عن العمل إنفاقهم على السلع والخدمات بنسبة تبلغ ٣٥ في المائة أيضا... وبسلوكهم هذا لاغرو أن تنخفض أرباح تلك المشاريع المنتجة للسلع التي انخفض الطلب عليها... حقا إن الحكومة هي التي تدفع للعاطلين معاشاتهم؛ ولكن، لأن الحكومة ترفض الاقتراض لتمويل هذه المعاشات، لذا سيكون لزاما عليها أن تخفض رواتب موظفيها أو أن تلغي بعض استثماراتها... بهذا سيتفاقم الانخفاض الحاصل في الطلب السلعي، وستزداد أرباح المشاريع انخفاضا. في نهاية المطاف لن تزيد أرباح المشاريع ولا حتى بيورو واحد.

وهذا ليس بالأمر العجيب. فتخفيض الإنفاق يترك آثاره السلبية على أرباح المشاريع أولا. وتأسيسا على هذا، ربما يؤدي تسريح أحد المشاريع بعض من لديه من أيد عاملة إلى تحسن ملحوظ في وضعه على الأمد القصير، إلا أن هذا الإجراء لا ينطوي على أي نفع بالنسبة إلى مجمل المشروعات والشركات. إن هذا هو الفارق الأساسي بين وجهة النظر الخاصة بالمشروع الواحد ووجهة النظر التي تنطلق من المشروعات ككل...

أيمكن للإنسان الراشد أن يطعن في هذا المنطق وينفيه؟ نعم، فهناك من يطعن فيه وينفيه؛ فالسياسة الاقتصادية تتجاهله كلية. حقا، يخفض المعنيون بالأمر الضرائب بغية زيادة الأرباح وحفز الاستثمارات وتشجيع خلق فرص العمل، إلا أنهم يخفضون، في الوقت ذاته، الإنفاق الحكومي من أجل التعويض عن تراجع الإيرادات الحكومية بفعل خفض الضرائب. وليس ثمة شك في أن مآل هذه السياسة هو الفشل والخسران.

وبالتالي فليس من حق المسؤولين عن الأمر أن يستغربوا من أن تذهب جهودهم هذه سدى. ويتضح فشل هذه السياسة وضوح الشمس حين يأخذ المرء برامج الإصلاح الضريبي التي لا نهاية لها أبدا...

ففي مطلع الثمانينيات كان المرء يأمل في أن تحفز الضرائب المتدنية المشاريع على زيادة استثماراتها... إلا أن هذا الأمل كان سرابا فحسب. فردود فعل غالبية المشاريع كانت تميل إلى تقليص وليس إلى زيادة الاستثمار. ففرص العمل يجري تقليصها بالوتيرة نفسها التي كانت سائدة في السابق على أدنى تقدير، كما لا تزال الشكوى من تردي الأرباح وبؤس الآفاق المستقبلية تتردد بلا انقطاع. إن مسؤولية سوء الأوضاع لا تتحملها المشاريع أبدا، بل تقع على عاتق السياسة وأخطائها أولا وأخيرا.

ولأن فلسفة الإصلاح تحتم أن يجري تمويل كل خفض للضرائب من خلال خفض الإنفاق أو من خلال زيادة الإيرادات، لذا لا يمكن للتسهيلات الضريبية أن تترك أي أثر إيجابي على أرباح المشاريع أبدا...» (٥).

وبالنظر إلى أهمية هذه الحقيقة، فلا مندوحة للمرء من أن يسأل ما إذا كان الاقتصاد والسياسة الاقتصادية في ألمانيا في عهدة زمرة «مخبولة»، لا هم لها سوى أن تصك آذان مشاهدي الندوات التلفزيونية وترهق قراء الصحف، يوما بعد يوم، بحديثها عن خطط تقشفية لا تجدي نفعا؛ متجاهلة أن الأمور أكثر مما تتصور تعقيدا. ففي اقتصاد يركز نشاطه على التصدير، تكاد السياسة تكون في موقف حرج لا مخرج منه.

فالمطالبة بالحيلولة دون تدهور مستويات الدخول والأجور من خلال اتفاقيات تعقدها النقابات العمالية مع أرباب العمل في القطاعات الاقتصادية التي يمثلها الطرفان على مستوى ألمانيا ككل، وليس من خلال اتفاق بين رب العمل والعامل المعني فقط، أو المطالبة بزيادة الأجور لتنشيط الطلب السلعي، تواجه بحجة مفادها: أن زيادة الأجور تسبب رفع أسعار البضائع والخدمات المنتجة في البلاد، وأن أبسط الارتفاعات في الأجور يمكن أن تؤدي، في

الاقتصاد المفتوح على السوق العالمية، إلى تقويض قوة المشاريع الوطنية على منافسة الشركات الأجنبية. وتأسيسا على هذا، سيفرز ارتفاع الأجور بطالة أوسع. وفي الواقع، لا مجال للشك في أن السوق العالمية الحرة تعاقب بلا رحمة أو هوادة كل من تسول له نفسه زيادة الأجور بنحو ملموس. فهذه هي الخاصية التي تجعل من السوق العالمية الحرة أداة تضمن «إنتاج البضائع بأدنى كلفة ممكنة».

وهكذا أمست السياسة تفكر في تطبيق نهج واحد فحسب، نهج يحتم عليها إلغاء قوانين حماية العاملين من الطرد التعسفي، والسماح للمشاريع بتحديد أجر العامل من خلال اتفاق بين رب العمل والعامل المعني، وليس من خلال النقابة التي تتوافر على شروط تفاوضية أفضل من العامل الفرد؛ فميزة الاتفاقيات الفردية تكمن في أنها تجيز خفض دخول العاملين في أي وقت يرى فيه المشروع المعني أن «وضعه الاقتصادي يتطلب هذا الخفض». وبالتالي، لا عجب أن تطبق غالبية المشاريع هذا النهج في اليوم الراهن. لقد صار المطلوب، بحسب وجهة النظر هذه، هو العثور على صيغ جديدة تسمح للأجور (وتكاليف العمل الثانوية، أعني تكاليف التأمين الصحي والاجتماعي) بأن تتكيف باستمرار مع المعدل العالمي للأجور، وهو معدل متراجع القيمة، كما هو معروف. ولكن، مهما بذل المرء من جهد لأن تكون معدلات الأجور المحلية قادرة على منافسة معدلات الأجور السائدة في السوق العالمية، فإن مصير هذه الجهود الفشل والخسران لا محالة. فشركة كونتيننتال لإنتاج إطارات السيارات تدفع للعاملين في مصنعها في رومانيا أجرا سنويا لا يزيد على ٤٥٠٠ يورو [٦]. أضف إلى هذا، أن هذه الشركة باتت تفكر في نقل الإنتاج إلى مناطق بحر البلطيق (أي إلى ليتوانيا على وجه التحديد)، وذلك لأن معدلات الأجور هناك أكثر تدنيا من المعدلات السائدة في رومانيا.

ولعل من حقائق الأمور أن ما كان ممكنا طيلة الفترة الممتدة من ١٩٥٠ حتى منتصف السبعينيات، أعني ارتفاع الأجور بنحو يماثل نمو الناتج القومي، لم يعد أمرا ممكن التحقيق في هذه الأيام. إلا أن هذه الحقيقة لا تغير شيئا من حقيقة أخرى تفيد بأن نمو العرض والطلب بنحو متكافئ، إلى حد ما، أمر غاية في الأهمية بالنسبة إلى نمو الناتج القومي.

وأينما نوجه أنظارنا، فإننا نواجه تلك الظاهرة التي تقول لنا بأن الأجور مرتفعة أكثر من اللازم (حين ننظر إليها على أنها جزء من تكاليف الإنتاج) وأنها، في الوقت ذاته، أدنى من المستوى المطلوب (حين ننظر إليها على أنها أحد مكونات الطلب السلعي الكلي). بهذا المعنى، فإن تنشيط الطلب السلعي من خلال الأجور المتزايدة، أي تطبيق تلك السياسة التي كان وزير المالية السابق أوسكار لافونتين يرمي انتهاجها، نهج صائب من حيث المبدأ، إلا أنه، في الوقت ذاته، نهج غير ممكن التطبيق بناء على الشروط السائدة في السوق العالمية، أي أن الفشل مكتوب عليه من وجهة النظر السياسية. إلا أن هذه الحقيقة لا يجوز أن تحجب عن أنظارنا أن مسايرة دعاة النظرية الليبرالية المحدثة وتعزيز القوة التنافسية الألمانية في السوق العالمية من خلال خفض تكاليف العمل لم تسفر عما هو أفضل من الوضع الذي كان يمكن أن تسفر عنه زيادة الأجور: فهذا التشخيص يفرز علاجا فاشلا بكل تأكيد من وجهة النظر الاقتصادية، إلا أنه طيع التنفيذ سياسيا ـ أي أنه قابل للتنفيذ بيسر من وجهة نظر السياسة (الداخلية). ولما كان المسؤولون قد أعدوا العدة في الآونة الأخيرة لأن يواصلوا غيهم «بكل حزم وإرادة»، وبتشجيع من «أهل العلم والخبرة» من العاملين في وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة، لذا ستتحقق، في الانتخابات البرلمانية القادمة على أدنى تقدير، تنبؤات فلاسبك القائلة بأن:

> «الاقتصاد الألماني يئن من وهن يفت في عضده بنحو شديد في اليوم الراهن. وبعدما يجبره ذوو الشأن على تجرع الدواء الفاشل، فإنه سيخضع لعمليات إنعاش يراد منها الحيلولة دون أن يصاب بأفدح المصائب» (٧).

وسواء انتصر البلد وصار في جملة البلدان المتنافسة على بلوغ أدنى مستويات الأجور، تنفيذا لما تطالب به النظرية الاقتصادية المهيمنة على الساحة في اليوم الراهن، أو صار أشد البلدان كفاءة في سيره الحثيث لبلوغ الجمهور العام أقصى مراتب الفقر، كما تقول النقابات العمالية شاكية منتحبة، سيقر المسؤولون عن الأمر، في يوم من الأيام، بالحقيقة القائلة: في نظام السوق العالمية الحرة ليس ثمة حل صائب وطويل المدى للمشاكل الأساسية التي تعانيها ألمانيا. فمع إقرارنا بأن المجتمع في حاجة إلى الإصلاح

فعلا، فإن سبب المأزق الأساسي الذي تعانيه ألمانيا لا يكمن في عدم توافر الإرادة الضرورية للمجتمع لتطبيق الإصلاحات المطلوبة، بل يكمن أصلا في القيود التي صارت تفرضها السياسات الخارجية والاقتصادية على ألمانيا: أعني ارتباطها المتين بسوق عالمية تسودها مبادئ الليبرالية المحدثة من ناحية، وتكبيلها بقيود من صنع الاتحاد الأوروبي من ناحية أخرى؛ فالاتحاد الأوروبي، الذي يضم بين جنبيه أعضاء تتباين تصوراتهم بشأن الهيئة التي يتعين أن تكون عليها أوروبا، جرّد هذه البلدان من القدرة على اتخاذ القرارات الوطنية إلى حد كبير، لكنه لا يزال غير قادر على اتخاذ القرارات الجماعية دائما وفي كل الأحوال. بهذا المعنى فإن الاتحاد الأوروبي في حاجة إلى روزفلت (*) أوروبي - وإن كنا نقر، آسفين، أننا لا نرى في الأفق أي أثر لروزفلت هذا.

بهذا فإن ألمانيا تواجه حاليا المآزق السياسية الخارجية والاقتصادية نفسها التي واجهتها إبان حكومة المستشار برونِنغ (Bruening) في مطلع ثلاثينيات القرن العشرين. وربما انطوت هذه المقارنة، من وجهة النظر السياسية، على شيء من الشطط؛ إلا أنها تظل مقارنة صائبة لا يطولها الشك من الناحية الموضوعية.

وكان هارولد جيمس (Harold James) قد كتب تحت عنوان «ما الأمر المفزع عند مقارنة غيرهارد شرويدر بهاينرش برونِنغ؟»:

> «إن المقارنة التي قام بها لافونتين تشير، فعلا، إلى عمق المأزق السياسي الأساسي. فما الخيارات المتاحة للسياسيين المنتخبين بنحو ديموقراطي، إذا ما أخذنا القيود التي يفرضها عليهم الانفتاح الاقتصادي على الأسواق العالمية بعين الاعتبار؟ فعلى خلفية المشاكل الاقتصادية الكلية، أي التي يعانيها الاقتصاد الوطني وليس هذا المشروع أو ذاك، أهناك، حقا، حرية للتصرف واتخاذ القرار الصائب لحل هذه المشاكل؟

إن أوجه الشبه بين الطرفين حقيقة قائمة ومؤلمة فعلا: الأمر العجيب هو أنه لم يكن هناك أحد قد سبق لافونتين في الإشارة إلى أوجه الشبه هذه» (٨).

(*) المقصود هو الرئيس الأمريكي فرانكلين روزفلت الذي طبق سياسة «النيوديل» لمواجهة الكساد الكبير الذي مر به العالم في نهاية عشرينيات وبداية ثلاثينيات القرن العشرين [المترجم].

فجمهورية فايمار (*) كانت شريكا في نظام أسعار الصرف الدولي؛ وكان نظام الصرف الأجنبي هذا يكبلها بقيود شبيهة بالقيود الناجمة عن معايير ماستريخ (**) في الوقت الراهن. فبالنسبة إلى حرية تنقل رأس المال عبر الحدود الدولية لم يكن هناك أي إمكان لانتهاج سياسة نقدية تفي بمتطلبات الحالة السائدة في ألمانيا قط. من ناحية أخرى، كان الاقتصاد يعاني الانكماش الذي تنقله إليه الأسواق العالمية. أضف إلى هذا وذاك أنه لم يكن في الإمكان التوسع في العجز المالي الحكومي وذلك لأن هذا التوسع كان، بناء على الديون الأجنبية العظيمة المتراكمة في ذمة ألمانيا القيصرية، سيفزع الدائنين.

«وردا على تراجع الإيرادات الحكومية، زاد برونتغ الضرائب وخفض الإنفاق الحكومي، بما في ذلك المدفوعات التحويلية أيضا...

في الحقبة التالية على برونتغ طرأ تحولان مهمان أعطيا الفرصة لاتخاذ إجراءات تتسم بالمرونة. فمن ناحية اتخذ مؤتمر لوزان المنعقد في يوليو من عام ١٩٣٢ قرارا بإلغاء جل ما كانت ألمانيا ملزمة بدفعه كتعويضات عن الأضرار التي لحقت بالدول الأخرى إبان الحرب العالمية الأولى. من ناحية أخرى، وعلى خلفية الأزمة التي عصفت بالنظام المصرفي في يوليو من عام ١٩٣١ جرى فرض قيود صارمة على تنقل رأس المال وعلى الصرف الأجنبي، أي أنه فُرضت رقابة على أسواق المال ما كان في الإمكان تخيل تطبيقها من قبل قط. وكانت المرونة، المكتسبة حديثا آنذاك، قد أسبغت على ألمانيا القدرة على التحرك بحرية واسعة باتجاه الاستقلال الاقتصادي. وكان

(*) «جمهورية فايمار» هي أول جمهورية ديموقراطية ألمانية أعقبت انهيار الحكم القيصري بعد اندحار ألمانيا في الحرب العالمية الأولى». وامتد عمر هذه الجمهورية من عام ١٩١٩ إلى عام ١٩٣٣. وكانت برلين هي عاصمة هذه الجمهورية. وجاءت تسميتها «جمهورية فايمار» من اسم المدينة الألمانية «فايمار»، التي انعقد فيها البرلمان الوطني الذي شرع لألمانيا دستورا ديموقراطيا جمهوريا جديدا. وانهارت هذه الجمهورية عقب تسلم هتلر زمام الحكم في ألمانيا عام ١٩٣٣[المترجم].

(**) في مطلع تسعينيات القرن العشرين، أي حينما كانت دول الاتحاد الأوروبي تناقش شروط الوحدة النقدية الأوروبية، تركزت النقاشات حول دور السياسات المالية الوطنية والمخاطر التضخمية التي قد تنشأ عن هذه السياسات فيما لو تركت السياسة المالية تعمل بلا ضوابط وقيود. ولذا اتفقت هذه الدول على أن تلتزم السياسات المالية الوطنية بألا يزيد العجز السنوي في موازين حكومات الدول الأعضاء =

هذا التطور قد سهل الجهود الرامية إلى حل مشكلة البطالة، وإن كان قد قاد سياسيا، في نهاية المطاف اقتصاديا أيضا، إلى كارثة عظيمة» [٩].

ولعل من واجبنا أن ننبه هنا إلى أن كاتب السطور السابقة كان محقا حين تحدث عن «الكارثة السياسية»، لكنه جافى الحقيقة حين أشار إلى أن هذا التطور كان قد قاد «في نهاية المطاف، اقتصاديا أيضا، إلى كارثة عظيمة». فالحقيقة البينة هي أن نجاح هتلر الاقتصادي كان الأساس الذي نشأت عنه الكارثة السياسية، كما بين ذلك سيباستيان هافنر بكل اقتدار ووضوح [١٠].

أيؤدي تقليص ساعات العمل إلى تعزيز قوة العمل في الأسواق؟

لو قُلّصت ساعات العمل بنسبة تبلغ عشرة في المائة، لارتفعت حاجة المشاريع إلى الأيدي العاملة بنسبة تبلغ عشرة في المائة، إذا ما أرادت مواصلة إنتاج الكمية السلعية نفسها. وانطلاقا من بطالة تبلغ عشرة في المائة، فإن هذه الحقيقة تعني أن خفض متوسط ساعات العمل من ٣٧،٤ ساعة إلى ٣٣،٧ ساعة في الطرف الذي كان يجسد ألمانيا الغربية سابقا، ومن ٣٩،٢ ساعة إلى ٣٥،٣ في الطرف الذي كان يشكل ألمانيا الشرقية قبل توحيد ألمانيا، سيكفي للقضاء على البطالة السائدة حاليا. أو دعنا نَقُل، إن إجراء من هذا القبيل قادر على القضاء على البطالة نظريا.

ونقول نظريا هنا وذلك لأن الواقع القائم أكثر تعقيدا بكثير. فالحكومة الفرنسية «الاشتراكية» برئاسة ليونل جوسبان (Lionel Jospin) كانت قد حاولت، فعلا، حل مشكلة البطالة من خلال تقليص ساعات العمل؛ إلا أن واقع الحال يشهد على أن هذه المحاولات لم تحقق سوى نجاح محدود.

= في الاتحاد النقدي على ٣ في المائة. والأمر الذي تجدر ملاحظته هو أن هذه النسبة لا تعكس مدلولات نظرية معينة قطعا. فكل ما في الأمر هو أن المرء كان قد انطلق من الواقع المالي الحكومي الذي ساد في دول الاتحاد الأوروبي آنذاك. ففي مطلع التسعينيات كانت نسبة الديون الحكومية إلى الناتج المحلي الإجمالي تبلغ في دول الاتحاد الأوروبي، في المتوسط، حوالي ٦٠ في المائة. من ناحية أخرى كان الاعتقاد السائد هو أن الناتج المحلي الإجمالي سينمو، اسميا، في دول الاتحاد النقدي بمعدل يبلغ في المتوسط ٥ في المائة مستقبلا. من هنا، وتأكيدا على رغبة هذه الدول بألا تزيد، مستقبلا، نسبة الديون الحكومية في الدول الأعضاء على النسبة المتحققة آنذاك، لذا كان لزاما أن يبلغ القيد المفروض على مستوى العجز الحكومي ثلاثة في المائة (= حاصل ضرب متوسط نسبة الديون الحكومية في معدل النمو الاسمي للناتج المحلي الإجمالي: (60% x 5% = 3%) [المترجم].

ومع هذا: تظل هناك حقيقة لا خلاف عليها تقول، أولا، إن خفض ساعات العمل لايؤدي إلى زيادة دخول الجمهور العام، بل تخفض هذه الدخول، حينما لا تكون هذه الدخول راتبا شهريا، بل رواتب يتوقف مستواها على عدد ساعات العمل الفعلية؛ وثانيا، أن تقليص ساعات العمل يؤدي إلى تعزيز قوة عنصر العمل في الأسواق، أي أنه، بتعبير أكثر وضوحا، يؤدي إلى تعزيز قوة النقابات العمالية في مواجهة أرباب العمل. وليس ثمة شك في أن تعزيز قوة النقابات يمكن أن يكون وسيلة لتمكين العاملين من الحصول على أجور حقيقية أعلى. ولا يفوتنا هنا التنبيه إلى أن ما نقوله هو تحليل نظري وحسب. فعلى خلفية الانفتاح على السوق العالمية يظل احتمال الوصول إلى أجور حقيقية أعلى، وهما زائفا. ففرص العمل، التي ترتفع الأجور المدفوعة عنها، ستنتقل إلى بلدان الأجور المتدنية، إن عاجلا أو آجلا.

تحرير عنصر العمل من أعباء التأمين الصحي والاجتماعي

كما سبق أن بينا، ألقت ألمانيا، الدولة الغنية، أعباء التأمينات الاجتماعية والصحية على عاتق العاملين الذين يعانون، أصلا، غبنا يلحقه بهم التطور التكنولوجي. وهذه الحقيقة ليست بالأمر الجديد؛ فهي أمر ملموس منذ ما يزيد على الستين عاما [١١]. ومع أننا هنا إزاء مشكلة تقادم عهدها ومر عليها زمن طويل، فإن الأمور ظلت على ما هي عليه ولم يحاول أحد إصلاح الحال [١٢]. وأسفرت هذه المشكلة عن انقسام المجتمع إلى فقراء وأغنياء وتحول معضلة التأمين ضد العجز عن العمل وضد حالات البطالة والمرض إلى مشكلة مستعصية الحل. فبسبب تراجع الأجور الحقيقية وخسارة جماهير عريضة من أفراد المجتمع فرص عملها بفعل البطالة أو من جراء إحالتهم على المعاش المبكر، تراجعت الأقساط التي تتحصل عليها المؤسسات الحكومية المناط بها تأمين العمال ضد نوائب الزمن من ناحية، وارتفعت أعباؤها المالية من ناحية أخرى. وظلت إيرادات المشاريع (القيمة المضافة) والدخول المتأتية من ملكية رأس المال بمنأى عن أعباء هذه التأمينات [١٣]. من هنا، فقد كان لزاما أن تفرز هذه التطورات ارتفاعا ملحوظا في كلفة عنصر العمل مقارنة بكلفة عنصر الآلات والمعدات. فمن جراء الاستخدام المتزايد للآلات والمعدات في عملية الإنتاج من ناحية، وبفعل نقل المصانع إلى البلدان الأجنبية من ناحية أخرى، تسارع فقدان العاملين لفرص عملهم.

ولأن شروط التأمين الصحي والاجتماعي تطبق على عمليات الإنتاج المحلية فقط، لذا حظيت البضائع، المنتجة في بلدان لا تتوافر لها أي شبكة للرعاية الاجتماعية، أو شبكة رعاية اجتماعية فضفاضة إلى حد كبير، بميزة تنافسية كبيرة مقارنة بالبضائع المنتجة في الاقتصاد الوطني. بهذا النحو تُقصى من الأسواق البضائع المنتجة في دول التكافل الاجتماعي وتُحفّز دول التكافل الاجتماعي على تقفي خطى الدول التي لا تأبه كثيرا بمتطلبات الرعاية والتكافل الاجتماعيين.

هل المطلوب خفض المدفوعات التحويلية؟

في الأزمنة الماضية كان هناك أكثر من سبب سوَّغ تكافل أرباب العمل والعاملين على المشاركة في تحمل أقساط التأمين الصحي والاجتماعي. ولأن أرباب العمل والعاملين كانوا يتحملون أعباء هذه الأقساط مناصفة، لذا رأى جمهور العاملين بأجر أن نظام التأمين هذا ينطوي على مكسب اجتماعي عظيم، ولم يحبذ سياسيو الزمن الغابر تمويل نظام التأمين الصحي والاجتماعي من خلال الضرائب، ذلك لأنهم ارتابوا من أن تقوم الدولة، في حالة العوز والشدة على الأخص، بتقليص ما يتعين عليها دفعه إلى العاملين. وبدت هذه الحجة على صواب أكيد آنذاك. إلا أن هذه الحجة كانت باطلة فعلا. فالدولة قادرة على تقليص المدفوعات التحويلية في ظل النظام السائد حاليا أيضا. فحكومة غيرهارد شرودر، أعني حكومة الائتلاف المشكل من الحزب الاشتراكي وحزب الخضر، قلصت المدفوعات التحويلية وتنوي تقليصها أكثر في إطار ما يسمى بأجندة ٢٠١٠.

إن تقليص المدفوعات التحويلية عمل لا يواجه بمقاومة شديدة عادة، ويحظى بالتأييد من جانب «الأغنياء والمرفهين» وتنظيماتهم بزعم أنه خطوة جريئة «للقضاء على الهياكل المتحجرة» في المجتمع. إلا أن الأمر البين هو أن لهذا التقليص حدودا أيضا. فالمتمعن في الوضع السائد، يلاحظ بيسر أن [تطلع لودفيغ أرهارد، أول وزير اقتصاد في ألمانيا عقب الحرب العالمية الثانية، إلى تحقيق] الرفاهية للجميع قد صار نسيا منسيا. فمستوى ما يحصل عليه الفقراء حاليا من مدفوعات تحويلية بلغ حدا، بحيث صار تقليصها تعديا فظيعا على كرامة هؤلاء البائسين.

وإذا لم يعد في الإمكان تقليص المدفوعات التحويلية، أثمة أسلوب آخر لتمويلها؟ أعني، أهناك أسلوب لا يُحَمِّل عنصر العمل فقط أعباء تمويل نظام التكافل الاجتماعي؟

تخفيف عبء التكاليف الاجتماعية عن كاهل الأجور

يمكن أن يجسد تخفيف عبء التكاليف الاجتماعية عن كاهل أجور العاملين خطوة نحو الأمام بلا ريب. فلو أُلغيت، كلية، أقساط التأمين الصحي والاجتماعي البالغة حوالي ٤٠ في المائة من الأجر الإجمالي (أي الأقساط التي يدفعها أرباب العمل والعمال مناصفة)، ولو دُفعت حصة أرباب العمل، من ثم، إلى العاملين، لحصل العمال على زيادة في أجورهم تبلغ ٤٠ في المائة. ولا ريب في أن بوسع العمال أن يدخروا هذه الزيادة كرأس مال يواجهون به نوائب الزمن القادم دونما حاجة إلى تقليص الاستهلاك وما يترتب على هذا التقليص من تثبيط للنشاطات الاقتصادية.

إلا أن ثمة سؤالا ملحا مفاده: ما السبل المتاحة لتمويل ميزانية المدفوعات التحويلية، من الطرف الذي يمكن للدولة أن تحمله هذه الأعباء، إذا لم يعد مسموحا لنا تحميل عنصر العمل أعباء هذه المدفوعات؟

تحميل الاستهلاك أعباء المدفوعات التحويلية؟

إذا كنا نريد تحرير كاهل العمل كليا أو جزئيا من أعباء أقساط التأمين الصحي والاجتماعي، وإذا كنا نتطلع إلى مواصلة العمل بنظام التكافل الاجتماعي، سيتعين علينا، والحالة هذه، أن نجد جوابا شافيا عن سؤال ملح مفاده: كيف سنموّل هذه المدفوعات العظيمة يا ترى؟

الحل العملي الممكن تطبيقه يكمن في: التخلي عن تحميل عنصر العمل أقساط التأمين الصحي والاجتماعي، ونقل هذا العبء إلى الاستهلاك؛ أي تمويل صناديق التكافل الاجتماعي من خلال ضريبة المبيعات مثلا. وهذا الحل ليس بالأمر الجديد؛ فهو مُطبَّق في العديد من البلدان. إلا أن هذا الحل ينطوي على مشاكل لا يجوز التغاضي عنها. فإذا كنت، أنا شخصيا، قد أيدت هذا الحل في مؤلفي الموسوم «رفاهية لا أحد يتمتع بها؟» المنشور عام ١٩٩٤، وذلك لأنني رأيته حلا لا مندوحة لنا من انتهاجه، إذا كنا نريد، فعلا، تخفيف الأعباء عن كاهل عنصر العمل، إلا أنني أعترف الآن طواعية:



«بأن رفع معدل الضريبة على المبيعات من ١٦ في المائة إلى ٣١ في المائة، أي إضافة ١٥ في المائة إليه، سيؤدي، في اليوم الراهن، إلى زيادة الإيرادات الحكومية بحوالي ٢٠٠ مليار مارك، أي بما يقرب من ٥٥ في المائة من الحصة التي يمول بها أرباب العمل أقساط التأمين الصحي والاجتماعي (والبالغة، أي هذه الحصة، حوالي ٣٧٠ مليار مارك في ألمانيا الموحدة) [١٤]. بيد أن كل الدلائل تشير إلى أن معدلا يبلغ ٣٠ في المائة هو أقصى ما يمكن تطبيقه بالنسبة إلى الضريبة على المبيعات [١٥]. علما بأن رفع معدل الضريبة على المبيعات بهذا النحو الجذري يحتم، بطبيعة الحال، التنسيق مع باقي أعضاء الجماعة الأوروبية» [١٦].

تمويل المدفوعات التحويلية من خلال الضرائب

يقضي الاقتراح الآخر، بضرورة التقريب بين صافي دخول العاملين بأجر والدخول الإجمالية التي يحصلون عليها، وذلك من خلال توزيع جزء من الأعباء الاجتماعية على المواطنين كافة. بهذا المعنى، يرمي هذا الاقتراح إلى تمويل المدفوعات التحويلية من خلال الضرائب.

ويطبق هذا النظام في الولايات المتحدة الأمريكية وفي سويسرا أيضا. وفي الدنمارك يجري تمويل ٨٠ في المائة من تكاليف نظام التكافل الاجتماعيّ من خلال الضرائب. «فأرباب العمل يدفعون ٧ في المائة فقط مقارنة بنسبة تبلغ في المتوسط ٤١ في المائة في دول الجماعة الأوروبية» [١٧]. ومنذ حكومة روكار (Rocard)الاشتراكية، كانت فرنسا قد طبقت ما عرف بـ CSG [١٨]، أي القسط الاجتماعي الذي يستقطع من أنواع الدخول كافة، وذلك كخطوة أولى لتوزيع أعباء التكاليف الاجتماعية بنحو أكثر تساويا. وكانت الحكومات، المحافظة والاشتراكية، المتعاقبة قد سارت على هذا النهج أيضا ولم تتخل عنه حتى الآن.

وفي سويسرا على سبيل المثال:

«يدفع كل عامل إلى المؤسسة الحكومية المسؤولة عن معاشات التقاعد خمسة في المائة فقط من أجره. وتدفع الشركات النسبة نفسها أيضا. وتسد هذه الأقساط المتدنية

الحاجة، وذلك، من ناحية، لأن النظام التقاعدي السائد في سويسرا يفرض على أصحاب المهن الحرة، أيضا، أن يدفعوا إلى المؤسسة الحكومية المسؤولة عن معاشات التقاعد أقساط تأمين عن معاشاتهم التقاعدية، ومن ناحية أخرى لأنه ليس ثمة سقف علوي لهذه الأقساط. فمن يحصل على دخل أعلى، لا مندوحة له من دفع قسط أعلى. ومع هذا، فهناك سقف علوي للمعاش التقاعدي الذي تدفعه المؤسسة الحكومية المعنية، إذ يبلغ الحد الأقصى للمعاش التقاعدي ٢٠٦٠ فرنكا سويسريا، أي أنه يساوي ١٤١٠ يوروات في الشهر» [١٩].

ويشرح ميغيل نتائج نظام التأمين هذا بالنسبة إلى المجتمع، فيقول:

«مقارنة بألمانيا يدفع العمال أقساطا أدنى، بيد أنه يتعين عليهم أن يدخروا ثروة أكبر لمواجهة نوائب الزمن؛ كما أنهم مجبرون على دفع رسوم مدرسية عن أطفالهم؛ من ناحية أخرى تبلغ كلفة تذاكر المسارح والمتاحف ثلاثة أضعاف [الكلفة المتعارف عليها في ألمانيا]، ومع أن المثال السويسري يشهد على أن نظام المعاشات هذا لا يخفض كلفة ساعة العمل، فإنه، مع هذا يبين بجلاء أن صافي الدخل الذي يتقاضاه العامل عن ساعة العمل الواحدة لا يزيد كثيرا على أجر الساعة الواحدة الذي سيدفعه هذا العامل للمهني المكلف من قبله بأداء عمل معين يخصه هو شخصيا» [٢٠].

ومعنى هذا هو أن العامل سيكف عن النهوض بنفسه بالأعمال التي هو بحاجة إليها، وأنه سيفضل تكليف عامل مهني بأداء هذه الأعمال. بهذا النحو يشارك العامل في خلق فرص عمل للآخرين.

ويجسد تمويل التكاليف الاجتماعية من خلال الضرائب أكثر الحلول المقترحة جدارة بالنسبة إلى المصانع المتوسطة الحجم عامة، وبالنسبة إلى أرباب المهن الحرفية على وجه الخصوص. فهذا الحل يشكل، في الوقت الراهن، أجدر وسيلة لخفض البطالة السائدة.

إلا أن هذا الحل يتجاهل أمرا واحدا، فكلما اقترب المرء منه أكثر، كان الطريق إليه أكثر وعورة؛ فالانفتاح على السوق العالمية يشكل عائقا منيعا أمام تمويل التكاليف الاجتماعية من خلال الضرائب. وكان ميشيل روكار، السياسي الذي طبق برنامج استقطاع القسط الاجتماعي من أنواع الدخول كافة (CSG)، قد قال محذرا:

«إن استقطاع القسط الاجتماعي من أنواع الدخول كافة هو أهم وسيلة متاحة لنا حاليا. وبعدما طبقت هذا النهج، أود الآن التذكير بالسبب الذي دفعني إلى الأخذ به. إن تفاقم اللامساواة بنحو متسارع، هذه اللامساواة التي أفرزها النظام الذي انتصر علينا أخيرا، والذي من حقنا أن نسميه نظام رأسمالية مالكي أسهم الشركات، إن هذه اللامساواة حتمت علينا، ولا تزال تحتم، إصلاحات لا مندوحة من تطبيقها ورسم حدود لا يجوز تجاوزها. وبقدر تعلق الأمر بتمويل المدفوعات الاجتماعية، يجب إشراك الدخول غير المتأتية من العمل المأجور، والدخول المتأتية من ملكية رأس المال على وجه الخصوص، بتمويل هذه المدفوعات. بيد أننا لانستطيع انتهاج سياسة وطنية تسير باتجاه هذا السبيل، ما دام الشرط لم يتحقق الذي يضمن لنا أن المنافسة الجنونية في السوق العالمية لن تقوض طاقاتنا الإنتاجية الوطنية بأي حال من الأحوال. إن هذا شرط يفرضه علينا الأمر الواقع وليس خيارا اخترناه اعتباطا. فتجاهل هذا الشرط يؤدي في الأمد الطويل إلى انتقال الصناعة إلى خارج البلاد وتفاقم البطالة أكثر فأكثر..» [٢١].

وهكذا، فعلى هذا الصعيد أيضا، تضع المنافسة الدولية قيدا يكبل كل الجهود الرامية إلى تخفيف الأعباء عن كاهل عنصر العمل، وإشراك رأس المال في تحمل هذه الأعباء.

مقترحات أخرى

وتجري مناقشة سبل أخرى ترمي إلى درء الآثار الضارة التي يلحقها بالإنتاج والتشغيل نظام التكافل الاجتماعي التقليدي المتركزة أعباؤه المالية على عنصر العمل البشري. فعلى سبيل المثال هناك «الضريبة على المكائن»،

(أي الرسوم الاجتماعية التي ينبغي على المشاريع أن تدفعها ليس لقاء كل أجر تدفعه عن كل ساعة عمل فحسب، بل لقاء إيراداتها من المبيعات، ولقاء استثماراتها في المكائن والمعدات أيضا، وذلك مساهمة منها في تمويل نظام التكافل الاجتماعي) [٢٢].

كما اقترح البعض فرض ضريبة على «الطاقة المستهلكة» بديلا عن تحميل العمل البشري عبء نظام التكافل الاجتماعي. وبفرضها ما يسمى بضريبة البيئة كانت حكومة غيرهارد شرودر قد قطعت شوطا لا بأس به على درب تخفيف أعباء نظام التكافل الاجتماعي عن كاهل عنصر العمل. بيد أن قطاع النقل وسائقي السيارات واجهوا هذا الإجراء اليسير باحتجاجات بلغت من الزخم حدا بحيث لم يعد يوجد سياسي واحد يستطيع السير قدما في هذا الاتجاه. ومهما كانت الحال، فإنه لحقيقة بينة أن فرض ضريبة على الوقود للحد من استخدام وسائط النقل قد صار أحد أهم متطلبات المحافظة على سلامة البيئة. إلا أن من مسلّمات الأمور أن فرض هذه الضريبة في اليوم الراهن ـ أي في هذا الزمن الذي صارت فيه موضة أن تنقل المشاريع إنتاجها إلى الخارج وألا تحتفظ المصانع لنفسها بخزين سلعي، بل تكتفي بالسلع الوسيطة التي تنقلها إليها وسائط النقل بحسب الحاجة اليومية (just in time) ـ يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج بكل تأكيد، ويلحق، بالتالي، أضرارا فادحة بقوة الاقتصاد الوطني على المنافسة في السوق العالمية. وهكذا، يشكل الفزع من فقدان «فرص العمل»، هنا أيضا، عقبة كأداء ورادعا لايجوز الاستهانة به.

كما يمكن السماح للمشاريع بأن تطرح، كليا أو جزئيا، من الوعاء الخاضع لضريبة المبيعات الفائض الذي أضفاه العمل البشري على قيمة السلع والخدمات المنتجة. وعمليا يعني تطبيق هذا الاقتراح، إما أن ينطلق المنتج من ضريبة المبيعات، التي احتسبها عند تصريف البضاعة، فيطرح منها مبلغا يساوي ١٦ في المائة (معدل ضريبة المبيعات السائد حاليا) من تكاليف العمل البشري التي دفعها للعاملين لديه (الأجور زائدا الحصة التي يشارك بها رب العمل بموجب نظام التأمين الاجتماعي) أو أن يسترجع المنتج هذا المبلغ من مكتب الضريبة الذي كان قد دفع إليه مجمل ما احتسب من ضريبة على السلع والخدمات التي باعها.

وعمليا، يعني تحرير نتاج العمل البشري من ضريبة المبيعات أننا قد خففنا عن كاهل أرباب العمل عبء الحصة التي يشاركون بها في تمويل التكاليف الاجتماعية. والميزة الإيجابية في هذا الاقتراح هي أنه يدعم التطلعات الرامية إلى الحفاظ على نظام التكافل الاجتماعي (ولو بنحو هين)، وبالتالي فإن تطبيقه العملي قد يلقى ترحيب أغلبية أفراد المجتمع.

ومهما كانت الحال، فإن الأمر البين هو أن تطبيق هذا الاقتراح سيسبب تراجع الإيرادات الضريبية بحوالي ٤٠ مليار يورو على أرجح الظن [٢٣]. ولا ريب في أن بالإمكان رفع معدل ضريبة المبيعات من ١٦ في المائة إلى، على سبيل المثال، متوسط المعدل الأوروبي البالغ ٢٠ في المائة وذلك للتعويض عن بعض هذا التراجع. وبحسب التقديرات يحقق رفع المعدل الضريبي زيادة مقدارها ١٠ مليارات يورو تقريبا. وهذه زيادة تغطي جزءا لا بأس به من التراجع الحاصل في الإيرادات الحكومية من جراء طرح تكاليف العمل البشري من الوعاء الخاضع لضريبة المبيعات. وهذا الإجراء يؤدي، بلا ريب، إلى خفض الأسعار بحوالي سبعة إلى ثمانية في المائة (أي بحوالي نصف معدل ضريبة المبيعات)؛ وتأسيسا على هذا، فإن أسعار السلع والخدمات ستنخفض، في المحصلة النهائية، أي حتى بعدما رُفع المعدل الضريبي أربع وحدات مئوية. بهذا النحو ستكون هناك فرصة لابأس بها لزيادة الضرائب الأخرى - أعني الضريبة على مواد الطاقة - وذلك بغية سد الفجوة الحاصلة في الإيرادات الحكومية. فرفع معدل هذه الضريبة، أعني الضريبة على الطاقة، لن تترتب عليه تطورات تضخمية.

التأمين الفردي الخصوصي

ميزاته ومشاكله

لنسأل بادئ ذي بدء عن الأسباب التي حتمت اختيار التأمين التضامني القائم على مشاركة أرباب العمل والعاملين بدفع أقساط التأمين الاجتماعي؟ لقد كانت هناك تجارب تاريخية حتمت هذا الاختيار: حربان عالميتان وتضخم في حقبتين متقاربتين وأزمة اقتصادية عالمية الأبعاد (١٩٢٩-١٩٣٢). ففي سياق كل كارثة من هذه الكوارث ضاعت الثروات الخاصة وذهبت مع الريح. من هنا، كان المرء على يقين أن الدولة فقط هي القادرة على النهوض بهذه الأعباء.

إلا أن ميغيل يؤكد نقيض ما قلناه آنفا. فهو يقول بالحرف الواحد:

«إن وجهة النظر هذه لم تتسم بالصواب قط... إن لودفيج أرهارد هو الذي أشار في وقت مبكر إلى هذه النواحي والعلاقات معتبرا، بحسب ما قاله بالحرف الواحد: «أن من الخطأ الكبير أن يختار المرء نظام التأمين الاجتماعي بناء على كارثة عابرة، لا عودة لها إن شاء الله».

فاليورو المدخر في إطار التأمين الفردي الخاص يحقق عائدا يفوق بكثير العائد الذي يتحقق من جراء ادخار اليورو الواحد في إطار النظام التقاعدي الحكومي...» (٢٤).

إلا أنني لا أتفق، مع رأي ميغيل ولا مع الرأي الذي أشار إليه أرهارد. حقا، لقد حقق المارك المدخر في إطار التأمين الخاص في الخمس والأربعين سنة، التالية على نهاية الحرب العالمية الثانية، عائدا فاق العائد الذي حققه المارك المدخر في سياق نظام المعاشات التقاعدية. إلا أن هذه الحقيقة لا يجوز أن تحجب عن أنظارنا الحقيقة الأخرى: في عام ١٩٤٨ [أي عام تأسيس نظام التأمين الاجتماعي في ألمانيا الحديثة]، لم يكن الفزع من الأزمات المالية وانهيار النشاطات الاقتصادية وهما لاأساس معقولا يدعمه.

فانهيار الاقتصاد العالمي عام ١٩٣٠ لم يكن حدثا فريدا في التاريخ السابق عليه والتاريخ اللاحق به. فقد كان الاقتصاد العالمي قد مر في مطلع سبعينيات القرن التاسع عشر بأزمة أفرزت آثارا عظيمة في حياة الشعوب. على صعيد آخر، لاتؤدي الأزمات العالمية فقط إلى تقويض التأمين الفردي الخاص الذي اتخذه المواطنون لمواجهة متطلبات الشيخوخة. إن الأزمات الاقتصادية والنقدية المحلية تؤدي أيضا إلى تقويض التأمين الفردي الخاص. فالأرجنتين كانت في يوم من الأيام من بلدان العالم الغنية. أما اليوم فإنها عالة على باقي الأمم. من ناحية أخرى، خسر المواطنون في شرق آسيا ملايين لا تعد ولا تحصى من ثرواتهم - أي أنهم خسروا العائد الذي كانوا يأملون الحصول عليه من التأمين الشخصي.

ويجسد الانهيار، الذي طرأ على أسعار الأسهم والسندات قبل بضع سنوات، مثالا آخر على أن الركون إلى التأمين الخاص، كدرع يقي المرء من نوائب الزمن، تصرف غير مأمون الجانب قطعا: «فقد قضت الأزمة قضاء

تاما على العوائد التي كان المدخرون يأملون الحصول عليها من صناديق الاستثمار في الأسهم الألمانية، فهذه الأزمة حولت هذا العائد إلى قيمة سلبية بلغت أربعة بالناقص في عقد من الزمن. ففي المتوسط تحولت قيمة المدخرات البالغة ٦٠٠٠ يورو إلى ما هو أقل من ٥ آلاف يورو» [٢٥]. ويخيم الفزع على المتقاعدين الأمريكان أيضا، فهم أيضا خائفون على مستقبل معاشاتهم التقاعدية [٢٦].

إلا أن اختلافنا مع ميغيل بهذا الشأن لا يمنعنا من الإشارة إلى أنه كان على صواب حينما أطلق على المزاعم المتحدثة عن النمو الاقتصادي المستديم الوصف الذي تستحقه: سراب. فإذا كان النمو المستديم سرابا فحسب، فستتغير - والحالة هذه - الشروط التي يقوم عليها نظام التأمين الفردي الخاص. فالتأمين الفردي الخاص تبين ميزته في حقب النمو الاقتصادي أصلا. فحين يتوقف الاقتصاد عن النمو بالنحو المطلوب، لا بد أن يكون معدل ربحية الاستثمار المالي سرا في علم الغيب. فالملاحظ هو أن معدل النمو البالغ صفرا غالبا ما يتزامن مع معدلات فائدة تبلغ صفرا أيضا. من ناحية أخرى، حتى إن افترضنا أن الاقتصاد سينمو في المستقبل، فإنه يظل أمرا مشكوكا فيه إذا ما أمكننا توقع عوائد بالمستوى المطلوب، خاصة أن صناديق المعاشات، في العالم أجمع، تفتش بلا كلل أو ملل عن مجالات استثمارية مجدية لرؤوس أموالها العظيمة [٢٧]. بهذا المعنى، هناك خطر كبير من أن لا تعثر الاستثمارات المالية، الضرورية لتأمين تمويل المعاشات التقاعدية، على المجالات المربحة في المستقبل.

على صعيد آخر، ثمة مشكلة أخرى لا بد من العثور على حل شافٍ لها:

فإذا كان المطلوب هو أن يدخر الأفراد ثروة يسد عائدها الفرق بين المعاش التقاعدي [المتدني] والمتطلبات المالية الضرورية لتحقيق المستويات المعيشية المعتادة، فلا بد، والحالة هذه، من السؤال عن الشروط الضرورية للنهوض بهذا المرمى. هل بوسعنا الاطمئنان إلى أن تحرير تكاليف العمل من أعباء أقساط التأمين الاجتماعي سيكفي لرفع مستوى الدخول بنحو يجعل بمستطاع العاملين بأجر أن يدخروا الثروة المطلوبة؟

وحتى إن افترضنا أننا سنتغلب على معضلة عجز دخول العاملين بأجر عن تمويل هذه المدخرات: الأمر البيّن هو أن ثمة عائقا آخر لا يستهان به أبدا. إذ سرعان ما سيسبب «مستوى الأجر السائد في السوق العالمية» تدهور

أجور العاملين بمقدار قد يعادل العوائد التي يحصلون عليها من مدخراتهم. أي أنهم سيواجهون ثانية ما واجهوه من قبل أن يكوّنوا المدخرات: إفراط أجرهم لافي الارتفاع فحسب، بل في التدني أيضا؛ فهو مفرط في الارتفاع، مقارنة بمتطلبات السوق العالمية، وهو مفرط في الانخفاض، مقارنة بما هو ضروري لسد متطلبات المعيشة عامة، ولتكوين المدخرات الضرورية لتأمين متطلبات الشيخوخة خاصة.

وكما هو بين من العرض التالي لمقترحات ميغيل المؤكدة ضرورة اعتماد الحد الأدنى من المعاش التقاعدي على نظام الضمان الاجتماعي الحكومي، وليس على نظام التأمين الفردي الخاص، يرى ميغيل، أيضا، أن نظام التأمين الفردي الخاص أكثر خطورة من نظام التأمين الاجتماعي الحكومي.

الجمع بين نظام الضمان الاجتماعي المتكفل بتأمين الحد الأدنى من المعاش التقاعدي وتكوين الثروة كتدبير فردي خاص لتأمين المستوى المعيشي المعتاد

وتختصر الجمل التالية جوهر أفكار ميغيل، فهو يؤكد ضرورة أن يحصل كل فرد من أفراد المجتمع:

> «... على حد أدنى من المعاش الضروري للوفاء بمتطلبات الشيخوخة، أي أن يحصل على هذا المعاش بغض النظر عما إذا كان قادرا أو غير قادر على تمويل هذا الحد الأدنى من مصادره المالية الخاصة. فتأمين متطلبات الشيخوخة أمر يتعلق بكرامة الإنسان، وبالتالي فإنه لا يجوز أن يتوقف على قدرة المرء على كسب المال عامة وأداء العمل المأجور خاصة. ففي إطار نظام الضمان الاجتماعي الكفيل بتأمين هذا الحد الأدنى من المستوى المعيشي يتحقق تكافل اجتماعي، واسع المدى، بين الأقوياء والضعفاء اقتصاديا. فلتمويل صندوق التكافل الاجتماعي يشارك الأقوياء بنسبة كبيرة والضعفاء بنسبة متدنية، وإن كان الجميع يحصلون، في حالة العجز عن العمل أو الشيخوخة، على المعاش التقاعدي نفسه. وفي الواقع، إن توفير هذا المعاش لجميع المواطنين هو جوهر نظام التأمين الاجتماعي الحكومي».

ويقترح ميغيل أن يجري تمويل هذا الحد الأدنى من المعاش التقاعدي من خلال الضرائب، وذلك لأن هذا الإجراء هو الضمانة الأكيدة «لأن يرتكز هذا التمويل على كفاءة الاقتصاد ككل». بهذا النحو سيتحرر العمل البشري من أقساط التأمين الاجتماعي، وسيكون في وضع تنافسي أفضل في مواجهة رأس المال؛ أضف إلى هذا أن أسعار السلع المصدرة ستنخفض، وأن أسعار السلع الموردة سترتفع نسبيا. ويتطلع ميغيل بشغف بالغ إلى أن يرى في يوم من الأيام أن حق المواطن في الحصول على هذا الحد الأدنى قد صار من جملة الحقوق التي يضمنها الدستور. ويؤكد هذا الحد الأدنى فيرى أنه يجب أن يكون مباحا «لكل من قضى شطرا مهما من حياته في ألمانيا أو كان عاجزا عن العمل أو بلغ عمرا معينا» [٢٨].

ولا يسعني هنا إلا أن أضم صوتي إلى صوت ميغيل. فلو تحقق هذا النظام الاجتماعي فعلا، لكان المواطن قادرا على النظر إلى مستقبل المجتمع بتفاؤل عظيم حقا. إلا أنه يبقى ثمة سؤال يدور حول الطريقة التي يمكن من خلالها تحويل هذا المقترح إلى منهج مطبّق على أرض الواقع؟

تحرير العمل من التكاليف الاجتماعية ـ أهو خيار ناجح أم طريق مسدود؟

ومهما لف المرء ودار، فإن إلقاء عبء التكاليف الاجتماعية كافة أو جزء من هذا العبء على الاستهلاك خاصة (أي على ضريبة المبيعات) أو على الإيرادات الضريبية عامة، يجسد صيغة جديدة، أو لنقل صيغة أخرى، من صيغ إعادة توزيع الدخل القومي على فئات المجتمع المختلفة. ففي إطار هذه الصيغة لا يعاد توزيع الدخل القومي بلا رحمة أو هوادة، أي ليس في النية تجريد الأغنياء من أموالهم قصد منحها إلى الفقراء؛ بل المراد هو أن يشارك، مستقبلا، أفراد المجتمع كافة في قطف ثمار الاقتصاد الوطني. ومهما كان الأمر، فإن الحقيقة الأكيدة هي أن تحميل الاستهلاك (ضريبة المبيعات) أعباء التكاليف الاجتماعية يعني، عمليا، إلقاء العبء على كاهل جمهور عريض من أفراد المجتمع. فهؤلاء يجبرون، عندئذ، على إنفاق مبالغ أكبر لتغطية حاجاتهم المعيشية اليومية، وإن كانوا نادرا ما يشاركون في قطف ثمار الربح الناشئ من خلال تحرير العمل البشري من التكاليف الاجتماعية. أما تحميل الإيرادات الضريبية عامة عبء التكاليف الاجتماعية، فإنه يعني من الناحية

العملية، أن عبء التكاليف الاجتماعية سيتركز على أولئك الذين يدفعون، عموما، ضرائب أكثر - أي أولئك الذين يحصلون على دخول تقع في أعلى السلم، إما بصفتهم أرباب مشاريع أو باعتبارهم مالكين للثروة. فكما هو معروف، لم تعد الشرائح الواقعة في «أدنى السلم الاجتماعي» يتوافر لديها ما يمكن فرض ضريبة دخل عليه.

ومع هذا، فلا مندوحة لنا من الإشارة إلى أن هذا الاقتراح يفضي إلى طريق مسدود بناء على الشروط السائدة في يومنا الراهن. فالاحتجاج بأن زيادة الضرائب تؤدي إلى تنفير رأس المال وتحفزه على الهروب إلى خارج البلاد ليس ذريعة يراد منها تحويل أنظارنا عن جشع الأغنياء، بل هو، بناء على الحرية التي تتمتع بها السوق العالمية، تعبير يصف بصدق سجايا واقع قائم.

من هنا، فإن الشروع في تحميل عموم الضرائب أعباء التكاليف الاجتماعية يفترض أن يكون ذوو الشأن قد اتخذوا الإجراءات الضرورية للحيلولة دون هروب رأس المال. ولعل من نافلة القول التأكيد هنا أن إعاقة رأس المال عن الهروب إلى دول أوروبية أخرى يجب أن تحتل مكانة متقدمة في قائمة هذه الإجراءات. بيد أن الجهود الرامية إلى إعاقة رأس المال عن الهروب لا تنجح إلا إذا وحَّد أصحاب الشأن القوانين الضريبية الأوروبية.

وللأسف لم تبذل، إلى الآن، أي جهود لتوحيد القوانين الضريبية في أوروبا. حقا، ثمة أمل في أن تتخذ هذه الإجراءات في يوم من الأيام، إلا أن هذا الأمل لا يزال، حتى هذا الحين، حلما فحسب. فلو تحقق هذا الأمل فعلا وأمسى حقيقة واقعة، لاتخذت السياسة الضريبية الملامح التي كانت عليها قبل اندلاع الموجة الليبرالية المحدثة: ضرائب أعلى على الثروات والمشاريع والدخول الواقعة في أعلى السلم، وضرائب أدنى على الدخول المتوسطة والمتدنية المتأتية من العمل المأجور. إلا أنه من الصعوبة بمكان التنبؤ بمدى النجاح في تحقيق هذه السياسة الضريبية. فعلى خلفية السوق العالمية الحرة، يشكل توحيد السياسة الضريبية الأوروبية شرطا ضروريا للعودة إلى ملامح السياسة الضريبية التي كانت منتهجة في الأزمنة السابقة على المرحلة الليبرالية المحدثة، لكنه لا يشكل، بأي حال من الأحوال شرطا كافيا. فالعودة

إلى تلك السياسة الضريبية تحتم توحيد السياسة الضريبية على مستوى العالم أجمع - وهذا أمر مستحيل بكل تأكيد. فمن يأمل في تحقيق توجه من هذا القبيل، يجر، فعلا، وراء سراب.

إن اتفاق الدول الأوروبية على توحيد التشريعات الضريبية، يمكن أن يكون بديلا عن اتفاق دول العالم على انتهاج قواعد ضريبية موحدة؛ فتوحيد التشريعات الأوروبية سيجعل في الإمكان حماية أوروبا من خلال ضرائب جمركية تقلل من الدوافع التي تغري رأس المال بالانتقال إلى الخارج، وذلك لأنها ستسبب ارتفاع السلع الموردة إلى أوروبا. ومن وجهة النظر العالمية، تعني هذه الخطوة، أننا سنحث الخطى باتجاه اقتصاد عالمي يتكون من تكتلات اقتصادية إقليمية.

خفض الدعم المالي وغير المالي الذي تقدمه الدولة إلى القطاعات الاقتصادية المختلفة

إن تراجع رفاهية جمهور المواطنين والحكومة لا يعود إلى عدم المساواة في توزيع العائد الاقتصادي فقط، بل هو يعود، أيضا، إلى أن العمليات التكنولوجية والتنظيمية الضرورية لكي تكون عملية الإنتاج قادرة على كسب المنافسة في السوق العالمية، قد أمست تزداد تعقيدا وكلفة من يوم إلى آخر؛ أي، بعبارة أخرى: أن الاقتصاد الوطني صار يلتهم حصصا أكبر مما يجري إنتاجه. وبفعل تزايد عمليات الإنتاج تعقيدا، أمسى من الصعوبة بمكان تحديد ماهية التكاليف الممكن الاستغناء عنها والتكاليف التي لا يمكن الاستغناء عنها. وبقدر تعلق الأمر بالمشاريع الكبيرة، هناك أقسام متكاملة وظيفتها الأولى هي تبيان العوامل التي تسبب خلق هذه التكاليف والتعرف على الطرق الكفيلة بخفضها. إلا أن الحالة تختلف حينما يتعلق الأمر بالاقتصاد الوطني ككل. ففي هذه الحالة لا تظهر هذه التكاليف للعيان إلا إذ اتخذت هيئة الدعم المالي الحكومي، أو إذا ارتبطت بمشاريع تحتية جديدة يتزايد عددها باستمرار.

إن الدعم المالي وغير المالي الذي تقدمه الدولة للاقتصاد يتخذ صيغا كثيرة تبدأ بالدعم المالي، المكشوف والخفي، وببيع المشاريع أراضي بأسعار أدنى من قيمتها الحقيقية بكثير، وتنتهي بإعفاء هذا المشروع أو ذاك من دفع ضريبة أو رسوم معينة. فهذه المعونات والتسهيلات تحتل حيزا واسعا في مجمل النشاطات الحكومية. ومن خلال مفوضه المشرف على شؤون المنافسة

يحاول الاتحاد الأوروبي ردع الدول الأوروبية من مواصلة «التسابق على منح الدعم». إلا أنه يصعب علينا كثيرا التنبؤ بما ستسفر عنه هذه المحاولات. وتتصف بكلفتها الباهظة جدا تلك المشاريع التحتية، على وجه الخصوص، التي ليست لها ضرورة من وجهة نظر المجتمع، أي تلك التي تنهض بها الدولة تلبية لضغوط بضعة مشاريع أو قطاعات اقتصادية معينة.

النقل البري للبضائع على سبيل المثال

لو احتسبنا عدد الكيلومترات التي يقطعها كل طن من أطنان البضائع، فسيتبين لنا، بحسب ما جاء في تقرير وزارة النقل الألمانية الصادر عام ٢٠٠١، أن نقل البضائع برا، سيرتفع من مسافة تبلغ ٢٣٦ مليار كيلومتر في عام ١٩٩٧ إلى مسافة ستبلغ ٣٧٤ مليار كيلومتر في عام ٢٠١٥. ولو تحقق هذا التنبؤ فعلا، فإنه سيعني أن النقل البري في ألمانيا سينمو بحوالي ٥٨ في المائة في الخمسة عشر عاما القادمة. وتفترض حسابات وزارة النقل أن مؤسسة السكك الحديدية الألمانية ستوسع طاقتها المخصصة لنقل البضائع بمقدار يبلغ ١٠٠ في المائة. فإذا لم تتحقق هذه الفرضية فعلا، فإن استخدام الشاحنات سيزداد أكثر وأكثر [٢٩]. من ناحية أخرى، تشير كل الدلائل إلى أن مؤسسة السكك الحديدية لم تعجز عن الحفاظ على مستوى ما لديها من طاقة لنقل البضائع فحسب، بل إنها خفضت هذه الطاقة باستمرار. وإنه لأمر يدعو إلى السخرية فعلا أن لا يعلق نادي السيارات الألماني (ADAC) على هذه الحقائق بأكثر من أن يقول: «إن استخدام الشاحنات لنقل البضائع سيرتفع بمعدل كبير جدا؛ وهذا يتطلب اتخاذ تدابير مناسبة للتغلب على المشاكل التي سيفرزها هذا الارتفاع» [٣٠].

بهذا النحو يساهم المسؤولون في تحجر ظاهرة مخالفة للمنطق السليم تفرض على المجتمع أن يتحمل تكاليفها الباهظة. وعلى الصعيد نفسه، تعزز المبالغ التي يدفعها المجتمع، من ناحيتها، الميل إلى التوسع في استخدام الشاحنات لنقل البضائع برا. وبالتالي لا عجب أن يدفع هذا التطور بعض المشاريع إلى أن تنقل البطاطس من ميونخ، مرورا بجبال الألب، إلى جنوب إيطاليا لتنظف هناك أولا وتعبأ، من ثم، بصناديق بلاستيكية لنقلها إلى ألمانيا ثانية. أهناك مصلحة اجتماعية تحتم كل هذه التكاليف؟ إن الجواب عن هذا السؤال لا يمكن أن يكون إلا بالنفي طبعا.

إن استخدام الاقتصاد الحديث لوسائط النقل، بما في ذلك وسائط النقل البري، من مستلزمات الأمور بلا أدنى شك. إلا أن هذه الحقيقة لا يجوز أن تحجب عن أنظارنا أنه ليس من ضرورات الأمور أن يجري تصنيع أجزاء السيارات والشاحنات والآلات، والطائرات أيضا، في مدن مختلفة، أو في بلدان متعددة، وأن تشحن هذه الأجزاء، من ثم، من هذه المدينة أو تلك أو من هذا البلد أو ذاك إلى المكان الذي ستجمع فيه هذه الأجزاء لتتكون منها واسطة النقل المعنية. ويمكننا، في هذا السياق، الاستشهاد بشركة DASA للطائرات، فأجزاء طائرات الإيرباص A ٣٨٠ الجديدة تصنع في عدة دول أوروبية وتنقل، من ثم، إلى فرنسا ليجري تجميعها هناك (٣١).

وغني عن البيان أن من الضروري جدا الحد من استخدام وسائط النقل وذلك للحيلولة دون زيادة الأضرار البيئية. وبتكليف من المكتب الألماني لشؤون البيئة (UBA) أعدت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) دراسة حول «مستلزمات تطور قطاع النقل بنحو يتماشى مع سلامة البيئة في الأمد الطويل» وتوصلت المنظمة إلى نتيجة مفادها أنه:

> «في الوقت الراهن ليس هناك قطاع قادر على منافسة قطاع النقل من حيث إلحاق الضرر بالبيئة. وكانت الحكومة الألمانية قد تعهدت بأن تخفض انبعاث غاز الاحتباس الحراري، ثاني أكسيد الكربون، في عام ٢٠٠٥ بحوالي ٢٥ في المائة مقارنة بالمستوى الذي كان سائدا عام ١٩٩٠. إلا أن قطاع النقل حال دون الوفاء بهذا التعهد: فمقارنة بعام ١٩٩٠ زادت مساهمة هذا القطاع في انبعاث ثاني أكسيد الكربون بحوالي ١٨ في المائة. وليس ثمة شك في أن بالإمكان وقف هذا التطور البيئي الجنوني، لا سيما أن الحيلولة دون استمراره يمن بالنفع حتى على المشاريع الإنتاجية نفسها» (٣٢).

وتأسيسا على هذا المنظور طالب الخبراء الدوليون المختصون بشؤون البيئة في دراستهم بضرورة:

> «زيادة أسعار الطاقة إلى ضعف مستواها الحالي، وذلك لخفض استخدام السيارات. فإذا كان المسؤولون يريدون فعلا المحافظة على سلامة البيئة، سيتعين عليهم، والحالة هذه،

اتخاذ التدابير الضرورية لخفض المسافات المقطوعة بالسيارات إلى نصف ما كان سائدا في عام ١٩٩٠. ولعل زيادة الضريبة على وقود السيارات هي من أيسر السبل المتاحة للوصول إلى هذا الهدف.

وينطبق الأمر ذاته على النقل البري للبضائع: ففرض ضريبة يتحدد عبئها من خلال المسافات التي تقطعها شاحنات النقل يجعل الكثير من عمليات النقل البري غير اقتصادية؛ فمتطلبات المحافظة على سلامة البيئية تتطلب خفض استخدام الشاحنات ـ مقاسا بعدد الكيلومترات التي يقطعها الطن الواحد من البضائع المنقولة ـ إلى ثلث القيمة السائدة حاليا» [٣٣].

على صعيد آخر، لو اتخذ أصحاب الشأن قرارا سياسيا يحول دون التوسع في نقل البضائع بريا ويقضي بخفض حجم النقل البري خفضا ملموسا، لكانوا قد اتخذوا، في الواقع، القرار الصائب لا لخفض انبعاث ثاني أكسيد الكربون وإنقاذ البيئة من أخطر المواد المهددة لسلامتها فحسب، لكانوا قد نجحوا أيضا في توفير مليارات ومليارات من اليوروات التي يستطيعون تخصيصها لمهام أوروبية نافعة. ولو جرى الحد من كثافة استخدام السيارات وشاحنات النقل من خلال فرض ضريبة أو رسوم على النقل البري لحصّلت موارد مالية أخرى تقدر بالعديد من مليارات اليوروات.

وتأسيسا على هذا كله، فإننا لا نجافي الحقيقة إذا قلنا إن الإجراءات المذكورة سابقا يمكن، في الأمد الطويل، أن تعوض نسبة معتبرة من المبالغ التي يدفعها أرباب العمل مساهمة منهم في مبالغ التأمينات الاجتماعية الخاصة بالعاملين لديهم. إننا نقول هذا، وإن كانت الخطوات الصغيرة التي اتخذتها حكومة غيرهارد شرودر في هذا الاتجاه، مثبطة للهمة مقارنة بالإجراءات التي تتطلبها الحالة السائدة.

إن تخفيض كثافة استخدام السيارات والشاحنات، لن يؤدي إلى الحد من اختناقات المرور في طرقات المرور السريع في أواسط أوروبا فحسب، ولكن سيؤدي إلى تحسن ملحوظ في جودة الحياة أيضا: إذ سيتنقل المواطنون بلا مكدرات وبلا منغصات. ولعل من نافلة القول التأكيد هنا أن المطالبة بتحرير

طرق المرور السريع من الاختناقات ستكون مطالبة رعناء فيما لو كان المقصود منها إلغاء الحدود القصوى للسرعة المفروضة، حاليا، على تحرك السيارات والشاحنات. فبحسب المواصفات الأمريكية تتراوح السرعة المثالية، أعني السرعة التي تسمح باجتياز أكبر عدد من وسائط النقل، ما بين ٩٠ إلى ١١٠ كيلومترات في الساعة [٣٤]. من ناحية أخرى، ليس ثمة شك في أن هذه السرعة تظل أفضل بكثير مما هو سائد في الوقت الحاضر؛ ففي الكثير من الأيام وفي بعض ساعات النهار والليل يكاد المرور يتوقف بالكامل.

النقل البحري كمثال آخر

إن حالة النقل البحري أكثر من النقل البري إسرافا في مخالفة المنطق السليم. فبقرار من الحكومة المحلية في مدينة هامبورغ يجري، منذ عقود عديدة من الزمن، تعميق وادي نهر الألب أكثر فأكثر. فإذا لم يزد عمق النهر على أربعة أمتار في حدود عام ١٨٥٠، فإن عمقه قد بلغ الآن ١٥ مترا. من هنا لا عجب أن ينهار في يوم من الأيام الجبل الرملي الذي خلفته هذه الحفريات، أعني مرتفع بلانكينيزه. على صعيد آخر، تعين على حكومة المدينة أن تنفق مبالغ طائلة لتقوية سقف النفق الذي يمر من تحت النهر، فهذه الحفريات أضعفت الطبقة الرملية المتراكمة في قاع النهر بحيث صار من المتوقع أن يسبب أنجر إحدى السفن الكبيرة فتح ثغرة في سقف النفق في يوم من الأيام.

ولأن نهر الألب قد صار ممرا مائيا تستخدمه سفن جديدة يبلغ عمق الجزء الغاطس منها ١٦,٥ مترا، لذا صار الاقتصاد يطالب بزيادة عمق النهر في الآونة الأخيرة [٣٥]. وتتخذ فرنسا خطوات مشابهة للخطى التي تنتهجها هامبورغ. فالحكومة الفرنسية تخطط، أيضا، لتعميق قاع نهر السين [٣٦]. لقد أمست الدول الأوروبية تهدر مليارات ومليارات من الأموال الضريبية لمصلحة قطاع اقتصادي واحد، أعني قطاع النقل البحري. وبدلا من تعزيز المنافسة بين الدول الأوروبية على زيادة قاع ما لديها من أنهر، كان الأولى بالاتحاد الأوروبي أن يتخذ العدة لتحقيق ما هو ضروري حقا: أن يقوم، درءا للمخاطر، بإغلاق الموانئ الأوروبية في وجه السفن التي يزيد الجزء الغاطس منها على ١٢ أو ١٣ مترا. فإجراء من هذا القبيل ما كان

سيزيد من أمن حركة السفن في بحر المانش وفي الخلجان الدنماركية قليلة العمق فحسب، بل كان سيتحقق بثمن بخس أيضا. فبالنسبة إلى سفينة حاويات تعوم بجزء غاطس يبلغ قرابة ١٢ مترا، لا تزيد تكاليف الرحلة عبر الأطلنطي على حوالي عشرة في المائة من مجمل التكاليف. وإذا أخذنا بعين الاعتبار أن تكاليف شحن البضائع بسفن ناقلة للحاويات (Container)، لا يزيد الجزء الغاطس منها على ١٢ مترا تقريبا، وهو أعلى من تكاليف الشحن بواسطة السفن التي يبلغ الجزء الغاطس منها ١٦,٥ مترا، بحوالي ١٠ إلى ٢٠ في المائة، سيتبين لنا من خلال حساب بسيط أن مجمل تكاليف النقل سيرتفع بنسبة تتراوح ما بين واحد إلى اثنين في المائة فقط، في حالة تكثيف استخدام سفن لا يزيد الجزء الغاطس منها على ١٢ أو ١٣ مترا. ولا ريب في أن هذا الارتفاع في تكاليف النقل سيظل أمرا طفيفا مقارنة بالتغيرات الدورية التي تطرأ على حجم البضائع المنقولة عبر البحار [٣٧]. من هنا، هل من المنطق أن تعمق الدول مراسي السفن ومجاري الأنهار متحملة أعباء مالية باهظة وذلك بغية خفض تكاليف النقل بهذه النسبة المتواضعة؟

وثمة أمر آخر يتعين علينا أخذه بعين الاعتبار: فحتى إن انخفض الشحن البحري، فإن الأمر الذي لا مراء فيه هو أن هذا الخفض أمر مستحب فعلا بناء على التداعيات البيئية التي ستنجم عن هذا الخفض. فبناء على دراسة قامت بها جامعة هامبورغ-هاربورغ تسبب سفن الشحن، انبعاث ١١ في المائة من ثاني أكسيد الكربون في كل أرجاء المعمورة. ومعنى هذا هو أن سفن الشحن أكثر من الطائرات وخامة من حيث أضرارها البيئية. أضف إلى هذا، أن زيت محركات السفن يشتمل على الكبريت أيضا، وأن التعليمات المتبعة تجيز أن تبلغ هذه النسبة ٤,٥ في المائة [٣٨]. وبحسب دراسة نشرها المكتب الألماني لشؤون البيئة فإن حركة السفن تسبب انبعاث غاز في الموانئ بنسبة تبلغ ٨٠ في المائة من مجمل الغاز المنبعث عن وسائط النقل [٣٩].

من ناحية أخرى، بما أن الكبريت الممزوج بوقود محركات السفن لا يُحرق عند الاستخدام، لذا فإنه يسبب، بحسب تكهنات مكتب البيئة المذكور آنفا، تلوث مياه بحر الشمال وبحر البلطيق بنسبة تبلغ حوالي ٨٠ في المائة من مجمل التلوث الذي تسببه زيوت المحركات.

وعلى خلفية هذه المعطيات، لا مندوحة لنا من أن نسأل عما سيقوله دافع الضرائب فيما لو أنتجت صناعة السيارات شاحنات بعرض يبلغ خمسة أمتار وطول يزيد على خمسين مترا، مجبرة بذلك الحكومة على مضاعفة عرض جميع الطرقات في ألمانيا؟

ومهما كانت الحال، فهنا يواجهنا أيضا عجز حكومات الدول المشاركة في الاتحاد الأوروبي عن اتخاذ القرار الصائب. فالحكومة الواحدة لا تستطيع التفرد بوضع القيود على حركة السفن. فموانئ بلدها ستتحول، إن عاجلا أو آجلا، إلى خراب مهجور. وبالتالي ستفوق الأضرار الاقتصادية المبالغ التي ستقتصد هذه الحكومة في إنفاقها.

نقل باهظ الثمن ـ أهو أفضل طريقة للوصول إلى النمو السليم؟

من يشتر البضاعة يتطلع، بلا مراء، إلى تسلمها أيضا ـ سواء جاءت إليه من جزيرة واق واق أو من برلين أو من بكين. ومن يبع البضاعة، فلا مندوحة له من إيصالها إلى مشتريها مهما بعدت المسافة. من هنا، يستلزم نمو التجارة العالمية نموا مماثلا في حركة النقل. فالتجارة والنقل صارتا تحيطان بذراعيهما كل الأمم واقتصاديات العالم في الوقت الحاضر. وكما أكدت النظرية الليبرالية، فقد انخفضت تكاليف نقل البضائع واستخدام وسائل الاتصالات على مستوى العالم ككل.

من هنا، لا مندوحة لنا من السؤال عما إذا كان ارتفاع كلفة شحن البضائع ضرورة لا مناص لنا من الرضوخ لها إذا كنا نريد تحقيق النمو الاقتصادي المستديم والمناسب لمتطلبات سلامة البيئة؟

إننا نرى أن هذا السبيل هو الطريق القويم، فهو يحقق لنا منافع كبيرة فعلا. وإذا كانت منافعه البيئية العظيمة قد أمست جلية بعد الذي قلناه آنفا، فإن الأمر الأكيد هو أن هذا السبيل يحقق لنا منافع اقتصادية أعظم. فارتفاع تكاليف النقل يشجع المنتجين في البلد المعني على التوسع في إنتاج البضائع، وذلك لأن ارتفاع أسعار البضائع المستوردة من العالم الخارجي سيضعف القوة التنافسية التي يتمتع بها المنتجون الأجانب. على صعيد آخر، يؤدي ارتفاع تكاليف النقل إلى خفض ما تنفقه الحكومة على الطرقات والأنهر والقنوات والموانئ الجوية. أضف إلى هذا، أن خفض كثافة استخدام

وسائط النقل عامة، وشحن البضائع على وجه الخصوص، يسبغ على السياق الطمأنينة وراحة البال، أي أنه يحسن كثيرا من شروط حياتهم اليومية. ولا ريب في أن تحسنا من هذا القبيل في نوعية الحياة اليومية سيجسد تقدما كبيرا، وسينطوي على مسوغ مهم يغري المواطنين بدعم البرامج الحكومية الرامية إلى رفع تكاليف النقل والحد من الاستخدام المتزايد للسيارات.

إلا أن هذا السبيل يؤدي إلى تحميل مجموعة واحدة من السكان أعباء «التقدم الاقتصادي»، أعني أنه يلقي أعباء هذا الإجراء على عاتق شركات نقل البضائع والعاملين لديها. من هنا، لا مناص للحكومات من أن تعوض هذه الشركات والعاملين فيها بنحو مشابه للتعويض الذي قامت به هذه الحكومات لمواجهة الأضرار التي لحقت بشركات الصيد البحري والعاملين لديها حينما اتفقت الحكومات على تقليص الأسطول الأوروبي للصيد البحري، فمن خلال تعويض من هذا القبيل، أي من خلال تقديم المساعدات المالية الضرورية، تستطيع الحكومات الحيلولة دون تحول معاقبة الجميع إلى عقاب مسلط على فئة واحدة من فئات المجتمع. وليس ثمة شك في أن الخطة التي أقرتها حكومة غيرهارد شرودر، والرامية إلى منح شركات الشحن، مستقبلا، تعويضا سنويا تبلغ قيمته الإجمالية ٣٠٠ مليون يورو لا تفي بالغرض المطلوب. وبما أن الضرائب المفروضة في ألمانيا على الديزل تفوق بكثير الضرائب المفروضة في بلدان الجوار، لذا طالب الحزب المسيحي بتعويض يبلغ ٦٠٠ مليون يورو. وعلى الصعيد نفسه، طالبت شركات الشحن بما هو أكثر بكثير: فهي تطالب بتعويض يصل إلى مليار يورو [٤٠]. ويوضح لنا هذا البعد الشاسع بين هذه الأرقام أن تكاليف الحفاظ على سلامة البيئة لا تقاس، دائما وأبدا، بالقيم المالية المتعارف عليها في الأسواق.

مجتمع الأهالي

في عام ١٩٩٨ كتب فيليب لابارد (Philippe Labarde) وبرنارد ماري (Bernard Maris) في مؤلف لهما كان قد صدر بعنوان ينطوي على شيء من السخرية، أعني مؤلفهما الموسوم «يا إلهي، ألا ما أجمل الحرب الاقتصادية»:

«إذا أمسى المرء يقر بأن المصنع الفوردي (*) الكبير، الذي يجري فيه إنتاج الخيرات وتوزيعها دفعة واحدة، قد صار في ذمة التاريخ، فستترتب على اختفاء هذا المصنع من الوجود نتيجة تقتضي أن تكف الحكومات عن دعم المشاريع وأن تركز مساعداتها المالية على بني البشر» [٤١].

ولا يسعنا إلا أن نؤكد صدقية هذا الرأي: فبفعل التقدم التكنولوجي وما يصاحبه من استبدال المكائن والآلات بالعمل، تنخفض حصة العمل من العائد المتحقق في الاقتصاد الوطني باستمرار، وتزداد، بنحو مطرد، حصة رأس المال من هذا العائد. وتأسيسا على هذه الحقيقة، لن يكون، مستقبلا، بمستطاع العاملين أن يشاركوا في الحياة الاجتماعية ويؤمنوا متطلبات الشيخوخة من خلال العمل. وإذا استمرت الحال على هذا المنوال، فسينهار المجتمع إن عاجلا أو آجلا. وليس هذا سوى «نهاية التاريخ»، ولكن بمغزى يختلف كلية عن تلك النهاية التي آمن بها البعض في العقد الماضي من الزمن.

وليس ثمة شك في أنه ليس هناك أحد يريد تحقق هذا الانهيار. ولكن، أين البشائر الموحية بما هو إيجابي؟ أين المساعدة التي تقدم لبني البشر للحيلولة دون أن تطحنهم الأزمة الملوّحة في الأفق؟

ويتردد مصطلح «مجتمع الأهالي» في الكثير من النقاشات الدائرة حول الآمال المستقبلية والمخاطر التي تحف بمستقبل المجتمعات. ويناقش أصحاب الشأن هذا المصطلح، أعني مصطلح «مجتمع الأهالي» من منطلقات متعددة وإشكاليات متباينة ومصالح مختلفة. من هنا، لا غرو أن ينطوي هذا المصطلح على مغزى مبهم؛ فهو حديث جدا ويكاد لا يوجد له ذكر في غالبية الموسوعات العلمية.

ومهما اختلف المتحدثون عنه، فمن حق المرء أن يفترض أن هؤلاء المتحاورين يهدفون من وراء مقترحاتهم إلى تحقيق ما يضمن مشاركة المواطنين، ثانية، في صياغة القرارات التي تحدد مسيرة حياتهم بنحو جذري وفعال. إلا أن هذا المرمى يفترض أساسا أن يكون لدى المواطنين كافة الحق في قطف ثمار الدخل القومي وأن يمارسوا هذا الحق، ليس على الرغم من التقدم التكنولوجي المتحقق في المجتمع فحسب، ولكن بسبب هذا التقدم التكنولوجي أيضا.

(*) نسبة إلى هنري فورد، صاحب مصانع فورد للسيارات. هذا وكنا قد تحدثنا عن مغزى الفوردية في هامش سابق [المترجم].

وبهذا المنظور نكون قد وصلنا إلى الخاصية الثانية من خصائص غالبية المقترحات المراد منها تحقيق «مجتمع الأهالي»: فكل هذه الاقتراحات تريد للمجتمع إما أن يحقق تكافلا جديدا أو أنها تسعى إلى إعادة الحياة إلى التكافل الذي بدأ يلفظ أنفاسه الأخيرة.

وإذا اختلف المتحاورون، فما ذلك إلا لأنهم يختلفون على النهج الذي يتعين اتخاذه للوصول إلى الهدف الذي ينشدونه. من ناحية أخرى، تعكس اختلافاتهم تجاربهم الحياتية المتباينة. وللدلالة على هذه الحقيقة نختار هنا ثلاثة من هذه الآراء:

«إن المجتمع المدني المتطور هو المثل الذي تحتذيه الليبرالية الشعبية»، بحسب ما كتبه بيتر أولريش (Peter Ulrich)، أستاذ الأخلاق الاقتصادية (Wirtschaftsethiker) في جامعة سانت غالين السويسرية؛ ويواصل أولريش حديثه فيمضي قائلا:

> «ولتحقيق هذا المجتمع يتعين أولا أن يمارس المواطنون حرياتهم المدنية وما تتضمنه هذه الحريات من حق لحيازة كل ما هو ضروري للمحافظة على الذات اقتصاديا وما يمكنهم من تقرير المصير؛ ويتعين، ثانيا، تنمية قدرات أفراد المجتمع كافة بالنحو المطلوب وتوفير فرص التعلم للجميع منذ الطفولة؛ ويتعين، ثالثا، إعطاء كل المواطنين الفرصة لأن يحوزوا لأنفسهم الموارد الاقتصادية والسلع الأساسية، التي من دونها لا تتحقق، في الأسواق ولا في الحياة العامة، المساواة في الفرص» [٤٢].

وفي حين يتحدث ميثاق الأمم المتحدة عن حق كل إنسان في الحصول على فرصة العمل المناسبة وذلك لأن العمل هو المصدر الذي يقتات منه الإنسان، يرى أولريش بالنسبة إلى المستقبل أن الوسيلة التي تفي بمتطلبات هذا الحق المدني لا تعتمد بالضرورة على توافر فرصة العمل لكل مواطن. فثمة احتمال كبير أن يعجز الاقتصاد الوطني عن خلق فرص العمل بالمستوى المطلوب. وتأسيسا على هذا المنظور، يقترح أولريش أن يفي المجتمع بهذا الحق المدني الاقتصادي من خلال منح كل مواطن دخلا أساسيا لا يتوقف على ما إذا كان الإنسان يعمل أو لا يعمل، أي أن تَصرف الحكومة لعامة المواطنين راتبا

دائما، [*] (Buergergeld). ويستخلص أولريش هذه النتيجة من رأي مفاده أن على السياسة بعيدة النظر أن تتخذ الإجراءات الضرورية للفصل بين توزيع الدخل من ناحية وتوزيع فرص العمل من ناحية أخرى، وذلك لأن هذا الفصل هو الضمانة التي تحول دون أن تتحكم قواعد السوق «الغاشمة» في مجمل حياة المواطن.

بيد أن أولريش يؤكد أن بالإمكان الوصول إلى مجتمع الأهالي من خلال تطبيق «القواعد الرأسمالية» السائدة في الاقتصاد الذي يهيمن عليه رأس المال. ويفكر أولريش هنا في الوفاء «بالحق المدني الاقتصادي من خلال مشاركة الجميع في رأسمال الاقتصاد الوطني» (الرأسمالية الشعبية). فبحسب رأيه، سيكون «المطلوب حينئذ هو أن يشارك الجميع في عائد رأس المال ـ وذلك تطبيقا لشعار: إذا كان النظام الرأسمالي أمرا لا بد منه، فليكن هذا النظام للجميع إذن» [٤٣].

تأسيسا على وجهة النظر هذه، تتشابه أفكار أولريش تشابها كبيرا مع أفكار ميغيل، فالأخير ينطلق أيضا من وجهة نظر مفادها أن الدخول ونظم التأمين الاجتماعي سترتكز، مستقبلا، على ما سيراكم الأفراد من رأسمال. ويشير ميغيل في هذا السياق إلى أن هذا التراكم لا يمكن أن يتحقق ما لم يدّخر «الجمهور العريض في المجتمع ادخارا طويل الأجل» [٤٤].

بيد أن ميغل يؤكد أيضا أن هذا المجتمع لا يغدو مجتمع أهال، إلا إذا شارك الفقراء والمؤسسات الساهرة على خدمة المصلحة العامة بقطف ثمار الرفاهية التي يحققها الآخرون. من هنا «لا بد للمجتمع من إحياء ثقافة اقتسام الرزق مع الآخرين وتشجيع فضيلة الجود والكرم» [٤٥].

وهناك أيضا فولفغانغ إنغلر (Wolfgang Engler)، المفكر الذي صاغ منظوره على خلفية انهيار اقتصاد ألمانيا الشرقية بعد عام ١٩٨٩. فقد سأل في مؤلفه الموسوم «الألمان الشرقيون كطليعة» (Die Ostdeutschen als Avantgarde):

(*) ترتكز فكرة «الدخل الأساسي» Buergergeld على المقترح الذي قدمه عام ١٩٦٠ ميلتون فريدمان (Milton Friedman)، الاقتصادي الأمريكي الحائز جائزة نوبل عام ١٩٧٦. فقد اقترح فريدمان في ستينيات القرن العشرين أن تشرع الحكومات ضريبة سلبية أيضا، أي أن تحدد الحكومة حدا أدنى للعبء الضريبي. فإذا كانت الضريبة المتحصلة من المكلف الضريبي دون هذا الحد الأدنى، فعلى مكتب الضريبة أن يدفع، بلا تدقيق واستفسار، إلى المواطن الفارق القائم بين الضريبة المتحصلة من دخله والحد الأدنى الذي أقرته الحكومة. وكان فريدمان يتطلع، بمقترحه هذا، إلى أن تضمن الحكومة لكل مواطن توافر دخل أساسي (Basic Income)[المترجم].

«أيجوز للمرء أن ينفي أن تجريد ألمانيا الشرقية من مصانعها قد عزز مستقبل المجتمعات الغربية التي تعيش في حقبة العصر الصناعي المتأخر؟» [٤٦]. وإذا كان مواطنو ألمانيا الشرقية قد فقدوا فرص عملهم من جراء تجريدهم من مصانعهم، فإن الأمر الذي يجب علينا أن نأخذه بعين الاعتبار هو أن غالبية المواطنين «لا يتصورون أن بوسعهم التمتع بالحياة الكريمة بلا عمل. إنهم يرتابون من البطالة ريبة الحكام من أولئك الأفراد الذي يعتقدون أن لهم حقوقا على المجتمع، على الرغم من أنهم لم يشاركوا في عمل خدم هذا المجتمع في سابق الزمن» [٤٧].

ولكن، أين يكمن الجانب الإيجابي بحسب منظور أنغلير؟ إنه يكمن في عالم العمل، في البطالة. «فلا تنس أن بحوزة العاطلين عن العمل شيئا ثمينا فعلا: لديهم فسحة كبيرة من الوقت. ولا مراء في أن هذه الفسحة من الوقت يمكن أن تكون منة تاريخية، فرصة ذهبية للتمتع بحياة ملؤها التأمل الفكري والسعادة الروحية. بهذا المعنى ينطوي هدفنا على استرجاع زمام التمتع بوقت الفراغ» [٤٨].

ولكي تكون هذه السعادة في متناول الجميع، فلا مندوحة لنا من صرف دخل أساسي لعامة المواطنين. «فصرف هذا الدخل الأساسي يقضي، دفعة واحدة، على كل المشاكل المعنية... ففي هذه الحالة، سيحصل كل مواطن على رزق دائم ثابت، ومضمون أيضا، يكفيه لسد الحد الأدنى من المتطلبات المادية والثقافية؛ ولأن هذا المصدر المالي حق مشروع، لذا فإنه لا يتطلب تبريرا أو تعليلا، ولا يفرض على المواطن التزلف أو الاحتيال على مكاتب الرعاية الاجتماعية؛ كما سيكون في الإمكان، عندئذ، الاستغناء كلية عن مؤسسات الرقابة وموظفيها المناط بهم التدقيق في مصداقية المحتاجين للعون المالي وما يصاحب هذا التدقيق من تنغيص لحياة الفقراء... وبهذا النحو سيتغير نمط توزيع الدخل القومي تغيرا جذريا» [٤٩].

وبحسب وجهة نظر إنغلر، يمكن تمويل هذا الدخل الأساسي من خلال الاستغناء عن المعاشات التي تدفعها الدولة، حاليا، إلى العاطلين عن العمل، ومن خلال كف الحكومة عن تحمل الأعباء المالية المرتبطة بالرعاية الاجتماعية والمؤسسات المناط بها التفتيش عن مصداقية الأسباب التي تبرر الحصول على الرعاية الاجتماعية، وأخيرا وليس آخرا، من خلال «اقتصاد الأموال الباهظة التي تنفقها الدولة على برامج تأهيل العاطلين عن العمل، فهذه البرامج أهدرت مليارات الأموال بلا نفع يذكر، كما هو معروف» [٥٠].

على صعيد آخر، يفترض ميغيل تمتع الأهالي بالعقلانية، ويؤكد أهمية إحياء روح التآزر بين الأغنياء والفقراء، فيكتب قائلا:

> «إن فرصة تحقيق مجتمع الأهالي المتمتع بهذه السجايا صارت متاحة الآن بنحو لا مثيل له في السابق. فقد تحقق شرطان غاية في الأهمية: فجمهور المواطنين يتمتع حاليا برفاهية اقتصادية فريدة في التاريخ. من ناحية ثانية، يتوافر للكثير من المواطنين وقت فراغ معتبر وذلك لأنهم بلا عمل... إن الأمر المهم بالنسبة إلى تحقيق مجتمع الأهالي هو أن يكف الأغنياء، عن وعي وسبق إصرار، عن مطالبة الدولة بتقديم الدعم والمساعدات والتسهيلات المالية لهم» [٥١].

إن هذه هي الأمثلة الثلاثة المخيّمة على النقاشات الدائرة حاليا بخصوص «المنظور المتفائل لمستقبل مجتمعاتنا الصناعية». وليس ثمة شك في أن هذه الحلول الطوباوية منارات يمكن لنا أن نهتدي بها في كيفية التحرر من سيطرة الروح المتشائمة على المجتمع وما ينشأ عن هذه الروح من منظور قاتم. ولكن كيف يمكن الاقتراب من هذه الحلول المثلى في عالم السياسة الواقعية؟ ثمة جواب واحد عن هذا السؤال: من خلال تهيئة الظروف المناسبة لتحقيق الحلول الثلاثة التي تحدثنا عنها آنفا؛ فتحقيق هذه الحلول أمر لا غنى عنه لتحقيق مجتمع الأهالي المنشود، ولذا لا بد من:

(١) تعزيز السبل الضرورية وتوسيعها لأن يشارك الأهالي مشاركة فعالة في كل القرارات السياسية ذات الأهمية بالنسبة إليهم؛

(٢) تغيير توزيع الدخل القومي بنحو تدريجي وبطريقة تضمن زيادة رخاء الحكومة وحصول الفقراء على الحد الأدنى من المتطلبات المالية الضرورية للحياة، سواء توافرت للأفراد فرصة للعمل أو لم تتوافر لهم؛

(٣) إحياء وتشجيع مؤازرة الأغنياء للفئات الأخرى من المجتمع.

ولكن، ما السبيل إلى تحقيق هذه المتطلبات الثلاثة؟ وهل بالإمكان دمج الحلول الطوباوية المختلفة؟

هل ثمة إمكان لإعادة التوزيع؟

إذا كان من الضروري جدا أن تشرع فئات المجتمع العريضة في تكوين رأس المال لنفسها - وهو أمر ضروري حقا وحقيقة - فإن لزاما علينا أن نعترف في هذه الحالة بأن السبيل إلى تكوين رأس المال سيظل طريقا مسدودا، ما دام صافي دخول العاملين بأجر لم يرتفع بنحو ملموس. وليس ثمة شك في أن هذا الشرط لن يكتب له التحقيق، ما دام تغير جوهري في الاقتصاد والمجتمع لم يحدث. فالعاملون بأجر باتوا يفقدون قوتهم التفاوضية في الأسواق أكثر فأكثر، وأمست أجورهم تنخفض بنحو مطرد بفعل الشروط السائدة في السوق العالمية.

من هنا، لا مناص من إعادة التوزيع القائم حاليا. ولكن، ماذا تعني «إعادة التوزيع» يا ترى؟ من حيث المبدأ، يمكننا القول بأن إعادة التوزيع تتوقف، بادئ ذي بدء، على المراحل التي يجري فيها توزيع الثروة الموجودة بحوزة المجتمع: فهذه المراحل والآثار الناجمة في سياق هذه المراحل شديدة الاختلاف.

(١) توزيع الدخل القومي من خلال الشروط السائدة في الأسواق.

(٢) توزيع الدخول المكتسبة في الأسواق (أي الفارق السائد بين إجمالي وصافي الدخول).

(٣) توزيع الثروة المكتسبة (إعادة توزيع تهدف إلى مصادرة حصة معينة من الثروة).

إعادة توزيع الثروة المكتسبة

إن إعادة التوزيع من الأعلى إلى الأسفل تجري بنحو جذري في سياق المرحلة الثالثة، أعني من خلال إعادة توزيع الثروة أو من خلال فرض ضريبة تستقطع نسبة معينة لا من عائد الثروة فحسب، ولكن من رصيد الثروة ذاته أيضا. وليس ثمة شك في أن المتضررين سيرون في إعادة التوزيع هذه ظلما شديدا و«نهجا يقود إلى ملكية اشتراكية»، من حقهم أن يقاوموها مقاومة ضارية. ومهما كانت الحال، فإن الأمر البين هو أن هذا النهج لإعادة التوزيع لن يحقق الهدف المتوخى منه، أعني التطلع إلى توزيع الثروة بنحو أكثر مساواة. فمن ناحية، من المتوقع جدا أن يشجع اختفاء القيود الحكومية على حركة رؤوس الأموال إلى دفع أصحاب الثروة إلى الهروب بثروتهم إلى خارج

البلاد. من ناحية أخرى، ينطوي هذا النهج على انتهاك صارخ لأحكام الدستور وما جاء فيه من تأكيد صيانة ثروات المواطنين. لهذه الأسباب مجتمعة لا مندوحة لنا من استبعاد هذا النهج لإعادة التوزيع.

توزيع وإعادة توزيع الدخول المكتسبة في الأسواق

تلعب الضرائب وباقي الاستقطاعات الحكومية، أيضا، دورا مهما في تحديد أرباح المنتجين ودخول العاملين بأجر؛ فالضرائب والاستقطاعات الحكومية الأخرى تحدد صافي الأرباح والدخول في نهاية المطاف. ومنذ ما يزيد على عقدين من الزمن أمسى التوزيع في هذه المرحلة، مرحلة توزيع الناتج القومي، يحابي أصحاب المشاريع والثروة؛ فالملاحظ هو أن دخول العاملين بأجر قد أمست، في الصافي، تنخفض، وأن دخول المشاريع وأصحاب الثروة قد صارت تحقق، في الصافي، ارتفاعات متسارعة في العشرين عاما الأخيرة. وتحققت هذه النتيجة بفعل سياسة اقتصادية «أعادت توزيع الدخول الإجمالية» من خلال تحميل الأجور الإجمالية فقط الأعباء المالية التي تتحملها دولة التكافل الاجتماعي، ومن خلال إجبار العاملين بأجر على دفع حصة الأسد من الضرائب.

بناء على هذا، لا مندوحة لمن يريد تحقيق توزيع آخر لأعباء دولة التكافل الاجتماعي، لمن يتطلع إلى إشراك أصحاب المشاريع والثروة بتحمل قسط أكبر من هذه الأعباء المالية، ولمن يسعى إلى العودة إلى النظام الضريبي الذي ساد في ألمانيا في سنوات النمو الاقتصادي العظيم، أعني الحقبة الممتدة من عام ١٩٥٠ إلى عام ١٩٧٥. نعم، لا مندوحة لهؤلاء جميعا من وقف هذا التطور المتحيز في هذه المرحلة من المراحل التي يجري في سياقها توزيع الناتج القومي. ولعل من نافلة القول التأكيد هنا أن من يقف في وجه هذا التطور السلبي لا يريد إعادة التوزيع، بل هو يسعى إلى «انتهاج سبيل آخر لتوزيع الأعباء والأرباح»، يسعى إلى الوصول إلى تحقيق توزيع آخر للمكاسب والأعباء. ومع هذا، ستتعالى أصوات المنتفعين منذ ربع قرن من الزمن من السياسة الاقتصادية - الداعمة لجانب العرض السلعي، أي الداعمة لمصالح المنتجين [٥٢] - متهمين الآخرين بأنهم يريدون «إعادة التوزيع من الأعلى إلى الأسفل» ويسعون إلى فرض

«ضريبة الحسد». وهذا أمر لا يدعونا إلى الاستغراب أبدا؛ فأصحاب الثروة والمشاريع جنوا أرباحا طائلة من إعادة التوزيع المتحققة حتى الآن، وبالتالي فإنهم باتوا يرون في المكاسب التي جنوها إلى الآن حقا من حقوقهم المكتسبة وصاروا يطالبون بمكاسب أكثر: صاروا يطالبون بتقليص أكبر لشبكة الرعاية الاجتماعية وبخفض المعدل الأعلى على الضرائب إلى ٣٠ في المائة على سبيل المثال لا الحصر.

وبناء على الشروط السائدة في سوق المال المحررة من القيود الحكومية، صارت الدول مجبرة على مواصلة خفض الضرائب على الدخول الواقعة في أعلى السلم. فالخوف من أن يدفع النظام الضريبي أصحاب المشاريع والثروة إلى الهروب إلى خارج البلاد ليس من وساوس الخيال، بل هو واقع ملموس لا مندوحة للمرء من أن يأخذه مأخذ الجد. وتأسيسا على هذه الحقيقة، فإن التوزيع غير العادل للأعباء والمكاسب الاقتصادية سيستمر وسيتزايد شدة إذا ظلت الأمور على ما هي عليه في اليوم الراهن.

وإذا كنا نريد توزيع المكاسب الاقتصادية بمساواة أكثر من دون أن ينهار الاقتصاد ويعم «الفقر الجميع»، فلا مراء في أن النجاح في تحقيق هذا الهدف سيكون، في هذه المرحلة من مراحل توزيع صافي الدخل، حليفنا، فقط، في حال نجاحنا في استئصال شأفة الضغوط العالمية الأبعاد التي يمارسها رأس المال على الحكومات الهزيلة، وحينما نتغلب على قيام هذه الحكومات بتحميل العمل المأجور الجزء الأعظم من الأعباء المالية. بناء على هذا الحقيقة، فإننا سنكون، هنا أيضا، في حاجة إلى اقتصاد آخر غير الاقتصاد الحاضر، القائم على «أسس ليبرالية محدثة». فالاقتصاد المناسب للهدف المتوخَّى هو ذلك الاقتصاد الذي لا يهرب منه رأس المال حتى إن فرضت عليه ضريبة أعلى. ويمكن إعاقة رأس المال من الهروب إلى خارج البلاد من خلال سبل عديدة؛ فعلى سبيل المثال، يكمن أحد هذه السبل في فرض ضريبة جمركية على السلع والخدمات الموردة إلى السوق الأوروبية بمعدل يقنع أصحاب المشاريع والثروة بأن مضار البقاء في داخل السوق الأوروبية يمكن تعويضها من خلال فرص التصريف الكبيرة للبضائع المنتجة من قبل «الصناعة الأوروبية الوطنية».

توزيع الدخل القومي من خلال الشروط السائدة في الأسواق

في المرحلة الأولى، يتحدد توزيع الدخل القومي في اقتصاد يقوم على قوى السوق من خلال القوة التي تتمتع بها الأطراف المعنية في الأسواق. وبفضل ما كان لدى العمل، أو بتعبير أدق، بفضل ما كان لدى النقابات العمالية من قوة، واظبت الدخول الإجمالية، في سبعينيات القرن العشرين، على الارتفاع بنحو مساير لارتفاع الناتج القومي، كما يتبين لنا من الشكل C. وبما أن القوة التفاوضية، التي يتمتع بها عنصر العمل في الأسواق قد تراجعت في الثلاثين عاما الأخيرة، وستتراجع أكثر ـ كما سبق أن وضحنا ـ، لذا أمسى اتساع الفجوة السائدة بين رفاهية الفئات الاجتماعية المختلفة أمرا مبرمجا مسبقا.

وتفترض عملية إعادة النظر في التوزيع القائم حاليا وقلب هذه العملية رأسا على عقب، أي من عملية تعيد التوزيع من الأعلى إلى الأسفل، إلى عملية تحقق شيئا من المساواة، أن يتغير توزيع القوى في الأسواق لمصلحة عنصر العمل. والأمر الذي لا شك فيه هو أن سلاح الطبقة العاملة التقليدي، أعني الإضرابات العمالية، لم يعد له تأثير إلا بالكاد في مجتمع تسود فيه أسواق منفتحة عالميا ومحررة من القيود الحكومية. حقا، تؤدي الإضرابات العمالية لا إلى زيادة الأجور ورفع الحصة التي يجنيها العمل المأجور من الدخل القومي فحسب، لكنها تؤدي أيضا إلى إنعاش الطلب السلعي في الاقتصاد المعني. إلا أن هذه التطورات الإيجابية لن يكتب لها النجاح في الأمد الطويل؛ ففي ظل الانفتاح السائد في السوق العالمية يسبب رفع الأجور اندلاع ردود فعل ستكون وبالا على العمال أنفسهم: فالمنافسة الأجنبية ستزيح المنتجات التي ينتجها هؤلاء العمال من الأسواق. من هنا، فثمة احتمال كبير أن يفقد الكثير من العمال فرص عملهم.

ولن تندلع هذه التطورات، السلبية من وجهة نظر الطبقة العاملة، في حالة واحدة فقط: في حالة قيام السوق الأوروبية بفرض ضريبة جمركية على الواردات السلعية بنسبة تتماشى مع نسبة ارتفاع الأجور. وهكذا، فأينما ولينا وجوهنا، فإننا نواجه العائق الذي تحدثنا عنه بإسهاب في الصفحات السابقة: السوق العالمية المحررة من القيود الحكومية.

«مجتمع الرأسمالية الشعبية» ـ أهو فخ أم طريق للخلاص؟

وكما بينا آنفا، يمكن أن يكون تراكم رأس المال من قبل جمهور المواطنين مخرجا للإفلات من المأزق. إلا أن الأمر الأكيد هو أنه ليس هناك صيغة تنظيمية مثلى، أي ليس هناك صيغة لا تنطوي على السلبيات أيضا. من هنا، فعلى المرء أن يمعن النظر ويجيل الفكر في أسئلة من قبيل: ما المشاكل التي ستنجم في حالة توقف الدخول وتكوين الثروة وتأمين متطلبات الشيخوخة، جزئيا أو كليا، على تراكم رأس المال لدى جمهور المواطنين؟ أي أن على المرء أن يمعن النظر في ماهية المشاكل التي ستنجم في حالة نشأة ما نود تسميته هنا بالرأسمالية الشعبية.

في مؤلفه الموسوم «ظلال العولمة» (Schatten der Globalsierun) رسم جوزف ستيغليس (Joseph Stiglitz)، الاقتصادي الحائز جائزة نوبل وكبير المستشارين الاقتصاديين في البنك العالمي سابقا، صورة دقيقة للهيمنة المتزايدة التي تتمتع بها مصالح رأس المال في عالم اليوم، فقد كتب قائلا:

> «إن الهدف من مليارات الدولارات التي يقدمها [صندوق النقد الدولي] هو دعم سعر الصرف لفترة قصيرة، وتمكينه من المحافظة على مستوى لا يمكن المحافظة عليه في الأمد الطويل؛ وفي هذه الأثناء سيكون في وسع الأجانب والأغنياء أن يهربوا بأموالهم ـ مستخدمين أسواق المال التي جرى تحريرها من القيود الحكومية بفعل الضغوط التي مارسها صندوق النقد الدولي على بلدان العالم ـ إلى خارج البلد بشروط تناسب تطلعاتهم... بهذا النحو تتحول، عمليا، ديون القطاع الخاص إلى ديون حكومية» (٥٣).

وكان الرئيس الأمريكي جورج بوش (الابن) قد أعلن أنه أعد العدة لإصلاح صندوق النقد الدولي بنحو يحول دون استمرار الصندوق في تقديم المساعدات المالية التي انتقدها ستيغليس باعتبار أنها تهدف إلى محاباة مصالح الوول ستريت (أي: المركز المالي الأول في الولايات المتحدة الأمريكية). وبحسب هذا الإعلان كان على صندوق النقد الدولي أن يتخلى كلية عن تقديم قروض تساعد بيوت المال في الوول ستريت على استرداد مبالغ تقدر بمليارات الدولارات كانت قد استخدمتها لتمويل استثمارات الشركات الغربية.

إلا أن مشروع إصلاح صندوق النقد الدولي ظل حبرا على ورق. فحكومة بوش وافقت على منح الصندوق أكبر قرض في تاريخه: ١٣٠ مليار دولار للبرازيل.

وكان مارك هولير (Marc Huler) من صحيفة زيد دويشه تسايتونغ (Sueddeutsche Zeitung) قد علّق على هذا الخبر فكتب قائلا:

> الانتخابات لا يمكن كسبها بلا عون من الوول ستريت. ولهذا السبب، بذلت الحكومة الأمريكية قصارى جهدها للحيلولة دون زيادة المصاعب التي تواجهها سوق الأسهم... فالموافقة على منح قروض بمليارات الدولارات فرصة مناسبة لتأمين ما للمصارف الوطنية من ديون في ذمة العالم الخارجي» [٥٤].

ويزيح مثال البرازيل النقاب عن المشاكل التي ستتجم حينما لا تكون للأغنياء فقط، لكن للعامة من الناس، أيضا، حصة في أسهم الشركات. فبدلا من تطبيق حل يخدم مصلحة البرازيل والاقتصاد العالمي، يُطبق عندئذ حل يخدم المصالح الخاصة بفئة من ملاك الأسهم، هي أقلية مقارنة بالملايين التي تقطن في البرازيل على سبيل المثال. فالصندوق يقدم هذه القروض بلا إمعان للنظر فيما إذا كانت هذه المليارات ستحسن وضع ملايين البرازيليين أم لا. وعلى خلفية هذه الحقيقة، يمكن القول بأن صندوق النقد الدولي قد تصرف، في كثير من الأحيان، بنحو معاكس تماما لمنطق نظام السوق. فهذا النظام يفترض فيه (عن حق في أغلب الأحيان) أن يحقق أفضل استخدام للموارد الاقتصادية.

والأمر البين هو أن بعض المهتمين يطالب، عن حق، بضرورة تمكين جمهور الأهالي، أيضا، بحيازة رأسمال. ومع هذا، فإن ما قلناه سابقا يبين لنا أن خطوة صغيرة في هذا الاتجاه تؤدي، علاوة على آثارها الإيجابية، إلى آثار سلبية أيضا. فلو تحقق هذا المطلب فعلا، فستترتب عليه زيادة عظيمة في عدد الأفراد الذين يهمهم تطور أسعار الأسهم التي استثمروا فيها مدخراتهم. وتبقى هذه الحقيقة قائمة، حتى إن امتلك أغلب هؤلاء الأهالي بضعة أسهم فحسب أو أنهم استثمروا مدخراتهم المتواضعة في أسهم الشركات وذلك لكي تكون هذه المدخرات هي المصدر المالي الذي سيقتاتون منه في شيخوختهم. ففي كل الأحوال، بالنسبة إلى هؤلاء المواطنين، سيكون تطور أسعار الأسهم أمرا لا يحدد طبيعة حياة الأهالي المستقبلية فحسب، ولكنه سيحدد أيضا التوجهات السياسية أيضا.

وكيفما اتفق، فالأمر الواضح هو أن زيادة قيمة الأسهم (Shareholder-Value) ستصبح، والحالة هذه، معيارا يهيمن، شيئا فشيئا، على الحياة الاقتصادية. وتزيح هيمنة هذا المبدأ على الحياة الاقتصادية الستار عما سينجم عنه من آثار سلبية. فعلى خلفية هذا المبدأ، ذي الآثار المتناقضة، صارت عمليات ترشيق المشاريع وتسريح جزء من العاملين أو إحالتهم على المعاش المبكر ونقل الإنتاج إلى بلدان الأجور المتدنية نهجا مألوفا. ولم تتخذ المشاريع هذه الخطوات عن سوء نية أو بسبب جشع «الأغنياء»؛ إن المنافسة الدولية في السوق العالمية هي التي أجبرت صناع القرار على اتخاذ هذه الخطوات، فهذه المنافسة لم تترك لهم خيارا آخر قط.

وبعد ما جرت خصخصة مؤسسة البريد والسكك الحديدية، يزمع المسؤولون تحويل هاتين المؤسستين إلى شركات مساهمة يجري تداول أسهمها في البورصة. وكانت خصخصة المؤسستين قد أفرزت سلسلة من تحولات وتداعيات أثارت الحيرة عند المواطنين. فكما علقت صحيفة زيد دويشه تسايتونغ (Sueddeutsche Zeitung) «صار على المواطنين أن يتعلموا، بين ليلة وضحاها، أن السفر بقطاراتهم لم يعد كما كان في سالف الزمن. فمؤسسة سكك الحديد لم تعد مكلفة بتوفير خدمات النقل للمواطنين، بل صار عليها أن تحقق أكبر ربح ممكن. وبالتالي فقد أمست عبارة الانتصار في حلبة المنافسة تتردد على لسان أصحاب القرار بلا انقطاع». ويؤكد هانس كوخ، الرجل المسؤول عن نظام أسعار التذاكر، مغزى هذه التحولات فيقول: «إني أرى في تحقيق الربح أحد أهم التوجهات الجديدة» ويواصل حديثه فيقول: «لا يزال الكثير من الناس يتصورون أن المؤسسة مكلفة بنقل المواطنين. إلا أن الحقيقة تشهد على أننا لسنا مكلفين بهذا الأمر» [٥٥]، أو أنهم لم يعودوا مكلفين به بتعبير أدق.

ويتجاهل الكثيرون التجارب السلبية، القائمة زعما على شروط المبدأ الليبرالي، أعني تجارب من قبيل الخصخصة الفاشلة لمؤسسات سكك الحديد البريطانية والهولندية. ففي هولندا سببت خصخصة مؤسسة سكك الحديد فقدان فكرة خصخصة المشاريع الحكومية بريقها ومصداقيتها بنحو ملموس. من هنا، لا عجب أن يطالب هانس دييكستال (Hans Dijkstal)، رئيس حزب VVD الحاكم، بـ«ضرورة العودة إلى ملكية الحكومة لمؤسسة سكك الحديد» [٥٦]، على الرغم من أنه هو نفسه كان في السابق في مقدمة المشيدين بمزايا الخصخصة. على صعيد آخر:

«خيم الفزع على الدوائر الحكومية البريطانية وعلى الشركات المسؤولة عقب كارثة القطار في هاتفيلد (Hatfield)، المدينة الواقعة بالقرب من لندن. فقد عكست هذه الكارثة، التي أودت بحياة أربعة مسافرين، قصورا كبيرا في صيانة سكك الحديد. وعقب الكارثة الجديدة التي تلت كارثة عام ١٩٩٩ في مدينة بدينغتون (Paddington)، تناهى إلى أسماع الجميع أن الشركة المسؤولة عن صيانة شبكة السكة الحديد، أعني شركة ريل تراك (Railtrack)، قد كانت تعلم مسبقا أن في هذه الشبكة ٨١ عطلا، وأنه كان يجب منع المرور على القضبان المعنية إلى حين إصلاحها. وكان هذا الإهمال قد سبب خروج القطار السريع القادم من ليدز عن القضبان بالقرب من مدينة هاتفيلد الواقعة في مقاطعة هيرتفوردشير (Hertfordshire) [٥٧].

وإذا كانت التجارب المستقاة حتى الآن من خصخصة المؤسسة الألمانية لسكك الحديد لا تدعو إلى الغبطة ولا تشجع المرء على اقتفاء خطاها، فإن التجارب المستقاة من خصخصة مؤسسة البريد أكثر مدعاة للتشاؤم والحيرة. فمؤسسة البريد اتصفت في ماضي الزمن بدقة عظيمة فعلا. من هنا لا عجب أن نرى أن المحاكم كانت تبرئ ساحة من لديه وثيقة صادرة عن هذه المؤسسة تشهد على أنه أرسل الرسالة التي ينفي الطرف الآخر تسلمها؛ فضياع الرسائل البريدية كاد يكون من الأمور المستحيلة التحقيق آنذاك. لقد اختلفت الأمور كلية. فشركة البريد أمست الآن تحيل «موظفيها» المقتدرين على المعاش المبكر، وصارت تخفض عدد مكاتبها باستمرار. أضف إلى هذا، أن ضياع الرسائل والصكوك أو الطرود المرسلة إلى المحال التجارية المتعاملة بالمجوهرات أو القادمة من هذه المحال لم يعد من الأمور المستحيلة التحقيق. فكثير من الرسائل والطرود تعود إلى المرسل بحجة أن «المرسل إليه الطرد لا يسكن في العنوان المذكور».

«ففي يوم ٦ فبراير أرسلت وزارة البيئة في مقاطعة بافاريا إلى وزارة البيئة الاتحادية رسالة بريدية تحتوى على وثائق مهمة طلبا للموافقة على تشغيل المفاعل النووي الذي تحتاج

إليه الجامعة التكنولوجية في غارشينك (Garching) لأمور بحثية. وكان المفروض أن يصل هذا الطرد المرسل بالبريد السريع ـ وبكلفة بلغت ثمانية عشر يورو وأربعين سنتا ـ إلى بون في يوم ٧ فبراير... وبعد مضي عشرة أيام على إرساله، سأل وزير البيئة البافاري نظيره الاتحادي على هامش لقاء جرى مصادفة، عما إذا كان بوسعه أن «يستعجل» البت في الطلب الذي قدمه إليه بشأن المفاعل النووي... وفي اليوم التالي على اللقاء أرسل وزير البيئة الاتحادي رسالة إلى وزير البيئة البافاري يخبره فيها بشيء من السخرية أنه لم يتسلم أي رسالة منه، وبالتالي فإنه لا يمكنه البت في أمر لم يعرض عليه أصلا... وأراد أحد الموظفين أن يتابع الموضوع، فاتصل بدائرة البريد ليسألهم عما حل بالطرد المرسل إلى الوزارة بالبريد المستعجل، وكان الرد مقتضبا وذا مغزى عميق: لم نستطع العثور على المرسل إليه» [٥٨].

وخلال الأيام التي أحرر فيها هذه السطور اختفت من الشارع الذي أسكن فيه صناديق البريد الثلاثة التي كان المواطنون يستخدمونها حتى وقت قصير. وهكذا صار لزاما على المواطنين أن يسيروا، ذهابا وإيابا، ما يقرب من نصف ساعة مشيا على الأقدام لتسليم رسائلهم إلى أقرب صندوق بريد. بهذا المعنى أمسى المواطنون ينفقون نصف ساعة من وقتهم وليس عشر دقائق على إيداع رسائلهم في صناديق البريد. وما قلته عن الشارع الذي أسكن فيه ليس حالة استثنائية أبدا، فما قلته هنا يسري على الوضع في كل أرجاء ألمانيا. فهناك ملايين من المواطنين يضيّعون ربع ساعة أو ما يزيد متنقلين بالسيارة أو على الدراجة الهوائية أو مشيا على الأقدام وذلك بغية الوصول إلى أحد صناديق البريد. ولو افترضنا أن عدد المواطنين المستخدمين لصناديق البريد يبلغ أربعة ملايين مواطن فقط، فإن هذا سيعني أننا نضيع مليون ساعة فراغ كان من الأولى أن تخصص للترويح عن البال. وحينما جرى الحديث عن الجدارة الاقتصادية التي تبرر استخدام القطار المتحرك بسرعة تقترب من ٤٠٠ كيلومتر في الساعة، احتج المؤيدون بضرورة الاقتصاد في الزمن بصفته مكسبا اقتصاديا وذلك لأنه يزيد من الساعات المخصصة للعمل. إلا أن دعاة

أيديولوجيا الخصخصة لا يأبهون كثيرا بوجهات النظر هذه. فبدلا من تقديم الخدمات الجيدة لعموم الأهالي والاقتصاد الوطني، صار همهم الأول يتركز حول تحقيق مصالح ملاك أسهم الشركة المعنية. أما العاملون، في هذه الشركة أو تلك، من الشركات المخصخصة، فإن القدر كتب عليهم أن يتحملوا، بمفردهم، جميع أعباء التكاليف الاجتماعية المرتبطة بالعاملين الذين جرى تسريحهم، فصاروا يعيشون من صندوق إعانة العاطلين وبأولئك الذين أحيلوا على المعاش المبكر عقب خصخصة المؤسسة.

> «فالموظفون العاملون لدى شركة الاتصالات وفي مؤسسة البريد ولدى المصرف الذي تعود ملكيته إلى مؤسسة البريد صاروا يحالون على المعاش في سن تتزايد صغرا باستمرار. وتشكل هذه السياسة عبئا ماليا باهظا بالنسبة إلى الموازنة الحكومية. فحسب ما أعلنته الحكومة الاتحادية ارتفع عدد المحالين على المعاش في عمر يقل عن الخامسة والأربعين عاما إلى ما يزيد على ثلاثة أضعاف في خلال الفترة الواقعة بين عامي ١٩٩٣ و٢٠٠١... وبناء على تقديرات مديرية الحسابات العامة سترتفع، حتى عام ٢٠٢٠، المبالغ التي ستدفعها الحكومة الاتحادية، في خلال الفترة الواقعة بين إحالة الموظفين على المعاش المبكر وبلوغهم السن القانونية لتسلم المعاش التقاعدي فعلا، إلى حوالي تسعة مليارات يورو» [٥٩].

وحتى الولايات المتحدة الأمريكية لم تقدم إلى الآن على خصخصة مؤسسة البريد. فهذه المؤسسة تعد، بعمالها البالغ عددهم ٨٨٧ ألفا، أكبر رب عمل في العالم قاطبة. «وكان ربحها قد بلغ ١,٧٧ مليار دولار في عام ١٩٩٥. على صعيد آخر، تتميز مؤسسة البريد الأمريكية باهتمامها بتقديم أفضل الخدمات للمواطنين وبالتزامها بالجداول الزمنية وبسرعة أدائها للخدمات التي ينشدها الزبائن - علما بأنها تؤدي هذا كله بأسعار ظلت دون جميع الأسعار التي تتقاضاها المؤسسات المخصصة في الدول الصناعية الأخرى: فرسم البريد للرسالة العادية يبلغ في الولايات المتحدة الأمريكية ٣٢ سنتا، أي أنه يكاد يكون نصف الرسم الذي يدفعه المواطن الألماني. ويدفع مرسل المكتوب العادي إلى الطرف الآخر من

المحيط الأطلسي ٦٠ سنتا فقط ـ أي أقل بحوالي الثلثين عن الرسم الذي تتقاضاه مؤسسة البريد الألمانية عن الرسالة الموجهة إلى الولايات المتحدة الأمريكية» [٦٠].

ولم يسأل أصحاب القرار المواطنين عما إذا كانوا يريدون فعلا استبدال الشركات الحكومية ـ التي كانت تقدم خدمات عظيمة للمواطنين كافة ـ بشركات مساهمة همها تحقيق الأرباح على حساب المجتمع. ومهما كانت الحال، فإن الزعم بأن مأساة اقتصادنا الراهن تعود إلى سلوكيات الشركات المجبرة على تحقيق أعلى الأرباح أكثر انطباقا مع الواقع من الزعم المؤكد أن مرد هذه المأساة يكمن في بيروقراطية الشركات الحكومية.

وإذا كنا نريد فعلا الحد من تفاقم اللامساواة في توزيع الدخول والثروات، وذلك من خلال العمل على تشجيع الأهالي من الناس، أيضا، على تكوين رأس المال كمدخرات تساهم ـ جنبا إلى جنب مع نظام التكافل الحكومي ـ في تأمين متطلبات الحياة في مرحلة الشيخوخة، فسيتعين علينا، والحالة هذه، التفتيش عن سبل لا تفضي إلى الطريق المسدودة التي رسمنا صورتها في السطور السابقة. فتجاهل هذه الحقيقة معناه هو أننا سنطبق نهجا يؤدي، من ناحية، إلى استقرار الاقتصاد الوطني، ومن ناحية أخرى، إلى تعزيز الخلل الذي يعانيه الاقتصاد، وذلك لأن «تعظيم قيمة الأسهم» (Shareholder-Value) سيكون هو المحدد الأساسي لنشاط المشاريع.

تشجيع العاملين على ممارسة الأعمال الحرة: رب عمل بدلا من عامل أجير؟

عند إمعان النظر في الواقع القائم، يلاحظ المرء بيسر أن ثمة أشغالا كثيرة غير منجزة تتطلب منا توظيف العاملين للنهوض بإنجازها. من هنا، لا مندوحة لنا من السؤال عن السبب الذي يحول دون إنجازها؟

ويعلق ماينهارد ميغيل على هذه الظاهرة المشخصة فيقول:

> «حينما يتجول المرء في المدن والأرياف أو يستخدم الطرقات والترام أو يمعن النظر في المعامل البحثية أو يتنزه في الغابات والمروج، يلاحظ في الحال أن في هذه المرافق أشغالا كثيرة يحقق إنجازها زيادة ملحوظة في الترفيه عن المواطنين. بهذا المعنى، فإن هناك مهام كثيرة تتطلب تشغيل العمال

> القادرين على إنجازها ... إلا أن هذه الأشغال الضرورية لا تتحول إلى فرص عمل فعلية. السؤال هو: لم لا يتحقق هذا الأمر؟» [٦١].

وإذا سأل المرء عن سبب إغلاق إحدى محطات القطار أو إلغاء أحد خطوط الترام أو أحد صناديق البريد أو أحد المسابح العامة، فإن الجواب عن سؤاله: سبب هذا كله يعود إلى ترشيد الإنفاق الحكومي بسبب المشاكل العويصة التي تعاني وطأتها الموازنة الحكومية.

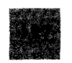
ولكن، أهذا هو فعلا سبب كل هذه التغيرات؟ أليس علينا أن نأخذ سوء تنظيم العمل أيضا بعين الاعتبار؟ هل من صفات بلادنا أن أقلية ضئيلة من المواطنين لديها الشجاعة على الشروع في ممارسة مهن حرة تجعل منهم أرباب عمل وليس عمالا مأجورين؟ هل ينطوي على صواب تأكيد ميغيل «أن البطالة السائدة حاليا ... لا يمكن القضاء عليها ما لم يغير المجتمع تقييمه للعمل الحر والعمل المأجور»؟ [٦٢].

إن هذا كله ينطوي على شيء من الحقيقة بكل تأكيد. بيد أن السؤال يظل يدور حول كيفية بلوغنا هذا الهدف؟

يقول ميغيل في هذا الصدد:

> «... إن كل فرد يستهلك سلعة محددة أو ينتفع من خدمة معينة يخلق فرص عمل، يتصرف كما لو كان رب عمل. إلا أن الغالبية منا لا تعي هذه الحقيقة البسيطة. فلو كنا قد أدركنا مغزاها، لما كانت البطالة مشكلة ذات بال في بلادنا. إن الغالبية منا لا تعي أنها لا تخلق فرص العمل هذه حين تبني منزلها مستخدمة عمالا بلا تصريح، أي يعملون من دون أن يدفعوا ضريبة عن الدخول التي يحصلون عليها، أو حين تطلب من أحد الأصدقاء أو الزملاء تصليح عطل حاصل في السيارة. فهذا التصرف وما شابهه من سلوكيات عديدة يدمر ملايين فرص العمل النظامية» [٦٣].

ولا ريب في أن في وسع المرء أن يرد على ميغيل بأن هذه الأشغال لن تخلق فرص العمل المنشودة، وذلك لأن قلة ذات اليد هي الأمر الذي يحول دون تكليف عمال نظاميين للقيام بهذه الأعمال المكلفة.



وعلى ما يبدو كان ميغيل يحيط علما بهذه الحقيقة. فهو يرى أن هذه الحقيقة برهان آخر على ضرورة خفض تكاليف العمل الثانوية، أي التكاليف الاجتماعية التي تزيد من ارتفاع كلفة استخدام العمل البشري. فلو انخفضت هذه التكاليف فعلا، لكان الأهالي أكثر استعدادا لتكليف العمل النظامي بإنجاز هذه الأشغال. وعلى الصعيد نفسه، فإني من مؤيدي الفكرة القائلة بأن ثمة أشغالا كثيرة قادرة على خلق العديد من فرص العمل، أو لنقل، بأن جزءا كبيرا من الأشغال المحتملة سيسهل إنجازها فيما لو تحول الكثير من العمال بأجر إلى حرفيين يعملون لحسابهم الخاص، أي إلى أرباب عمل ينتمون إلى أصحاب المهن الحرة. إلا أنه لامندوحة لنا من أن نطرح على أنفسنا سؤالا مفاده: هل ثمة إمكان لزيادة عدد أصحاب المهن الحرة في ألمانيا؟ هل هناك إمكان لأن يحصل العدد المتزايد من ذوي المهن الحرة على الدخل الذي يسد المتطلبات المادية للحياة اليومية؟

إن من الصعوبة بمكان الإجابة بنعم عن هذا السؤال. فالملاحظ هو أن عدد أصحاب المهن الحرة في تراجع مستمر لا في ألمانيا فقط، لكن في الدول الصناعية الأخرى أيضا. وإذا كانت الحال على ما نقول، فهل يكمن سبب هذا التراجع في انعدام روح المبادرة عند الأفراد وفي تفضيلهم العمل المأجور على المجازفة بتحمل تبعات العمل الحر؟

لقد كان القطاع الزراعي أول القطاعات الاقتصادية التي تراجع فيها العمل الحر. فقد تعين، ولا يزال يتعين، على المزارعين العاملين لحسابهم الخاص التخلي عن مشروعاتهم الخاصة. وحلت الكارثة نفسها بالكثير من المشاريع الصغيرة، أعني مشاريع من قبيل محلات بيع الأحذية وإصلاحها والدكاكين التي كان المرء يبتاع منها المواد الغذائية والصحف والمجلات، وكذلك الحال بالنسبة إلى المتاجر المختصة، على سبيل المثال لا الحصر، ببيع الساعات اليدوية والكاميرات وأجهزة الراديو والسلع الإلكترونية الصغيرة، فهذه الدكاكين والمحال التجارية كافحت، على مدى سنوات كثيرة، كفاحا مريرا من أجل البقاء على قيد الحياة، إلا أنها خسرت المعركة في نهاية المطاف، فأغلقت أبوابها لتفسح المجال للشركات العالمية. وليس في الأفق حل يشير إلى إمكان الحيلولة دون استمرار هذه التحولات التي تزيد البطالة تفاقما.

وتمر الشركات المتوسطة الحجم، بل تمر حتى بعض الشركات الكبيرة، أعني شركات من قبيل الشركة المنتجة للأجهزة الكهربائية غروندیك (Grundig)، بالمصير نفسه. فقد تعين على هذه الشركات أيضا إما أن تغلق أبوابها أو أن تسلم نفسها صيدا بخس الثمن إلى إحدى الشركات العملاقة. وهكذا ابتلع «الناشطون في السوق العالمية» الكثير من الشركات يوما بعد آخر. وحاليا تزداد المشاكل التي تئن تحت وطأتها الشركات المنتجة للسلع الوسيطة. فالضغوط الناجمة عن المنافسة الدولية أمست تجبر شركات من قبيل شركة إطارات السيارات فونيكس (Phoenix) على نقل الإنتاج إلى أوروبا الشرقية والهند كوسيلة لخفض تكاليف الإنتاج والبقاء في حلبة المنافسة العالمية. وتأسيسا على نقل الإنتاج إلى خارج ألمانيا، انخفضت القيمة التي تضيفها هذه الشركة إلى النتاج القومي الألماني من ٩٠ إلى ٤٠ في المائة. وتصرفت شركة كونتيننتال للإطارات (Continental) بنحو مشابه، فقد نقلت هي الأخرى أيضا قسما معتبرا من إنتاجها إلى الخارج (٦٤). وتشير كل الدلائل إلى أن «ثلث الشركات المنتجة للسلع الوسيطة ستغلق أبوابها إن عاجلا أو آجلا» (٦٥). وتأسيسا على كل هذه التحولات، ليس بوسع المرء إلا أن يعترف بأن سبب إفلاس المحال التجارية الصغيرة وعدد معتبر من الشركات المتوسطة الحجم، لا يعود إلى عدم توافر أصحاب الشأن على روح المبادرة الفردية أو الشجاعة على المجازفة، بل يعود إلى الآثار الوخيمة التي يفرزها الاقتصاد القائم على الأصول الليبرالية المحدثة.

على صعيد آخر، تتصرف المفوضية الأوروبية على ضوء الأيديولوجية الليبرالية المحدثة، فلا تحجم عن اتخاذ خطوات تهدد بمحو الكثير من أصحاب المحال والشركات الصغيرة من الوجود. وبحسب ما قالته صحيفة زيد دويتشه تسايتونغ (Sueddeutsche Zeitung) ستسبب الخطوات التي اتخذتها المفوضية الأوروبية في العام المنصرم لإصلاح المتاجرة بالسيارات على مستوى الاتحاد الأوروبي، إكراه الشركات الصغيرة، التي لا تزيد مبيعاتها على ٢٠٠ سيارة في العام، على إشهار إفلاسها وذلك لأن هذه الشركات على وجه الخصوص عاجزة عن مواجهة الشركات الكبيرة» (٦٦).

من ناحية أخرى، يفند انتشار العمل غير المصرح به الزعم القائل بأن تراجع عدد المحال التجارية الصغيرة يعود إلى تدهور «روح المبادرة الفردية». وليس ثمة شك في أن الارتفاع الملحوظ في نسبة أصحاب المهن الحرة في

بلدان من قبيل اليونان والبرتغال إنما يعود في الواقع إلى أن «عملية تحديث الاقتصاد» هناك لم تتخذ بعد الأبعاد التي اتخذها الاقتصاد الألماني: فموجة الليبرالية المحدثة وصلت إلى هذه البلدان بعد وقت طويل من وصولها إلى ألمانيا. فحينما يسلط المرء الضوء على طبيعة الحياة في المدن الصغيرة والريف في البرتغال، يلمس فورا أن الظروف هناك لا تزال على شبه كبير بالظروف التي سادت في ألمانيا في خمسينيات وستينيات القرن العشرين. فآنذاك كانت نسبة أصحاب الأعمال الحرة أعلى بكثير مما هو سائد في ألمانيا في اليوم الراهن. ومن زار الهند قبل ثلاثين عاما، لاحظ بكل تأكيد أن ما يسمى بـ «أصحاب المهن الحرة» كادوا يشكلون أغلبية السكان. فهؤلاء كانوا يبيعون كل شيء ويقدمون خدمات لا تعد ولا تحصى.

ولأن المضاربة التي رافقت «الاقتصاد الجديد» (new economy) قد وصلت في سابق الزمن إلى الذروة، وانهارت من ثم، كما لو كانت زبدا رابيا ذهب جفاء، لذا ستترتب على هذا الانهيار تداعيات مهمة في المستقبل. فإفلاس الشركات كان قد بلغ الذروة في ألمانيا عام ٢٠٠٠. وعمت حالات الإفلاس في الشركات التي أسسها «رجال الأعمال الشبان» في المقام الأول. وأمست هذه التداعيات شبحا يرهب الكثيرين عن ممارسة الأعمال الحرة، ويرعب المصارف أيضا من الإقدام على تمويل الاستثمارات الضرورية لتأسيس الشركات الجديدة [٦٧]. ولعل من نافلة القول التأكيد هنا أن بوسع السياسة الحد من تأثير هذه التداعيات السلبية. وثمة دلائل عديدة تشير إلى أن الحكومة [السابقة، حكومة غيرهارد شرويدر] كانت قد أعدت العدة للتعامل مع هذه المشكلة [٦٨].

وعلى خلفية هذه التداعيات، لا مندوحة للمرء من أن يسأل عن مدى قدرة السياسة على الحد من عمليات الإفلاس هذه. وللإجابة عن هذا السؤل يتعين على المرء أن يمعن النظر في أسباب تفاقم عمليات إفلاس المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وعما إذا كانت هذه العمليات تكمن في العقلية المخيمة على السكان أو هي الحصيلة التي أفرزها الواقع الاقتصادي الذي فرضه انتهاج تطبيق الليبرالية المحدثة، أو أنها نتيجة يفرزها التطور التكنولوجي.

ففي هذا السياق أيضا يسري: لا علاج شافيا، بلا تشخيص صائب للأسباب.

حياة مرفهة للجميع - أيمكن أن يكون هذا المطمح هو الهدف من الإنتاج؟

من بديهيات الأمور أن الاقتصاد هو الذي ينتج السلع والخدمات. ويرتفع المستوى المعيشي للسكان من خلال الأجور والدخول المتحققة في سياق عملية الإنتاج هذه. وكان السكان قد تنعموا فعلا بمستوى معيشي كان يتزايد ارتفاعا خلال الخمسة والعشرين عاما الواقعة بين عامي ١٩٥٠ و ١٩٧٥. من ثم أمسى الارتفاع الحاصل في المستوى المعيشي يتركز على شريحة معينة من أفراد المجتمع. أما اليوم فإن عددا ضئيلا، فقط، يتنعم بالمستوى المعيشي المتزايد. إن هذه الحقيقة هي الأمر الذي دفع الأمم المتحدة إلى أن تطالب بضرورة أن يكون النمو «pro poor»، أي أن يكون لمصلحة الفقراء من أفراد المجتمع. إلا أن هذا المطمح ليس بالأمر الهين. فالوقائع المتحققة على أرض الواقع تشير إلى أن الحد من التفاوت في توزيع الدخول والثروات قد أمسى مشروعا ينطوي على مصاعب لا يستهان بها. فجميع الطرق المتاحة لتحقيق هذا الهدف تكاد تكون طرقا مسدودة. وكما هو ثابت، فإن فتح منفذ في هذه الطرق المسدودة أمر ينطوي على معضلات يصعب التغلب عليها.

إلا أن محاولة حل المشاكل الاجتماعية من خلال النمو الاقتصادي تطلع لا جدوى منه. فمن لا يرد انتظار مواعيد «عرقوب»، فلا مندوحة له من أن يركن إلى سياسة اقتصادية تسعى إلى حل المشاكل المختلفة مباشرة، أي بمنأى عن استثمار مالي يراد منه تعزيز النمو الاقتصادي. فليس هناك ما يشير إلى أن الشروع في هذه الاستثمارات سيعيد إلينا النمو الاقتصادي الخطي الذي تنعمنا في ثماره في الأيام الخوالي.

وإذا لم يعد النمو الاقتصادي الأداة المصلحة للقضاء على البطالة، وإذا كان تسريع النمو الاقتصادي يكاد يكون أمرا مستحيلا، وأن هذا النمو أصبح يحقق الرفاهية لعدد ضئيل وليس لجميع أفراد المجتمع، وأنه أمسى يفرز أضرارا بيئية تتزايد من يوم إلى آخر، فلا مراء في أن من حقنا، والحالة هذه، أن نرفض كل ما تعرضه علينا الحكومة أو المعارضة من برامج يُزعم أنها تصلح «لتعزيز النشاط الاقتصادي»؛ فهذه البرامج - الساعية إلى تعزيز النمو الاقتصادي من خلال خفض الضرائب وتحرير الأسواق من التوجيه الحكومي، وأخيرا وليس آخرا من خلال تمزيق شبكة التكافل الاجتماعي - كلام فارغ لا جدوى منه أبدا. وإذا كان تعزيز النمو الاقتصادي كلاما فارغا،

فما هو الأمر الذي يبرر الدعم المالي الذي تمنحه الحكومة للشركات والضرائب التي تتنازل عنها لمصلحة هذه الفئات؟ لماذا تمنح الحكومة الصناعة، سنويا، دعما يبلغ ١٥٠ مليار يورو؟ [٦٩] وكم عدد فرص العمل التي سيخلقها هذا الدعم الممنوح بحجة أنه سيعزز النمو الاقتصادي وسيزيد بالتالي من فرص العمل؟

وإذا كان الأمر على ما نقول، فلا غرو أن من حقنا أن نسأل عن السبب الذي يمنع تخصيص هذه الموارد المالية الهائلة لخلق فرص العمل مباشرة، وليس عبر النمو الاقتصادي؟ أعني ما الأمر الذي يمنع تخصيص هذه الموارد لتمويل المرافق العامة على سبيل المثال ولتمكين الفئات المحدودة الدخل من تكوين الثروة أو لاستثمارها في مجالات تخدم الأجيال القادمة؟ [٧٠]. بل إننا نذهب إلى ما هو أبعد من هذا فنسأل عن السبب الذي يعيقنا من اختبار ما إذا كان من الأفضل تخصيص هذه الموارد العظيمة لرفع المستوى المعيشي بنحو مباشر وليس من خلال تخصيصها في مجال لا جدوى منه، أقصد النمو الاقتصادي المزعوم؟ فلو انتهجنا هذا السبيل، ولكان بوسعنا رفع المستوى المعيشي من غير سلوك الطريق الشائك المار بالنمو الاقتصادي غير المؤكد، لكان بوسعنا أن نرفع المستوى المعيشي للفئات ذات الدخل المحدود من غير أن تكون هناك حاجة إلى رفع أجور أو دخول هذه الفئات أو ما سوى ذلك من مصادر دخل نقدية. فهذا السبيل يمكننا من رفع المستوى المعيشي لجمهور المواطنين، وذلك لأن مستواهم المعيشي يتوقف أيضا على ما تقدمه الحكومة من خدمات تشبع رغباتهم ومرافق عامة تلبي مطالبهم.

والأمر الذي لا شك فيه هو أن هناك «رفاهية تتوقف على مبلغ ما تقدمه الحكومة من خدمات». فالشوارع والطرقات الآمنة، والهواء النقي وخفض الضوضاء التي تخلقها وسائط النقل وحماية مياه الأنهر من التلوث، إن هذا كله وغيره كثير يجسد سلعا ينتفع منها الجميع من غير حاجة إلى أن يدفعوا ثمنا معينا في كل مرة ينتفعون فيها بهذه السلعة أو تلك.

بهذا المعنى، فإن المستوى المعيشي لا يتوقف على الدخل الذي يحصل عليه المرء فقط. وتتأكد هذه الحقيقة في يومنا الراهن على وجه الخصوص، هذا اليوم الذي صار فيه انتفاع جمهور الأهالي من التقدم الاقتصادي والتكنولوجي يزداد غلاء من يوم إلى آخر أو أمسى أكثر صعوبة أو على وشك

أن يتلاشى كلية. إلا أن الأمر البين هو أن شرائح المجتمع الدنيا، على وجه الخصوص، هي التي تعاني هذه التطورات السلبية. فالمرء الذي يتوافر في داره السكنية مسبح خاص لا يشعر بأي معاناة حين يجري إغلاق أحد المسابح العامة. فالملاحظ هو أن الدوائر البلدية صارت تغلق العديد من المسابح على الرغم من أن نهجها هذا يؤدي إلى اكتظاظ باقي المسابح بالزوار اكتظاظا يجعل من الصعوبة بمكان السباحة في الحوض. على صعيد آخر، فإن من لديه سائق خاص به يسهر على تلبية طلباته وتنقلاته، لن يعاني البتة اكتظاظ وسائط النقل العمومية بالمسافرين ولا الارتفاع المستمر في أسعار النقل العام. كما لن يعاني هذا المرء ظاهرة تحول شبابيك الحافلات العامة إلى منابر للدعاية والإعلام، وذلك لأن مؤسسات النقل المخصخصة قد باتت ترى في تأجير هذه الشبابيك مصدرا يدر عليها الربح الوفير. أضف إلى هذا وذاك أن الشخص الذي لديه ملعب خاص به لممارسة لعبة التنس أو الذي ينتمي إلى أحد النوادي الراقية ليس بحاجة إلى ملاعب تنس عامة وزهيدة الرسوم. ومن هو قادر على توظيف مربية أطفال، لن يعاني عدم كفاية روضات الأطفال بكل تأكيد. ولو كان لدى البلديات سيارات يستطيع المواطنون تأجيرها بأسعار مناسبة عند الحاجة، لما كان الكثير من أبناء المدن الكبيرة بحاجة إلى شراء سيارات خاصة بهم لا يستخدمونها إلا من حين إلى آخر. وفي كثير من الحالات كان من الأفضل للمجتمع لو كانت البلديات قد طبقت ما طالب به الطلبة في عام ١٩٦٨، أعني السماح للمواطنين باستخدام وسائط النقل العامة بلا رسوم. فلو حققت البلديات هذا المشروع فعلا، لكانت قد ساهمت بنحو فعال في خفض تلوث البيئة، وفي الحد من اختناقات المرور في الشوارع والطرقات؛ ولكانت قد سهرت على تحسين ظروف الحياة اليومية بالنسبة إلى أولئك الذين لا مندوحة لهم من استخدام السيارات الخاصة.

من ناحية أخرى، سيكون أصحاب الدخول المتدنية قادرين على القيام بالسياحة في طول البلاد وعرضها، لو أقدمت مؤسسة السكك الحديدية على خفض رسوم النقل بالنسبة إلى العائلات ذوات الدخول المحدودة على وجه الخصوص، وعلى تخفيض تكاليف استخدام السكك الحديدية لنقل السيارات من مدينة إلى أخرى. فتوجه من هذا القبيل كان يمكن أن يخفض تلوث البيئة ويقلل من حوادث المرور.

ولا مراء في أن خفض سعر المياه ورسوم نقل القمامة وتكاليف تزويد المساكن والعمارات بما تحتاجه من مياه ساخنة لأغراض التدفئة، سيرفع من المستوى المعيشي للعائلات ذوات الدخول المتدنية من غير الحاجة إلى زيادة الأجور والدخول النقدية التي تتحصل عليها هذه العائلات.

بهذه الخطوات سيمكن الحد من أن تتحول بلديات ألمانيا الغربية الزاهرة إلى المستوى المتدني الذي تتصف به البلديات التي عانت مساوئ النظام الاشتراكي في الطرف الشرقي من ألمانيا. من ناحية أخرى تنطوي هذه الخطوات النافعة على رعاية محمودة للمجتمع الأهلي وعلى فرصة أكيدة لزيادة فرص العمل.

إلا أن هذه الرعاية المحمودة للبيئة وللشرائح الواقعة في أدنى السلم الاجتماعي ستكون ممكنة التحقيق فقط في حالة كف الدول الأوروبية عن التنافس على خفض الضرائب بغية جذب الصناعات [٧١]. بيد أن الأمر البين هو أن هذه الدول ستكف عن هذا التنافس فقط في حالة إدراكها أن المنافسة على خفض الضرائب ظاهرة تضر الجميع، وذلك لأن هذه المنافسة تقوض القدرات المالية الحكومية [٧٢]، وتعيق قدرة الحكومات على تمويل الإنفاق الحكومي والشروع في الاستثمارات الضرورية لرفع المستوى المعيشي لمجموع المجتمع ولأصحاب الدخول المحدودة على وجه الخصوص.

ولكن: ما السبيل لتمكين المواطنين من العيش في ظل شروط حياتية يومية أفضل؟ للإجابة عن هذا السؤال لا مندوحة لنا من تحديد الدور الذي ينبغي على المؤسسات الحكومية ومشاريع القطاع الخاص النهوض به. ومن نافلة القول التأكيد هنا أن المواقف والمصالح، والتجارب والميول تلعب دورا جوهريا في النقاشات الدائرة بشأن الإجابة عن السؤال المطروح.

بيد أن الأمر البين هو أن خصخصة المشاريع الحكومية لا تزال تحظى بتأييد واسع إلى حد ما. ويكمن سبب هذا التأييد فيما اتصفت به المؤسسات الحكومية من سوء إدارة وتبذير في الإنفاق وروح بيروقراطية وما سوى ذلك من سلبيات كثيرة. ولعل من بديهيات الأمور أن المشاريع الخاصة أقل من المؤسسات الحكومية عرضة للتبذير. إلا أن ما هو أمر نافع من وجهة نظر المشروع الخاص، لا ينطوي على نفع للمستهلكين، أي للأهالي، بالضرورة. ولن نبالغ أبدا إذا قلنا بأن المواطنين في ألمانيا قد أمسوا يتجرعون هذه الحقيقة المرة بنحو متزايد.

المؤسسات الحكومية والنهوض بالأعمال والخدمات العامة

بناء على التجارب التي تراكمت في المائة عام الماضية، لا مراء في أن نهوض المؤسسات الحكومية بتقديم الخدمات المشار إليها آنفا أقل تعقيدا من كل الصيغ التنظيمية الأخرى. وحينما نؤكد هذه الحقيقة فإننا لا نتجاهل طبعا أن نهوض المؤسسات الحكومية بهذا الدور يحتم بكل تأكيد زيادة الضرائب. وبهذا المعنى، تواجهنا هنا أيضا العوائق نفسها التي تحدثنا عنها في الصفحات السابقة: عدم القدرة على منافسة دول الأجور المنخفضة في السوق العالمية، وهروب رؤوس الأموال إلى الخارج، ولصق تهمة «الحسد» بكل من يطالب بزيادة الضرائب على فئات الدخول المرتفعة، والمعارضة الشديدة التي يبديها المتضررون من زيادة الضرائب.

وإذا كان هناك من يزعم بأن زيادة الضرائب لا تخدم التطور الاقتصادي في المجتمعات الحرة، فإننا نرى أن تجربة الولايات المتحدة الأمريكية تفند هذا الزعم بكل تأكيد. فكما سبق أن نوهنا، فقد زاد الرئيس الأمريكي روزفلت المعدل الضريبي المفروض على أعلى شرائح الدخل إلى ٧٩ في المائة، وفرض، في الوقت ذاته، ضريبة على الإرث [٧٣]. وكان فشل النظرية الليبرالية في التعامل مع أزمة الثلاثينيات قد ساهم في إقناع المواطنين بضرورة تأييد هذه السياسة الضريبية. وتأسيسا على هذه الحقيقة، فإن من حقنا أن نسأل عما إذا كنا بحاجة إلى أزمة مشابهة تدفعنا إلى الشروع في تنفيذ سياسة ضريبية من هذا القبيل، أو أننا بحاجة إلى سياسة اقتصادية حكيمة قادرة على إعداد العدة للحيلولة دون اندلاع هذه الأزمة.

وحتى إن لم تصل زيادة المعدلات الضريبية إلى الزيادة التي فرضها روزفلت، فإن الأمر الواضح هو أن هذه الزيادة ستتيح للحكومة الفرصة المناسبة لتمويل الاستثمارات ولخلق فرص عمل جديدة. فخلافا للحالة السائدة في الصناعة، ثمة حاجة كبيرة إلى فرص عمل جديدة في القطاع العام؛ فجهاز الشرطة والسكك الحديدية والقطاع الصحي والمدارس والجامعات في أمس الحاجة إلى توظيف عاملين جدد. من ناحية أخرى، فإن بناء المؤسسات الثقافية والمسابح العامة والملاعب الرياضية ورياض الأطفال وما سوى ذلك من مؤسسات ونواد، يحتم الشروع في استثمارات تخلق فرص عمل بعدد لا يجوز الاستهانة به. فخلافا لما هو سائد في القطاع الخاص،

تؤدي عمليات «التحديث» و«التطوير» هنا إلى خلق فرص عمل بكل تأكيد. على صعيد آخر، لا بد، في الأمد الطويل، من زيادة الضرائب، إذا ما أرادت الحكومة أن تشجع التشغيل من خلال الدعم المالي الذي تقدمه لأولئك العاملين الذين يقبلون العمل بأجور متدنية.

والمهم هنا هو أن لا تبقى زيادة المعدلات الضريبية حبرا على ورق؛ بل المطلوب هو أن تسهر الحكومة على منع التهرب الضريبي واستيفاء الضرائب من المكلفين بدفعها فعلا. ولعل من بديهيات الأمور أن يدرس المسؤولون ما إذا كان بالإمكان فرض قيود على رؤوس الأموال بنحو يمكن الحكومة من استيفاء الموارد الضريبية من المكلفين بدفعها. بيد أن الأمر الواضح هو أنه ما دامت هناك «واحات ضريبية» يستطيع أصحاب الثروة اللجوء إليها بأموالهم، فإن زيادة الضرائب ستبقى حبرا على ورق. من هنا، فإن فرض قيود على رؤوس الأموال أمر يلبي المطلوب منه فقط في حالة تزامنه مع إجراءات أخرى؛ فالمطلوب، أيضا، أن يكون هناك سد يمنع رأس المال من الهروب إلى خارج البلاد.

القطاع الخاص وتقديم الأعمال والخدمات العامة

للوهلة الأولى، قد تنطوي مطالبة القطاع الخاص بتقديم الأعمال والخدمات العامة، بلا ثمن أو بثمن زهيد، على تناقض؛ فهذا القطاع يعمل من أجل الربح كما هو شائع ومعروف. بيد أن نظرة سريعة على واقع المؤسسات الخيرية في البلدان الصناعية الغربية يشهد على أن هذا الطلب ليس من غرائب الأمور.

وليس من مصادفات التاريخ أن تولد كبرى المؤسسات الخيرية على مستوى العالم ككل في الولايات المتحدة الأمريكية، وفي الحقبة التي ازدادت فيها المعدلات الضريبية على وجه الخصوص. فحين تسمح القوانين الضريبية بطرح التبرعات الخيرية من الوعاء الضريبي، فإن زيادة الضرائب، تشكل عندئذ، أرضية خصبة لتنامي عدد المؤسسات الخيرية وحجمها. فالجانب الإيجابي لزيادة الضرائب وفق أسلوب روزفلت، أي زيادة كبيرة فعلا، يمكن أن يكون فرصة ثمينة لتحقيق «حياة مرفهة للجميع»، وذلك لأن هذه الزيادة ستزيد أيضا الرعاية والخدمات التي يحصل عليها أولئك المواطنون الذين هم

في أمس الحاجة إليها. ولكي يتحقق هذا الهدف فعلا، فإن زيادة الضرائب على الدخول العالية ـ أي بالنحو الذي طبقه روزفلت في الولايات المتحدة الأمريكية آنذاك ـ تؤدي الغرض المطلوب منها، فقط، حين تتزامن هذه الزيادة مع وجود فرص واسعة لطرح التبرعات المخصصة لخدمة المصلحة العامة من الوعاء الضريبي.

وبحسب ما يقوله أوسكار لافونتين فقد:

> «خفض قانون الضرائب الأمريكي ضريبة الإرث بدءا من مطلع يناير من عام ٢٠٠٢ ... والمقرر هو أن تُلغى هذه الضريبة كلية بعد ٣١ ديسمبر من عام ٢٠٠٩ ... إلا أن خمسمائة من أصحاب المليارات والملايين اعترضوا على الرئيس بوش وخططه هذه... فبحسب وجهة نظرهم، يشكل إلغاء هذه الضريبة خطرا يتهدد الهبات التي تتحصل عليها المؤسسات الخيرية والجامعات من الأغنياء الأمريكيين سنويا» [٧٤].

ففي اليوم الراهن، تقدم المؤسسات الخيرية المنتشرة في أرجاء المعمورة خدمات جليلة للمصلحة العامة، أي لزيادة رفاهية المواطنين عامة والفقراء منهم على وجه الخصوص. ولا تقتصر هذه الخدمات على أبناء الجلدة فقط، بل تخصص لشعوب البلدان الفقيرة أيضا. والأمر المفرح هو أن هذا التكافل الاجتماعي في تعمق وتصاعد مستمرين. فعلى سبيل المثال لا الحصر، كان للتبرعات التي أغدقها الكثير من الأغنياء دور فعال في تطوير مركز مدينة هامبورغ [٧٥].

من هنا، ما الأمر الذي يحول دون حشد «المبادرات الشخصية» لخدمة المصلحة العامة؟ كما هو بين، فإن لدى الأفراد دافعا قويا لخدمة المصلحة العامة. وكمثال على ما أقول، أود أن أستشهد هنا برجل الأعمال كوربر (Körber). فبمؤسسته الخيرية المسماة هاوني (Hauni-Stiftung) استطاع كوربر أن يمهد الطريق لظهور مؤسسات خيرية أخرى قدمت، ولا تزال تقدم، خدمات جليلة للمصلحة العامة. وينطبق الأمر ذاته على بيل غيتس (Bill Gates)؛ فهذا الملياردير وهب ما يقرب من نصف ثروته لمصلحة مؤسسة خيرية تهتم بالصحة العالمية. علما بأنه كان قد أكد، بنحو لا يدع مجالا للشك، أنه وهب ما وهب عن طيب خاطر وقناعة أكيدة.

وكانت مجلة دير شبيغل قد كتبت:

> «إن هذا هو المنحى الذي سار عليه منذ قديم الزمن ملوك المال الأمريكيون من قبيل عائلة روكفلر (Rockefeller) وعائلة كارنيجي (Carnegie) وعائلة غيتي (Getty)؛ فهذه العائلات وعائلات أخرى كثيرة ترى أن خدماتها للمصلحة العامة حسنة تبقى في ذاكرة التاريخ على مر الزمن» [٧٦].

وتتيح الأعمال الخيرية للمواطنين فرصة لا يستهان بها لرعاية البيئة. حقا لا جدوى من استفتاء رأي المواطنين في ماهية الأعمال التي ينبغي على البلديات النهوض بها، وذلك لأن هذه البلديات لا تتوافر لها المصادر المالية اللازمة. إلا أن هذه الحقيقة لا تمنع طبعا من استفتاء رأي المواطنين بشأن المهام التي ينبغي على المؤسسات الخيرية النهوض بها، وبخصوص موقفهم من طرح التكاليف الناجمة عن هذه الأعمال من الوعاء الضريبي.

ومن حق المرء أن يعترض على ما نقول بدعوى أن السوق العالمية المحررة من القيود الحكومية ستغري رأس المال بالهروب إلى خارج البلاد، حالما يجري رفع الضرائب بنحو ملموس. وتظل هذه الحقيقة قائمة حتى إن سمحت القوانين الضريبية للمتبرعين بطرح نفقاتهم من الوعاء الضريبي. وتفاديا لنزوح رؤوس الأموال إلى العالم الخارجي، لا بد لنا من اتخاذ تدابير ضرورية تحفز الأغنياء على التبرع بجزء من ثروتهم.

ويكمن هذا التدبير في خلق سوق أوروبية موحدة تُفرض فيها قيود تُعيق هروب رأس المال إلى الأسواق الأخرى. إن هذا القيد شرط لا بد لنا من فرضه، إذا كنا نريد من رأس المال أن يساهم بنحو جوهري في زيادة رفاهية المجتمع.

هل تتدخل الدولة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية بأكثر أم بأقل مما هو لازم؟

إذا أردنا إمعان النظر في المأساة المخيمة على المالية الحكومية حاليا، فلا مندوحة لنا من تحديد العوامل التي تعيق تطور الموارد المالية الحكومية نحو الأفضل. وتحتل الإجابة عن الأسئلة التالية دورا مهما في هذا السياق:

(١) هل ينطوي اتفاق دول الاتحاد الأوروبي على حد أدنى للضرائب على نفع ذي بال؟

(٢) أيمكن الاتفاق على هذه الأسس الضريبية في عالم تسوده سوق محررة من القيود الحكومية؟ أي، أيمكن أن تتفق دول الاتحاد الأوروبي على أسس ضريبية معينة من غير إلحاق الضرر باقتصاديات الاتحاد الأوروبي؟

(٣) أيتعين على الاتحاد الأوروبي أن يعزل نفسه عن السوق العالمية، إذا أعد العدة لأن يوزع رأس المال على شرائح المجتمع المختلفة بنحو عادل في المستقبل؟

إن من يريد الخروج من هذه المآزق، لا بد له من أن يعمل على تقوية الدولة. كما أن عليه أن يرد، بنحو واضح وأكيد، على السؤال الذي يُطرح في كثير من النقاشات، أعني السؤال عما إذا أفرطت الدولة في تدخلها في الحياة الاقتصادية؟

وكان رئيس وزراء مقاطعة الزار مولر قد أعرب عن رأيه بشأن هذا الموضع، فأشار في حديث له مع صحيفة زيد دويشه تسايتونغ إلى أن تزايد تدخل الدولة وتراجع الحرية الاقتصادية قد بلغا حدودا صارت تفزع المواطنين، وأنه لا بد من الحيلولة دون استمرار هذا التطور السلبي. وهناك سياسيون وقادة اقتصاديون وصحافيون كثيرون يشاركون مولر في رأيه هذا [٧٧].

ولعل من سخريات الأمور أن تنقل إلينا الصحف خبرا مفاده أن مدينة ميونيخ قد أخذت تخفض عدد المستخدمين لديها وتقلص المبالغ التي يحصل عليها المشمولون بالرعاية الاجتماعية، وتغلق بعض الصفوف المدرسية وتقتصد في الإنفاق على نوادي الشباب والمكتبات العامة. وبدلا من إنزال الشيوخ والعاجزين في منازل خاصة بهم، ستحاول مديرية الشؤون الاجتماعية في المدينة تدبير تطبيبهم في العيادات الخارجية. كما تنوي هذه المديرية تقليص ما تنفقه على وسائل الترفيه والتسلية الخاصة بالأطفال والشباب. كما أنها ستفرض، مستقبلا، رسوما على المستفيدين من المساكن المخصصة لإيواء المشردين، وسترفع من قيمة الرسوم على المساكن المخصصة لأصحاب الدخول المنخفضة وعلى رياض الأطفال أيضا. وسيجري في الخريف القادم إغلاق ستة عشر صفا من صفوف المدارس المهنية وستة صفوف من صفوف المدارس الثانوية.

وتتجاهل الحكومة المركزية هذه التطورات المفزعة فيشرع البرلمان الاتحادي، كما لو كان لا هم آخر له، قوانين «لمكافحة الإرهاب». على صعيد آخر، تنفذ الحكومة الأمريكية برامج عظيمة لإنعاش الاقتصاد؛ فهي تعد العدة للتدخل في «السوق المحررة من التدخل الحكومي» ببرنامج يخفض الأعباء الضريبية بمبلغ يصل إلى ستمائة مليار دولار (٧٨).

وتأسيسا على هذا كله، هل تتدخل الدولة أكثر أم أقل من اللازم في الحياة الاقتصادية؟ إن لكل إجراء من الإجراءات المذكورة آنفا مناصرين ومعارضين، أعني أن ثمة مناصرين يرون أن الدولة تفرط في التدخل؛ ومعارضين يطالبون الدولة بالمزيد من التدخل. وبغض النظر عن هذه المواقف المتعارضة، لا شك في أن الجميع متفقون على أننا لا نريد لأنفسنا أن نعيش مستقبلا في كنف مجتمع يتسم بوهن نظامه الحكومي.

وكان ميغيل قد أشار إلى هذه الحقيقة فكتب قائلا:

> «إن الدولة، التي لا تأبه كثيرا بدرء المخاطر الحائقة بالمواطنين، تبدو في نظرهم مؤسسة فاشلة لا خير يرتجى منها... فعاجلا أو آجلا سيسخر المواطنون من احتكار الحكومة للسلطة وسيقومون بتولي درء هذه المخاطر بأنفسهم. وفي هذا السياق، لا يختلف الألمان كثيرا عن باقي الشعوب الأخرى، أعني أن الألمان أيضا على وشك أن ينهضوا بأنفسهم بالمتطلبات الضرورية لدرء هذه المخاطر. وكما هو معروف، فإن تطورا من هذا القبيل يعد نكوصا إلى مراحل التخلف من وجهة النظر التاريخية. من هنا، فإن على الحكومة أن تكسر طوق هذا النكوص، إذا كانت تريد فعلا وقاية المجتمع من شرور الرجوع إلى مراحل التخلف» (٧٩).

وملخص هذا كله هو أن الأمر لا يدور هنا حول إفراط الدولة في التدخل أو في عدم التدخل، بل يدور حول المهام التي يتعين على الدولة النهوض بها والنهج الذي تتبعه للنهوض بهذه المهام، وكذلك حول المصادر المالية التي يتعين على الدولة الاستعانة بها وهي تنهض بالمهام المطلوبة منها.

وفي سياق هذا كله، لا مندوحة للمرء من أن يوازن بين موقفين متباينين. فمن ناحية، هناك موقف يتبناه ميغيل مفاده: «أن الدولة، بميلها الشديد إلى التبجح والهيمنة، قد جعلت من إعادة توحيد ألمانيا مشروعا تتولاه هي بنفسها

في المقام الأول... فقد جرى استبعاد المواطنين حتى من إبداء رأيهم في الأمور الشكلية الخاصة بهذه الوحدة، أعني إبداء رأيهم في اختيار عاصمة ألمانيا الموحدة أو في اختيار النشيد الوطني. فالسياسة أخذت على عاتقها تقرير كل الأمور» (٨٠).

إن تجاهل السياسة لرغبات المواطنين أمر بين وملموس. فقائمة الحالات التي تتجاهل فيها السياسة المواطنين طويلة لا نهاية لها. فعلى سبيل المثال لا تكل السياسة عن التأكيد أنها تريد للمواطنين أن يؤيدوا مشروع أوروبا الموحدة قلبا وقالبا، ومع هذا، وخلافا لما هو دارج في باقي دول الاتحاد الأوروبي، يحجم السياسيون عن استفتاء رأي الشعب بشأن ماهية الدول التي ينبغي عليها أن تشارك في الاتحاد الأوروبي. فعلى سبيل المثال لا الحصر، أينبغي على تركيا أن تكون في حظيرة هذا الاتحاد؟ وماذا عن بولندا؟ أتتصرف هذه الدولة على النحو الذي ينبغي أن تتصرف به دولة منضوية إلى الاتحاد الأوروبي؟ فكما هو معروف انشقت بولندا عن الصف الأوروبي وانتهجت سياسة تؤيد الولايات المتحدة الأمريكية وتتعارض كلية مع أوروبا صاحبة القرار السياسي المستقل (٨١). على صعيد آخر، لم يطلب السياسيون من المواطنين إبداء رأيهم فيما إذا كانوا يوافقون على تحرير السوق الأوروبية من القيود والحواجز وفتح أبوابها على مصاريعها أمام المنافسة الأجنبية، وعما إذا كانوا مستعدين لتقبل المخاطر الجسيمة الناشئة عن دخول السفن العملاقة إلى الموانئ الأوروبية. كما لم يأبه السياسيون برأي المواطنين في اختناقات المرور الحاصلة من جراء طوابير شاحنات تجوب أنحاء أوروبا لتنقل من مكان إلى آخر بلا سبب مفهوم الخضرة والبطاطس والخردوات والحيوانات الحية والحليب ومشتقاته وكذلك السلع الوسيطة التي تحتاج إليها الصناعة يوميا، وذلك لأن الصناعة لا تريد الاحتفاظ بمخزون سلعي مكلف.

وثمة نوعان لردود الفعل على هذا الوضع المؤلم: فمن ناحية بوسع المرء أن يقلص الكثير من الصلاحيات الحكومية. ومن ناحية أخرى يمكن للمرء أن ينتهج العكس تماما، أعني أن يطالب بتعزيز تأثير المواطنين في القرارات التي تتخذها الدولة. وينطوي كل رد فعل من ردود الفعل هذه على جوانب إيجابية وسلبية.

وفي الواقع، هناك أسباب عديدة تؤكد صواب النهج الثاني، أعني النهج الذي يطالب بالعودة إلى الدولة الديموقراطية التي تتوافر فيها للمواطنين رقعة واسعة للتأثير في القرارات الحكومية. فبقدر تعلق الأمر بالاتحاد الأوروبي تجسد المؤسسة الحكومية تطورا تنظيميا تقدميا مقارنة بقوى السوق الحرة. فدولة التكافل الاجتماعي لا يمكن الاستغناء عنها في هذه المنطقة من العالم. وتبقى هذه الحقيقة قائمة حتى إن كنا على بينة من أن الظروف تحتم أن تنهض الدولة بهذه المهمة بأسلوب آخر غير الأسلوب السائد حاليا. من هنا، فإن التمادي في إضعاف الدولة أمر غاية في الخطورة، لا سيما أن الدولة قد باتت موهنة القوى بفعل تنازلها عن كثير من القرارات السيادية لمصلحة الاتحاد الأوروبي من ناحية، ومن جراء القيود التي تفرضها عليها السوق العالمية من ناحية أخرى، وكذلك بسبب تراجع الإيرادات الضريبية وما ينجم عنه من خواء في الميزانية الحكومية. لذا فإنني من مؤيدي هذا النهج الثاني: أعني العودة إلى الدولة الديموقراطية التي يتوافر فيها للمواطنين ومؤسساتهم المدنية رقعة واسعة للتأثير في القرارات السياسية. بهذا المعنى، فأنا أيضا من المنادين بضرورة تحقيق المزيد من الحياة الديموقراطية. ويعني هذا المطلب أن تعير السياسة أهمية أكبر لاستفتاء رأي المواطنين، وأن تسمح لهم برقعة أوسع لاختيار ممثليهم ونوابهم وللتأثير في القرارات السياسية.

وليس ثمة شك في أننا هنا إزاء مواقف سياسية تدور حول الدور الذي ينبغي على الدولة أن تنهض به، أعني أننا إزاء مواقف لا يجوز تركها للعاملين في الجامعات والمراكز البحثية أو للجان مكونة من ذوي الاختصاص، بل يجب أن يترك القرار بشأنها للمواطنين في المقام الأول.

سياسة مكبلة اليدين

لقد عُرض العديد من المقترحات الرامية إلى تحقيق الإصلاحات الاجتماعية. والملاحظ هو أن لكل واحد من هذا المقترحات جوانب إيجابية وأخرى سلبية. من ناحية أخرى، فإن بالإمكان دمج العديد من هذه المقترحات وذلك للتسريع في عملية الإصلاح. بيد أن الأمر الواضح هو أن كل هذه المقترحات صعبة التطبيق من وجهة نظر السياسة. بهذا المعنى، ترتطم كل

الاستراتجيات الساعية إلى إصلاح الوضع على نحو جذري بتجاهل السياسية لها وعزوفها عن تطبيقها. وهذا ليس بالأمر الغريب؛ فهذه المقترحات تطالب بالحد من إعادة التوزيع لمصلحة أصحاب الثروة والدخول العالية، وبضرورة الوقوف في وجه عملية تهميش الشرائح الواقعة في أدنى السلم الاجتماعي، أعني أنها تنادي بضرورة التخلي عن نمط التوزيع الذي بات حقيقة واقعة منذ انتصار الليبرالية المحدثة. إن هذه المقترحات ستلقى معارضة لا تعرف الهوادة من قبل المنتفعين من نمط التوزيع هذا؛ فهذه الشريحة الاجتماعية اعتادت، منذ ثلاثين عاما، على التمتع بالمزايا التي تتمتع بها حاليا وأضحت ترى أن هذا النمط للتوزيع هو، فقط، النمط العادل.

والأمر الذي تجدر ملاحظته هو أن اعتراض المنتفعين على إعادة توزيع الناتج القومي قد بات يحظى بتأييد المتضررين أنفسهم. والواقع أن هذا التأييد أمر لا يصعب تفهمه؛ فبفعل ما تردده أبواق الدعاية يوما بعد يوم من شعار مفاده «الجهد يجب أن يحصل على المكافأة التي يستحقها» غاب عن وعي الشرائح الاجتماعية المستضعفة فداحة الظلم النازل بها. على صعيد آخر، تُوجَّه إلى كل المحاولات، الرامية إلى فرض ضريبة على الأرباح المتحققة في السوق المالية كخطوة تضمن مساهمة أصحاب الدخول العالية «بالتضحيات التي ينبغي على الجميع أن يتحملوها»، تهمة تزعم أن الداعين إلى فرض هذه الضريبة حساد تضيرهم الثروة التي يجنيها البعض بعرق جبينهم. وهكذا استسلم الجمهور العريض من المستضعفين لما يُروى على سمعهم فلم يتظاهروا ولم يعترضوا قط.

ولعل من نافلة القول التأكيد هنا على أن نمط التوزيع هذا يجد دعامته الأساسية في الضغوط الناتجة عن السوق العالمية أيضا، هذه السوق التي تكاد تكون محررة بالكامل من القيود الحكومية كما هو معروف.

إلا أن هذه العوائق لا يجوز لها أن تمنع الحكومات عن اتخاذ ما هو لازم؛ ناهيك عن الاستسلام لما يعلن عنه رئيس الحزب الليبرالي الألماني فسترفله (Westerwelle)، من آراء متطرفة تخدم مصالح الأغنياء ليس إلا [٨٢]. فليس هذا الحزب فقط، بل كل الأحزاب الألمانية، فقدت مصداقيتها وأمست تُتهم بالكذب على الناخبين بنحو بين ومفضوح.

ومهما كانت الحال، فإن الأمر البين هو أنه لا يزال ثمة إمكان لتطبيق هذا المقترح أو ذاك؛ إننا نقول هذا، وإن كنا على بينة من أن جهود الإصلاح لا بد أن ترتطم، بعد لأي، بالعوائق الناجمة عن السوق العالمية المحررة من التوجيه الحكومي. بهذا المعنى، فإن السياسة في «البلدان الصناعية المتقدمة» لا بد لها من أن تمعن النظر، في يوم من الأيام القادمة، في الصيغة التي اتخذها الاقتصاد العالمي وتدرس ما بمستطاعها أن تقوم به لكي يتوافق الاقتصاد العالمي مع ظروف هذه البلدان أيضا، أعني البلدان الصناعية الشبيهة بألمانيا، وما إذا كان يتعين عليها العمل على استبدال نظام آخر أكثر ملاءمة لظروف ألمانيا وظروف باقي البلدان الصناعية المتقدمة بالنظام الاقتصادي العالمي. لقد حان الأوان لأن تقارن السياسة بين إيجابيات النظام الاقتصادي العالمي السائد في اليوم الراهن وسلبياته. فمن مسؤوليات السياسة «الحكيمة» أن تمعن النظر في العوائق التي تمنعها عن أداء وظيفتها، وأن تقرر ماهية العوائق التي يمكن تفاديها وطبيعة العوائق التي يجب إزالتها عن الطريق.

ماذا سيحدث فيما لو لم يحدث شيء؟

إن الحياة في حركة دائمة. وبالتالي، فحينما نحجم عن اتخاذ إجراء معين، فسيستمر تأثير الشروط والمعايير التي حددت مسيرة الاقتصاد والمجتمع إلى الآن. وفي الواقع، إن هناك أسبابا كثيرة تؤكد أن هذه الشروط والمعايير لن يطرأ عليها تغيير يذكر في المستقبل المنظور:

(١) فإلغاء الحواجز والعوائق من أمام تنقل السلع ورؤوس الأموال عبر الحدود قد بات حقيقة واقعة بحكم الاتفاقيات التي جرت «المصادقة عليها بنحو رسمي ملزم». فالاتفاقيات المبرمة في رحاب منظمة التجارة العالمية جردت أصحاب القرار السياسي من أي إمكان للتراجع، ولو جزئيا، عن الانفتاح الاقتصادي.
وكانت ماريا ميس (Maria Mies) على حق حين أشارت إلى أن المسؤولين السياسيين يكبلون أيديهم بأنفسهم حين يصادقون بملء إرادتهم على اتفاقيات تسلبهم القدرة على اتخاذ القرارات، وتجبرهم على ترك اتخاذ هذه القرارات للأسواق. فلو كانت قد جرت المصادقة على الاتفاقية الدولية بشأن

الاستثمار(MAI) قبل بضع سنوات، لما كان لدى الدول المصادقة عليها أي إمكانات قانونية لوضع حدود لتطلعات الشركات الأممية [٨٣]. فهذه الاتفاقية تجيز للشركات الأممية مطالبة الحكومات بدفع تعويض مالي لها جزاء كل خلل يطرأ على نشاطها، أي حتى إن كان مصدر هذا الخلل قد تأتى من الإضرابات العمالية المشروعة دستوريا.

ومن المصادفات الحسنة أن هذه الاتفاقية الدولية بشأن الاستثمار قد صارت نسيا منسيا بفعل اعتراض فرنسا عليها. فقد كان رئيس الوزراء الفرنسي ليونيل جوسبان قد اتخذ في العاشر من أكتوبر من عام ١٩٩٨ قرارا يقضي بانسحاب فرنسا من المفاوضات الخاصة بالاتفاقية الدولية بشأن الاستثمار، وذلك لأن الصيغة الأولية لهذه الاتفاقية «ما كانت تصلح ولا حتى للتعديل» وأنها اعتداء صارخ على سيادة الدولة الفرنسية [٨٤]. وفي الحقيقة، إن هذه الاتفاقية لم تلفظ أنفاسها بعد، إذ من الممكن أن تعود إليها الحياة في أي لحظة.

(٢) إن الهجرة إلى أوروبا، وما ينشأ عن هذه الهجرة من أعباء مالية ترهق كاهل نظام الرعاية الاجتماعية، أمست حقيقة واقعة لا يمكن الحيلولة دونها إلا بالكاد، طالما ظلت أوروبا جزيرة في بحر يسوده البؤس والحرمان، واليأس والتشرد. وغني عن البيان أن هذا الفقر لن يطرأ عليه أي تغير، وذلك لأن الاقتصاد العالمي يعجز عن خلق النمو المطلوب لتحسين الوضع الاقتصادي الذي يئن تحت وطأته «المستضعفون» من شعوب العالم.

(٣) إن المنافسة القائمة بين الشركات الأممية على تحقيق أعلى ارتفاع في أسعار الأسهم (Shareholder-Value) تجبر هذه الشركات على أن تجوب كل بقاع المعمورة [٨٥]. بهذا النحو يسبب تنقل هذه الشركات عبر الحدود الدولية اندلاع منافسة لاترحم بين الدول والأقاليم والبلديات على «استقطاب» هذه الشركات. وكما سبق أن بينا [٨٦]، حينما تراهن الحكومات هذه

الشركات أكثر فأكثر، تتدلع، والحالة هذه، إعادة توزيع من الأسفل إلى الأعلى، أي تتراجع دخول العاملين والشركات الصغيرة وتزداد في المقابل أرباح الشركات العملاقة. فعلى سبيل المثال لا الحصر، بلغ الدعم المالي الذي تحصلت عليه الصناعة في عام ٢٠٠١ حوالي ٣٠٠ مليار مارك ألماني. وهناك أكثر من دليل يؤكد أن هذا الدعم قد تزايد من عام إلى آخر في الآونة الأخيرة. وتأسيسا على هذه الحقيقة، لا غرو أن تتراجع الدخول التي يحصل عليها جمهور المواطنين. فهذا الجمهور أمسى مطالبا بتقديم المزيد من التضحيات المالية بغية استقطاب الشركات العملاقة.

وصار من الأمور المألوفة أن تطالب الشركات، بلا حياء أو خجل، الحكومات المركزية والمحلية بتقديم الدعم المالي والهبات النقدية لها، وأن تستجيب هذه الحكومات لهذه المطالبات فتدفع لها، علانية أو خفية، أموالا ترهق كاهلها بكل تأكيد. وتدليلا على هذه الحقيقة، نود الاستشهاد بمثال واحد مستقى من واقع الحال السائدة في مدينة هامبورغ.

فهذه المدينة «استثمرت» مبلغا يتراوح ما بين مليار إلى مليارين من الماركات الألمانية في مشروع الإيرباص أي ٣٨٠ (Airbus A 380)، هذا المشروع الذي زادت نفقاته زيادة لم تكن لها أي ضرورة موضوعية، لا لشيء إلا لأن إدارات شركة DASA في البلدان المختلفة المشاركة في تصنيع معدات هذه الطائرات قد تمسكت بالأمور الشكلية وتنافست على التباهي وكسب الهيبة. ومهما كانت الحال، فإن الأمر الذي لا يطوله الشك هو أن السلع الوسيطة المنتجة في هامبورغ تساهم بخمسة في المائة فقط من قيمة هذه الطائرة. وتأسيسا على هذه الحقيقة لا مراء في أن من حق المرء أن يسأل عما إذا كان هناك ما يبرر قيام الحكومة المحلية في المدينة بإنفاق ١,٣ مليار مارك على توسيع أرضية المصنع الخاص بشركة الإيرباص، وعلى ردم البحيرة الواقعة في المكان المعني وعلى الأمور البيئية المرتبطة بهذا المصنع. من هنا، لا عجب أن تعلن مديرية الحسابات الحكومية عن عزمها على إمعان النظر فيما إذا كانت المصلحة الاقتصادية للمدينة تبرر هذه النفقات، وما إذا كان المردود يتناسب مع حجم الاستثمارات التي شرعت المدينة في تحقيقها في

هذا المجال؟ [٨٧]. والأمر الذي تجدر ملاحظته هو أننا تحدثنا عن النفقات المالية لهذا المشروع فقط؛ أي أننا تجاهلنا الحديث عن أضراره البيئية؛ وهذا ليس بالأمر العجيب؛ فهل يمكن تقدير الأضرار البيئية بالمال؟

وإذا كانت الأمور تجري على ما نقول، أيمكن للمرء أن يستغرب من أن ألمانيا قد أمست تحتل مكانا «متقدما» في قائمة الدول التي تسودها الرشوة؟ ولكن، من الراشي ومن المرتشي هنا يا ترى؟ إن «القاعدة» هي أن يرشو من لديه المال، من بيده السلطة ويعتقد أن المال الذي لديه لايكفيه. إن هذا هو النمط الدارج في الكثير من الدول الفقيرة. فقد درجت الشركات العملاقة على شراء ضمائر السياسيين المرتشين؛ علما بأن هذه الشركات كان بوسعها، حتى وقت قريب، أن تطرح ما تمنح من رشوة من الوعاء الضريبي.

وإذا كانت هذه هي الحال السائدة في الدول الفقيرة، فإن العولمة أفرزت تطورا جديدا يدعو إلى الاستغراب فعلا: ففي دولنا المتقدمة أمست الحكومة، الخاوية الميزانية، تقدم الرشوة للشركات العملاقة التي لدى كل واحدة منها مال يزيد لا على المال الذي يتوافر لدى دولة واحدة فحسب، بل يزيد على ما يتوافر لدى مجموعات من الدول. فعلى سبيل المثال لا الحصر، «دفعت إدارة بلدية هامبورغ في العام الماضي إلى شركة البواخر الكورية Hanjin خمسين ألف يورو، وذلك لإغرائها بعدم إغلاق أبواب فرعها في المدينة». فحسب ما نقلته مجلة دير شبيغل، كان Chan-Hee Won، مدير الشركة قد هدد مسؤول الشؤون الاقتصادية في المدينة، السيناتور غونار أولدال، «بأن شركته ستغلق أبواب فرعها في المدينة وتسرح جميع العاملين في الفرع»، ولتأكيد مصداقية الخبر أوردت المجلة فقرة من تقرير متداول في أروقة الدائرة الاقتصادية تقول: «إن المدينة قد تعهدت للفرع بتقديم دعم مالي قدره ١٠٠ ألف مارك ألماني. وأن الدائرة لم تطلب من الشركة تبيان المجالات التي سينفق عليها هذا المبلغ الذي منح بلا أي شروط» [٨٨].

وكان لدى المديرية المسؤولة عن الشؤون الاقتصادية أسلوبان لتحويل المبلغ: إما على الحساب المصرفي الخاص بمدير الشركة أو بالحساب المصرفي الخاص بالشركة ذاتها. واللافت للنظر هو أن كلا الطرفين قد استخدما الحساب المصرفي نفسه.

ولعله تجدر الإشارة هنا إلى أن شركة البواخر الكورية هذه تعد إحدى كبريات شركات الملاحة العالمية. إذ إن لديها حوالي ١٤٠ باخرة تتنقل بين ٧٠ ميناء في ٣٥ دولة من دول المعمورة.

«والأمر البين هو أن المدينة لم تمنح شركة البواخر الكورية فقط هذا الدعم المالي المشكوك في جدواه وفي مشروعيته. فبناء على ما أوردته صحيفة Abendblatt، منحت المديرية الاقتصادية المذكورة شركة EuropCar دعما ماليا بلغ ١٠٠ ألف يورو. وتبلغ إيرادات هذه الشركة، الناشطة في مجال تأجير السيارات، حوالي ٤٣٠ مليون يورو في السنة؛ علما بأن ملكيتها تعود إلى شركة فولكس فاكن العملاقة، التي يبلغ مجموع إيراداتها ٨٨,٥ مليار يورو في العام. وتشير كل الدلائل إلى أن هذه الشركة كانت قد هددت بنقل فرعها إلى مدينة أخرى، وأن هذا التهديد قد أصاب هدفه، إذ حولت المديرية الاقتصادية في هامبورغ المبلغ المذكور إلى الشركة في الحال وذلك لحفزها على توسيع فرعها في المدينة» (٨٩).

وعلى الصعيد ذاته «ذكرت صحيفة دي فيلت أن الدائرة الاقتصادية في مدينة هامبورغ قد شرعت في الآونة الأخيرة بمنح المزيد من الدعم إلى الشركات المختلفة وذلك بغية حفزها على عدم مغادرة المدينة. وخلافا لتصريحاته العلنية، الزاعمة بأن مدينة هامبورغ لا تنوي التنافس مع المدن الأخرى على منح الدعم المالي، واصل مدير الدائرة السناتور غونار أودال استخدام هذه الأداة بنحو مكثف. ففي جلسة واحدة أقر المجلس البلدي منح خمس شركات دعما ماليا معتبرا» (٩٠).

ويشير المطلعون على بواطن الأمور إلى أن الشركات قد صارت ترى في التهديد بنقل الإنتاج وسيلة مجدية لزيادة الأرباح. فبحسب ما يقوله مصدر مطلع، «فقد صارت الشركات تطالب بالدعم بنحو سافر». فمديرو هذه الشركات يساومون أولي الأمر قائلين: «ماذا تدفعون لنا في حال بقائنا في المدينة؟» (٩١).

وعلى ما يبدو فإن هذا هو «التقدم» الحضاري المنشود! فالحكومات لم تعد هي الطرف المرتشي، بل صارت هي الطرف الذي يعطي الرشوة. وإذا عدنا إلى سؤالنا عما إذا كانت الدولة تتدخل أكثر من اللازم في حياة المجتمع، فلا مراء في أن الحق سيكون مع المعادين للتدخل

الحكومي؛ فعلى خلفية هذه الظاهرة، أعني ظاهرة استخدام الدعم المالي لرشوة الشركات، ليس ثمة شك في أن الدولة قد أمست تتدخل أكثر مما هو لازم!

إننا لا نريد من سردنا لهذه الوقائع القول بأن كل ما تنتهجه الحكومة من سلوكيات وما تمنحه للشركات من هبات وما تستثمر من أموال لمصلحة شركات القطاع الخاص إنما هو «خطأ في خطأ». فالبلدية أو الدولة المانحة ترى أن ما تقوم به هو الصواب بعينه، وذلك لأن الضرر الناجم عن انتقال الشركة المعنية إلى مكان آخر يفوق «العون المالي» الذي يحفز الشركة على مواصلة الاستيطان في البلدية أو في الدولة المعنية. وفي الحقيقة، بناء على الميزانيات الحكومية الخاوية، ما كان المسؤولون سيقدمون هذه الهبات لو لم يكونوا على ثقة تامة بأن الشركة جادة في تنفيذ تهديدها. إلا أن الأمر الذي ينبغي علينا ملاحظته هو أن القول بأن هذه الهبات تحقق نفعا لا خلاف عليه من وجهة نظر البلدية أو الدولة، لايجوز أن يحجب عنا أن هذه الهبات «نفقات تكلفتها البلدية أو الدولة المعنية لخلق الناتج القومي الحقيقي». بهذا المعنى فإن هذه النفقات ليست سوى مبالغ جرى استقطاعها من مصادر مالية كان ينبغي عليها أن تُخصص للترفيه عن المواطنين. وتأسيسا على هذه الحقيقة، كلما كانت هذه النفقات أكبر، كانت أقل المبالغ المتاحة للترفيه عن المواطنين، أي أن هذا الأسلوب لنمو الناتج القومي لا يزامنه نمو متناسب في رفاهية المجتمع. فالنسبة التي يحصل عليها باقي المجتمع من النتاج القومي المتزايد لا بد أن تتراجع والحالة هذه.

من هنا، فإن تسمية الاقتصاد، الذي يسوده نمط التوزيع هذا، بالاقتصاد الوطني تمويه صارخ بكل تأكيد. فالجهاز الإنتاجي، الذي يستهلك حصة متزايدة من السلع المنتجة، صار من مخلفات التاريخ، أعني أنه أمسى من مخلفات النظم «الاشتراكية، التي انتهى عهدها منذ سقوط جدار برلين وتحول هذه الدول إلى نظام السوق.

إن الدولة التي يُطلق عليها عادة صفة «الرشاقة» فقدت القدرة على حل المشاكل الاجتماعية، وذلك بفعل عدم نمو دخول الجمهور العام وبسبب ما تحصل عليه الشركات من هبات ودعم، ومن جراء تنازل الحكومات عن نسبة معتبرة من الضرائب لمصلحة الشركات العملاقة وأصحاب الثروة والدخول

العالية وبفعل تحملها دفع المزيد من الأموال لتغطية ليس نفقات البطالة المتفاقمة فحسب، ولكن لتغطية نفقات الأجانب المهاجرين أيضا. ولهذا السبب يحجم وزير العمل السابق هربرت أيهرنبرغ (Herbert Ehrenberg) عن إطلاق صفة الرشاقة على هذه الدول ويفضل وصفها بأنها تعاني فقرا في الدم، في إشارة منه إلى «أن الدولة قد أمست خائرة القوى وأن علاجها يزداد صعوبة من يوم إلى آخر» (٩٢).

ولا مراء في أن ما ذكرناه آنفا ليس بالأمر الجديد. إلا أن الأمر الذي تنبغي الإشارة إليه هو أن هذا الوهن سيترك آثارا أشد تعقيدا، كلما تأخرنا في علاجه أكثر. والملاحظ هو أن النقاشات الدائرة بين السياسيين وفي وسائل الإعلام تدور في حلقة مفرغة لا تقدم شيئا ذا بال بشأن الطريقة التي يمكن من خلالها كسر طوق هذه الحلقة المفرغة. وهذا ليس بالأمر العجيب؛ فالنظام الليبرالي المحدث، المتحقق على أرض الواقع في يومنا الراهن، لا يقدم، موضوعيا، حلا قادرا على تمكين المجتمع من مواصلة العيش وفق التصورات الأوروبية. وحسب علمي، لم يتجرأ في ألمانيا حتى سياسي واحد على البوح أمام الملأ بهذه الحقيقة المرة.

إلا أن تجاهل السياسيين لهذه الحقيقة المرة لا يغير شيئا من صواب تشخيصنا للأزمة الراهنة. وربما انطوى هذا التشخيص على ذريعة يمكن لقادة الشركات والنقابيين أو السياسيين الاحتجاج بها؛ فهؤلاء جميعا يتعين عليهم اتخاذ قراراتهم من داخل هذا «السجن»، أعني في إطار النظام الليبرالي المحدث. وهكذا، ليس بمستطاع هؤلاء أكثر من اتخاذ قرارات تحقق، في أفضل الحالات، بضع منافع قصيرة الأجل. أي لم يعد بمستطاعهم سوى خفض الأجور ونقل الإنتاج، كليا أو جزئيا، إلى بلدان الأجور المتدنية، وتقليص الرعاية الاجتماعية على سبيل المثال لا الحصر. بهذا المعنى، يغيب عن وعي أولي الأمر أن قراراتهم، لا تجدي نفعا كثيرا، طالما ظلوا غير مستعدين لكسر طوق النظام الليبرالي المحدث، وأنها، أي هذه القرارات ستلحق، في الأمد الطويل، أضرارا بالغة بالشركات وبالحزب الحاكم نفسه وبممثلي النقابات العمالية والدولة ككل. إن الخروج من فخ النظام الليبرالي المحدث مهمة لا تنهض بها إلا السياسة الجريئة، مهمة ينهض بها سياسيون شجعان من طينة بسمارك وروزفلت -

وليس سياسيين من طينة القائمين على شؤون الاتحاد الأوروبي؛ فهؤلاء أعجز ما يكونون عن مواجهة السياسة الليبرالية المحدثة. بيد أنه لا أحد يجسر على إشهار هذه الحقيقة المرة.

ظواهر جديدة تكدر على المجتمع صفو الحياة

ملء الاستمارات الخاصة بالإقرار الضريبي، التعرف على المبالغ المجاز طرحها من الوعاء الضريبي، أي شركة تقدم أرخص تعريفة للمكالمة الهاتفية في الساعة الحادية عشرة صباحا؟ وفي الساعة الثانية ظهرا؟ أي شركة لا تتقاضى رسوما عن المكالمات الهاتفية في نهاية الأسبوع؟ هل ستكون المكالمة الهاتفية في داخل المدينة أغلى لا لشيء إلا لأن شركة الاتصالات (أ) تتعامل مع هذه المكالمة كما لو كانت مكالمة مع خارج المدينة وذلك لأن الشخص الذي أتصل به يسكن في ضاحية المدينة (٩٣). أي محل تجاري يبيع كيلو لحم البقر بأرخص ثمن؟ أيتعين عليّ شراء كيلو لحم البقر من المحل (أ)، حيث أستطيع الحصول عليه بتخفيض يبلغ ٣ في المائة، أم الأفضل أن أشتريه من المحل (ب)، حيث أستطيع الحصول على تخفيض حينما أدفع الثمن بواسطة البطاقة الممغنطة الصادرة عن شركة أميركان إكسبرس؟ ما الوقت المناسب للسفر بالقطار من هامبورغ إلى بون؟ كم ثمن الرحلة في يوم الإثنين القادم؟ وكم ثمنها في يوم الثلاثاء؟ وأي واسطة نقل أفضل: القطار السريع أم القطار الذي يتوقف في العديد من المحطات؟ هل ثمة جدوى من ذهابي إلى محطة القطار قبل أسبوعين من الرحلة لشراء التذكرة، وذلك لأن الحجز المبكر يكافأ بخفض ثمن التذكرة، كما قرأت في الإعلان قبل بضعة أيام، أم أن شركة السكك الحديد قد تراجعت عن منح هذا التخفيض وأنه لا جدوى من الحجز المبكر؟ وحينما أنوي السفر من ألمانيا إلى فرنسا، هل الأفضل أن أشتري تذكرة السفر من شركة السكك الحديد الألمانية؟ أم من الشركة الفرنسية؟ وأي شركة كهرباء يتعين عليّ اختيارها للتزود بالطاقة الكهربائية؟ وهل من الأفضل لي استخدام وسائط النقل العامة، خاصة أن شركة النقل الحكومية قد رفعت أثمان التذاكر وقلصت عدد الرحلات؟ أم أن الأفضل أن أشتري سيارة أستطيع أن أتنقل بها كيفما أشاء؟ وإذا كان هذا هو الحل الأفضل، فأي نوع هو الأفضل؟ وما الضرائب التي سيتعين عليّ دفعها عن

هذه السيارة، وكم هي قيمة رسوم التأمين عليها؟ وأي شركة تأمين تستوفي أدنى الرسوم؟ وهل ثمة نفع من شراء سيارة محررة من الضرائب بسبب ضآلة أضرارها البيئية، علما بأن الحكومة تنوي إلغاء هذا التحرير في المستقبل وتُزمع فرض رسوم على استخدام طرق المرور السريع؟ وهل من الأفضل أن أفتح حسابا في المصرف المجاور للدار السكنية؟ أم يستحسن أن أفتح الحساب في المصرف البعيد عن داري، وذلك لأن هذا المصرف يتيح للزبائن الفرصة لإجراء المعاملات المصرفية عبر شبكة الإنترنت؟ وهل ثمة جدوى من الحصول على البطاقة الممغنطة الصادرة عن شركة فيزا كارت؟ أم أنّ ثمة شركات تصدر بطاقات أخرى تناسب متطلباتي بنحو أفضل؟ وأي بطاقة أستطيع استخدامها في خارج البلاد بنحو أكثر سهولة؟ هل الأفضل أن أشتري فيزا كارت الصادرة عن شركة BMW للسيارات، وذلك لأن هذه البطاقة تعد أيضا وثيقة تأمين ضد المرض في الخارج؟ أم يستحسن أن أقتني دينرز كلوب غولفينك كارت [٩٤]؟ وماذا عن جهاز الكمبيوتر، هل ثمة معنى للتريث في شرائه إلى أن يباع في الأسواق بعدما أدخلت عليه كل التطورات التكنولوجية المعلن عنها في الصحف؟ وكم سيكون ثمن جهاز الكمبيوتر هذا في المحال التجارية؟ وكم ثمنه عند شرائه عبر شبكة الإنترنت؟

إن هذه الأمور البسيطة أمثلة حية على المظاهر الحديثة التي أمست تكدر صفو حياة المجتمع؛ فمن المهد إلى اللحد، أمسى على المواطن ملء الاستمارات. أضف إلى هذا الإعلانات التي تصله في كل يوم، داعية إياه، من الصباح حتى ساعات الليل المتأخرة، لشراء هذه السلعة العظيمة وتلك البضاعة التي لا غنى له عنها، إذا كان يريد احتساء فنجان قهوة معد بالتكنولوجيا الرقمية!

ولم نذكر شيئا، في سياق سردنا للأمثلة، عن المال واستثماره. فواقع الحال يشهد على أن ساعات النهار لم تعد تكفي لدراسة القرار الذي يتعين على المرء اتخاذه بشأن أفضل طرق الادخار والمخاطر التي تحيق بها. ووصلت التعقيدات في هذا المجال حدا أجبر المدخرين على الركون إلى ما ينصح به موظفو المصارف وصناديق الاستثمار. وكما هو معروف من الأزمة التي مرت بها البورصات في عام ٢٠٠١، كانت نصائح هؤلاء الموظفين كارثة بالنسبة إلى صغار المدخرين؛ فقد ذهب جزء معتبر من مدخراتهم مع الريح.

بهذه الأمثلة الوجيزة والبسيطة أردنا أن ندلل على أن مظاهر الحياة الحديثة قد صارت هما يكدّر على المجتمع صفو الحياة، فالمجتمع صار أشبه ما يكون [ببني إسرائيل أيام ضرب الله عليهم التيه في سيناء]، فهو يلف ويدور ليل نهار حول مظاهر الحياة الجديدة، كما لفوا وداروا ليل نهار حول العجل الذي صنعوه من الذهب!

ولعل من نافلة القول التأكيد هنا على حقيقة بينة مفادها: أن الاقتصاد نشاط يقوم به المجتمع للترفيه عن نفسه، وليس لتكدير صفو حياته. إلا أن هذه الحقيقة طواها النسيان على ما يبدو في يومنا الراهن. فاقتصاد اليوم يعطي الأولوية للمنافسة، وليس لغير المنافسة. فالنجاح حليف ذلك المرء فقط، الذي هو «على استعداد أكيد لتغيير نمط حياته تغييرا جوهريا»، الذي هو يتنقل بين المدن والدول، كما لو كان من أبناء البدو الرحل؛ إلا أن ثمة فارقا يميزه من البدو، فهو يجوب العالم مسلحا بالتليفون والكمبيوتر المحمولين! كما صار النجاح حليف ذلك المرء فقط، الذي يرى أسرته في نهاية العطلة الأسبوعية فقط، الذي هو على استعداد لأن يكون (Free-Lancing)(*) و(Patchworking) (**) و(Jobhopping) (***) (٩٥) إلا أن هذا وحده لا يضمن تحقيق النجاح في كثير من الحالات.

وكان وزير العمل الأسبق نوربرت بلوم (Norbert Bluem) قد وصف الوضع المحزن السائد حاليا وصفا دقيقا، فقد كتب قائلا:

> «إننا نحيا في عصر النفير العام. إلا أن الفارق بين الوضع الذي نعيشه وزمن الحرب، هو أننا استبدلنا بالأسلحة والجنود الأيدي العاملة. فنحن ننهب من أفقر الدول خيرة ما لديها من كفاءات علمية وعقول. أما أبناؤها المحرومون، فإن مصيرهم ومصير العجزة والمرضى منهم لا يضيرنا أبدا. إننا نتهالك على استقطاب الطليعة المثقفة في هذه البلدان فقط... فخبير البرمجيات لا يحصل في ألمانيا على فرصة عمل، إذا كان قد بلغ الأربعين من العمر. فأرباب العمل يفضلون تشغيل الشبيبة

(*) المرء الذي يعرض أو يكتب للنشر على طريقة المحررين غير الرسميين [المترجم].

(**) المرء الذي يؤدي خليطا من الأعمال [المترجم].

(***) التنقل بين المهن المختلفة. واستخدم المؤلف هذه المصطلحات الإنجليزية للدلالة، على ما يبدو، على هيمنة الثقافة الأنجلوسكسونية على أمم العالم وشعوبه [المترجم].



الهندية على تشغيل هذا العامل الألماني. فتشغيل العامل الهندي أرخص بكثير من تشغيل العامل الألماني. بهذا النحو سبب أرباب العمل بطالة ٣٠ ألف خبير في برامج الكومبيوتر؛ فتركوا هذه الآلاف عالة تحصل من مكاتب العمل على المعاش الذي يحق لها الحصول عليه بحكم قوانين التأمين ضد البطالة. ولأن هذه المعاشات وما سواها من المعاشات المتزايدة بتزايد عدد العاطلين تمول من مخصصات التأمين ضد البطالة التي يدفعها مناصفة أرباب العمل والعاملون، لذا ارتفعت أيضا التكاليف التي يتحملها أرباب العمل أيضا، أي ما يسمى بالتكاليف الثانوية. وتأسيسا على هذا، أيحق لأرباب العمل أن يشتكوا من ارتفاع تكاليف العمل الثانوية؟ هل غاب عن أذهانهم أنهم، هم أنفسهم، قد ساهموا في رفع هذه التكاليف؟ إننا نعيش في عالم مجنون فعلا...

لقد صارت التدفقات المالية تجوب العالم برمته مستخدمة شبكة الإنترنت، ويركض بنو البشر وراء هذه التدفقات لاهثين مقطوعي الأنفاس... فحيثما يرحل رأس المال، تجد بني البشر يرحلون معه من مهنة إلى أخرى ومن مكان إلى آخر:...إلا أن هؤلاء الرحالة صاروا مجبرين على التضحية بالكثير: فالمواطن والجيران والأصدقاء، بل حتى الأسرة، هؤلاء جميعا صاروا عائقا. من هنا، لاغرو أن تجد الزوج يذهب شمالا والزوجة تتجه جنوبا، وأحد الأبناء يسافر شرقا والآخر يسافر غربا والجد والجدة يظلان وحيدين في الدار. إن هذا التشتت يفضي إلى الفناء بكل تأكيد... إن هيمنة الاقتصاد على حياة المجتمع تؤدي إلى ظواهر تتنافى مع طبائع الإنسان، تؤدي إلى ظواهر لا تختلف كثيرا عن الظواهر التي نشأت في دول أوروبا الشرقية والتي كنا ندينها بشدة، وذلك لأنها كانت تفرض المتطلبات الاجتماعية فرضا لا مراعاة فيه لأي منطق اقتصادي، وقبل بضعة آلاف من السنين «اكتشفت» البشرية محاسن التخلي عن الحياة البدوية والترحل وأهمية التوطن.

أما الآن، فقد غدا رحالة أسواق العمل عنوانا على مرونة هذه الأسواق وتضحية لا بد منها إذا كان المرء يتطلع إلى الحصول على فرصة عمل...» [٩٦].

الأخلاقية والشرعية

في الأزمنة الغابرة، كانت المصلحة العامة للقبيلة هي الأساس الذي يحدد ماهية الآداب العامة والأخلاق القويمة. فالسلوك الذي يحقق النفع للقبيلة كان، في المنظور العام، عملا أخلاقيا، وبالتالي فإنه كان يكتسب صفة «الشرعية»، مع مرور الأيام. ولا مراء في أن بوسعنا أن نعمم هذه الحقيقة فنقول بأن النفع العام هو أساس كل ما هو مشروع وحق. بهذا المعنى، فإن النظام الاقتصادي، الذي يجتث المواطنين من جذورهم، نظام لا نفع فيه للمجتمع على أدنى تقدير. وإذا كان هذا التقييم صادقا، وهو صادق بكل تأكيد، فأنى لهذا النظام أن يكتسب الشرعية؟ فالنظام الاقتصادي، الذي يخدم مصلحة الاقتصاد، وليس مصلحة المجتمع، نظام لايمكن أن تسبغ عليه صفة الشرعية، حتى إن كان مفهوم الشرعية القديم قد غاب عن وعينا وضاع من بين أيدينا.

وكتب جورج سوروس في هذا السياق قائلا:

«إن القيم الجماعية تعكس الرغبة في رعاية الآخرين والاهتمام بهمومهم. إنها تعني أن الفرد ينتمي إلى جماعة معينة ـ قد تكون هي الأسرة أو العشيرة أو الأمة أو الإنسانية جمعاء ـ وأن مصالح هذه الجماعة تعلو على المصالح الخاصة بالفرد» [٩٧].

«فالإنسان المتمسك بسنن الآداب والأعراف الأخلاقية، لا مندوحة له من تقديم المصلحة العامة على مصلحته الخاصة. وإذا كان المجتمع لا تزال تتوافر له روابط متينة، فلن يكون هناك تناقض يذكر بين المصلحتين، ذلك لأن المرء لن يكون قادرا بيسر على تحقيق النجاح الذي يصبو إليه من خلال مخالفة المعايير السائدة والقيم المتعارف عليها. إلا أن الأمر سيختلف حينما لا يرتبط الأفراد بروابط متينة؛ ففي هذه

الحالة تفقد المعايير الاجتماعية أهميتها وذلك لأنها ستفقد قوتها الإلزامية؛ وحين تصبح المصلحة الخاصة هي المعيار المتحكم في السلوكيات، فسيفقد المجتمع متانته واستقراره بكل تأكيد» (٩٨).

ولا ريب في أن من حق المرء أن يتكهن بأن الأطراف السياسية، المحافظة على أدنى تقدير، أعني الأطراف التي هي من طينة الحزب المسيحي الألماني (CDU)، ستأخذ هذه التحذيرات مأخذ الجد. إلا أن واقع الحال يخيب هذا الظن بكل تأكيد. من هنا لا مندوحة للمرء من أن يسأل نفسه عما إذا كانت الأطراف المحافظة قد صارت على وشك اقتراف الخطأ نفسه الذي اقترفه الحزب المسيحي الألماني حين أعرض كلية عن مقترحات هربرت غروهل (Herbert Gruhl) الرامية إلى المحافظة على سلامة البيئة، أي الرامية إلى تحقيق أمر كان يفترض أن تكون الأطراف المحافظة وصية عليه؟ ومهما كانت الحال، فقد اتهم ألكسندر غاولاند (Alexander Gauland)، رئيس تحرير الصحيفة الألمانية Maerkische Allgemeine الأطراف المحافظة باقتراف أخطاء شنيعة. فقد كتب في صحيفة Die Welt:

«إن رئيس اتحاد الصناعيين الألمان هانس أولاف هينكل (Hans-Olaf Henkel) رد على أحد الصحافيين بسؤال مفاده: 'أتعرف شخصا واحدا يعاني الفقر؟ وأراد هينكل بسؤاله هذا نفي أن يكون هناك مواطن فقير؛ وهكذا، راح هينكل يطالب بضرورة خفض الأجور بنسبة تبلغ ٢٠ في المائة. وعلى ما يبدو، لم يعد ثمة تناظر بين مواقف الاقتصاد والأطراف السياسية المحافظة. فتباين المواقف حيال التعددية الثقافية وهجرة الأجانب، يبين لنا بجلاء أن للاقتصاد مصالح تختلف كلية عن تصورات الأطراف السياسية: فالاقتصاد لا تضيره أبدا جنسية العاملين في خدمته؛ فالمهم هو أن تتاح له الفرصة المناسبة للحصول على أيد تعمل بأدنى الأثمان. ومعنى هذا هو أن الاقتصاد يتجاهل أن ثمة حدودا لقدرة المجتمع على «هضم» المشاكل الثقافية الناجمة عن هجرة الأيدي العاملة وحل

المضاعفات التي ستفرزها هذه الهجرة مستقبلا. فالاقتصاد يرى أن هذه أمور لا تشغل باله وذلك لأنها من اختصاص السياسة فقط. لقد صار المحافظون أسرى الخصخصة والعولمة والفردانية وتحرير الأسواق من التوجيه الحكومي؛ إن هذه هي الأمور التي تشغل بالهم في المقام الأول. أما الحفاظ على القيم الاجتماعية وضرورة مراعاة قدرة المجتمع على هضم المشاكل الجديدة الناجمة عن العولمة وعن هجرة الأجانب، فإن هذه كلها مشاكل يرى المحافظون أن حلها منوط بالأطراف اليسارية في المجتمع.

ولقد أفرزت هذه المواقف نتائج بينة لم تعد تخفى على أحد. ففي الولايات المتحدة الأمريكية لم تعد، فقط، الرقعة الفاصلة بين الفقر والغنى تزداد اتساعا، بل أمست الطبقة الوسطى أيضا تزداد وهنا وانحطاطا... وفي ألمانيا أيضا تزداد رقعة الفقر اتساعا. ولو كان السيد هينكل قد أمعن النظر في الأعمال الخيرية التي نهضت بها بعض الجرائد اليومية إبان أعياد الميلاد، لما كان قد شكك في وجود الفقر في بلادنا. ومهما كانت الحال، فليس انهيار التكافل الاجتماعي فقط، بل النتائج الثقافية، التي تفرزها العولمة، تمنح المحافظين الحقيقيين، أيضا، مجالا واسعا للهيمنة على الساحة السياسية» (٩٩).

إننا نؤيد هذا التقييم تأييدا تاما. وبالتالي، فلا مندوحة لنا من أن نسأل عما إذا كان هؤلاء «المحافظون الجدد» سيهيمنون على الساحة مستقبلا؟ وعما إذا كانوا قادرين على حل المشاكل القائمة؟ وعما إذا كان لديهم الاستعداد لتبني، ولو جزئيا، المواقف التي تتبناها، على سبيل المثال، حركة ATTAC، المهتمة بمصير فقراء العالم أجمع، وباقي الحركات اليسارية وأحزاب الخضر؟

إن النمو الاقتصادي، الذي تحقق في الثلاثين عاما الأخيرة، لم يحقق أي شيء للعاملين بأجر، علما بأن هؤلاء يشكلون حوالي ٩٠ في المائة من مجمل القوى العاملة (١٠٠).

وكـــان أوتا شـــيك (Ota Sik) قـــد انطلق من الواقع الذي ســـاد في تشيكوسلوفاكيا أيام سيطرة النظام المقود مركزيا على اقتصادها في ستينيات القرن العشرين، فرسم صورة للعلاقة غير المتناسبة التي سادت بين الاستثمار والإنتاج من ناحية ومستوى رفاهية المجتمع من ناحية أخرى، فكتب يقول:

«العمل البشري والإنتاج يتحركان في داخل حلقة مفرغة؛ فالإنتاج أمسى هو الهدف من الإنتاج... فعلى سبيل المثال، إن زيادة إنتاج الآلات والمعدات الإنتاجية يحتاج إلى كمية متزايدة من الصلب والحديد، أي أنها تحتم على المصانع العاملة في إنتاج الصلب والحديد أن تتوسع في الإنتاج. إلا أن زيادة إنتاج الصلب والحديد تتطلب، بدورها، زيادة عدد الآلات والمعدات الإنتاجية في هذه المصانع. ويتطلب التوسع الجديد في إنتاج الآلات والمعدات الإنتاجيـة زيادة أخرى في إنتاج الصلب والحديد، وهكذا دواليك...» [١٠١].

ويتطابق هذا التقييم مع تقييم جورج سوروس للاقتصاد السوفييتي تطابقا تاما:

«ولعل بناء الأهرامات خير مثال على هذا الاقتصاد: فنسبة الموارد الاقتصادية المستثمرة في بناء الأهرامات كانت قد بلغت أعلى نسبة ممكنة. ومع هذا لم تحقق هذه الاستثمارات أي نفع اقتصادي البتة. إن الاستثمارات في الاتحاد السوفييتي كانت على شبه كبير بصيغة الاستثمار في بناء الأهرامات. فجزء عظيم منها كان مخصصا للنصب التذكارية الضخمة. فنحن يمكننا النظر إلى ما جادت به هندسة الحقبة الاستالينية - أعني على سبيل المثال لا الحصر، سدود المياه الهائلة وناطحات السحاب ومصانع الصلب والحديد وتزيين محطات قطار الأنفاق في موسكو بالمرمر - على أنها أهرامات أحد فراعنة العصر الحديث. فالمصانع العاملة بقوة المياه تنتج الطاقة الكهربائية ومصانع الحديد تنتج الصلب والحديد؛ وإلى هذا الحد لا مأخذ لنا على الأمر طبعا. إلا أن الأمر سيختلف حين يجري إنتاج الصلب والحديد والطاقة الكهربائية لا لشيء

إلا للتوسع في بناء سدود أخرى ومصانع حديد أضخم. فالنتائج المترتبة على الاقتصاد لن تختلف كثيرا عن النتائج التي يفرزها بناء الأهرام» [١٠٢].

لقد نما وازداد نموا الناتج القومي في البلدان الاشتراكية. وكان نموها يتناظر، إلى حد ما، مع النمو الاقتصادي في الدول الغربية. إلا أن ما أفرزه هذا النمو كاد يكون صفرا. وكان مواطنو الدول الاشتراكية (سابقا) مضروبا على أيديهم، فتحملوا، صابرين، هذا الاقتصاد عديم الجدوى على مدى أربعين عاما. وهكذا قاد نفاد الصبر إلى النتيجة المحتومة التي كنا جميعا شهودا عليها. وإذا كان هذا الاقتصاد قد أمسى نسيا منسيا، فإن الأمر البين هو أن أمراض هذا الاقتصاد قد أخذت تدب الآن في جسم الاقتصاد الذي يزعم أنه ليبرالي الطابع. «فهدف الاقتصاد هو تلبية متطلبات الاقتصاد» بحسب ما قاله ريكسروت (Rexrodt)، الرجل الذي كان وزيرا للاقتصاد في ألمانيا. وتأسيسا على هذا المنظور، فإن «الاقتصاد من أجل المجتمع» قد تحول إلى «اقتصاد من أجل الاقتصاد» ـ وليس من أجل شيء آخر البتة.

ولا مندوحة لنا هنا من أن نطلب من القارئ أن يتصور الوضع الذي ستكون عليه ألمانيا والمجتمع الألماني فيما لو واصلت ألمانيا، في العشر أو العشرين أو الثلاثين سنة القادمة، توزيع الناتج القومي بالنحو الذي تعبر عنه المنحنيات المرسومة في الشكل C.

حث الخطى باتجاه المجتمع المنقسم على نفسه

إلا أن الحرية تعني أيضا، وهذا أمر ينساه الكثيرون،
أن القوي يفترس الضعيف.
راينهارد فيندريش (Reinhard Fendrich)

وكما هي الحال في فرنسا وبلدان أخرى من بلدان الاتحاد الأوروبي، بدأت أطراف المدن الألمانية الكبيرة تقدم لنا أمثلة حية على خصائص المجتمع المتدهور. وللتدليل على ما نقول نود أن نستشهد هنا بالوضع السائد في بيلبروك (Billbrok).

«إن بيلبروك، الواقعة في الجنوب الشرقي من الحي المسمى هامبورغ الوسطى، ليست أكبر منطقة صناعية في هامبورغ من حيث المساحة فحسب، بل هي أيضا أكثر أحيائها فقرا. وتبلغ

نسبة الأجانب القاطنين في بيلبروك ٢, ٧٧ في المائة. على صعيد آخر، يعيش ٢٦٥ من كل ألف نسمة من مدفوعات الرعاية الاجتماعية (أي أن نسبتهم تبلغ أربعة أضعاف النسبة السائدة في ألمانيا في المتوسط وأكثر بكثير من النسبة المتعارف عليها في باقي أحياء المدينة)... وثمة ٤٤٨ جريمة مقابل كل ألف نسمة.

من ناحية أخرى، هناك القمامة والصراصير وأناس يموتون كاظمين الغيظ، إنها حقا أوضاع مأساوية على هامش مجتمع الرفاهية. إنها أوضاع تسود في يومنا الراهن، وليس في العصور الوسطى. كما أنها ليست في العالم الثالث، بل هي موجودة في هامبورغ، في حي بيلبروك، في شارع بيرتيليوس على وجه التحديد... هذا الشارع الذي يشاهد المرء فيه مشهدا لا يصدق، مشهدا يذكره برومانيا أو روسيا: فالشارع «تزينه» ستة أبنية هزيلة آيلة للسقوط، أربع بنايات في الجهة اليسرى واثنتان في الجهة اليمنى. ويضج بالحفر وتفضي نهايته إلى لاشيء فجأة. وتحيط بهذه الأبنية المتداعية أكواخ من الخشب والصفائح البلاستيكية. وانتشرت بين هذه الأكواخ أكوام وأكوام من القمامة ولا شيء آخر غير أكوام القمامة. ويشاهد المرء هنا أناسا أضرموا نيرانا صغيرة وكبيرة ليدفئوا بها أنفسهم. وفجأة تقف سيارة الأجرة، فالسائق يرفض مواصلة الرحلة في هذا الشارع المريب...» [١٠٣].

والأمر الذي يهدئ خاطرنا هو أن أحياء الفقر والبؤس الشبيهة بحي بيلبروك لاتزال حالات استثنائية نسبيا، حالات هي بمنزلة جزر صغيرة في محيط ليس الفقر من خصائصه الرئيسية. ولكن، كيف ستكون الأمور يا ترى، فيما لو استمر تدهور الشرائح الاجتماعية الوسطى عشر سنوات أو ٢٠ سنة أخرى؟ فيما لو صارت أعداد كبيرة من الطبقة الوسطى تعيش عيشة الطبقة الوسطى في أمريكا؟ فيما لو تناقصت العوائد الضريبية التي تجبيها الحكومة من الطبقة الوسطى، وذلك لأن دخول هذه الطبقة قد أمست في تراجع مستمر؟ فهذه الأمور تلوح في الأفق فعلا وتسبب، شيئا فشيئا، القلق لهذه

البلدية أو تلك [١٠٤]. وعلى الصعيد نفسه، أيمكننا أن نتصور الحالة التي ستؤول إليها البلاد، فيما لو اتسعت، بفعل هذه التطورات، رقعة مناطق الفقر وتراجعت مساحة مناطق الرفاهية أكثر فأكثر؟ فيما لو أمست مناطق الرفاهية جزرا في محيط عظيم؟

بناء على التحولات الاقتصادية الجارية حاليا، أليست هذه الأوضاع أمرا محتمل التحقق مستقبلا؟

«ويمتد السهل الآهل بالسكان وببناياته العظيمة، فلا يرى الناظر نهاية له على مدى البصر. ولولا البحر لما كانت هناك حدود تقف في وجه تمدده. وتشير التقديرات إلى أن عدد السكان القاطنين في محيط المدينة العظيمة قد تجاوز ١٤ مليون نسمة، وأن عدد سكان ضواحيها قد بلغ ٣ أو ٤ ملايين نسمة. ويتكون هؤلاء السكان من خليط من البشر: نجوم الفن والسياسة والاقتصاد، ومن المتسكعين والمتشردين، من أصحاب الملايين والمليارات ومن المحرومين والجياع، من حالمين مستسلمين للرؤى الوردية وماديين يحسبون لكل شيء حسابه، من قانطين يائسين وطيبين قانعين برزقهم البسيط، من مستضعفين مسلوبي الإرادة ولصوص لا يعرفون الرأفة، من خليط ينتمي إلى قبائل تتصارع فيما بينها كما لو كانت من جنس الهنود الحمر، قبائل يقودها سحرة التقدم التكنولوجي وكهنته الكارثة المطلة على الأبواب؛ خليط بعدد النمل يدب ليل نهار إما سالبا وإما مسلوبا، إما غازيا وإما مغزواً ؛ خليط يكتنز الذهب ويتعطش للدماء ويلوك أحشاء مجتمع مكون من طبقات وأجناس جمعتهم المصادفة فحسب، فلا لغة توحد بينهم ولا عقيدة مشتركة تضم صفوفهم. وبعلو يبلغ ١٥٠ مترا فوق هذا الخليط حلقت في الجو وحدة من الشرطة. وبمهل ملحوظ راحت وحدة الشرطة ترقب من العلياء الحي المحيط بمحطة القطار، هذا الحي الذي يكاد يكون سجنا اجتماعيا يقيم فيه الفقراء والمحرومون وتنتشر فيه الجريمة وتجارة المخدرات. ويشاهد المرء من هذا الارتفاع بصيصا من النور هنا

وهناك في أحياء أخرى تسودها العتمة في أغلب الحالات، وذلك لأن سكانها قد عتموا على مساكنهم خشية أن يجعل النور مساكنهم هدفا لأطماع عصابات الشباب ومجموعات سفاكي الدماء التي تتجول في الحي علها تجد فريسة دسمة تناسب تطلعاتها. وسادت الظلمة في الحي المحيط بمحطة القطار أيضا، حي الفقراء والمحرومين. وتختلط بالضباب المخيم على الحي ملامح خطر مجهول. وتحدث أحد أفراد وحدة الشرطة المستقلة الطائرة العمودية لإنجاز مهمتها، فقال: «إننا نسمي هذه البقعة من الأرض غابة الوحوش، وأوضح ما يعنيه بقوله هذا، فأردف قائلا: 'لأن القاطنين هنا قرود وحشية».

ومهما كانت الحال، فالأقلية البيضاء من سكان المدينة تتوارى عن الأنظار بنحو متزايد في الآونة الأخيرة. فصارت تحصن نفسها خلف الجدران والقضبان والأسلاك الشائكة المحيطة بحيها السكني. وتزين حدائقهم لوحات تحذر أصحاب النوايا الشريرة من الاقتراب من المنزل. وتتولى أجهزة أمنية، تعمل لحسابه الخاص، حراسة حي الرخاء والنعيم. وهناك نقاط تفتيش تراقب بدقة تامة مداخل الحي ومخارجه. ويتوقف ثمن قطعة الأرض على المسافة التي تفصل بينها وبين الأحياء السكنية التي يقطنها السكان الملونون. وغالبية السكان البيض لا يعلمون شيئا عن واقع «السجون» التي يعيش فيها الفقراء، أعني الأحياء السكنية الواقعة إلى اليسار واليمين من الطريق السريع الذي تستخدمه الشرائح المنعمة كل يوم للوصول إلى قصورها العامرة».

إن هذا كله ليس بالمستقبل المشرق الذي تتطلع إليه الولايات المتحدة الأمريكية. إنه مجرد اقتباس منتحل من تقرير وصف الأوضاع في لوس أنجلس (Los Angeles) الأمريكية عام ١٩٩٢ [١٠٥].

وإذا دامت هذه التطورات جيلا آخر، فستسود في الولايات المتحدة الأمريكية عام ٢٠٣٠ أوضاع لا تختلف كثيرا عن الأوضاع السائدة في أفريقيا.

وللدلالة على ما نقول، نود الاستشهاد بالوضع القائم في نيروبي حاليا: فتوجد هنا أيضا جزيرة صغيرة تنعم بأرقى الكماليات في محيط من فقر وبؤس لايخطران على البال أبدا.

«إلى الآن لم يسرق من منزلنا شيء ما. وأنى للسارق أن يصل إلى دارنا؟ فنحن نسكن في حصن محصن من كل مخاطر الجريمة والعنف المتعارف عليها في العالم الثالث. فقد عهدنا بحراسة منزلنا إلى رجال أمن أشداء وأسلاك شائكة وكلبين وجهاز إنذار خفي عن الأنظار... ويقع حصننا في قلعة من قلاع نيروبي. ويحيط بهذه القلعة عالم صارت غالبية سكانه تُستثنى من أسباب العيش الكريم؛ فهي ممصوصة الدماء مسلوبة الحقوق مسحوقة حتى العظم، مهمشة، عاطلة عن العمل، تتجاهلها السياسة تجاهلا تاما ولا تنوي تغيير شيء من واقعها الحزين والمحزن. وهذه الحقيقة هي التي تفسر السبب الذي يجعل الطبقة المنعمة، المميزة، تفضل العيش في داخل القلعة، فهذه القلعة هي الدرع التي تحميها من حسد هؤلاء البائسين وتقيها من قيام المعدمين المحرومين بالاعتداء عليها وعلى أملاكها... ونيروبي ليست سوى مثال واحد على سكنى الطبقات المرفهة في داخل القلاع. فهذه القلاع تنتشر في كل المدن الكبيرة في العالم الثالث، أعني المدن التي تكون فيها الفوارق بين الأغنياء والفقراء أعظم ما تكون، أعني في ساو باولو ومانيلا ولاغوس وجوهانسبورغ. كما أمست هذه القلاع تزداد انتشارا في الولايات المتحدة الأمريكية أيضا: ففي شيكاغو وميامي ولوس أنجلس يعيش ملايين من المواطنين في داخل قلاع محصنة تحصينا محكما. وكان تقرير التنمية الصادر عن الأمم المتحدة قد حذر قبل عامين من هذه التطورات، إذ إنه أشار إلى أن دول العالم تتحول تدريجيا إلى عالم تسوده اللامساواة؛ وأن الرأسمالية، السائدة في عالم تتحكم فيه العولمة، قد أمست تَستبعد عن الحياة الاقتصادية مليارات الأفراد من القادرين على العمل. على صعيد آخر، أخذت الشرائح المنعمة تتوارى عن الأنظار خلف مساكن تقع في أحياء محكمة العزلة.

> ... وكانت الجثة التي رأيتها ممدة أمام مدخل منزلنا قبل بضعة أيام، قد أكدت لي أن تدابيرنا الأمنية غاية في الجدارة. وكان هذا الرجل قد قتل في وضح النهار. وليس لديّ علم بهوية الشخص الذي قتله. كما قُتل العديد من الأفراد في المناطق المجاورة لنا في الأيام الأخيرة. وفي الكثير من الأحيان، لا نستطيع النوم من كثرة إطلاق النار من حول منزلنا... في مثل هذه الليالي تنتابنا رغبة جامحة في التفتيش عن حصن أفضل، إلا أننا نتخلى عن هذه الرغبة في كل مرة نزور فيها بعض الأصدقاء، فلسان حالهم يقول: كلما كانت الجدران أعلى، كان الفزع أكبر والرعب أشد والرهبة أعنف ـ الفزع من ثورة جماهير العاطلين، والرعب من حسد المعدمين، والرهبة من الجريمة والعنف وثأر الفقراء لأنفسهم» [١٠٦].

وأنت أيها القارئ، أتريد العيش في مجتمع من هذا القبيل؟ أعني أتريد أن تعيش في هذا المجتمع العيشة التي ينعم بها المرفهون طبعا، وليس عيشة الفقراء البائسين؟ نعم، أتريد أن تعيش مع «أولي الامتيازات» من «سكان الحصون والقلاع؟ وما قيمة العيش في «سجون النعيم» هذه، إذا كان ليس بمستطاعي السير في الشوارع والطرقات آمنا على حياتي، إذا كان ليس بمقدوري أن أستخدم وسائط النقل العامة من غير خطر يتهددني؟ من هذه الأمثلة البسيطة يتبين لنا بجلاء استحالة أن ينهض الأفراد ـ حتى إن كانوا من أغنى الأغنياء ـ بالوظائف التي هي من صلب وظائف الدولة تقليديا: المحافظة على أرواح المواطنين وممتلكاتهم واتخاذ التدابير الضرورية لخلو البيئة من الملوثات وغير ذلك من وظائف الدولة التقليدية.

إذا كنا نريد العيش في كنف مجتمع من هذا القبيل، فما علينا في الواقع إلا أن نواصل المسيرة بالنحو الذي نحن سائرون عليه، أعني ما علينا إلا أن نواصل تحرير الأسواق والانفتاح أكثر على السوق العالمية، وأن نستمر في إفقار الحكومة والنظر إلى النمو الاقتصادي على أنه الهدف الوحيد الذي يتعين على السياسة الاقتصادية تحقيقه، وأن نواظب على تحرير أسواق المال من التوجيه الحكومي، وأن نتمادى في تقليص حقوق العمال، وأن نمضي قدما في خفض الضرائب على الدخول العالية التي يحصل عليها أصحاب الثروة [١٠٧] والشركات.

بهذا المعنى، ليس على السياسيين سوى المضي قدما بانتهاج السياسة التي انتهجوها بنجاح حتى هذا الحين؛ فهذه السياسة ستفضي بنا إلى المجتمع المرسومة صورته آنفا سواء كان السياسيون مرتشين أو راشين، سواء كانت لهم مبادئ ثابتة أو كانوا انتهازيين لا هم لهم غير البقاء في مناصبهم؛ سواء واصلوا تبذير ملياري يورو من الموارد الضريبية على مجالات مظهرية من قبيل فرع شركة إيرباص في هامبورغ أو استمروا في إغلاق المسابح العامة ورياض الأطفال والمسارح وداوموا على تقليص مدفوعات الرعاية الاجتماعية وعدد أفراد الشرطة اقتصادا في النفقات؛ نعم، سواء اتخذ السياسيون هذا الإجراء أو ذاك، وسواء تصرفوا عن نية سليمة وطوية بريئة أو بخبث وانتهازية وبدجل ونفاق، فالأمر الذي لا خلاف عليه هو أن هذه الأمور كلها لن تحدث تغييرا جوهريا في النتائج التي سيفرزها النظام السائر على هدي النظرية الليبرالية المحدثة. ولا يسعنا هنا سوى التذكير بشعار رفعه الطلبة المتمردون عام ١٩٦٨ جاء فيه: «لو كانت الانتخابات تغير شيئا يذكر، لكانت الحكومات قد ألغتها منذ زمن طويل».

أما إذا كان المرء يرفض العيش في كنف هذا المجتمع، فسيتعين عليه تغيير الكثير، فتغيير القليل لم يعد يكفي أبدا. وعلى خلفية هذه الحقيقة لا بد لنا من التأكيد أن العوامل المعيقة والمشجعة لتحقيق الرفاهية ليست قدرا مكتوبا لاقدرة للإنسان على التحكم فيها. فكل واحد من هذه العوامل نشأ في سياق تطور تاريخي معين، نشأ على خلفية قرارات اتخذها السياسيون بمحض إرادتهم.

إلا أن على المرء، الذي يسعى لتعزيز العوامل المشجعة «للرفاهية في كل أرجاء المعمورة ولكل أبنائها»، أن يسأل نفسه عما إذا كانت القرارات السياسية لا تزال قادرة على تغيير هذه العوامل ـ وعن الكيفية التي يجب أن يتحقق بها هذا التغيير، إن كان ثمة إمكان للتغيير فعلا. فحين يمعن المرء النظر في هذه العوامل، فإنه يدرك بيسر أن هذه العوامل قد تشابكت فخلقت من نفسها نسيجا متينا بات يمنح كل واحد من العوامل قوة كبيرة على مقاومة محاولات التغيير. وتؤدي هذه الحقيقة إلى حقيقة أخرى مفادها أن النظم الاجتماعية الناشئة عن هذه العوامل ستغدو أشبه ما تكون بالطحالب البحرية، فهي تميل إلى القضاء على كل النظم الاجتماعية المختلفة عنها.

وهذا أمر يسهل فهمه، فكلما كانت العوامل المراد تغييرها أكثر، كانت الإمكانات على حدوث تغيير يذكر أضعف. من هنا، لا عجب أن نفقد الأمل في حدوث تغيير يذكر، فالحقائق السابقة تدعونا للميل إلى الاعتقاد بأن الأمور لن تتغير أبدا.

بهذا المعنى، إن رفضنا العيش في «المجتمع الجديد، مجتمع الحصون والقلاع»، فلن يكون أمرا يسير التحقيق. فعلينا أن نستعد لاتخاذ التدابير الضرورية لتحقيق تحولات سياسية جوهرية وكثيرة أيضا. إلا أن تحقيق هذه التحولات يظل أمرا مشكوكا فيه، فنحن لا نرى في الأفق أن ثمة قوة سياسية قادرة فعلا على القضاء على النظام المختل المتحكم في مصائرنا في اليوم الراهن. وفي هذا السياق لا مندوحة لنا من أن نسأل أنفسنا عن ماهية التحولات التي نريدها؟ وعن الخلل الموجود في الاقتصاد العالمي السائد حاليا؟ وعما إذا كان تدهور ظروف الحياة في أوروبا ـ وفي أمريكا الشمالية والجنوبية أيضا ـ هو الثمن الذي يتعين علينا دفعه لتنمية باقي بلدان العالم الثالث؟



الباب الثاني

اقتصاد عالمي غير مجد: هل نحن في حاجة إلى نظام اقتصادي عالمي آخر؟

4

انعكاسات السوق العالمية الحرة على الاقتصاد الألماني

«على الاقتصاد العالمي أن يحقق الرفاهية للجميع»

لودفيغ أرهارد

في الباب الأول من هذا الكتاب، كنا قد تتبعنا تطور الاقتصاد الألماني منذ الدمار الذي حل به إبان الحرب العالمية الثانية، وحتى وصوله إلى مرحلة الرفاهية النسبية في سبعينيات القرن العشرين. وفي سياق هذه المتابعة، كنا قد لاحظنا أن اللامساواة في توزيع الخيرات قد تفاقمت، وأن الحكومة ازدادت هزالا ماليا، وأن العديد من الشرائح الاجتماعية أمست أكثر فقرا منذ منتصف سبعينيات القرن المنصرم. حدث هذا كله، على الرغم من أن الاقتصاد كان قد واصل نموه بالمسار المعهود. وكانت هذه السلبيات من العمق، بحيث صار الجميع على ثقة تامة بأن المجتمع صار بأمس الحاجة إلى الإصلاح.

ولكن، كيف يكون هذا الإصلاح؟

وكما أشرنا في مواطن أخرى من هذا الكتاب، يسير بنا المنهج الإصلاحي، المهيمن الآن على الساحة ـ أعني المنهج السائر قدما

في تقليص مدفوعات الرعاية الاجتماعية وخفض الضرائب والإنفاق الحكومي وخفض الأجور عامة ودخول الشرائح الموجودة في أدنى السلم الاجتماعي - على وجه الخصوص - صوب الكارثة بخطى حثيثة فعلا. ومع أن هذا المنهج يكاد أن يحظى بموافقة الأغلبية الساحقة من أولي الأمر، إلا أن بوسعنا أن نفترض أن أحدا لا يصبو إلى هذه الكارثة. ولكن، ولأن السياسة أمست، بفعل استمرار تدهور الظروف المعيشية، مجبرة على النهوض «بمنهج إصلاحي» يدعم شرعيتها، والانطلاق من نظرية اقتصادية تستطيع الاستناد إليها لاستعادة هذه الشرعية، لذا فإنها عثرت على ضالتها في الليبرالية المحدثة ونظريتها الاقتصادية المهيمنة على عقول جل الخبراء الاقتصاديين في الوقت الراهن. والطامة الكبرى هي أن هؤلاء «الخبراء» يطالبون السياسة بالسير قدما في تطبيق المنهج الليبرالي المحدث، حتى بعدما بان للعيان إخفاقه الكامل في حل مشاكل المجتمع. على صعيد آخر، تصطدم كل الحلول القادرة على حل المعضلات الاجتماعية بعقبة كأداء اسمها: السوق العالمية الحرة. وانطبقت هذه الحقيقة على حلول من قبيل زيادة صافي الأجور بغية إشراك أصحاب الدخول المتدنية في قطف ثمار النمو الاقتصادي. وانطبقت، أيضا، على تمويل شبكة الرعاية الاجتماعية من خلال مجمل الضرائب بما في ذلك الضرائب المستوفاة من الشركات وأصحاب الدخول العالية، وعلى المحاولات التي بذلت لإغراء المشاريع بعدم نقل الإنتاج إلى العالم الخارجي. كما انطبقت هذه الحقيقة ليس على كل المحاولات التي كانت ترمي إلى إصلاح الوضع المالي الخاص بالبلديات فحسب - هذه البلديات التي صار خواء ميزانياتها يجبرها أكثر فأكثر على تقليص الخدمات التي تقدمها للمواطنين - بل انطبقت، أيضا، على كل الخدمات الحكومية الضرورية، أعني تزويد السكان بمياه الشرب والطاقة الكهربائية وتوفير مستلزمات الأمن للمواطنين.

وفي النقاشات الدائرة في ألمانيا حول «الإصلاحات» لا تتبلور أي مقترحات بشأن السبل الكفيلة بالخروج من هذا المأزق. فالحديث عن دور السوق العالمية من محرمات الأمور على ما يبدو. وفي الواقع، من ذا

الذي يستطيع تغيير الأمر الواقع والحقيقة القائمة؟ ومهما كانت الحال، فإن الأمر الذي لا شك فيه هو أن الفخ الليبرالي المحدث ليس الإطار الذي يسمح بإجراء الحلول الناجعة. فهذا الفخ يحول دون التخلص من البطالة، ويسلبنا القدرة على الوقوف في وجه نقل الإنتاج إلى «بلدان الأجور المتدنية»، وصد ما سوى ذلك من عمليات تجري على قدم وساق لتدمير فرص العمل ـ فحتى إن تجاهلنا قطاع البناء المتراجع لأسباب هيكلية، فالملاحظ هو أن فرص العمل قد تراجعت، في القطاع الصناعي في الفترة الواقعة بين عامي ١٩٠١ و٢٠٠١، بمقدار بلغ ٢,٨ مليون فرصة عمل؛ إذ لم تزد فرص العمل المسجلة في هذا القطاع على ٨,٥ مليون فرصة عمل في عام ٢٠٠١. ولا عجب من هذا التراجع. فالإجراءات القادرة على وقف هذا التراجع لم تنطو على إيجابيات فحسب، بل انطوت على سلبيات لا يستهان بها أيضا. فالمخاطر المحيطة بالطلب السلعي، المتدني أصلا بسبب تفاقم اللامساواة في توزيع الدخل والثروة القوميين منذ ثلاثين عاما، تزداد تفاقما من يوم لآخر، بكل تأكيد.

ولكن ما السبب الذي يجعل من السوق الحرة، هذه السوق التي يجري التغني بمحاسنها ليل نهار، عائقا في طريق كل محاولات الإصلاح؟ هل من حقنا القول بأن التجارة الحرة والديموقراطية ليستا «نهاية التاريخ»؛ وإذا كان فرنسيس فوكوياما قد أصر، قبل عشرة أعوام تقريبا، أي عقب انهيار مشروع «العولمة الاشتراكية» وانتهاء الحرب الباردة، على الزعم بأن التجارة الحرة والديموقراطية أعلى مراحل التطور في الحياة الاجتماعية، ألا تفند الوقائع المتحققة على أرض الواقع، هذا الزعم؟ [1]

وإذا كانت السوق الحرة هي العائق الذي يحول، دائما وأبدا، دون اتخاذ الإجراءات الاجتماعية الضرورية، وإذا كانت غالبية سكان المعمورة قد باتت ترى أن العقيدة الزاعمة ببلوغنا «نهاية التاريخ» قد أفرزت اختلالات وكوارث اقتصادية لا تعد ولا تحصى، فلا ريب في أن من حقنا أن نسأل: ألا تنطوي هذه العقيدة على خطأ معين؟ وإذا كانت تنطوي على هذا الخطأ فعلا، فما هي طبيعة هذا الخطأ؟ وما هو أصله؟

السوق العالمية المحررة من القيود ـ فرصة ذهبية أم غيٌّ وضلال؟

إن كل هذه الأسئلة تدعونا إلى إمعان النظر في النظرية التي تدعي لنفسها أنها ليبرالية الطابع. فعلينا هاهنا دراسة ما إذا كانت السوق العالمية، المحررة من القيود والتوجيهات الحكومية تماشيا مع مبادئ هذه النظرية، خيرا أم لعنة، وما إذا كان بإمكاننا، أو ينبغي بنا، تنظيمها بنحو مختلف أو وضع القيود عليها، ولو بنحو جزئي على أدنى تقدير، وذلك بغية أن تبقى إيجابياتها خيرا للشعوب وأملا في أن تصبح سلبياتها نسيا منسيا. وإذا كان واجبنا يحتم علينا ليس التعرف على الأمور التي تجسد حسنات المنهج الليبرالي المحدث والعناصر التي تعكس سيئات هذا المنهج فقط، بل وتبيان ماهية الحلول الضرورية لحل المشاكل القائمة، فلا مندوحة لنا عندئذ من أن نحلل بنحو دقيق المقولات الليبرالية. أي لا بد لنا من أن نسأل:

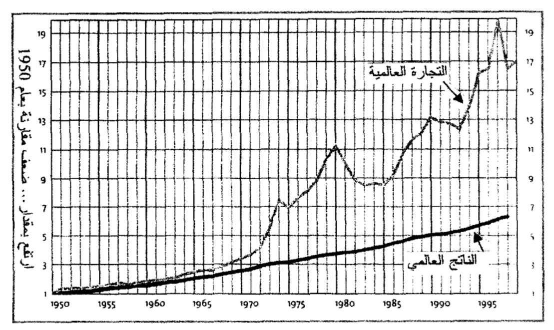
(١) عما إذا كان المنهج الليبرالي المحدث يؤدي فعلا إلى نمو التجارة الدولية بحنو واضح وأكيد؟

(٢) وعما إذا كان تحرير التجارة العالمية هو فعلا أفضل السبل لتعزيز نمو الاقتصاد العالمي وزيادة حجم مجموع النواتج القومية في مجموع الدول المشاركة في هذه التجارة؟

(٣) وما إذا كان النمو المتحقق في اقتصاديات هذه الدول سيفرز «رفاهية للجميع، أعني ما إذا كان سيفرز رفاهية لمجموع المواطنين ولجميع الدول المعنية؟

بقدر تعلق الأمر بنمو التجارة العالمية، تؤكد البيانات الإحصائية على حقيقة بينة لا تقبل أي اختلاف أبدا: في الحقبة الليبرالية المحدثة حققت التجارة العالمية نموا انفجاريا بكل تأكيد.

فمقارنة بحجم التجارة العالمية في عام ١٩٥٠ ارتفع حجم التجارة العالمية في عام ١٩٩٧ إلى عشرين ضعفا. وسجلت هذه التجارة أعظم معدل نمو لها في حقبة انتشار المبادئ الليبرالية وتحولها من آراء نظرية إلى مناهج عملية تطبقها الأكثرية الساحقة من الحكومات، أعني الحقبة بين عامي ١٩٧٣ و٢٠٠٠.



الشكل E: تفوق نمو التجارة العالمية على نمو الناتج العالمي (نمو حقيقي) [٢]

من هنا، لا مندوحة من الاعتراف بأن الليبرالية تعزز التجارة العالمية، فنمو التجارة العالمية حقيقة واقعة لا يمكن الاختلاف عليها أبدا. ويراد من التجارة أن تمن بخيرها على الاقتصاد، أي يراد منها أن تكون وسيلة للتقدم الاقتصادي. وكما هو معروف، فقد جرت العادة على أن يقاس هذا التقدم من خلال الناتج القومي.

إلا أن الأمر اللافت للنظر هو أن التجارة المتنامية الحجم لم تؤد إلى نمو جميع النواتج القومية المتحققة على مستوى العالم، أي أنها لم تؤد إلى زيادة الدخول القومية المتحققة في البلدان المشاركة في التجارة العالمية، فكما يتضح لنا من منحنى الناتج العالمي في الشكل أعلاه، يكاد مسار نمو النواتج القومية المتحققة على المستوى العالمي أن يكون خطا مستقيما، أي أنه يكاد يكون «نموا خطيا» لا غير. فدرجة ارتفاع المنحنى تكاد أن تظل ثابتة طيلة حقبة تحرير التجارة الخارجية من القيود الحكومية.

وتعني هذه الحقيقة أن البيانات الإحصائية لا تدعم النظرية الزاعمة بأن تحرير التجارة الخارجية يؤدي حتما إلى نمو مجمل اقتصاديات العالم؛ أي أن الوقائع المتحقق على أرض الواقع تدحض هذه النظرية. وتأسيسا على هذه

الحقيقة، فإن الأمل بأن تؤدي كل جولة من جولات تحرير التجارة الخارجية إلى تنامي نمو الاقتصاد العالمي وخيرات الشعوب المشاركة في هذه التجارة وهم بين وضلال مبين.

وحتى إن افترضنا أن النواتج القومية في الاقتصاد العالمي قد نمت بشكل ملحوظ بفعل تحرير السوق العالمية من القيود والعقبات، تظل هناك حقيقة أخرى لا يجوز لنا تجاهلها، حقيقة تشهد على أن ارتفاع النواتج القومية في الاقتصاد الدولي ليست هدفا قائما بحد ذاته، بل هو وسيلة لتحقيق هدف تصبو إليه الشعوب. فهدف الاقتصاد الوطني لا يكمن في «تلبية متطلبات الاقتصاد الوطني» فقط، كما زعم أحد وزراء الاقتصاد الألمان السابقين، بل هو يكمن في تلبية متطلبات المجتمع الوطني [٣]، وينطبق الأمر ذاته على الاقتصاد العالمي أيضا؛ فهدف الاقتصاد العالمي لا يكمن في تلبية متطلبات الاقتصاد العالمي فقط، بل هو يكمن في تلبية متطلبات المجتمع العالمي أيضا. فخدمة المجتمع العالمي هي المهمة التي ينبغي بالاقتصاد العالمي أن ينهض بها. ولعل عبارة لودفيغ أرهارد الشهيرة: على الاقتصاد العالمي أن يحقق «الرفاهية للجميع»، هي خير تعريف لهدف الاقتصاد العالمي. من هنا فإن هذا الهدف هو المحك الذي ينبغي بنا أن ننطلق منه عند تقييمنا لجدارة الاقتصاد العالمي المحرر من القيود والتوجيهات الحكومية انسجاما مع مقولات النظرية الليبرالية المحدثة، لا سيما أن هذه النظرية تدعي لنفسها صراحة أنها هي أيضا تصبو إلى تحقيق هذا الهدف:

فتحت عنوان مفاده «عشر مزايا لنظام التجارة العالمية الحرة» [٤]، تتغنى منظمة التجارة العالمية في موقعها على شبكة الإنترنت بمساعيها الرامية إلى المضي قدما بعملية التحرير. وفي سياق حديثها عن الميزة السادسة تؤكد المنظمة على أن التجارة تؤدي إلى زيادة الدخول.

> «إن إزاحة المعوقات عن طريق التجارة يتيح فرصة مناسبة لنموها ـ ولنمو الدخل أيضا. وتنطبق هذه الحقيقة على الدخول القومية والدخول الخاصة سواء بسواء...
>
> من ناحية أخرى، تعني الزيادة المتحققة في الدخول أن ثمة موارد تستطيع الحكومات استخدامها لإعادة توزيع الأرباح التي جناها أصحاب الدخول العالية ـ وذلك بقصد

مساعدة الشركات والعاملين على التكيف مع المتطلبات الجديدة في الأسواق وعلى تحقيق إنتاجية أعلى ولكي يكونوا أكثر قدرة على المنافسة على سبيل المثال. فهذه المساعدة تقدم لهم عونا أكيدا سواء في ما هم ينهضون به حاليا من نشاطات وأعمال أو في ما يزمعون أداءه من نشاطات وأعمال جديدة».

ولكن، وكما سبق أن بينا في مواطن أخرى من هذا الكتاب، فإن التجارة المتنامية لا تؤدي، حتى إلى نمو ملحوظ في النواتج القومية المتحققة في العالم، فضلا عن أن تؤدي إلى زيادة ملحوظة في دخول جمهور المواطنين. إن الوقائع المتحققة على أرض الواقع تنقض هذه المقولة بكل تأكيد، فهذه الوقائع تبين أن معدلات النمو السنوية تسجل انخفاضا بقدر تعلق الأمر بمجموع الناتج القومي المتحقق على مستوى العالم ككل. فكما سبق أن بينا في سياق الحديث عن النمو الخطي الذي سجله الناتج القومي الألماني، يعني النمو الخطي أن الإنتاج يزداد، سنويا، بكمية ثابتة [5]. وتأسيسا على هذه الحقيقة، وحينما نأخذ الزيادة الحاصلة كنسبة مئوية من الناتج القومي المتحقق في كل عام، يعني النمو الخطي، والحالة هذه، أن الناتج القومي يزداد بمعدلات متراجعة.

في سياق تحرير التجارة العالمية، انقطعت كلية، في الأمم الصناعية، الأواصر المتينة التي كانت قائمة بين صافي الدخول الحقيقية التي يحصل عليها الأفراد ونمو الناتج القومي. فإذا كانت هذه الدخول قد انخفضت في بادئ الأمر، فإنها أمست تراوح في مكانها في اليوم الراهن، كما تبين لنا من الشكل C.

كما نستغرب من الزعم القائل بأن التجارة الحرة تمكن الحكومات من جني الأموال الضرورية لإعادة التوزيع. ففي اليوم الراهن، فإن قيمة الأموال الموجودة تحت تصرف الحكومات، في تراجع مستمر بفضل المنافسة الشرسة على جذب الاستثمار وإغراء المشاريع في «التوطن» بالبلد المعني. ونحن لا نبالغ أبدا إذا قلنا إن الوضع المالي الحكومي أسوأ من هذا بكثير، وأن الحكومات لم تعد يتوافر لها أي مال يمكنها أن تخصصه لإعادة التوزيع. وكيفما كانت الحال، فإننا لاحظنا في الباب

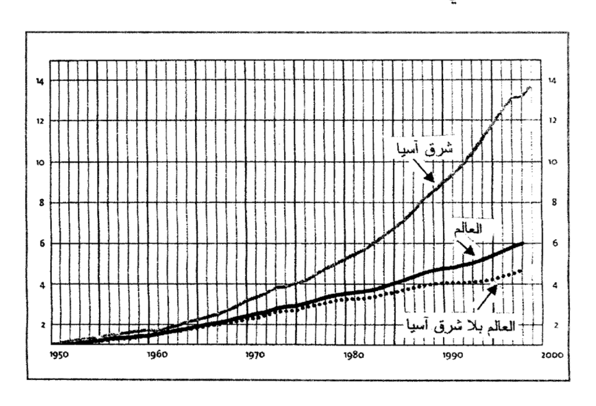
الأول من هذا الكتاب أن ثمة عائقا يمنع إعادة التوزيع بنحو مخالف لنمط التوزيع السائد حاليا والمتسم بمحاباته للشركات وأصحاب الثروة والدخول العالية؛ وليس هذا العائق سوى السوق العالمية المحررة من القيود والتوجيهات الحكومية وما يجري في هذه السوق من منافسة ضارية على إغراء رؤوس الأموال بالبقاء في الوطن، وعلى جذب الاستثمار الأجنبي.

وحينما يتحدث المرء عن جدارة آلة معينة أو نظام اجتماعي محدد إنما يريد في الواقع الإشارة إلى النسبة القائمة بين المصروفات (في حالة مصنع لتوليد الطاقة الكهربائية على سبيل المثال: مقدار النفط الذي يستهلكه هذا المصنع مقيسا بالسعرات الحرارية) والعائد (أي الطاقة الكهربائية مقدرة بالسعرات الحرارية التي ينتجها المصنع المعني). وإذا أردنا التحدث بمقولات اقتصادية بحتة، أي إذا أردنا غض النظر عن مستوى الرفاهية الذي يحققه النظام الاجتماعي المعني، فسيكون بوسعنا عندئذ أن نعرف جدارة نظام التجارة العالمية على أنها النسبة القائمة بين حجم التجارة العالمية والناتج القومي المتحقق على مستوى العالم في العام المعني. وتأسيسا على هذا التعريف، فإذا ارتفع حجم التجارة بمعدلات متزايدة وإذا ظل نمو الناتج القومي المتحقق على المستوى العالمي دون النمو الحاصل في التجارة[٦]، فإن هذا يشير لنا إلى أن التجارة لا تتمتع بجدارة كبيرة بالنسبة إلى نمو الإنتاج العالمي.

ولأن الوقائع قد أثبتت أن النمو، الذي حققه الاقتصاد العالمي في الخمسين عاما الأخيرة، كان نموا خطيا لا غير، لا يجوز لنا أن نتوقع تحسنا ذا بال على نمط النمو هذا. من هنا، فإن على الاقتصاد والسياسة أن يأخذا بعين الاعتبار أن نمو النواتج القومية المتحققة على مستوى العالم لن يكون أكثر من نمو خطي، أي أن هذه النواتج ستواصل نموها بمعدلات سنوية متناقصة. وإذا كان الأمر على ما نقول، وهو على ما نقول فعلا، فليس بوسعنا أكثر من أن نطالب المحررين، الذين تختارهم الصحف المختصة بشؤون الاقتصاد بنحو انتقائي، وبعد اختبار متانة إيمانهم بالمبادئ الليبرالية المحدثة، أن يعترفوا صراحة بزيف عقيدتهم الليبرالية المحدثة وأن يكفوا عن تبشير المواطنين بقرب تحقق «المستقبل الزاهر»[٧].

فخلافا لما يزعمه المطالبون بضرورة تحرير التجارة، لا تؤدي التجارة الحرة إلى تسريع نمو الاقتصاد العالمي. كما أنها لا تتسبب في تباطؤ هذا النمو. فسواء تحررت التجارة الخارجية من القيود أم لم تتحرر، سيظل الاقتصادي العالمي يحقق نموا خطيا لا غير، أي أنه سيواصل النمو بمعدلات متناقصة. من هنا، وبقدر تعلق الأمر بنمو الناتج القومي المتحقق على المستوى العالمي، تبدو لنا التجارة الخارجية الحرة صيغة من الصيغ الكثيرة التي يمكن أن تكون عليها التجارة العالمية، أعني أنها صيغة لا ميزة لها، فهي لا تنطوي على مناخ إيجابية معينة ولا على خصائص سلبية محددة.

وفي الواقع، فحتى هذه النتيجة المحايدة إلى حد ما، لا تدعم، لا من قريب ولا من بعيد، العقيدة الليبرالية. فدول النمور والتنين في شرق آسيا كانت قد ساهمت بأربعين في المائة من النمو الذي حققه النتاج القومي المتحقق على مستوى العالم. فمن خلال الشكل F، يمكننا الاطلاع عن كثب على مساهمة هذه الدول الآسيوية في نمو الاقتصاد العالمي.



الشكل F: الناتج الإجمالي في العالم وفي شرق آسيا (٨).

بيد أن الأزمة الاقتصادية التي عصفت باقتصاديات شرق آسيا أبانت بنحو أكيد أن دول النمور كانت تتستر على عدائها الشديد للعقيدة الليبرالية، وأن الخطط الحكومية كانت تتحكم بنحو خفي في هذه الاقتصاديات التي أمست تحتل مكانة مرموقة في الاقتصاد العالمي [٩]. وعلى الصعيد نفسه، يتعارض التقدم الاقتصادي العظيم الذي تسجله الصين الشيوعية مع المزاعم التي تذيعها على الناس منظمة التجارة العالمية.

فقد علق فايسبروت (Weisbrot) وصحبه فكتبوا قائلين:

«إن [البنك العالمي وصندوق النقد الدولي] يتحرجان، لأسباب مفهومة، عن التغني بالنجاحات التي حققتها الصين، فالصين لم تعوم عملتها [١٠] ولم تتخل عن فرض رقابة حكومية صارمة على نظامها المصرفي ولم تكف عن اتخاذ إجراءات تتعارض بنحو صارخ مع الشروط التي يفرضها عادة صندوق النقد الدولي والبنك العالمي».

من ناحية أخرى، لم تحرر كل من الدولتين الصينيتين (الصين وتايوان) التجارة الخارجية إلا بعد مضي عقد كامل من السنين على تسارع النمو الاقتصادي [١١].

ويعلق ستيغليس، الاقتصادي الحائز على جائزة نوبل، على هذه الحقائق فيقول شارحا:

«وكان صندوق النقد الدولي والبنك العالمي قد تجاهلا عن وعي وإرادة إمعان النظر في هذه الناحية من العالم، وإن كان نجاحها يفرض على كلتا المؤسستين أن تبحثا هاهنا عن دروس نافعة للآخرين. ولم يتغير الموقف إلا بعد أن ضغطت اليابان على البنك الدولي مطالبة إياه بضرورة تقديم دراسة عن النمو الاقتصادي في شرق آسيا. (واستجاب البنك العالمي لهذه الضغوط فعلا فنشر دراسة عنوانها: النمو الاقتصادي في شرق آسيا). ولعله تجدر الإشارة هاهنا إلى أن هذه الدراسة لم تصدر إلا بعد أن تعهدت اليابان بتمويلها. وكان هذا التجاهل أمرا طبيعيا في الواقع: فهذه البلدان حققت ما حققت من نجاحات على الرغم من عدم انصياعها إلى المبادئ التي يريد اتفاق

واشنطن»[١٢] (Washington Consensus) (*) إملاءها على الشعوب. لا بل، وهذا هو السبب الأهم، لأنها حققت ما حققت من نجاحات لأنها لم تنصَع لهذه المبادئ أصلا. ومع أن خبراء البنك قد خففوا من اللهجة المستخدمة في الصيغة النهائية للدراسة، إلا أن دراسة البنك العالمي حول المعجزة الاقتصادية الآسيوية أشادت، مع هذا، بالدور المهم الذي قامت به الدولة في هذا السياق. وفي الواقع، شتان ما بين الموقفين؛ فالدور الذي قامت به الدولة في آسيا فاق بكثير الدور اليسير الذي يتعين بالدولة أن تنهض به بحسب تصورات اتفاق واشنطن[١٣].

ونتوصل من هذه الحقائق إلى خلاصة مفادها:

أن كل التنبؤات بشأن الدفعة العظيمة التي ستطرأ على النمو الاقتصادي في العالم أجمع بعد خفض التعريفات الجمركية في سياق جولات الغات (GATT) المختلفة، إنما كانت حبرا على ورق، ورجما بالغيب لا واقع يسنده. فالمكاسب توزعت على فئة ضئيلة العدد فقط ـ أما الآخرون، فإنهم خسروا ما كسبته هذه الفئة الضئيلة العدد. وتأسيسا على هذه الحقيقة، لم يعد في وسع المرء المطالبة بإلغاء المزيد من القيود التجارية وتحرير أوسع والسير قدما في عملية خصخصة المشاريع العامة بذريعة مفادها أن نمو الاقتصاد والرفاهية لن يعوض الدول عن التضحيات الناجمة عن هذه الإجراءات فحسب، بل سيمن عليها بخير يفوق هذا التعويض بكثير.

(*) ترجع قصة «اتفاق واشنطن» إلى عام ١٩٨٩، عندما كانت صحافة الولايات المتحدة الأمريكية ما زالت تتحدث عن رغبة دول أمريكا اللاتينية في القيام بالإصلاحات التي قد تتيح لها فرصة الخلاص من أزمة الديون الأجنبية. ولتحديد طبيعة السياسات الاقتصادية الممكن انتهاجها للوصول إلى هذا الهدف، قرر «معهد الاقتصاد الدولي» في واشنطن العاصمة عقد ندوة يقدم فيها مؤلفون من عشر دول من أمريكا اللاتينية بحوثا تشرح بالتفصيل التطورات الاقتصادية التي قادت إلى أزمة الديون في البلدان المعنية وسبل التعامل مع هذه الأزمة. وكان جون ويليامسون (John Williamson)، الزميل الرئيسي في معهد الاقتصاد الدولي، قد شارك في هذه الندوة ببحث أورد فيه عشرة إصلاحات في السياسة الاقتصادية. وأطلق ويليامسون على حزمة الإصلاحات هذه اسم «اتفاق واشنطن» اعتقادا منه أن كل المشاركين في الندوة يعتقدون أن الأوضاع في أمريكا اللاتينية تتطلب هذه الإصلاحات بكل تأكيد. وكان ويليامسون قد تطرق إلى قصة «اتفاق واشنطن» في مجلة البنك العالمي «التنمية والتمويل»، (الصادرة في سبتمبر ٢٠٠٣، المجلد ٤٠، العدد ٣) فكتب قائلا: «ولم أكن أحلم مطلقا أنني كنت بذلك أصك مصطلحا سيصبح فيما بعد نداء حرب في المناظرات الأيديولوجية لأكثر من عقد من الزمن...» وكانت حزمة «الإصلاحات... كما يلي: انضباط المالية العامة، إعادة ترتيب أولوية المصروفات العامة، الإصلاح الضريبي، تحرير أسعار الفائدة، سعر صرف تنافسي، تحرير التجارة، تحرير الاستثمار الأجنبي المباشر، الخصخصة، إلغاء =

على صعيد آخر، يؤدي اتساع التبادل التجاري لا إلى ارتفاع النفقات الضرورية لتطوير الهياكل التحتية (شوارع المرور السريع، الموانئ البحرية والموانئ الجوية على سبيل المثال لا الحصر) ارتفاعا عظيما فحسب، بل سيؤدي، أيضا، إلى تفاقم الأضرار البيئية وإلى ارتفاع التكاليف الاجتماعية بنحو تصاعدي. من هنا، فإن المضي قدما في «جولات تحرير التجارة» سيزيد من وطأة هذه الأضرار بكل تأكيد.

وإذا أضفنا إلى هذا كله، فشل التجارة الخارجية في رفع المستوى المعيشي الخاص بجمهور المواطنين، وما نشأ عنه من شرخ عميق في وحدة المجتمع، وخواء في الموازين الحكومية، عندئذ لا مندوحة للمرء من أن يصل إلى نتيجة لا مفر منها مفادها أن:

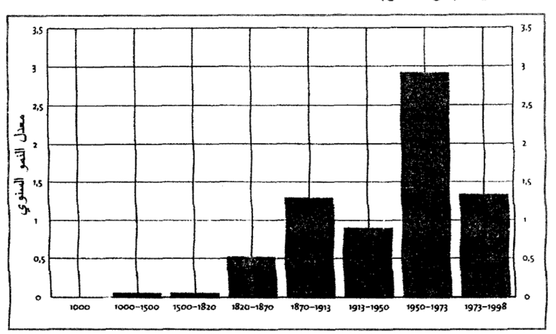
«النظام الليبرالي المحدث» لا يتصف بجدارة تذكر، إنه اقتصاد غير مجد.

وإذا كان مستوى الناتج القومي لا يساعدنا كثيرا في التعرف على مستوى الرفاهية السائد في مجتمع معين. إلا أن المرء يستطيع، عموما، القول بأن الناتج القومي الشديد التدني يشير، عادة، إلى وجود فقر في المجتمع. من ناحية أخرى يمكن للمرء أن يستشف من الناتج القومي المرتفع نسبيا أن المجتمع ينعم برفاهية معينة. لكن هذه الحقائق لا يجوز أن تحجب عنا أن ارتفاع الناتج القومي لا يؤدي بالضرورة إلى ارتفاع رفاهية جمهور المواطنين. ولعل ما ساد في الدول الاشتراكية سابقا خير برهان على هذه الحقيقة. ففي هذه الدول لم يؤد ارتفاع الناتج القومي في نهاية الثمانينيات إلى ارتفاع يذكر في مستوى الرفاهية.

= القيود على الأسواق، حقوق الملكية...» ويقر ويليامسون بأنه أغفل إدراج عدد من الإصلاحات الضرورية في القائمة، «مثل جعل سياسة الاقتصاد الكلي تحقق الاستقرار الدوري، وتصحح عدم المساواة الفظيع في توزيع الدخول الذي ابتليت به المنطقة». ويواصل ويليامسون حديثه فيقول: «... بيد أنه من الواضح تماما، أنه بمرور السنين، أصبح كثير من الناس يستخدمون المصطلح بمعنى يختلف جدا عما قصدته. ويمكن للمرء أن يحدد معنيين بديلين على الأقل. الأول منهما يساوي بين آراء واشنطن والليبرالية الجديدة...» فالليبراليون الجدد، الليبراليون المحدثون، يؤيدون «معظم إصلاحات السياسة التي وردت في توافق واشنطن»، إلا أن «هناك عددا من المبادئ الليبرالية الجديدة يتبدى غيابها جليا في قائمتي وهي: نزعة التركيز على أسعار الضرائب المنخفضة، والحد الأدنى للدولة التي ترفض أي مسؤولية عن تصحيح توزيع الدخل أو احتواء العوامل الخارجية وحرية تحرك رأس المال... أما التفسير الثاني فهو أن توافق آراء واشنطن يمثل السياسة التي تتبعها بصورة جماعية المؤسسات التي تتخذ من واشنطن مقرا لها والتي تقدم نصائحها للدول النامية: أي مؤسسات برتنون وودز (صندوق النقد الدولي والبنك العالمي) وبنك التنمية لدول أمريكا والخزانة الأمريكية، وربما بنك الاحتياطي الفيدرالي للولايات المتحدة...»، وتكمن نواحي الاختلاف بين المنظورين «في الحماس الذي أظهرته واشنطن في التسعينيات للترويج لقابلية حساب رأس المال للتحويل». فويليامسون يقر صراحة بأنه أهمل عن وعي «إدراج التحرير الشامل لحساب رأس المال نظرا إلى أنني لم أعتقد أنه أحرز توافقا في الرأي في واشنطن» [المترجم].

من ناحية أخرى، وفي سياق ما نحن في صدد الحديث عنه، تنطوي دراسة تطور الناتج القومي على خطأ فادح حين لا تأخذ هذه الدراسة التطور السكاني بعين الاعتبار. وللتدليل على ما نقول، دعنا نفترض أن ثمة دولة نامية درج كل فرد من مواطنيها على إنتاج رطل من الرز سنويا، وأن حجم سكان هذه الدولة قد تضاعف بعد مضي ثلاثين عاما. إن استمرار كل مواطن في إنتاج الكمية نفسها التي درج على إنتاجها، سيعني، والحالة هذه، أن حجم الإنتاج، الناتج القومي، قد تضاعف أيضا بعد مضي الثلاثين عاما؛ أي أن المواطنين ظلوا على ما هم عليه من فقر مدقع، وإن كان الناتج القومي قد ارتفع إلى ضعف القيمة التي كان عليها في السابق.

من هنا، فإن ارتفاع الحصة، التي يجنيها الفرد الواحد من سكان العالم في المتوسط من الناتج المتحقق على مستوى العالم هي المعيار الصائب للتعرف على دور الاقتصاد العالمي في زيادة الرفاهية. والملاحظ هو أن النمو السنوي، الذي طرأ على حصة الفرد الواحد من الإنتاج العالمي، كان من الضعف بحيث إنه لم يكن حتى نموا خطيا في «الحقبة الليبرالية المحدثة» التي مر بها الاقتصاد العالمي بين عام ١٩٧٣ وعام ٢٠٠٠. فهذا النمو كان في تراجع مستمر، لا بل كان معدله قد فقد نصف قيمته (على رغم تراجع نمو سكان العالم تراجعا ملموسا مقارنة بالحقبة السابقة على الحقبة الليبرالية المحدثة). إن الشكل G يبين لنا هذه الحقيقة بكل دقة وجلاء.



الشكل G: النمو السنوي للناتج العالمي (حصة الفرد الواحد)؛ انخفض معدل النمو إلى نصف قيمته في الحقبة الليبرالية المحدثة، أي منذ السبعينيات[١٤].

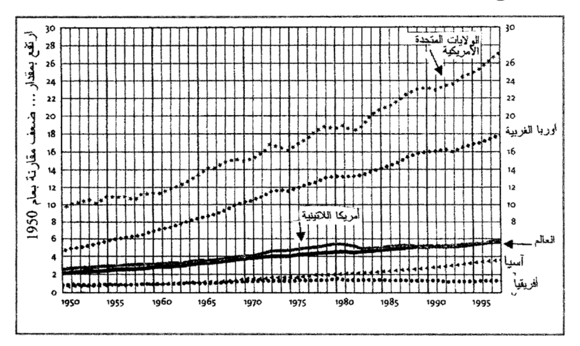
ولهذا السبب يؤكد فايسبروت وصحبه على:

«إن من حق المرء أن يذهب إلى آخر مدى في وصم سياسة البنك العالمي وصندوق النقد الدولي بالفشل. فهذه السياسة كانت فاشلة بكل تأكيد عند تقييمها انطلاقا من معيار النمو الاقتصادي ـ ويظل هذا الفشل حقيقة قائمة حتى إذا تجاهلنا توزيع الدخول كلية» [١٥].

ويبين لنا الشكل H مدى اللامساواة في نمو حصة الفرد الواحد من الناتج القومي في أقاليم العالم المختلفة.

إن الولايات المتحدة الأمريكية في مقدمة الرابحين من لعبة الليبرالية المحدثة (راجع بهذا الشأن الشكل H) حقا سجلت الولايات المتحدة الأمريكية، منذ الستينيات على أدنى تقدير، أيضا، أي مثل باقي الدول الصناعية، نموا خطيا، أي نموا اتسم بمعدلات متراجعة، بقدر تعلق الأمر بحصة الفرد الواحد من الناتج القومي، إلا أن الأمر الأكيد هو أن الولايات المتحدة قد تميزت من باقي الدول الصناعية، وذلك من حيث إن مجمل الناتج القومي الأمريكي كان قد استطاع تسجيل نمو متزايد (exponential) في المتوسط. ومع هذا، فإن النمو الخطي لحصة الفرد الواحد من الناتج القومي لا يجوز أن يحجب عنا أن هذه الحصة استطاعت، منذ منتصف السبعينات، أن تحرز ارتفاعا بلغ ٥٠ في المائة، كما هو بين من الشكل ١٤ في الملحق. وأوروبا الغربية أيضا كانت في عداد الرابحين. فهي حققت معدلات النمو نفسها، ولكن انطلاقا من مستوى أدنى (راجع الشكل H).من ناحية أخرى تصدرت أفريقيا قائمة الخاسرين بنحو واضح وبيِّن في الشكل H. ففي هذه القارة تسجل حصة الفرد الواحد من الدخل انخفاضا مستمرا منذ سبعينيات القرن المنصرم. أما أمريكا الجنوبية فإن حالها ليست أفضل من حال أفريقيا كما هو بيِّن من الشكل المذكور أنفا. فإذا كانت حصة الفرد الواحد من الدخل قد دأبت على النمو حتى السبعينيات، فالملاحظ هو أن هذه الحصة قد توقفت عن النمو في عام ١٩٨٠. وتأسيسا على هذه الحقيقة لا عجب أن تتحول هذه القارة إلى بؤرة مضطربة اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا. ففي الفترة الواقعة بين عام ١٩٨٠ وعام ٢٠٠٠ ارتفع، في هذه القارة، عدد السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر من ١٢٠ مليونا

إلى ٢١٤ مليونا (أي أن نسبتهم بلغت ٤٣ في المائة من مجمل عدد السكان). ويعاني ٩٢,٨ مليون (أي ما يعادل ١٨,٦ في المائة) من سكانها من وطأة فقر مدقع وعوز مطلق [١٦].



الشكل H: تفاقم اللامساواة: الرابحون والخاسرون

ومن الجدير ذكره أن القيم التي تنطوي عليها منحنيات الشكل H ليست سوى أرقام تصف الحالة السائدة في المتوسط. فبما أن التفاوت بين الفقر والغنى ازداد ولا يزال يزداد اتساعا وتسارعا في كل المجتمعات خلال الحقبة الليبرالية المحدثة، لذا يمكننا أن نقرر، واثقين، أن هذه المنحنيات تخفي عنا حقيقة الظروف المعيشية التي تعاني منها الشرائح الأكثر فقرا في المجتمعات المختلفة. وكانت الليبرالية المحدثة قد خدَّرت، على مدى جيل كامل، مشاعر الكثير من شعوب العالم بوعود براقة وبشائر كاذبة تزعم أن تفاقم البؤس وتزايد عدد الفقراء ليس سوى حالة عابرة على درب الرفاهية التي سينعم بها مجموع المجتمع ـ علما بأنها تواظب على ترديد هذا الزعم ـ وإن كان الأفق يخلو كلية من أي بشائر توحي بإمكان تحقق تحولات إيجابية. وعلى خلفية هذه الحقائق، لا عجب أن ترى شعوب البلدان المعنية في مزاعم هذه العقيدة إفكا وبهتانا. فالوقائع الاقتصادية المتحققة في هذه الدول دحضت المزاعم الليبرالية المحدثة بنحو لا يدع مجالا للشك أبدا. فهذه العقيدة أفرزت اليأس والقنوط، والعنف والإرهاب.

بهذا المعنى، فإن الزعم بأن الليبرالية المحدثة خير وسيلة لتسريع ارتفاع النواتج القومية في العالم، ليس سوى خداع للنفس و«أفيون للشعوب». ورب سائل يسأل عن سبب فشل هذه العقيدة وبطلان مزاعمها؟ ولماذا يتسم هذا النظام، المصور وكأنه أفضل النظم من وجهة النظر الاقتصادية، بالعجز وسوء الجدارة حتى بالنسبة إلى تحقيق النمو الاقتصادي؟

ما أسباب عدم جدوى التجارة الحرة؟

إن النتائج التي استخلصناها حتى الآن تثير العجب وتدعو إلى الدهشة بكل تأكيد، لا سيما أن الكثير منا يعتقد بأن إخضاع السياسة برمتها، والنشاطات الفردية بمجملها، إلى متطلبات المصالح والتطلعات الاقتصادية أمر ينطوي، اقتصاديا على أدنى تقدير، على نفع أكيد!

وفي نظام معقد ومتشعب، من شاكلة الاقتصاد العالمي، ثمة، دائما وأبدا، أكثر من سبب واحد لتحقق نتيجة معينة. ومع هذا، فإن ثمة أربعة أسباب حتمت، إلى حد بعيد، تحقق هذه النتيجة السلبية:

السبب الأول:

بما أن النظام يحقق كفاءته المطلوبة من خلال خفض التكاليف إلى أدنى مستوى ممكن على المستوى العالمي، لذا فإنه يحتم، في الوقت ذاته، خفض الأجور أيضا، أي أنه يحتم خفض أحد أهم مصادر القوة الشرائية في العالم.

وكنا قد شرحنا تداعيات هذه الظاهرة في مكان آخر من هذا الكتاب، فأكدنا أن: السوق الحرة تعاقب في اليوم الراهن كل من تسول له نفسه زيادة الأجور. وهذا أمر مفروغ منه، فبهذا النهج تصل السوق الحرة إلى حالة «الإنتاج بأدنى كلفة». بيد أن القول بأنه لم يعد بالإمكان تحقيق ارتفاع في الأجور يتماشى مع نمو الناتج القومي، أي ارتفاع يشبه الارتفاعات التي تحققت في الفترة الواقعة من عام ١٩٥٠ وحتى منتصف السبعينيات، لا ينفي الحقيقة التي أكدناها سابقا، والقائلة بأن مواصلة النمو الاقتصادي يفترض نمو العرض والطلب بنحو متناظر.

السبب الثاني:

التنافس على إحراز الريادة في التصدير، فلأن الطلب السلعي المحلي لم يعد ينمو بالسرعة نفسها التي ينمو بها الناتج القومي، لذا ركز الاقتصاد جهوده على التصدير منذ سبعينيات القرن العشرين. إلا انه بصنيعه هذا كان

قد استجار من الرمضاء بالنار. فالتركيز على الصادرات كان فخا لا مخرج منه. وكان نوربرت رويتر (Notbert Reuter) قد وصف، بنحو دقيق، خصائص هذا الفخ حين كتب قائلا:

> «كلما كان الاقتصاد الألماني أكثر حاجة إلى تصدير السلع والخدمات، كانت حاجته إلى التكيف مع الشروط السائدة في السوق العالمية أكبر؛ وكلما تحولت صناعات أكثر صوب تصدير السلع، كانت ضغوط الشروط السائدة في السوق العالمية على مستويات الأجور ومدفوعات الرعاية الاجتماعية أكبر» (١٧).

إلا أن الضغوط التي يشير إليها رويتر هي ليست كل ما في الأمر. فالسوق العالمية تضغط، أيضا، على هوامش أرباح الشركات صغيرة ومتوسطة الحجم، أعني الشركات المنتجة للسلع الوسيطة. إذ تواجه هذه الشركات منافسة شركات أجنبية تنتج في بلدان تتصف بتدني الأجور.

فبحسب ما قاله رجل مطلع على بواطن الأمور، أعني الدكتور ديتر هونت (Dieter Hundt)، رئيس الاتحادات الألمانية لأرباب العمل والمدير التنفيذي لمجموعة شركات يبلغ عدد العاملين فيها حوالي ١٦٠٠ عامل (١٨):

> «لم تستطع أي شركة من الشركات العملاقة أن تضاهي إيغنازيو لوبيس (Ignazio Lopez) [أحد الرؤساء السابقين لشركة فولكس واكن] في استغلال الشركات المنتجة للسلع الوسيطة. وكان أصحاب السيارات قد لمسوا عن كثب عواقب إجراءات خفض تكاليف الإنتاج بمقدار وصل إلى بضعة مليارات في كل عام. فالملاحظ هو أن جودة السيارات قد تدهورت في العديد من الحالات».

ومهما كانت الحال، فكلما كان تراجع دخول جمهور المواطنين أكبر، كان الاقتصاد أشد تبعية للصادرات، وأكثر حاجة إلى تخفيض الأجور وما سوى ذلك من تكاليف أخرى. من هنا، لا عجب أن تقف ألمانيا، اقتصاديا، في مؤخرة الركب الأوروبي إثر كساد اقتصادها في عام ٢٠٠١/٢٠٠٢. فألمانيا، باعتبارها تاجر أوروبا الأول، كانت قد «أدمنت على ممارسة التصدير» (١٩)، فبصادراتها البالغة ٣٩ في المائة من الناتج القومي الإجمالي، كانت ألمانيا في عام ١٩٩٨ تاجر أوروبا الأول، فصادراتها هذه تفوقت على صادرات جميع

الدول الأوروبية الأخرى. ومعنى هذا هو أن ألمانيا كانت شديدة التبعية للصادرات [٢٠]. ولكن، وبدلا من تجرع الدواء الذي يشفيها من «الإدمان على ممارسة التجارة»، واصل المعنيون ثرثرتهم وطالبوا، كالعادة، بضرورة تحرير سوق العمل من القيود وبضرورة تقليص شبكة التكافل الاجتماعي. ومعنى هذا هو أن أصحاب الشأن أرادوا أن تبقى الأمور على ما هي عليه، فلسان حالهم كان يقول: نحن لن نتخذ الإجراءات الضرورية للوقوف في وجه التطورات السلبية، إننا سنلقي عبء هذه التطورات على عاتق تلك الشرائح الاجتماعية، التي هي أضعف الشرائح قدرة على الدفاع عن نفسها.

وبما أن تصريف البضائع في الأسواق الوطنية قد أخذ يزداد صعوبة في الكثير من البلدان، لذا راح الكل يصارع الكل على كسب أكبر حصة في السوق العالمية. إلا أن هذه السوق المحررة من القيود والتوجيهات الحكومية لا تسمح لأحد أن يحتكر النصر لنفسه فقط. حقا لا يجافي تقرير الأمم المتحدة بشأن «التنمية البشرية» الصادر عام ١٩٩٧ الحقيقة حين يؤكد على:

> «أن الدول الفقيرة ستكون، بالتأكيد، قادرة على تسريع التنمية وتحقيق قفزة تنموية تتخطى بضعة عقود، فيما لو حققت، إلى جانب أجورها المتدنية، استثمارات في التعليم وفي تطوير القدرات التقنية وفي النمو الاقتصادي المتجه نحو التصدير. فهذه الإجراءات تمكنها من الانتفاع من مزايا التحرير المتزايد في السوق العالمية.» [٢١].

فألمانيا، الدولة التي خرجت من الحرب العالمية الثانية منهارة تعاني العوز والفقر، كانت قد اتخذت، أيضا، من السوق العالمية وسيلة لتحقيق «معجزتها الاقتصادية». بيد أن الأمر الواضح هو أن الفوز في التصدير لا يمكن أن يحالف الجميع في وقت واحد، بل هو يقتصر على فئة ضئيلة فقط. فالنمر، الذي يجد في المرعى الكثير من الماشية، سيشبع حتى التخمة بكل تأكيد؛ أما إذا كان هناك سبعة نمور في مرعى بلا ماشية، فإنهم سيعانون من الجوع بلا أدنى شك.

وفي المنظور العالمي، تحتم زيادة التصدير وجود زيادة في الواردات، أي أنه ليس من منطق الأمور أن يكون الجميع مصدرين. بهذا المعنى، فإذا استطاع عدد محدود من الدول تحقيق النصر في سوق التصدير، فلا بد من أن تكون هناك دول أخرى قد اندحرت في الصراع على هذه السوق، أي أنها أمست دولا مستوردة.

إلا أننا لسنا إزاء إشكالية خاصة بالدول الصناعية المتقدمة فقط. فمن الوهم أن نتصور أن في وسع الأمم النامية كافة أن تطور نفسها وترفع من مستوياتها المعيشية من خلال التجارة الحرة وتصدير السلع التي تنتجها أيدٍ عاملة زهيدة الأجور، أعني سلعا من قبيل المنتجات النسيجية. حقا يمكن لبعض الاقتصاديات تطبيق هذه السياسة التجارية في أزمنة معينة؛ فبعض دول النمور الفتية استطاعت فعلا أن تحقق لنفسها حصة تصديرية معتبرة في الأمم الصناعية المتقدمة، وأن تسبب، رويدا رويدا، تراجع الصناعة النسيجية، على سبيل المثال، في هذه الدول. بيد أنه هنا أيضا تسري الحقيقة القائلة بأن للسوق قابلية محدودة للاستيعاب. فالأمم الصناعية المتقدمة لا تستطيع أن تستوعب كل السلع النسيجية التي تنتجها الدول المتطلعة إلى تحقيق النمو.

ولعل من نافلة القول التأكيد هاهنا على أن الصراع على أسواق التصدير لا يزال في بداياته الأولى. فالصين صارت الآن عضوا في منظمة التجارة العالمية. من هنا، لم يعد بإمكان الدول المنضوية تحت راية منظمة التجارة العالمية أن تحمي نفسها من الصادرات الصينية من خلال الضرائب الجمركية وما سوى ذلك من إجراءات حمائية.

> «إن النتائج، التي يتوقعها خبراء ينتمون إلى مختلف المشارب والاتجاهات السياسية، ستهز الاقتصاد العالمي والصين نفسها أيضا. فمن خلال سياستها الاقتصادية القائمة على تحرير الاقتصاد الوطني من ناحية، وقيام الحكومة بتوجيه الاستثمارات والتدخل في تحديد المجالات الممكن الاستثمار فيها من ناحية أخرى، استطاعت الصين، في أقل من عشرين عاما، زيادة قيمة الناتج القومي إلى أربعة أضعاف. وكانت هذه النتيجة قد تحققت في سياق سياسة تجارية أعاقت بنحو حازم الواردات ووضعت سدا منيعا أمام سوق المال الدولية وفرضت على الاستثمارات الأجنبية قيودا صارمة...
>
> وبأجور شهرية تتراوح ما بين ١٠٠ إلى ٢٠٠ دولار، يتسم العمال الصينيون بكفاءة لا قدرة لأحد على منافستهم فيها. من هنا، لا عجب أن ترتفع حصة الصادرات الصينية، في هذا

اليوم، أي في غضون فترة وجيزة نسبيا، إلى ٣,٥ في المائة من مجمل الصادرات العالمية. ويتوقع المسؤولون عن توجيه الاقتصاد الصيني أن يؤدي قيام الدول الأخرى بتحرير تجارتها مع الصين وإلغائها للضرائب الجمركية وتخليها عن الإجراءات الحمائية إلى زيادة هذه الحصة إلى ٢٠ في المائة. إن الصين مرشحة لأن تصبح ورشة العالم فعلا.

... فابتداء من المصانع الإنتاجية في دول أمريكا الوسطى ومرورا بمناجم الصلب والحديد في جنوب أفريقيا وانتهاء بصناعة الغزل والنسيج اليدوية في الهند وبنغلادش، صارت كل هذه الصناعات فزعة من كابوس الأسعار الصينية المتدنية...» [٢٢].

وعلى وجه الخصوص، وبعد انتهاء سريان مفعول اتفاقيات الألياف المتعددة (*) [٢٣] (Multifiber Arrangement, MFA) في عام ٢٠٠٥، فإن من المتوقع أن يجري إغراق السوق العالمية بالمنتجات الآسيوية زهيدة الثمن. لكن الصين نفسها ستواجه، كما يؤكد هاينر فلاسبك (Heiner Flassbeck)، كبير الاقتصاديين لدى الأونكتاد (UNICTAD)، [المؤسسة التي انبثقت عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية]، التحديات ذاتها عقب سريان قواعد منظمة التجارة العالمية عليها أيضا:

«فالتحرير السريع للأسواق سيؤدي، بالنسبة إلى المصانع الحكومية على وجه الخصوص، إلى نتائج مدمرة. ولأن هذه المصانع كانت تشغل، حتى منتصف التسعينيات، ٤٧ في المائة من مجمل القوى العاملة في المصانع الصينية، لذا سيفرز التحرير المتسارع نتائج غاية في السلبية بالنسبة إلى فرص عمل هؤلاء العمال.

وينطبق الأمر على صناعة النسيج والسيارات على وجه الخصوص. فهذه الصناعات لا يمكن لها أن تتوقع تحقق أي نفع من عملية التحرير هذه، كما تؤكد الدراسة التي أعدتها

(*) جرى العمل باتفاقية الألياف المتعددة في بداية الستينيات، وذلك لتلافي المخاطر الناشئة عن انضمام اليابان إلى الغات. فقد خشيت الدول الصناعية من منافسة اليابان لها في المنسوجات. فهذه الاتفاقية تجيز للدول الصناعية وضع قيود كمية، حصص، على وارداتها من السلع النسيجية. وفي عام ١٩٨٦ جرى تمديد العمل بهذه الاتفاقية لآخر مرة. وبهذا فقد انتهى العمل بها في عام ١٩٩٦ [المترجم].

الأونكتاد. وعلى الصعيد نفسه، يؤكد فلاسبك أنه لا يجوز للصين أن تفقد توازنها [٢٤] أبدا. 'فهذا خطر ينطوي على نتائج وخيمة بالنسبة إلى مجمل الاقتصاد العالمي» [٢٥].

على صعيد آخر، تنطوي التوجهات الرامية إلى خفض التكاليف على نتائج وخيمة العواقب بالنسبة للأسواق المحلية. فالاقتصاد يحافظ على توازنه فقط حين يكون هناك طلب قادر على استيعاب السلع المنتجة. من هنا، فإن من يريد لاقتصاده الوطني النمو المستديم، لا مندوحة له من أن يتخذ الإجراءات اللازمة لأن ينمو الطلب المحلي بنحو مناظر لتطور الإنتاج. ولكي يتحقق هذا التناظر، لا غنى للاقتصاد المتنامي عن زيادة دخول جمهور المواطنين [٢٦]، ومعنى هذا، هو أن النمو الاقتصادي المستديم يفترض تحقق العكس تماما: إنه يتطلب أجورا متزايدة بكل تأكيد، وزيادة ملحوظة في الطلب الحكومي، أيضا، في بعض الحالات - أي أنه يتطلب تحقيق ما كان كينز قد أشار إليه في ماضي الزمن [٢٧]. وبهذا المعنى، فإنه يتطلب في الوقت ذاته: تدهور «القوة التنافسية» التي يقوم عليها المنهج التنموي في دول النمور. ومهما كانت الحال، فكلما كانت تنمية دول النمور الكبيرة والصغيرة أكثر اعتمادا على التصدير، وكلما جنحت هذه الدول إلى التصدير لمدة أطول، كانت هذه الدول أكثر عرضة للفشل والخيبة، إذا ما صادف أن تراجع حجم هذه الصادرات وإذا ما أجبر الاقتصاد الوطني في يوم من الأيام، وشيئا فشيئا، على الانكفاء على الطلب السلعي المحلي الذي كان المرء قد أوهن قواه في سياق ما بذل من جهود للإبقاء على تدني الأجور بغية تعزيز القوة التنافسية.

فمنذ سنوات عديدة، يشكل الطلب السلعي المحلي أحد الهموم الكبرى التي تشغل بال المسؤولين عن الخطط الاقتصادية:

«المهمة الأساسية للسياسة الاقتصادية الكلية: هي زيادة الطلب المحلي: ففي عام ٢٠٠٠ سترى الحكومة الصينية أن زيادة الطلب المحلي هي المهمة الكبرى للسياسة الاقتصادية الكلية، بحسب ما أعلنه رئيس الهيئة الوطنية للتنمية والتخطيط، زينغ بايان (Zeng Peiyan)... في سياق مؤتمر صحفي شارك فيه أعضاء مجلس الدولة الصيني» [٢٨].

من ناحية أخرى، فكلما كان عدد الأمم المشاركة في تحرير السوق العالمية أمام الصادرات أكثر، كانت اقتصاديات العالم أكثر شبها بالحالة التي تسود عادة في الاقتصاديات المغلقة: فالاقتصاديات المختلفة ستتحول إلى اقتصاد واحد، وأسواق العالم المتعددة ستصبح سوقا واحدة. إلا أن هذه الاقتصاديات، المغلقة بالمعنى التقليدي، لم تختلف فيها الآراء قط حول أهمية تعادل نمو العرض والطلب بالنسبة إلى تطور الاقتصاد الوطني.

وفي اقتصاد من هذا القبيل لا بد أن تطفو على السطح الظاهرة التي تحدثنا عنها في الباب الأول من هذا الكتاب: أعني أن تكون الأجور مفرطة في الارتفاع عند النظر إليها كجزء من التكاليف، ومنخفضة عند النظر إليها كأحد عناصر الطلب السلعي.

وكما نوهنا في الباب الأول كان مستشار الرايخ برونـنـغ (Bruening) قد بذل، إبان أزمة الكساد الكبير في عام ١٩٣٠، جهودا عظيمة لإصلاح الأوضاع المالية في الدولة. فمن خلال القرارات المخصصة لمواجهة الطوارئ خفض برونـنـغ رواتب موظفي الدولة ومستخدميها. وتنسب وجهة النظر الحديثة إلى هذه الإجراءات المسؤولية عن تفاقم الأزمة [٢٩] ولكن، شتان ما بين خفض دخول مواطنين محدودي العدد وفي بلد واحد «وخفض دخول جمهور المواطنين» وتطبيق هذا الخفض في كل بلدان العالم وإكراه كل الحكومات على «إصلاح أوضاعها المالية» استجابة لمبادئ النظام الليبرالي المحدث!

السبب الثالث:

التجارة الحرة تقوض فرص العمل على مستوى العالم أجمع.

من حقائق الأمور أن: الأوضاع الاقتصادية السائدة في الدول المنضوية تحت راية منظمة التعاون الدولي والتنمية تبين بجلاء أن البطالة تنمو، حاليا، بنحو مناظر لنمو التجارة العالمية [٣٠].

ولكن، ما الآثار التي تتركها التجارة الدولية على العالم أجمع؟ ألا ينطوي ما يقوله كارل كريستيان فايتسزيكر (Carl Christian Weizsaecker) على شيء من الحقيقة، حين يؤكد أن:

> «انتقال صناعة، الأنسجة والملابس على سبيل المثال، من ألمانيا إلى العالم الثالث يعني في الحالات العامة التحول من الإنتاج كثيف رأس المال إلى الإنتاج الأقل كثافة في استخدام

رأس المال. بهذا النحو، يؤدي هذا الانتقال إلى خلق فرص عمل جديدة يفوق عددها عدد فرص العمل التي تسبب نقل الإنتاج في ضياعها. فكمية رأس المال اللازمة لكل فرصة عمل ستتراجع وفق أكثر الاحتمالات. بهذا المعنى، فإن نقل الإنتاج ينطوي على مساهمة جيدة لمحاربة البطالة في العالم» (٣١)

ومن حيث المبدأ، لا غبار على وجهة النظر هذه. بيد أن الأمر الذي يتعين علينا الإشارة إليه هو أن هذه المساهمة الجيدة تنطوي على طامة كبرى من وجهة نظر العاملين في صناعة الأنسجة والملابس؛ فمن ناحية، ضاعت فرص العمل في ألمانيا، وخيمت ويلات البطالة على العمال، الذين يتحدث إليهم فايتسزيكر في مقالته قائلا: «في ألمانيا... لم يخسر أحدٌ من جراء العولمة». ومن ناحية أخرى، فإن إطلاق مصطلح «فرص العمل» على ما هو سائد في الدول النامية (وفي صناعة الملابس والأنسجة على وجه الخصوص) تزويق ما من بعده تزويق للمآسي التي تفرضها فرص العمل هذه على العاملين في الدول النامية.

وكانت ناعومي كلاين (Naomi Klein) قد وصفت في مؤلفها الموسوم «No Logo» (٣٢) فرص العمل زهيدة الثمن في الدول الفقيرة وصفا دقيقا فعلا. فقد أبانت المؤلفة السبل التي تنتهجها الشركات العالمية العملاقة للتخلص من تشغيل العمال بنحو دائم. فهذه الشركات تنقل الإنتاج إلى البلدان التي تكون فيها الأجور أدنى ما يمكن أن تكون عليه وتستخدم أزهد المقاولين الثانويين كلفة للنهوض بأعباء الإنتاج. بهذا النحو تنشأ فرص عمل مؤقتة وتتصف بأجور لا تسد الرمق إلا بالكاد. وعلى خلفية هذه الحقيقة، لا عجب أن تتراجع، حاليا، حتى الأجور البائسة التي يحصل عليها الأطفال المستخدمون في عملية الإنتاج (٣٣). وفي سياق الصراع المحتدم بين الدول النامية على كسب سوق لتصدير بضائعها كثيفة العمل، لا مندوحة من أن يكسب الرهان ذلك البلد الذي لديه أدنى مستوى أجر. ومعنى هذا، هو أن هذا البلد سيظل يتمتع بهذه الميزة إلى حين يظهر على الساحة بلد آخر يتصف بأجور أدنى.

«فحين رفض العمال في كوريا الجنوبية العمل بأجور لا تزيد على الدولار الواحد في اليوم، قامت صناعة الأحذية، بمفردها، بتسريح ٣٠ ألفا من العاملين لديها، في الفترة الواقعة بين عام ١٩٨٧ وعام ١٩٩٢. ففي عام ١٩٨٥ كانت

شركة الأحذية ريبوك (Reebok) تنتج جميع أحذيتها الرياضية في كوريا الجنوبية، وتايوان على وجه التحديد. إلا أن الأمر تغير كلية في عام ١٩٩٥. فمنذ هذا الحين اختفت، في كوريا وتايوان، كل المصانع الخاصة بهذه الشركة تقريبا. إذ أوكلت هذه الشركة إلى الشركات الإندونيسية والصينية إنتاج ٦٠ في المائة من أحذيتها. وقبل عشر سنوات صار أطباء الأسنان الفرنسيون يستوردون الأسنان الاصطناعية من هونغ كونغ وسنغافورة. وحينما اكتشفوا أن الأجور في تايلند أدنى، صاروا يستوردون هذه الأسنان من تايلند. ولم يدم الأمر طويلا، فهم يستوردونها، حاليا، من الصين» [٣٤].

ورب قائل يقول معترضا: السوق العالمية في تحول مستمر واتساع متنام! ومن حيث المبدأ، لا غبار على هذا الاعتراض أيضا. فالسوق العالمية تزداد اتساعا، من ناحية، عندما تكون الدخول المكتسبة من الإنتاج المخصص للسوق العالمية مصدرا يمكن العاملين في الدول، المشاركة حديثا في هذا الإنتاج، من زيادة طلبهم السلعي. ومن ناحية أخرى، تزداد السوق العالمية اتساعا حينما يؤدي استيراد البضائع زهيدة الثمن إلى زيادة عدد المشترين في الدول الصناعية القديمة.

إلا أن على المعترض أن يعترف، في سياق هذه المقارنة، أن السوق العالمية ليست ساكنة أبدا، بل هي في حركة وحراك مستمرين. فعدد المنتجين وعدد السلع المنتجة في نمو مستمر. من هنا، فإن الأمر المهم، إنما يكمن في أيهما سينمو بنحو أسرع. فهذا هو مكمن المشكلة التي تحيق بالسوق العالمية في اليوم الراهن. فالملاحظ هو أن مزيدا من بني البشر يتطلعون لأن ينتجوا للسوق العالمية ولأن يحصلوا على فرصة العمل من خلال هذه السوق. فالهند والصين، بمفردهما، يؤويان ما يزيد على مليارين من بني البشر. علما بأن نسبة معتبرة من هؤلاء السكان تمتاز بوضع تعليمي جيد أو أنها يمكن أن تكتسب المعارف الضرورية بسرعة وبلا تعقيدات تذكر. على صعيد آخر، تسرِّح المصانع الصينية التقليدية ملايين لا تحصى ولا تعد من العاملين ذوي الخبرات الجيدة.

ولا مراء في أن هؤلاء جميعا كان يمكن أن يكونوا مستهلكين أيضا، فيما لو كانوا قد حصلوا على الأجور المناسبة. لكن كل المؤشرات تؤكد بنحو قاطع أنهم لا يحصلون على هذه الأجور أبدا. ولعل من بديهيات

الأمور أن مستوى هذه الأجور البائسة لن يطرأ عليه تغيير يذكر. فأنى لها أن تتغير، لا سيما أن عرض العمل المتزايد بلا انقطاع يصعّد باستمرار من شدة الرهان على فرص العمل. ولعله تجدر الإشارة إلى أن قولنا، بأن هذه الأجور البائسة لن يطرأ عليها تغيير يذكر، غير دقيق. فهذه الأجور تتغير فعلا، ولكن نحو الأسوأ. ويكمن سبب هذا التطور السلبي في الضغوط التي تمارسها السوق العالمية على الأسعار. وخلاصة القول هو أن المرء يخدع نفسه والآخرين، حين يتصور أن الانفتاح على السوق العالمية يمنح مليارات البشر في الدول النامية الضمانة الأكيدة لكسر طوق البؤس والفاقة.

وهكذا، فحينما نمعن النظر في السوق العالمية، فإن بصرنا يقع على الصورة نفسها التي رأيناها عند إمعان النظر في الواقع السائد في ألمانيا: فقيمة العمل السوقية، وبهذا أيضا قوة العمل على إملاء إرادته، قد تدهورتا تدهورا بينا، وذلك لأن تحرير التجارة صار يغري مزيدا من بني البشر بالتطلع للحصول على ما هو متاح من فرص العمل. إلا أن سوق العمل، أيضا، تخضع لقوانين العرض والطلب. وهكذا، فحينما يزداد عدد الراغبين في العمل بمقدار يبلغ مليارا أو مليارين من بني البشر، فلا عجب والحالة هذه من أن يغدو العمل البشري برخص النفايات» (٣٥).

السبب الرابع:

«الأزمات الاقتصادية الدورية» ودورها في إعاقة النمو الاقتصادي

إن الحماية التجارية أشد عدو لنظرية التجارة الحرة البحت. ففي هذه النظرية تحارب وتدان الإجراءات الرامية إلى حماية الاقتصادات الوطنية من مغبة التجارة الحرة بنحو يخلو من أي شك وتردد.

وكان الكساد الكبير قد بدأت طلائعه تلوح في الأفق عام ١٩٢٩، وسرعان ما عمت هذه الأزمة العالم برمته، لا لشيء إلا لأن دول العالم كانت قد حررت اقتصاداتها من أغلب القيود القادرة على حمايتها من المنافسة الأجنبية. فلو لم تكن الحال على ما كانت عليه، أي لو كانت الدول قد انتهجت في عام ١٩٢٩ سبل الحماية الاقتصادية، لكان من الممكن جدا أن تقتصر آثار الكساد على اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية فقط.

ولأن السياسة الحمائية لم تصبح نهجا سائدا إلا عقب تأزم نظام التجارة العالمية برمته، لذا لا يمكن إيعاز هذه الأزمة إلى سياسة الحماية هذه. وهكذا، وخلافا لما تزعمه منظمة التجارة العالمية، لم تؤد السياسة الحمائية والضرائب الجمركية المطبقة عام ١٩٣٠ إلى البؤس الذي عم العالم أجمع، بل قادت إليه الأزمة التي عصفت بالاقتصاد العالمي القائم على مبادئ النظرية الليبرالية. فدول العالم انتهجت سبل الحماية التجارية لكسر طوق البؤس الذي عصف بها، عقب، وليس قبل اندلاع الأزمة. ولعل من نافلة القول التأكيد هنا على أن النجاح في الخلاص من آثار هذه الأزمة لم يكن حليف كل الدول.

وكما كنا قد بينا بإسهاب [٣٦]، كان روزفلت قد فرض القيود على المصارف وأنعش الطلب السلعي من خلال إنفاق مليارات من الإيرادات الضريبية على الأسلحة، وزاد من شوكة التنظيمات العمالية لتمكينها من رفع الأجور وبهذا من زيادة الطلب السلعي أيضا. وكانت هذه السياسة الكينزية، الموصوفة «بالانعزالية» (isolationism)، قد نجحت نجاحا باهرا في التعامل مع نتائج الأزمة.

ولا بد لنا في هذا السياق من الإشارة إلى السياسة الاقتصادية التي انتهجها المسؤولون في «الرايخ الألماني»، فقد طبقت هذه السياسة الاقتصادية الحماية التجارية على نحو غاية في التطرف. كما فرضت القيود على حركة رأس المال وأنعشت الطلب الكلي والنشاطات الاقتصادية من خلال توسع عظيم في المشاريع العامة، تماما كما لو كانت تسير على نهج سياسة كينزية بحتة. من وجهة النظر هذه، كانت هذه السياسة على شبه كبير بالسياسة الاقتصادية التي انتهجها روزفلت والمسماة بالنيوديل (new deal). إلا أن الأمر الذي تجدر ملاحظته هو أن السياسة الاقتصادية الألمانية كانت أشد تطرفا وحزما من السياسة الأمريكية؛ وربما كان هذا الحزم هو سر نجاح هذه السياسة [٣٧]، فحتى اندلاع الحرب العالمية الثانية، استطاعت ألمانيا، بفضل هذه السياسة، أن تقضي على البؤس الذي حاق بمواطنيها. ففي حقبة الثلاثينيات ارتفع المستوى المعيشي في ألمانيا ارتفاعا فاق بنحو أكيد المستوى الذي كان سائدا فيها إبان خضوعها لنظام الانفتاح الاقتصادي، أي إبان النظام الذي كان سائدا فيها

قبل عام ١٩٢٩. فالدخل القومي الحقيقي كان قد ارتفع في عام ١٩٣٩ إلى حوالي ٥٠ في المائة مقارنة بالدخل القومي الحقيقي الذي كان متحققا في ألمانيا قبل اندلاع الأزمة. وابتداء من عام ١٩٣٦، على أدنى تقدير، اختفت البطالة كلية من الحياة الألمانية.

إن النجاح في القضاء على البطالة هو الأمر الذي يشرح لنا تمسك الجماهير الألمانية بـ«الفوهرر» [القائد هتلر] وتغاضيها عن الجوانب الشيطانية في النظام النازي ـ وقتالها المرير على أبواب ستالينغراد أولا، وبرلين من ثم، تلبية لأوامره.

من وجهة النظر هذه، لا مراء في أن بوسع المرء أن يزعم بأن سياسة الحماية التجارية قد قادت ألمانيا إلى الحرب العالمية الثانية. بيد أن هذا الزعم هو ليس الأمر الذي قصدته منظمة التجارة العالمية، حينما أكدت على أن للحماية، التي جرى تطبيقها في ثلاثينيات القرن العشرين، دورا لا يستهان به في اندلاع الحرب العالمية الثانية [٣٨].

وفي الواقع، فإن الأزمة التي عصفت بالاقتصاد العالمي، هذه الأزمة التي اندلعت في «يوم الجمعة الأسود» وتسببت، بسرعة خاطفة في الدمار الاقتصادي الذي حاق بجميع بلدان العالم المرتبط بعضه بالبعض الآخر من خلال الأسواق المحررة من التوجيه الحكومي، نعم إن هذه الأزمة لم تكن أول كارثة تنشأ عن فلسفة التجارة الحرة. فبيت كابيلير (Beat Kappeler) كان قد وصف في مقالة نشرها في صحيفة Die Zeit أولى حقب التجارة الحرة في القرن التاسع عشر على النحو التالي:

> «لقد خلقت اتفاقية التجارة الحرة المبرمة بين بريطانيا وفرنسا في عام ١٨٦٠ النظام التجاري الأوروبي، تماما كما خلقت الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الغات) النظام العالمي للتجارة الحرة عقب الحرب العالمية الثانية.
>
> ... وتصدع هذا النظام إبان انهيار البورصة في عام ١٨٧٣، وكان هذا الانهيار قد نشر ظلاله في فيينا أولا؛ وانتقل من ثم إلى الولايات المتحدة الأمريكية وإلى باقي دول العالم. وهذا ليس بالأمر العجيب؛ فأسواق المال كانت، بفضل أخذ بلدان العالم بقاعدة الذهب، متشابكة تشابكا لا يختلف

> كثيرا عن التشابك السائد حاليا. من هنا، فقد كان هذا التشابك القناة التي انتقلت عبرها الصدمات الاقتصادية إلى كل الدول الصناعية»[٣٩].

وفي عام ١٨٨٠، أو ما نحو ذلك، ارتفع الناتج القومي ثانية وواصل نموه الخطي حتى عام ١٩١٣، بيد أن هذا النمو لا يمكن إيعازه إلى تطبيق المبادئ الليبرالية. فكابيلير يؤكد أن «التجارة الحرة قضت نحبها عقب سنوات الأزمة؛ فقد ألغى بسمارك الاتفاقيات الخاصة بخفض الضرائب الجمركية في عام ١٨٧٩؛ وكانت فرنسا قد ألغت في عام ١٨٩٢ اتفاقيات تحرير التجارة أيضا. وهكذا بدأت حروب تجارية لا رحمة فيها»، إلا أن هذه النجاحات لا يمكن أن تؤخذ كدليل قاطع يشهد، دائما وأبدا، على صواب الحماية التجارية. فاستنتاج من هذا القبيل لا يقل غباء عن الاستنتاج القائل بأن إلغاء جميع الحواجز والقيود التجارية يحقق الخير دائما وأبدا.

وكان مؤتمر بريتون وودز، المنعقد عام ١٩٤٤، على صواب حينما رأى أن مهمته الأساسية لا تكمن في إقرار بعض إجراءات الحماية التجارية، بل هي تكمن في إقرار آليات تحول دون اندلاع الأزمات في الاقتصاد العالمي مستقبلا. وكان المؤتمرون قد أقروا أهمية تنظيم أسواق المال وضرورة تثبيت أسعار صرف العملات. ويصف هارالد شومان خصائص النظام الذي أقره مؤتمر بريتون وودز في عام ١٩٤٤ فيقول:

> «وكان الاقتصادي البريطاني جون ماينارد كينز، ومعه نائب وزير الخزانة الأمريكي هاري ديكستر وايت، الملهم الروحي لهذا المؤتمر... فقد رأى الرجلان أن انعدام التوجيه الحكومي لحركة رأس المال كان أحد أسباب الأزمة الرهيبة التي مر بها الاقتصاد العالمي في الثلاثينيات. فالأمريكيون والأوروبيون كانوا قد دافعوا دفاعا مستميتا عن حرية رأس المال في التنقل بين الدول، اعتقادا منهم أن حماية مصالح أصحاب الثروة ورؤوس الأموال هي الضمانة الوحيدة لإنعاش الاستثمارات والأسواق. أي أنهم كانوا يؤمنون بالأفكار ذاتها التي يؤمن بها، حاليا، الكثير من الاقتصاديين وغالبية الحكومات، باعتبار أنها أفكار لا يمكن التشكيك في صوابها أبدا. وجرى تثبيت أسعار

صرف عملات جميع البلدان المشاركة في المؤتمر مقابل الدولار الأمريكي. كما أقر المؤتمر إنشاء صندوق النقد الدولي وعهد إليه تقديم قروض للدول لمساعدتها في التغلب على العجوزات المؤقتة في موازين مدفوعاتها. وكانت المادة الرابعة من نظام صندوق النقد الدولي قد طالبت الدول المستفيدة من موارد الصندوق، بنحو صريح لا لبس فيه، بفرض قيود تمنع الهروب المفاجئ لرؤوس الأموال...

وخلال الخمسة والعشرين عاما اللاحقة كان الأداء الاقتصادي في الدول الصناعية الغربية ينمو بمعدل سنوي يبلغ ٤ في المائة. وتأسيسا على هذا النمو ارتفعت النواتج القومية في هذه البلدان إلى ثلاثة أضعاف المستوى الذي كانت عليه من قبل...

وكان التصعيد الذي طرأ على الحرب الفيتنامية قد دفع الرئيس ريتشارد نيكسون في عام ١٩٦٩ إلى تمويل الحاجة المتزايدة إلى الأسلحة من خلال التوسع في الإصدار النقدي. وأسفر هذا التوسع عن فيض هائل من الدولارات في العالم. على صعيد آخر، كانت الحكومة البريطانية قد اتخذت الإجراءات المشجعة على ظهور ما يسمى بسوق اليورو دولار (*) (Eurodollar market) في سوق المال اللندنية.

وكان التضخم الذي عصف بدولة العملة القيادية في نظام النقد العالمي [أي الدولار الأمريكي] وحشد كميات هائلة من رؤوس الأموال السائلة لأغراض المضاربة قد تسبب

(*) لعله تجدر الإشارة هنا إلى أنه ليس لهذه التسمية علاقة بالعملة الأوروبية الموحدة «اليورو». فالمقصود بها تلك الأسواق التي يجري فيها التعامل بالدولارات (بالدرجة الأولى) التي أودعها أصحابها في خارج الولايات المتحدة الأمريكية تخلصا من قيود الرقابة المصرفية هناك، وأملا في الانتفاع من شروط الإيداع والائتمان الأفضل التي تقدمها الدول الأوروبية لهذه الأموال،، وتفاديا لاحتمال تجميدها من قبل الولايات المتحدة الأمريكية في حال اندلاع توترات سياسية أو عسكرية بين المعسكرين الشرقي والغربي إبان سنوات الحرب الباردة. وكانت هذه الأموال قد التجأت، في البداية، إلى السوق اللندنية؛ لكنها سرعان ما اتخذت من أسواق المال في باقي الدول الأوروبية ملاذا لها، فجاءت تسميتها بالدولارات الأوروبية نسبة إلى هذه السوق الأوروبية. وعمليا كانت هذه الأموال حافزا مهما لظهور ما سيسمى فيما بعد بالواحات الضريبية (offshore) كلوكسمبورغ في أوروبا وسنغافورة في آسيا والبهاما في أمريكا الوسطى. فقد راحت المصارف التجارية تلتجئ إلى هذه البلدان، مقوضة بذلك قدرة المصارف المركزية على التحكم في المعروض النقدي الوطني [المترجم].

في انهيار نظام النقد الدولي... وفي عام ١٩٩٥، فقط، أدت الأزمات المالية في عشر دول، على أدنى تقدير، إلى ارتفاع عدد الفقراء والعاطلين عن العمل بمقدار بلغ مائة مليون مواطن» [٤٠].

وينحي جوزف ستيغليتس، كبير الاقتصاديين لدى البنك العالمي سابقا، باللائمة على التوجهات الجديدة والتحولات المأساوية فيؤكد قائلا:

«منذ إنشائه وحتى الآن، طرأ تحول عظيم على صندوق النقد الدولي. فإذا كان الصندوق، عند تأسيسه، واثقا بأن الأسواق لا تحقق الوضع التوازني دائما وأبدا، إلا أنه صار الآن، لأسباب أيديولوجية بحتة، يتغنى بكفاءة الأسواق ليل نهار. وطرأ في الثمانينيات تحول جذري على هذه المؤسسة؛ ففي هذه الحقبة كان رونالد ريغان ومارغريت تاتشر قد أخذا يتغنيان في الولايات الأمريكية وفي بريطانيا بأيديولوجية السوق الحرة. وكان صندوق النقد الدولي والبنك العالمي قد صارا بمنزلة المبشرين الجدد لهذه الأيديولوجية، فراحا يكرهان الدول الفقيرة على تطبيق السياسات الاقتصادية النابعة من هذه الأيديولوجية. وفي الواقع، وبالنظر إلى حاجة هذه الدول إلى قروض المؤسستين الدوليتين، لذا ما كان أمام هذه الدول سوى الإذعان لما تمليه عليها هاتان المؤسستان» [٤١].

ولم تحفز أي واحدة من النتائج السلبية صندوق النقد الدولي والبنك العالمي على تغيير سياساتهما. ويسخر ستيغليتس من النظرية التي ينطلق منها صندوق النقد الدولي لأسباب أيديولوجية وليس لانسجامها مع الشروط السائدة في البلدان المعنية، فيقول:

«لو كان المرء قد لقن ببغاء بترديد مصطلحات من قبيل 'ضبط عجز الموازنة والخصخصة وانفتاح الأسواق، لما كان هذا المرء في حاجة إلى طلب النصح من صندوق النقد الدولي في الثمانينيات والتسعينيات. فهذه الإجراءات كانت بمنزلة الأركان الثلاثة التي أقام عليها المسؤولون نصائحهم المستقاة من اتفاق واشنطن..

ومهما كانت الحال، فالأمر البين هو أن النتائج كانت دون الطموحات بكثير... فعند إمعان النظر يتبين بجلاء أن تحرير الأسواق وانفتاحها على السوق العالمية قد خلقا مشاكل لا يستهان بها» [٤٢].

ولم يعد ثمة شك في أن سياسة «الببغاء» هذه قد كانت، أيضا، أحد الأسباب الرئيسية في انهيار اقتصادات شرق آسيا، هذه الاقتصادات التي استطاعت، من قبل، أن تحقق لنفسها نموا عظيما فعلا [٤٣]، والجدير ذكره أن الولايات المتحدة الأمريكية كان لها ضلع في الأضرار الفادحة التي نشأت عن هذا الانهيار. فعمليا، كانت الولايات المتحدة قد أكرهت هذه الدول على فتح أسواقها المالية أمام الرأسمال الأجنبي [٤٤].

وكان جون كينيث غولبرايت (John Kenneth Galbraith) قد أشار إلى حقيقة أخرى تستطيع أن تبين لنا، بنحو واضح، الفارق بين الليبرالية، ضيقة الأفق والعمياء من جراء غلبة الفكر الأيديولوجي عليها، والسياسة بعيدة النظر، التي كانت تتراءى لكينز؛ فقد كتب يقول:

«أراد كينز أن يخلق، لعالم ما بعد عام ١٩٤٥، نظاما لا تكون فيه الدول الكبيرة مجبرة على إخضاع التقدم الاجتماعي ـ أي تحقيق حالة الاستخدام الشامل على سبيل المثال لا الحصر ـ لمتطلبات الوفاء بالالتزامات المالية. وكانت تصوراته ترمي إلى إنشاء مؤسسات مالية دولية ترعى التجارة الحرة وتدعمها بسخاء مالي. وكانت الخاصية الأساسية لهذا النظام تكمن في وجود سلطة تتحكم في منح القروض؛ أي وجود سلطة مالية تستطيع فرض العقوبات على الدول التي تحقق فائضا في ميزانها التجاري (وليس على الدول التي يتصف ميزانها التجاري بالعجز). بهذا النحو، كان على الدول ذات الفائض في الميزان التجاري أن تختار بين أحد الأمرين. إما أن تتقبل الإجراءات التي تتخذها دول العجز لإعاقة حرية التجارة، أو أن تتخذ، هي نفسها، الإجراءات الضرورية لإنعاش الطلب السلعي المحلي والرضوخ إلى ما ينجم عنه من ارتفاع في الواردات السلعية. وأجازت وجهة النظر هذه

للدول، التي في ذمتها ديون، أن تقترض من اتحاد دولي للمقاصة. وكانت وجهة النظر هذه ترى أن بمستطاع اتحاد المقاصة أن يتزود بالموارد المالية التي يحتاجها من خلال عملة دولية أطلق عليها كينز مصطلح bancor» [٤٥].

ولو كان أصحاب الشأن قد تصرفوا على هدى ليبرالية عملية لا تعير للأمور العقائدية الأهمية القصوى، أعني ليبرالية تتسم بالخصائص التي اقترحها كينز، لما أمست الدول في فخ «الصراع على الفوز ببطولة التصدير»، أي لكان الطلب السلعي الوطني قد نما بنحو يتماشى مع نمو الإنتاج ولكانت الأمور قد تطورت على خير ما يكون.

بيد أن الأمر الواضح هو أن عدم الجدارة ينبع من صلب النظام الليبرالي المحدث وعقيدته الليبرالية المتحجرة عقائديا والفاشلة عمليا «كسياسة للنمو الاقتصادي». على صعيد آخر، فإن «الأزمات الاقتصادية الدورية»، هي أيضا، ليست سوى خليط من أسباب تكمن، من ناحية، في صلب النظام الليبرالي، ومن ناحية أخرى، في الإجراءات التي هي من صنع اليد، أي في «سياسة الببغاء» التي انتهجها المرء مع سبق إصرار. وحتى الآن لم ندلل، بعد، على ما إذا كان بالإمكان تفادي الأزمات الاقتصادية في الأمد الطويل، وذلك من خلال التدخل «الصحيح» في الأسواق، أي من خلال اتخاذ إجراءات مبنية، بحسب وجهة النظر الليبرالية، على أفكار هدامة تنكر أن الأسواق، فقط، لديها القدرة على توجيه الاقتصاد توجيها صائبا. فانهيار النمو الاقتصادي في سياق الأزمات التي عصفت باقتصاديات شرق آسيا وروسيا والأرجنتين، على سبيل المثال، كانت أسبابه تكمن في التحرير المطبق عمليا، أي كانت ترجع إلى «الرأسمالية المطبقة على أرض الواقع». بهذا المعنى، فليس من حقنا بعد الجزم بأن هذا الانهيار ليس سوى إحدى النتائج الحتمية التي يفرزها كل نظام للتجارة العالمية يقوم على المبادئ الليبرالية.

من هو المستفيد من النتيجة المتحققة على أرض الواقع؟

بحسب مزاعم الليبرالية المحدثة، كان المطلوب من التجارة العالمية الحرة أن تكون وسيلة لتنامي النواتج القومية في جميع دول العالم المشاركة في هذه التجارة. وعلى الصعيد نفسه، كان دعاة التجارة الحرة يعتقدون أن نمو النواتج

القومية سيؤدي، بكل تأكيد، إلى تزايد فرص العمل الجديدة، وأن تزايد هذه الفرص هو أفضل السبل لتمكين العاملين من الحصول على وسائل العيش الكريم. أضف إلى هذا أن فرص العمل هي أحد السبل الناجحة لانخراط المواطنين في المجتمع وضمان قيام مجتمع موحد، متراص الصفوف.

بيد أن المنهج المطبق لا يفي بمتطلبات أي واحد من المرامي المذكورة آنفا. فالأمر البين هو أن التجارة العالمية الحرة لا تعزز نمو النواتج القومية في بلدان العالم كافة. وإذا ما منَّت التجارة الحرة على بلد معين، أو على أحد أقاليم العالم، بالخير الوفير، فإنها تسبب لبلدان أو أقاليم العالم الأخرى أفدح الأضرار وأعظم الخسائر.

من ناحية أخرى، لن يخلق النمو الاقتصادي، المتحقق على خلفية القوى الناشطة في السوق العالمية الحرة، فرص عمل أصيلة، أي فرص عمل يحصل العمال من خلالها على عقود عمل دائمة وبالأجر المتعارف عليه في الأسواق. وتنطبق هذه الحقيقة على البلدان الصناعية المتقدمة على وجه الخصوص، أعني البلدان الشبيهة بألمانيا على وجه التحديد، فالدخول المتأتية من فرص العمل هذه لا تتيح لغالبية العاملين تحقيق مستوى العيش الكريم أبدا، فهي في تراجع مستمر. من هنا، ليس من المستغرب أن يؤدي اتساع الهوة بين دخول أصحاب المشاريع وملاك الثروة من ناحية، ودخول العاملين بأجر من ناحية ثانية، إلى تزايد الشكوك حول سلامة وحدة المجتمع، وإلى انتشار هذه الشكوك في بلدان يزداد عددها باستمرار.

ومن وجهة النظر هذه، تتراجع درجة فاعلية التجارة الحرة على الجبهات كافة، أعني درجة فاعليتها لتعزيز النمو الاقتصادي وما ينشأ عن هذا النمو من نمو في دخول الجمهور العام، وذلك باعتبار أن نمو دخول الجمهور العام هو السبيل لتحقيق الرفاهية للجميع.

وكما هو معروف، فإذا اتسم أحد الأنظمة التقنية بعدم الكفاءة، فإنه سيكون بلا فاعلية، وسيتعين استبداله، إن عاجلا أو آجلا، بنظام آخر يلبي متطلبات الفاعلية المنشودة. وفي الواقع، ليس ثمة شك في أن درجة فاعلية النظام الاقتصادي أكثر أهمية بكثير من درجة فاعلية نظام تقني معين. وهكذا، وبناء على عجزه عن تحقيق «الرفاهية للجميع»، آن الأوان لاستبدال نظام الاقتصاد العالمي الراهن بنظام جديد يتسم بالكفاءة المنشودة.

وإذا ما أمعن المرء النظر في حصيلة «الرأسمالية المتحققة على أرض الواقع» في الفترة الواقعة بين عام ١٩٧٣ وعام ٢٠٠٠، وإذا ما قارن هذه الحصيلة بالهدف المنشود من قبل الجميع، أعني هدف تحقيق «الرفاهية للجميع»، فلا ريب في أن في وسع المرء أن يرى في هذه الحصيلة دليلا صارخا على تحقق كارثة داهية. ومن بديهيات الأمور أن هذه الكارثة لا بد من أن تدفع المرء إلى وصم المسؤولين عنها بالعجز والجهل، لا بل لن يشط هذا المرء كثيرا إذا ما وصمهم بالحماقة والغباء. إلا أن هذه الأوصاف قد تجافي حقيقة الأمر.

فربما أدت إلى الكارثة أسباب خارجة عن الإرادة أو قرارات جرى اتخاذها قبل فترة طويلة من الزمن فترتبت عليها أوضاعٌ صارت تجبر المسؤولين الحاليين على التصرف بالنحو الذي يتصرفون به الآن. ومن يدري؛ فربما يتصرف المسؤولون، في الوقت الراهن، وفق منظومة تصورات عقائدية أخرى؟ ولذا فإنهم لا يرون أي شائبة في الحصيلة المتحققة على أرض الواقع. وتأسيسا على هذا، ألا يمكن أن تكون هذه الحصيلة هي الأمر الذي تستهدفه هذه التصورات العقائدية، وذلك لأنها هي الضمانة الناجحة لتحقيق مصالح خاصة معينة؟

وكمثال على عجز المسؤولين الحاليين عن اتخاذ قرار يقف في وجه التطورات السلبية، نود أن نشير هنا إلى إخضاع الدولة لمتطلبات السوق. ففي نهاية أربعينيات القرن العشرين كان قد جرى اتخاذ قرار مثير للجدل: أعني خفض الحواجز الجمركية على مستوى العالم أجمع. أضف إلى هذا أن عام ١٩٧٣ كان قد شهد التحول صوب أسعار الصرف المرنة؛ وهو تحول أثار جدلا واسعا أيضا. وفي الواقع، ففي ألمانيا، أيضا، كانت هناك أسباب عديدة ترجح اتخاذ هذه القرارات. ففي السبعينيات لم يعد نمو السوق الوطنية يساير نمو الناتج القومي. ولذا، فقد بدت الصادرات هي الحل الصائب لمواصلة النمو الاقتصادي وللحفاظ على درجة الاستخدام المتحققة. بهذا المعنى، كان «الفوز ببطولة التصدير العالمية» فخرا عظيما للاقتصاد الوطني. وإذا كان الأمر على ما نقول، هل هناك أمر يدعو رجل السياسة إلى اتخاذ قرار يثبط العزم ويحول دون مواصلة الاحتفاظ بهذا الفوز العظيم. على صعيد آخر، عززت النجاحات الاقتصادية التي حققها الغرب، في صراعه مع المعسكر الاشتراكي ومع أيديولوجية هذا المعسكر، الثقة بصواب المنهج المتبع والأيديولوجية المنظرة له. وإذا لم يغض آدم سميث وريكاردو الطرف عن الشروط الضرورية لنجاح السوق في توجيه النشاطات الاقتصادية،

إلا أن الملاحظ هو أن المنظرين اللاحقين سرعان ما رأوا في السوق الوسيلة الوحيدة القادرة على توجيه النشاطات الاقتصادية توجيها ناجحا. وهكذا أعاد المرء كتابة التاريخ الاقتصادي على ضوء هذا المنظور. فقد أعاد المرء النظر في تحديد الأسباب التي أفضت إلى الكارثة الاقتصادية التي عصفت بالاقتصاد العالمي عام ١٩٢٩، أعني الكارثة التي كان سببها يكمن في التجارة الحرة ـ وفي التجارة الحرة لا غير ـ فراح يؤكد أن سببها كان يكمن في السياسة الحمائية التي انتهجتها الدول في ثلاثينيات القرن ذاته.

وانطلاقا من هذا المنظور، كان من الطبيعي أن يواصل المسؤولون مشوارهم ويحرروا أسواق المال أيضا، ضاربين عرض الحائط بما أكده كينز في شأن المخاطر التي ستحيق باستقرار الاقتصاد العالمي، إذا ما جرى تحرير أسواق المال. وكان لاستشهاد البعض بآراء البعض الآخر وتغنيهم المتبادل بما يدبجون من مقالات وبما يذيعون على الآخرين من آراء، دور لا يستهان به في هيمنة المدرسة، الداعية إلى ليبرالية لا يحدها قيد أو شرط، على النظرية الاقتصادية هيمنة تكاد تكون تامة. وهكذا، أمسى المخالفون في الآراء مجرد خوارج لا يؤبه بآرائهم الخاطئة وتصوراتهم المتطرفة. على صعيد آخر، كان المسؤولون عن إدارة المشاريع والشركات مجبرين على التحرك في إطار هذا النظام وبالتالي فإنهم كانوا، بفعل الشروط التي يمليها عليهم النظام ذاته، مجبرين على مطالبة المسؤولين عن إدارة السياسة الاقتصادية بضرورة اتخاذ القرارات التي يمليها النظام: خفض الضرائب المفروضة على المشاريع وأصحاب الدخول العالية، واستدعاء العمال الأجانب زهيدي الأجور من تركيا أولا ومن بلدان أخرى فيما بعد، وتحرير القطاعات الاقتصادية من القيود والتوجيهات الحكومية، وتقليص الرعاية الاجتماعية كخطوة مهمة على طريق خفض تكاليف التكافل الاجتماعي، وإلغاء حق النقابات العملية في التفاوض مع اتحادات أرباب العمل على معدلات أجر تسري على مجمل القطاع الاقتصادي المعني وذلك باعتبار أن هذه الخطوة وسيلة ناجعة لخفض تكاليف الإنتاج وتقليص القوانين التي تحمي العمال من التسريح الاعتباطي. ولا يجوز للمرء أن يستغرب من هذه المطالب. فبلا هذه «الإصلاحات» لن يكون الاقتصاد الوطني قادرا على الصمود أمام المنافسة في السوق العالمية.

ومن مرحلة معينة، ما كان للسياسة، أيضا، خيار آخر غير تلبية هذه المطالب والعمل على تحقيقها شيئا فشيئا. فالمرء صار ـ عن حق ـ على ثقة تامة بأن عدم مجاراة المسار العام دليل على نقص في فهم الأمور الاقتصادية، وخطر يتهدد «نبتة الازدهار الاقتصادي الغضة» وما قد ينتج عنها من نمو اقتصادي وفرص عمل وفيرة، بحسب ما قاله المستشار السابق غيرهارد شرويدر على سبيل المثال.

كما أحاقت هذه الظروف القسرية بالنقابات العمالية أيضا. فمن ناحية، تشكل مساعي النقابات العمالية الرامية إلى الدفاع عن مستويات الأجور والمكتسبات الاجتماعية عائقا يحول دون تكيف الأجور المتدنية في ألمانيا مع الأجور المتسارعة الانخفاض في سوق العمل العالمية. ولا ريب في أن المرء على حق حين يوجه اللوم إلى النقابات العمالية متهما إياها بأنها تسبب، بموقفها هذا، ضياع الكثير من فرص العمل. ومن ناحية أخرى، كان من حتميات الأمور أن يخفق تكيف هيكل الأجور الأوروبية مع سعر العمل البشري في السوق العالمية. فبالنسبة إلى العمل البشري غير الماهر، فإن سعره السائد في السوق العالمية، حاليا، أدنى بكثير من مستوى حد الكفاف [في أوروبا الغربية]، ففي رومانيا، على سبيل المثال، لا يزيد أجر العامل في إنتاج إطارات السيارات على ٤٥٠٠ يورو في السنة [٤٦]، أي أنه أقل من ٤٠٠ يورو في الشهر. أضف إلى هذا، أن الخفض العام لمستويات الأجور يؤدي حتما إلى تدهور القوة الشرائية على نحو واسع. بهذا فسيترتب عليه ضياع حتمي لكثير من فرص العمل ـ وتفكك وحدة المجتمع.

وهكذا، ومن جراء قرارات بدت للجميع، أو للغالبية العظمى على أدنى تقدير، صائبة لا غبار عليها، انزلق المعنيون إلى مواطن لم يعودوا فيها أحرارا قادرون على اتخاذ قرار معين، أو لنقل: أنهم ما عادوا قادرين على اتخاذ قرارات فعالة وصائبة.

ولكن، هل جافينا الحقيقة حين افترضنا حسن النية لدى أصحاب القرار؟ ألا يمكن أن يكون المعنيون قد أرادوا تحقيق هذا التطور عن وعي بالنتائج التي ستتمخض عن قراراتهم وإصرار على الوصول إلى هذه النتائج؟

إن ستيغليس، الاقتصادي الذي وقف عن كثب على طبيعة القرارات المتخذة من داخل هذا النظام، وحلل هذه القرارات تحليلا دقيقا على مدى سنوات طويلة، ينفي أن يكون حُسن النية قد لعب دورا عند اتخاذ هذه

القـرارات، ولا يوافق على الزعم بأن اتخـاذها قـد نشـأ عن «عـجـز وجـهل، وحماقة وغباء». فهو يطرح سؤالا مفاده: من أي منظور تبدو هذه القرارات صائبة؟ ومن هو المستفيد من النتيجة المتحققة على أرض الواقع؟ وبالنظر لأهمية وجهة نظره، نستشهد أدناه، حرفيا، بالنتيجة التي توصل إليها:

«إن صندوق النقـد الدولي لم يعـد يسـعى إلى تحـقـيق الأهداف الأصلية التي كلف بتحقيقها عند تأسيسه، أعني تعـزيز استـقـرار اقـتـصاديات دول العـالم ومساعدة الدول الأعـضـاء في التـغلب على حـالات الكسـاد، وذلك من خـلال تزويدها بالسيولة الضرورية لتمويل السياسة الرامية إلى تعزيز النمـو الاقتصادي، بل صار ولي المصالح الخاصة بعالم المال أيضا. وبهذا المعنى، أمسى صندوق النقد الدولي يسعى جاهدا لتحقيق هدفين متعارضين متناقضين.

ولأسـبـاب بينة يتـسـتـر المسـؤولون على هذا التناقض: فالاعتراف العلني، بالدور الذي صار الصندوق يمارسه حديثا، يحتم تراجع التـأييـد الذي تحظى به هـذه المؤسسة؛ ولعل من نافلة القول التأكيد هنا أن أولئك الذين غيروا مهام الصندوق قـد كـانوا على وعي تام بهـذه الحـقـيـقـة. وهكذا، تعين إظهار المهـمـة الجـديدة برداء يوحي، سطحـيـا على أدنى تقـدير، بأن المهـمـة الجـديدة غاية في التـوافق مع المهـام الأصليـة. وكـانت أيديولوجية السوق، المسطحة بنحو شديد، قد أمدت أولي الأمر بالرداء الذي تسترت خلفه المصالح الخاصة التي تسعى المهمة الجديدة إلى تحقيقها.

وحـتى وإن جـرى تغـيـيـر مـهـام وأهداف صندوق النقـد الدولي بنحو خفي وبهدوء تام، فإن الأمر الواضح هو أن هذا التـغـيـيـر لم يكن أمـرا هينا قط: فـالصندوق لم يعـد يخدم مصـالح الاقتصاد العـالمي، بل صار يلبي مصـالح عـالم المال. وإذا كـان تحـرير أسـواق المال لا يعـزز اسـتـقـرار الاقـتـصـاد العالمي، إلا أنه يفتح للوول ستريت منافذ تستطيع من خلالها الولوج في أسواق عظيمة الاتساع.

> وحين يمعن المرء النظر في سياسة الصندوق في ضوء هذه الحقيقة، يدرك بيسر السبب الذي حتَّم على الصندوق أن يمنح استعادة الأجانب ما لهم من ديون أهمية تفوق بكثير أهمية المحافظة على سلامة الوضع المالي لأكثر عدد ممكن من الشركات المحلية» [٤٧].

وبنحو مشابه يقيم جورج سوروس النتائج التي أسفرت عنها «جهود الإنقاذ» هذه فيقول مؤكدا:

> «إن برامج صندوق النقد الدولي سعت إلى إنقاذ المقرضين، وبالتالي فإنها شجعت هؤلاء على المضي قدما في سلوكاتهم غير المسؤولة. إن هذا الأمر هو الينبوع الرئيسي للاضطراب السائد في النظام المالي الدولي» [٤٨].

وانطلاقا من هذا الهدف، لا مراء في أن سياسة صندوق النقد الدولي قد أفلحت في تحقيق هدفها، إلا أن الأمر الذي تتعين الإشارة إليه هو أن هذا الهدف لم تعد له علاقة بالهدف الرامي إلى تحقيق «الرفاهية للجميع».

المطلوب: اقتصاد عالمي أفضل كفاءة

من بديهيات الأمور أن على كل استراتيجية أن تحدد لنفسها أمرين أساسيين: الوضع الذي تنطلق منه والهدف الذي تسعى إلى تحقيقه.

والأمر البين هو أنه لم يعد في وسع المرء، في يومنا الراهن، أن يتحدث عن وجود رفاهية ينعم بها بنو البشر على مستوى العالم أجمع. فالجوع المخيم على قارة بأكملها (أفريقيا) والفقر في أمريكا الجنوبية والفاقة التي تعاني منها الشرائح الواقعة في أدنى السلم الاجتماعي في أغنى دول العالم، إن هذا كله يمنعنا من الزهو ويحرم علينا الرضا عما بلغناه.

> «إن الفقر يسمم حياة ما يقرب من نصف سكان المعمورة. من ناحية أخرى، أخذ الدمار اللاحق بالبيئة يحطم قدرة الكوكب الأرضي على تقديم المتطلبات الضرورية لحضارة إنسانية. فالأوبئة الجديدة والأوبئة القديمة ما عاد في الإمكان مكافحتها وذلك لأن مناعة الجراثيم حيال المضادات الحيوية تزداد انتشارا من يوم لآخر. أضف إلى هذا، أن ملايين من بني

البشر قد صاروا يئنون تحت وطأة تفاقم اللامساواة والاضطراب الاقتصادي (instable) وشيوع الصراعات الدموية والعمليات الإرهابية».

أكانت الفقرة أعلاه، بيانا، أصدره أعداء العولمة المتظاهرون أمام المنتدى الاقتصادي العالمي، أو كان من بيانات المنتدى الاجتماعي العالمي المنعقد عام ٢٠٠٢ في المدينة البرازيلية بورتو آليغره (Porto Alegre)؟ كلا، لقد كانت هذه الفقرة جزءا من البيان الصادر عن «الحملة» (Task Force) التي نظمها المنتدى الاقتصادي العالمي المنعقد عام ٢٠٠١ في المدينة السويسرية دافوس [٤٩].

على صعيد آخر، فإن الوضع القائم في مجتمعات وسط أوروبا لا يدعو، أيضا، إلى راحة البال: فهذه المجتمعات أمست تتصف بوجود فئة قليلة العدد نسبيا، تزداد ثراء من يوم إلى آخر، وطبقة وسطى، تنعمت في بادئ الأمر بمكاسب النمو الاقتصادي، لكنها صارت تفقد مكاسبها مع مرور الأيام، وشريحة اجتماعية لم تعد تشارك بمكاسب النمو الاقتصادي أصلا، وبالتالي صار الكثير من أبنائها يئنون تحت وطأة أوضاع اقتصادية واجتماعية تتدهور باستمرار.

وعلى خلفية هذه الأوضاع، أينبغي أن تواصل السياسة الاقتصادية مشوارها وتستمر في اعتبار «النمو الاقتصادي» هدفها الأسمى الذي يتعين توظيف جميع المناحي الأخرى لخدمته؟

إن هذا هو ما لا يمكن لنا تصديقه أبدا.

«إن النمو الاقتصادي وسيلة عظيمة الفاعلية لخفض الفقر، بيد أن نفعه لا يعم الجميع بنحو عفوي... فنيوزيلندا وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية حققت في الفترة الواقعة بين عامي ١٩٧٥ و١٩٩٥ نموا معتبرا في المتوسط، غير أن نسبة الفقراء ارتفعت على الرغم من هذا النمو.

من هنا، لا مندوحة لاستراتيجيات النمو الاقتصادي من أن تعير الفقراء انتباهها».

من هنا، لا غرو أن تناشد الأمم المتحدة في التقرير الذي أصدرته عام ١٩٩٧ حول التنمية البشرية بضرورة أن يكون «النمو موجها لخفض الفقر» [٥٠] وكان النص الإنجليزي الأصلي لهذه الفقرة الواردة في [٥١]

That is why the policies for :هو Human Development Report 1997 growth must be pro-poor. [وهذا هو السبب الذي يحتم أن تكون سياسات النمو لمصلحة الفقراء].

إن وجهة النظر هذه تميز بين النمو الاقتصادي المتكفل بخفض النمو في البلد المعني، والنمو الاقتصادي الذي يزداد الفقر في ظله تفاقما. وفي الواقع، لا تثير لدينا هذه الفقرة من تقرير الأمم المتحدة الدهشة أبدا. فتحليلنا لتطور الحالة السائدة في بلادنا ـ في ألمانيا ـ كشف لنا أن دور النمو الاقتصادي في زيادة الرفاهية قد تراجع باستمرار وأن النمو الاقتصادي كان يعني بالنسبة لفئات اجتماعية متزايدة العدد تراجعا في مستوى الرفاهية.

وهكذا، لا مناص لنا من أن نسأل:

> ما الخصائص التي يتعين أن يتصف بها النمو الاقتصادي الكفيل بزيادة رفاهية المجتمع؟ أي الكفيل بزيادة رفاهية مجتمعنا الألماني ورفاهية الأمم المستضعفة في مشارق الأرض ومغاربها؟

إن الهدف المنشود يجب أن يتمحور حول ضمان تطور المجتمع بنحو يتوافق مع المعايير التي أشار إليها تقرير الأمم المتحدة؛ أي الهدف هو العمل على أن يكون النمو في «مصلحة الفقراء»، أن يكون النمو وسيلة لخفض الفقر. ولعل من نافلة القول التأكيد هنا على أن الفقر في الولايات المتحدة الأمريكية والفقر في الكونغو، على سبيل المثال، أمران مختلفان وذلك لأنهما يعكسان ظروفا معيشية مختلفة. ولهذا السبب، وبقدر تعلق الأمر بالدول الصناعية المتقدمة، لا يعني معيار «النمو لمصلحة الفقراء» مكافحة الفقر المدقع، بل يعني العمل على توزيع الرفاهية بنحو يتسم بمساواة معقولة إلى حد ما.

ولكن، ما الأمور التي تفرز هذا النمط من أنواع التوزيع؟ وما العقبات التي تعيق تحققه؟ للإجابة عن هذين السؤالين، لا مناص من تحليل سرعة النمو، والتعرف على مقدار الخير الذي يفرزه النمو «لمصلحة الفقراء». وبعد الإجابة عن هذين السؤالين، يبقى هناك سؤال آخر لا بد للمرء من طرحه ومناقشته، إنه السؤال عن: ماهية الآليات التي تضمن أن يكون هذا النمو في مصلحة الفقراء؟

إن تحرير السوق العالمية وفقا للمبادئ الليبرالية يفرز تصدعات لا يمكن لأي حكومة ألمانية القضاء عليها. فالحكومة الألمانية لا تستطيع أكثر من أن تحاول التكيف مع الشروط السائدة في السوق العالمية. ولأن هذه المحاولة تنطوي على فرص جيدة وإشكاليات عديدة، لذا ينبغي بنا إمعان النظر فيها بعض الشيء.

والأمر البين هو أن الحكومة الألمانية تستطيع أن تحاول إصلاح الظروف الاقتصادية السائدة في ألمانيا بالقدر اليسير الذي تسمح به السوق العالمية. وتشير كل الدلائل إلى أن الحكومة الألمانية قد شرعت، فعلا، بعملية الإصلاح هذه. فهي غالبا ما تؤكد أن برنامجها الإصلاحي يهدف إلى القضاء على «التحجر» المسيطر على مظاهر الحياة الاقتصادية. إلا أن القضاء على مظاهر التحجر يعني، في اللغة التي دأب السياسيون على مخاطبتنا بها يوميا، شيئا واحدا لا غير: الفقراء وأفقر الفقراء يفرطون في تطلعاتهم. إن عليهم أن يعملوا أكثر وأن يقنعوا بالأقل. من هنا، فليس مصادفة أن يستشهد البعض بالفيلسوف الألماني أرنست بلوخ (Ernst Bloch) ومقولته: «حينما لا يكفي الخير المتحقق لسد تطلعات الجميع، فعلى الفقراء أن يتحملوا وزر ضيق اليد» [٥٢].

إن تركيز الأعباء على كاهل الشرائح الاجتماعية، الواقعة في أدنى السلم الاجتماعي، أسهل الحلول من وجهة النظر السياسية. فالمواطنون الذين يقتاتون من مدفوعات الرعاية الاجتماعية لا يستطيعون ولا حتى الإضراب. أي أنهم في موقف أضعف بكثير من الموقف المتاح للعمال والمستخدمين. فهؤلاء لا يزالون يتمتعون بشيء من قوة يستطيعون توظيفها للدفاع عن مصالحهم؛ أو لنقل، إن تهديد هؤلاء باستخدام الإضراب عن العمل لا يزال يثير شيئا من الفزع لدى أرباب العمل. على صعيد آخر، يتوافر لدى أصحاب رأس المال سلاح شديد البأس فعلا: إنهم قادرون على التهديد بنقل رؤوس أموالهم إلى خارج البلاد ـ وغني عن البيان أن تهديدهم هذا ليس حبرا على ورق، بل هو تهديد يأخذه السياسيون، عن حق، مأخذ الجد. من هنا، لا عجب أن تركع السياسة وتذعن صاغرة لهذا التهديد.

وحين تركع السياسة أمام التهديد بنقل رؤوس المال، فإن في وسعها أن تسند ظهرها على الآراء المهيمنة على وسائل الإعلام. ففي هذه الوسائل تهلل «جوقة الاقتصاديين» وتتغنى بنشيد يطالب أصحاب الدخول المنخفضة بضرورة «شد الأحزمة على البطون» تعزيزا للنمو الاقتصادي، وذلك لأن هذا

النمو هو السبيل إلى عودة فرص العمل الضائعة والرفاهية المفقودة. بهذا النحو يضفي المرء الشرعية الأخلاقية على محاباة أصحاب الدخول العالية على حساب أصحاب الدخول المنخفضة باستمرار عند توزيع الخيرات. وليس ثمة شك في أننا هاهنا إزاء تبرير زائف. فالتطورات المتحققة على أرض الواقع تشهد على أن أثر النمو الاقتصادي ـ المفترض به زعما أن يكفل تحقق «الرفاهية لأصحاب الدخول الواقعة في النصف الثاني من سلم الأجور أيضا ـ قد كان صفرا، وأنه، أعني أثر النمو الاقتصادي في دخول الشريحة الواقعة في أدنى السلم الاجتماعي، قد كان بالسالب أصلا. إن ما يقوم به المسؤولون لمواجهة هذه الأوضاع المتأزمة يشبه في الواقع إطعام الأبقار بالحبوب في وقت يعاني فيه المجتمع من جوع يهدد حياة كل أبنائه، وذلك بدعوى أن لحوم هذه الأبقار مادة يتغذى منها أبناء المجتمع. وبتطبيق هذا المثال على أوضاعنا، لا يسعنا إلا أن نؤكد أن مقدار السعرات الحرارية التي يحصل عليها المواطنون من استهلاكهم المباشر للحبوب أعلى بكثير من السعرات الحرارية التي سيحصلون عليها عند استهلاكهم للحوم البقر. من هنا، فإذا كان المرء يريد مساعدة الجياع فعلا، فما عليه غير أن يوزع الحبوب عليهم مباشرة، أي أن القضاء على الفقر المخيم على الشرائح الاجتماعية الدنيا، يحتم على المرء أن يقوم بتوزيع الموارد المالية على هذه الشرائح الاجتماعية بنحو مباشر [وليس عبر النمو الاقتصادي]. ولكن، ما هو السبيل إلى هذا التوزيع؟

إن التجربة الصينية تساعدنا على العثور على الجواب الشافي. فالمسؤولون هناك يلمسون عن كثب أن الرفاهية المتحققة تتوزع بنحو شديد اللامساواة وأن الهوة بين الأغنياء والفقراء، وبين المدن والأرياف، تزداد اتساعا وسرعة من يوم إلى آخر. ولا ريب في أن هذه اللامساواة تهدد استقرار البلاد برمتها. وعلى خلفية هذه الحقائق، شرع هو جينتاو (Hu Jintao)، الرئيس الجديد للحزب الشيوعي، باستثمار المزيد من الموارد الاقتصادية في المدارس والنظام الصحي [٥٣].

فهذه الاستثمارات هي استثمارات مباشرة لتحقيق «مستويات معيشية أفضل للجميع»، أي أنها تطبيق عملي للوصول إلى ما كنا قد ناقشناه في سياق حديثنا عن ضرورة تحقيق نمو «لمصلحة الفقراء». أضف إلى هذا أن هذه الاستثمارات تخلق فرص عمل جديدة بكل تأكيد.

ومن حيث المبدأ، من الممكن جدا الشروع، في ألمانيا أيضا، في تنفيذ الاستثمارات الرامية إلى تحقيق «مستويات معيشية أفضل للجميع». بيد أن ألمانيا تعزف عن السير في هذا الدرب القويم. فهي تفضل تقويض «المستوى المعيشي الحكومي» من خلال برامج تقشفية لا نهاية لها. إلا أن الشرائح الدنيا لم تعد قادرة على التضحية بالمزيد من معيشتها. إن كل ما في الأمر هو أن المسؤولين لم يدركوا هذه الحقيقة بعد. من هنا، فإذا واصل هؤلاء السياسيون ضغوطهم على هذه الشرائح الاجتماعية، فإنهم سيساهمون، شاءوا أم أبوا، في تفاقم عملية التدهور الاجتماعي. فهذه تطورات لا بد أن تؤدي في يوم من الأيام إلى انهيار المجتمع بالكامل. ولكن يبقى ثمة أمل في أن يفلح المسؤولون في تحرير أنفسهم من الفخ الذي هم فيه قابعون قبل فوات الأوان.

ولكن، ما البديل عن سياسة «تمزيق شبكة التكافل الاجتماعي»؟

إن البديل يكمن في:

(١) تمويل نفقات التكافل الاجتماعي من خلال الضرائب التي يدفعها المواطنون؛

(٢) العمل على خفض النسبة القائمة بين الضرائب المستقطعة من دخول العاملين والمستخدمين من ناحية، والناتج القومي من ناحية أخرى، إلى ذلك المقدار الذي كانت عليه هذه النسبة في سابق الزمن، أي خفض هذا العبء الضريبي إلى نصف ما هو عليه في اليوم الراهن؛

(٣) رفع الضرائب المفروضة على الشركات والثروة بنحو تدريجي وبحيث تعود هذه الضرائب إلى المستوى الذي كانت عليه في الأيام الخوالي، أي مضاعفة نسبتها المئوية من الناتج القومي.

وبناء على الواقع السائد حاليا، تبدو هذه الاقتراحات كما لو كانت ثورة تريد أن تقلب الأمور رأسا على عقب.

إنها ثورة حقا وحقيقة. ثورة تنهي نمط التوزيع المتحقق منذ ثلاثين عاما والمتصف برفع الأعباء عن كاهل الأقوياء ووضعها على كاهل الضعفاء؛ ثورة تنهي هيمنة رأسمالية لا تحدها حدود ولا توجهها حكومة؛ ثورة تعود بالمجتمع إلى النظام الاقتصادي الذي وضع أرهارد ركائزه، أعني نظام «اقتصاد السوق المتكفل بالرعاية الاجتماعية». ومن حق المرء أن يسأل طبعا، ما إذا كان

الشروع في هذه الثورة أمرا مستحسنا أصلا؟ فالثورات محفوفة بمخاطر شديدة جدا. ففي كثير من الأحيان أفرزت الثورات دمارا قوض ما كانت تريد ترميمه. فالعالم الجديد نادرا ما يكون بالجمال الذي ينشده المرء ـ لا بل كان هذا العالم أتعس بكثير من العالم الذي سبقه. من هنا، وقبل أن يقف المرء خلف المتاريس معلنا تمرده على الواقع القائم، لا مندوحة للمرء من أن يمعن النظر في ما هو ينوي الوصول إليه والسبل التي توصله إلى ما يهدف إليه؛ أي عليه أن يعلم مسبقا: ما يجب عليه عمله؟



5

خصائص النظام الاقتصادي الكفيل بتحقيق «الرفاهية للجميع»

ما من برنامج للإصلاح الاقتصادي يستطيع حل مشاكل كل العصور

إن ما طبقته «دول النمور» من منهج تنموي يأخذ في الحسبان الانفتاح على السوق العالمية بنحو مقيد وموجه حكوميا، أشرف في كل الدول التي طبقته على بلوغ حدوده القصوى، مثله في ذلك مثل نظام السوق المتكفل بالرعاية الاجتماعية الذي وضع أسسه العملية أرهارد والنظام المطبق في كوريا الجنوبية القائم على إعطاء الهيمنة لشركات عملاقة من قبيل شركة Chaebol [1]. من ناحية أخرى، كانت «السياسة الكينزية»، التي انتهجها روزفلت، قد بلغت، هي الأخرى أيضا، نهايتها المحتومة مع نهاية الحرب العالمية الثانية. وكانت كل هذه المناهج السياسية قد أفلحت في تحقيق أهدافها لفترة معينة من

«يجب أن تسري القواعد على كل الناشطين في الأسواق بلا تمييز ومحاباة، إذا ما أريد منها أن تكون وسيلة لتمكين الاقتصاد الوطني من تحقيق أهداف معينة»

المؤلف

الزمن. وليس ثمة شك في أن التجارة الحرة قادرة، أيضا، على أن تكون خيارا أمثل لهذا الاقتصاد أو ذاك في حالات معينة وظروف محددة. وبالنسبة إلى دول أخرى، كالاتحاد السوفييتي المنهار، كان انتهاج نظام السوق في مطلع التسعينيات كارثة ما من بعدها كارثة، كما هو بين من الشكلين (١٤) و(١٥) في الملحق. لكن ثمة أمرا يسبب لنا الحيرة فعلا: فحقب التجارة الحرة أفرزت، حتى الآن، كوارث عظيمة حقا. وكان انهيار أسعار الأسهم والسندات على المستوى العالمي قد تسبب باستمرار إفقار ملايين من مواطنين كانوا قد استثمروا ثرواتهم في أسواق مال كانت تمنيهم بتحقيق الربح العظيم.

وفي الواقع، ففي مجمل التاريخ الاقتصادي تطفو على السطح ثلاث ظواهر بينة:

(١) ما هو صالح لاقتصاد معين وفي فترة محددة، يمكن أن يكون كارثة بالنسبة إلى الاقتصاديات الأخرى، بل يمكن أن يكون سما قاتلا.

(٢) إن أسواق السلع ورأس المال المنفتحة على العالم تنقل موجات الصدمات إلى كل الدول الصناعية بنحو عفوي.

(٣) في كل الحالات التي أوشك فيها المرء على تحقيق أبعد مدى ممكن في تحرير التجارة الخارجية، كانت الخاتمة كارثة اقتصادية نشرت ظلالها على العالم أجمع. فالكارثة التي حلت عام ١٨٧٣ لم تختلف أبدا عن الكارثة التي عصفت باقتصاديات العالم عام ١٩٢٩. وكانت الأمور قد تطورت على نحو مشابه تقريبا، حينما تزامنت أزمة التشغيل مع المضاربة في أسواق المال في الفترة بين عامي ١٩٧٣ و٢٠٠٣.

من هنا، لا مندوحة من أن تتوافر اقتصاديات العالم على خيارات يمكن لها أن تأخذ منها الخيار الذي يناسبها. إن وجود هذه الخيارات أمر حياتي بالنسبة إلى كل واحد من هذه الاقتصاديات. بيد أن وجود سوق عالمية، منفتحة على العالم أجمع بلا توجيه حكومي وبلا أي «حواجز تجارية»، لا يترك لهذه الاقتصاديات أي خيارات تذكر. وتقع مسؤولية هذه الظاهرة المدمرة، وغير ممكنة الترميم، على عاتق الليبرالية المتزمتة بلا أدنى شك.

والأمر الأكيد هو أننا لن نشرف على «نهاية التاريخ» أبدا. ولو كنا قد أعلنا عن هذا الرأي قبل عشر سنوات، ليس ثمة شك في أن المرء كان سيعتبره ضلالا مبينا وبطلانا واضحا. لكن الأصوات بدأت، الآن، تتعالى معلنة، حتى

على صفحات الجرائد الليبرالية الطابع زعما، نهاية الليبرالية المحدثة [٢]. فها هو جون غراي (John Gray)، أستاذ الفكر الأوروبي في جامعة لندن للعلوم الاقتصادية (London School of Economics)، يكتب في الصحيفة الألمانية دي فيلت قائلا بالحرف الواحد: «أن الليبرالية المحدثة ستلحق بالماركسية لتحتل مكانها المناسب في متحف الأفكار الوهمية الحالمة (utopia) التي لفظها التاريخ» وأن «هذا المشروع لا يختلف عن الماركسية أبدا من حيث طابعه اليوتوبي، وأن حياته ستكون أقصر من الحياة التي عاشها الاتحاد السوفييتي بحسب كل الاحتمالات» [٣]. وأعلن داني رودريك (Dani Rodrik)، أستاذ الاقتصاد في جامعة كندي للعلوم السياسية/هارفارد (John F. Kennedy School of Government in Harvard)، في مقالة نشرها في صحيفة Sueddeutsche Zeitung عن وجهة نظره فقال مؤكدا: «لقد آن الأوان للتخلي كلية عن الليبرالية المحدثة واتفاق واشنطن». كما تحدث هو أيضا عن «نهاية الليبرالية المحدثة» [٤].

ومع أن النموذج الليبرالي المحدث، المتميز بتحريره السوق العالمية من كل القيود والقواعد، قد أخذ يتعرى على حقيقته ويظهر أمام بلدان متزايدة العدد على أنه «اقتصاد غير مجد»، وعلى الرغم من أن البلد الأم لليبرالية المحدثة، أعني الولايات المتحدة الأمريكية «قد أخذ يطبق بنحو متزايد إجراءات حمائية يراد منها تحقيق توجيه جزئي [أي انتقائي] «للسوق العالمية الحرة» [٥]، نعم، مع هذا وذاك، لكن ثمة حقيقة بينة لا يجوز لنا التغاضي عنها، حقيقة مفادها: أن هناك مصالح خاصة كثيرة تسند هذا النظام وتعزز أركانه. ويمكن القول بأن البورصة الأمريكية، أي الوول ستريت، هي الممثل الأكيد لكل هذه المصالح؛ وأن هذه المصالح تمتلك قواعد غاية في الاقتدار: منظمة التجارة العالمية والبنك العالمي وصندوق النقد الدولي. من ناحية أخرى، كان استسلام الرئيس الأمريكي بوش (الابن) للضغوط التي مارسها عليه حملة أسهم الشركات، دليلا قاطعا على أن حكومة الولايات المتحدة الأمريكية تتكفل، أيضا، برعاية هذه المصالح شاءت ذلك أم أبت.

وتأسيسا على هذه الحقائق، فليس من المتوقع أن تنهار هذه العقيدة في المستقبل المنظور. بيد أن المضي قدما في إخضاع الاقتصاد لقواعد «الليبرالية المحدثة» سيتسبب في تفاقم المشاكل وتصعيد التوترات بكل تأكيد.

ولن نجافي الحقيقة كثيرا إذا قلنا بأن تفاقم المشاكل وتصعيد التوترات أمر يستنكره الجميع، بما في ذلك المستفيدون من النظام الليبرالي المحدث أنفسهم. فالرابحون إلى الآن يعلمون أيضا أن أرباحهم لن تكون مضمونة بنحو دائم في ظل الاستمرار في تطبيق نظام اقتصادي لا يشجع على نمو الطلب السلعي، نظام بات يشكل خطرا يهدد سلامة الحياة الاجتماعية. من هنا، لا مندوحة من التفكير في تطوير نظام اقتصادي عالمي يلبي متطلبات الجدارة بنحو أفضل.

اقتصاد عالمي جديد ــ ولكن ما خصائصه يا ترى؟

الليبرالية المحدثة، الليبرالية، اقتصاد السوق المتكفل بالرعاية الاجتماعية، نظام التجارة المحمية، إن هذه كلها مسميات نسمعها ليل نهار وترددها الألسن بلا معرفة دقيقة بمغزاها. ومع هذا، فإننا نرى أن هذه المعرفة القاصرة لا يجوز أن تمنعنا من تحليل مأزق الاقتصاد العالمي الراهن على ضوء المغزى الدقيق لهذه المسميات.

ولنبدأ بالعقيدة الليبرالية أولا. فأنا أزعم أن هذه النظرية الليبرالية قادرة على الكشف عن أخطاء التطور الحاضر، وأننا نستطيع أن نعثر فيها على إشارات لماهية الحلول الناجعة.

إن آدم سميث، مؤسس الليبرالية، يشنع عليه نقاد الاقتصاد الحاضر بأنه كان يتباهى بمعارفه، ويزعم بأنه أحاط علما بكل الحقائق. لكن هؤلاء النقاد سيفعلون خيرا لو أمعنوا النظر في مقولات سميث. فالأفكار الأساسية في نظرية سميث تقول:

(١) يسعى كل امرئ إلى استثمار رأسماله بأكبر ربح ممكن.

(٢) يحاول كل امرئ استثمار رأسماله في أقرب مكان من موطن سكناه. بهذا النحو يساهم هذا المرء بأكبر قدر ممكن في تطوير الصناعة الوطنية.

«وهكذا يساهم كل امرئ بأكبر نفع ممكن لمجمل اقتصاد الأمة، أي أنه يساهم في تحقيق النفع العام على نحو حتمي. وهو حينما يقوم بهذا العمل، فإنه لا يريد منه خدمة المصلحة العامة، فهذا أمر ما كان يفكر به قط. إنه يفضل تقديم العون

للصناعة الوطنية على الاستثمار في البلاد الأجنبية، لا لشيء إلا لأنه يتطلع للتفتيش عن مكان آمن لرأسماله؛ وعندما يوجه هذا المرء مصنعه توجيها يضمن أن تحقق البضاعة المنتجة أكبر قيمة، فإنه لم يعمل هذا كله إلا من أجل زيادة أرباحه. بهذا المعنى، فهنا، وفي حالات أخرى كثيرة، ثمة يد خفية تقوده نحو تحقيق غاية لم تكن من مقصده» [٦].

وإذا كان المرء واثقا من صواب منطق سميث، فلا مندوحة له من أن يمعن النظر بالظروف المحيطة حاليا بـ«اليد الخفية» التي أشار إليها آدم سميث. فالوطن لم يعد، في اليوم الراهن، خير مكان للأمان الذي ينشده رأس المال ولفرص الاستثمار التي يتطلع إليها؛ فأنى له أن ينهض بهذه المهام في عصر صار يختلف اختلافا جذريا عن عصر آدم سميث وما اتصف به من نظم معلومات ونقل وتشريع يرثى لها. ففي هذا اليوم، أمسى الاستثمار في البلاد الأجنبية يسيرا يسر الاستثمار في الوطن؛ بل صار في كثير من الحالات أفضل من الاستثمار في الاقتصاد الوطني، لا سيما حين تغري البلاد الأجنبية المستثمرين بضرائب أدنى وأجور أقل وتشريعات بيئية وعمالية متساهلة ودعم مالي معتبر. من ناحية أخرى، كلما كان معدل الأجور في السوق العالمية أكثر إغراء لنقل الإنتاج من الدول الصناعية «باهظة» الأجور إلى الدول «متدنية» الأجور، كانت المشاريع أقل استعدادا للاستثمار في الوطن الأم، وكانت مواصلة الإقامة في الاقتصاد الوطني أكثر خطرا على مستقبل المشروعات.

بناء على هذه الظروف لا يمكن الاستناد على نظرية سميث للدلالة على أن التجارة الخارجية الحرة وسيلة ناجعة لحل المشاكل التي يعاني منها الوطن الأم. إن العكس هو الصحيح، فهذه النظرية تتنبأ، عن حق، بأن الاستثمار، في ظل هذه الظروف، لا يؤدي إلى زيادة رفاهية الأمة المعنية، وذلك لأنه لن تكون لدى أصحاب رأس المال مصلحة خاصة تحفزهم على الاستثمار في الوطن الأم. وعلى الصعيد نفسه، كان المنظِّر الثاني لحرية التجارة الخارجية، أعني الاقتصادي البريطاني العظيم دافيد ريكاردو [٧]، قد أشار هو الآخر أيضا إلى هذه الحقيقة، فقد بيَّن صراحة أن النظرية المؤكدة على منافع التجارة الخارجية الحرة بالنسبة إلى أمة معينة تصدق فقط حين لا يكون بوسع رأس المال التنقل عبر الحدود الدولية بمطلق الحرية [٨].

ولا ريب في أن المتغنين بالليبرالية المحدثة سيعترضون على وجهة النظر هذه، زاعمين أن منهجهم ـ الرامي، من ناحية، إلى تقويض قوة النقابات العمالية، كخطوة ضرورية لإسباغ المرونة على الأجور وضمان توافقها مع مستويات الأجور المتدنية في السوق العالمية، والمتطلع، من ناحية أخرى، إلى خفض مخصصات الرعاية الاجتماعية وما سوى ذلك من إجراءات تقوض أسس التكافل الاجتماعي ـ هو السبيل القويم لتعزيز ربحية الإنتاج في الوطن الأم، ولضمان أن يكون الاستثمار المحلي هو الخيار الأمثل. بيد أن الأمر الذي يتعين علينا ملاحظته هو أن هذا الخيار الأمثل ليس خيارا ثابتا، ساكنا، لا قدرة للمنافسة على تقويض دعائمه، بل هو واقع آني يعكس لحظة معينة من لحظات المنافسة العالمية على خفض تكاليف العمل البشري، أي خفض دخول جمهور المواطنين أيضا.

ومعنى هذا، أن شرط آدم سميث لن يتحقق أبدا؛ فإلى أن يحقق رأس المال المستثمر الربح المنشود، وإلى أن تتكامل قوة المصنع المشيد ويسير بخطى ثابتة لمقارعة المنافسين الأجانب، سيكون معدل الأجر السائد في السوق العالمية قد انخفض أكثر، والوطن الأم قد فقد، من جديد، قوته لجذب المستثمرين. أضف إلى هذا، أن هذا التطور سيتزامن مع تراجع أهم عنصر من العناصر المشجعة على الاستثمار: الطلب السلعي.

إن عملية نقل الكثير من المصانع إلى الدول حديثة التطور قد ترك، في هذه الدول أيضا، آثار دمار لا يستهان بها. فالمصانع صغيرة الحجم في كوريا انهارت بالكامل حينما استطاعت تايون إنتاج وتسويق البضائع ذاتها بأسعار أدنى. لكن الصناعة التايوانية، أيضا، فقدت قوتها التنافسية، إذ لم يدم الأمر طويلا حتى استطاعت الصين إن تنتج وتصرف البضائع نفسها بأسعار أدنى من أسعار تايوان. ولا حاجة بنا إلى التأكيد على أن هذا التطور لا علاقة له بما يسمى بالتدمير الخلاق؛ فهذا النهج ليس السبيل القويم لزيادة الرفاهية على مستوى العالم أجمع. إن الواجب يحتم، أولا، حماية وصيانة الرفاهية في الدول التي حققت لنفسها هذه الرفاهية، والعمل من ثم ـ بمساعدة الدول التي صارت رفاهيتها بمنأى عن المخاطر والمجازفات ـ على تقديم العون إلى الأقاليم الأخرى بغية مساعدتها على زيادة رفاهيتها أيضا. إن هذا، فقط، هو النهج الصائب لخلق المناخ الاستثماري المربح على مستوى العالم أجمع.

فرؤوس الأموال المستثمرة في إقليم معين تلقى الطلب الكافي وتحقق الربح المنشود، فقط، في حالة نجاح الإقليم المعني لا في خلق القوة الشرائية الضرورية للطب السلعي العريض فحسب، بل وفي نجاحه، أيضا، في المحافظة على هذه القوة الشرائية في الأمد الطويل.

إن من يرى في حرية التجارة الخارجية الحل الأكيد للمعضلات التي يعاني منها وطنه، لا مندوحة له من أن يبذل قصارى جهده لتحقيق الشروط التي تقوم عليها مقولة آدم سميث؛ فملخص هذه الشروط هو أن تكون لدى أصحاب رأس المال مصلحة خاصة في الاستثمار والإنتاج في داخل الوطن الأم. ولا داعي عندنا لإطالة الوقوف والتأكيد أن هذا المطلب لا يسري على أصحاب رأس المال في أوروبا فحسب، بل هو يسري على أصحاب رأس المال في الدول حديثة التصنيع أيضا.

ولا مندوحة، لمن يفهم الليبرالية بالمفهوم الذي فهمه سميث، من أن ينضم إلى مجموعة أناس خرجوا عن الصف العام، وذلك لأنهم يريدون تعزيز الإنتاج في الوطن الأم من خلال فرض ضرائب جمركية تحمي الاقتصاد الوطني وتشجع الاستثمار فيه. أناس يرون أن الضرائب الجمركية وسيلة لا غنى عنها لمن يريد فرض «معايير اجتماعية» تحمي مصالح فئات العاملين وتراعي مصلحة الاقتصاد الوطني. أناس يعتقدون أن هذا النهج هو الحل الصائب لخلق الطلب السلعي في الوطن الأم، وذلك باعتبار أن ارتفاع الطلب السلعي شرط لا بد منه لتحقيق الربحية التي ينشدها المستثمرون.

ولو اتفقت وجهات النظر المتصارعة على هدف مشترك، فلا شك في أن أولي الأمر سيعثرون على السبيل المطلوب للقضاء على المشاكل المستفحلة في الاقتصاد العالمي، وسيتنافسون على الوصول إلى أفضل الحلول وليس على المجابهة الأيديولوجية. وتأسيسا على هذه الحقيقة، فإن بالإمكان صياغة نهج ليبرالي جديد ينطوي على أبعاد خصبة فعلا. فالهدف المنشود، هدف تشجيع رأس المال على العودة إلى الوطن ثانية والاستثمار فيه مجددا، يمكن تحقيقه بسبل عديدة وبمناهج لا علاقة لها بمناهج الإصلاح الليبرالية البالية والسقيمة. فالهدف المنشود يحتم تدخل الحكومة وقيامها بتوجيه الاقتصاد وفرض ضرائب جمركية قادرة على حماية الاقتصاديات الوطنية ووضع قيود تستطيع التحكم في حركة رأس المال عبر الحدود الدولية.

وربما كان لزاما علينا هاهنا أن نذكر القارئ بآراء أحد أكثر الليبراليين تطرفا، أعني هايك (F. A. Hayek)، فهو كان قد قال محذرا:

«لم يستطع أي شيء آخر أن يضر بالحركة الليبرالية بمقدار الضرر الذي نشأ عن تمسك طائفة معينة من أنصار الليبرالية ببعض قواعدها القاسية، وبمبدأ دعه يعمل دعه يمر [أي مبدأ عدم التدخل أو حرية العمل، Laissez-Faire] على وجه الخصوص» (٩).

ولا نشط أبدا إذا قلنا إن «اتفاق واشنطن» هو مثال ساطع على هذه القواعد القاسية، فهو بمنزلة الديانة التي تعتنقها الليبرالية المحدثة، فهذا الاتفاق لا يراعي خصوصيات البلدان التي يقدم لها «المشورة» أبدا، وبالتالي فليس في جعبته سوى مطالبة هذه البلدان بضرورة تقييد الإنفاق الحكومي وتطبيق أسعار صرف «قادرة على تعزيز المنافسة في السوق العالمية»، وتقليص القيود على التجارة الخارجية، وتشجيع الاستثمارات الأجنبية، وخصخصة المشاريع الحكومية، وتحرير الاقتصاد من التوجيه الحكومي - أي ليس في جعبته غير ما أطلق عليه ستيغليس مصطلح «سياسة الببغاء».

إن السوق، القادرة على توجيه الاقتصاد بالنحو الذي يضمن تحقيق «الرفاهية للجميع»، بحاجة إلى قواعد. وتغدو هذه القواعد أكثر إلحاحا، خاصة حين يرى المرء أن مراعاة السوق لمتطلبات حماية البيئة قد أمست مطلبا لا يمكن التهاون به أبدا. والأمر الأكيد هو أن هذا المطلب يمكن أن يأتلف مع المبادئ الليبرالية أيضا.

قواعد للسوق

لا غنى للسوق عن القواعد، إذا ما أريد منها تحقيق الخير العام

لقد أشار هايك في وقت مبكر إلى أن:

«الليبرالية... لا تنفي فحسب، بل هي تؤكد تأكيدا جازما أن وجود إطار قانوني مدروس دراسة متقنة شرط أولي لأن تعمل المنافسة على نحو مجد» (١٠).

وليس ثمة شك في أن كل نقاد العولمة يتفقون مع هايك في هذا التقييم. لكن هذا الاتفاق لا ينهي المشكلة، بل يقودنا إلى السؤال عن:

من الجهة القادرة على فرض هذه القواعد؟



وكيف يتحقق أصحاب الشأن من أنهم اختاروا القواعد البناءة؟

إن الاقتصاد، الذي تخضع فيه الأطراف المختلفة إلى شروط متمايزة، لا يفضي إلى الاستخدام الأمثل للموارد. ولعل الاقتصاديات، التي تحابي بعض الجهات فتمنحها دعما ماليا أو ما سوى ذلك من أساليب التمييز، خير شاهد على هذه الحقيقة. وربما كانت المصارف المقيمة في «الواحات الضريبية» أحد الأمثلة الساطعة على انفراد البعض بجني منافع السوق العالمية الحرة. ويحدث هذا كله وإن كانت المبادئ الليبرالية تطالب، عن حق، بضرورة التخلي عن كل صور الدعم [١١].

ولهذا السبب يجب أن تسري القواعد على كل الناشطين في الأسواق بلا تمييز ومحاباة، إذا ما أريد منها أن تكون وسيلة لتمكين الاقتصاد الوطني من تحقيق أهداف معينة. لكن الجهة المطالبة بفرض هذه القواعد تستطيع فرض القواعد المنشودة على تلك السوق، فقط، التي هي في حدود اختصاصها القانوني. والأمر البين هو أنه ليست هناك جهة تقع السوق العالمية في حدود اختصاصها القانوني. وفي الواقع، وبالنظر إلى تباين ظروف الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في بلدان العالم المختلفة، نرى أن من غير المستحب، أصلا، أن تكون السوق العالمية في حدود اختصاص جهة معينة. من هنا، لا مندوحة من إنشاء «أسواق إقليمية» متناظرة من حيث ظروفها الحياتية. ففي هذه الحالة سيكون بالإمكان تطبيق جميع القواعد، وبلا تمييز ومحاباة، على كل المتعاملين في السوق الإقليمية المعنية.

ويواجهنا هنا سؤال مفاده: ما هو الحجم الذي ينبغي أن تكون عليه هذه الأسواق الإقليمية؟ وما هي المجالات التي ستسري عليها القواعد؟ إن الأمر البين هو أن الدولة القومية الواحدة لم تعد تصلح لأن تشكل سوقا إقليمية قائمة بحد ذاتها. وكنت قد تعرضت إلى هذا الموضوع عام ١٩٩٤، حينما قلت في مؤلفي المعنون «رفاهية لا أحد يتمتع بها؟»:

> «لو تحولت ألمانيا إلى حصن يحميه سور مكين من الضرائب الجمركية، لأفلست من قبل أن تتم بناء سورها. فالإنتاج الواسع الحديث يحتاج إلى أسواق تصريف رحبة. فمصنع ينتج السيارات للسوق السويدية، فقط، لن يكون مربحا أبدا. إن الدول القومية صارت ضيقة المساحة بقدر تعلق الأمر

بوجود الأسواق المناسبة... على صعيد آخر، فإن المتاجرة على مستوى العالم أجمع تعجز، أيضا، عن أن تكون سبيلا لتحقيق الأهداف المنشودة. فمن ناحية، تزخر السوق العالمية بقوى عمل لا يحد عرضها حد من الناحية العملية. من ناحية أخرى، لا تتيح هذه السوق أي إمكان لخلق تنظيمات تدافع عن مصالح العاملين في كل أنحاء المعمورة. فلن يضرب عن العمل، ولا حتى عامل هندي واحد من العمال الناشطين في إنتاج الصلب والحديد، لا لشيء إلا لدعم موقف العاملين لدى إحدى شركات الصلب والحديد الألمانية، وتمكينهم من الحيلولة دون خفض أجورهم بنسبة تبلغ ١٠ في المائة؛ فأنى لهم أن يدعموا موقف زملائهم الألمان، إذا كانت الأجور التي يحصل عليها الزملاء الألمان، حتى بعد تخفيضها، حلما لا يراود مخيلة العامل الهندي ولا حتى في المنام. إن كل الدلائل تشير إلى أن من المستحيل ظهور مؤسسة سياسية قادرة، في المستقبل المنظور، على فرض إرادتها على المستوى العالمي. من هنا، وإذا ما سأل المرء عما إذا كان بالإمكان اقتصار فاعلية اقتصاد السوق على حيز معين من العالم، وتوجيهه، من ثم، توجيها يضمن تحقيق نفع اجتماعي، فإن جوابنا هو أن هذا أمر ممكن وأن هذا الحيز ينشأ من خلال تكتل مجموعة من الدول في إطار إقليم واحد» [١٢].

وكان غيرهارد بفرويندشو (Gerhard Pfrundschuh) قد تناول هذا الموضوع فكتب قائلا:

«بقدر تعلق الأمر بالمناحي الاقتصادية... فإن المشكل لا يدور حول نموذج موحد للتجارة العالمية، بل هو يدور حول تأسيس اقتصاد عالمي متدرج وذي نفع للجميع وعادل في توزيع الخيرات.

بهذا المعنى، من الضروري جدا أن يجري إنتاج بعض السلع والخدمات محليا، أو في إطار حدود الدولة القومية. أما المتاجرة بالسلع والخدمات في داخل المحيط الثقافي الذي تنتمي إليه الدولة المعنية (أي أفريقيا وأمريكا الجنوبية وأوروبا على سبيل

المثال وليس الحصر) فإنه يتم انطلاقا من الشروط السائدة في الدولة المعنية وفي الإقليم الذي تنتمي إليه هذه الدولة. ومعنى هذا هو أنه ليست هناك سوق عالمية واحدة، بل هناك أسواق متعددة. وما نقوله هنا، ليس ضربا من ضروب اشتراكية تريد أن توجه الاقتصاد من الأعلى إلى الأسفل، بل هو النقيض الأكيد للاقتصاد المخطط. كما أنه لا يعني السعي إلى تأسيس رأسمالية عالمية الأبعاد تقوض كل الفرص أمام الثقافات المحلية والحرفيين وصغار المزارعين والطبقة الوسطى. فالعامل، الذي ينسج في غرب أفريقيا السجاد بعمل يدوي بدائي، لا قدرة له على منافسة أسعار السجاد المنتج في تايوان بأساليب تكنولوجية غاية في التطور. وإذا كان الأمر على ما نقول، وهو على ما نقول فعلا، فما هو الأمر الذي يلزمه على منافسة السجاد التايواني؟ إننا بحاجة ماسة إلى اقتصاد عالمي لا يراعي تطلعات بني البشر وآمال الجماعات التي وحدها التاريخ فحسب، بل وينسجم، أيضا، مع الخصائص الثقافية التي تتميز بها أقاليم العالم المختلفة... على صعيد آخر، فإن تشغيل العاطلين عن العمل هو المشكل الأول في العالم. والمطلوب هو أن يحل هذا المشكل بنحو يحول دون مواصلة تدمير البيئة طبيعيا وثقافيا على مستوى العالم أجمع» [١٣].

ويمكن للاتحاد الأوروبي أن يكون أحد هذه الأقاليم، أي أحد هذه التكتلات الاقتصادية. ولكن، ولأنه لا مندوحة من أن يتوافر كل تكتل إقليمي على تشريعات قانونية موحدة تسري على كل مواطني الإقليم، لذا فإن من واجب الاتحاد الأوروبي أن يجد حلا مناسبا للمشاكل السياسية التي تحول دون تبنيه تشريعات قانونية موحدة.

وكيف يتحقق أصحاب الشأن من أنهم اختاروا القواعد البناءة؟

إن انهيار نظام اقتصادي غير مجد لا يعني بالضرورة أن المجتمع سيتحول، عفويا، إلى اقتصاد يتصف بجدارة أكبر. فالنظام اللاحق يمكن أن يكون شبيها بالنظام السابق عليه من حيث سوء الجدارة، لا بل يمكن أن يكون أسوأ منه بكثير. والأمر الأكيد هو أن فرصنا لتحقيق نظام أفضل ستكون أقل، إذا ما قدر لنا أن نكرر الخطأ نفسه الذي كان القاسم المشترك بين

النظام الليبرالي المحدث والنظام الشيوعي: الزعم بأن ثمة قواعد ومبادئ تسري على كل الظروف وعلى الرغم من تباين الخصائص المميزة لأقاليم واقتصاديات العالم المختلفة.

وليس ثمة شك في أن منطق الببغاء، الذي استخدمته الليبرالية المحدثة بدءا من سبعينيات القرن العشرين [١٤]، قد اتسم بغباء بيّن وزيف واضح. ولكن، وإذا كنا قد وصمنا بالغباء مطالبة الليبرالية المحدثة دول العالم بضرورة تقييد الإنفاق الحكومي وتطبيق أسعار صرف «قادرة على تعزيز المنافسة في السوق العالمية»، وتقليص القيود على التجارة الخارجية، وتشجيع الاستثمارات الأجنبية، وخصخصة المشاريع الحكومية، وتحرير الاقتصاد من التوجيه الحكومي، فإن من الغباء أيضا أن يطالب المرء الدول بضرورة التوسع في الاقتراض الحكومي بغية زيادة الإنفاق وإنعاش النشاطات الاقتصادية المحلية، وبضرورة العمل على رفع سعر صرف اليورو وفرض قيود جمركية ووضع العقبات في وجه «إفراط رأس المال الأجنبي في الهيمنة على مصير الاقتصاد الوطني»، وبضرورة أخذ الحكومة زمام المبادرة لتوجيه الاقتصاد الوطني والعودة إلى تأميم الشركات والمصانع في مختلف القطاعات الاقتصادية الوطنية.

ويكمن الشرط الأول للحيلولة دون الوقوع في «فخ الأحكام المطلقة والتفكير آحادي البعد» في اتخاذ قواعد مختلفة للأسواق المتباينة في الاقتصاد العالمي.

وانطلاقا من هذا المنظور، فإن من حق المرء أن يسأل عن ماهية هذه القواعد؛ وعن الطرق التي يمكن من خلالها اختبار ما إذا كانت هذه القواعد صائبة أم زائفة. فثقتنا بأن السوق العالمية المحررة من التوجيه الحكومي لا تفي، أو لم تعد تفي بتحقيق الأهداف المنشودة لا تقل عن ثقتنا بصواب المقولة الليبرالية المؤكدة على أن التدخلات السياسية في آلية السوق يمكن أن تؤدي إلى نتائج أكثر وخامة من النتائج التي ستفرزها السوق حينما لا تتدخل السياسية في شؤونها:

> «تعتبر الليبرالية... المنافسة أكثر تفوقا وذلك لأنها الطريقة الوحيدة التي تسمح لنا بتنظيم نشاطنا الاقتصادي بمنأى عن تدخل حكومي متعسف أو اعتباطي... فهذه الطريقة لحل

المشكلة الاقتصادية، انطلاقا من اللامركزية في اتخاذ القرارات والعفوية في الموائمة بين هذه القرارات، تشهد، عند المقارنة، على أن الطريقة الأخرى، طريقة التوجيه المركزي، تخلو من المرونة بالكامل، وبدائية فعلا، وتعجز عن الوفاء بالأهداف المطلوبة بكل تأكيد» [١٥].

وينطوي هذا الرأي على شيء من الحقيقة بلا أدنى شك. ويصدق هذا الرأي بالكامل، حين لا يكون المقصود به الإطار العام الذي يعمل الاقتصاد في ظله، بل التدخلات السياسية في قرارات اقتصادية فردية أو قيام الحكومة بتشريع قواعد تطبقها، بنحو انتقائي، على قطاعات أو صناعات معينة وليس على كل القطاعات والصناعات. ولعل مصانع الكهرباء العاملة بالقوة النووية خير مثال على هذه الانتقائية غير المجدية؛ فبعدما تعين تفكيك بعض هذه المصانع بسبب تقادم عهدها، تبين بجلاء مقدار الدعم المالي الهائل الذي حصلت عليه هذه الصناعة على مدى عشرات السنين.

السوق أم الدولة؟

يشهد كثير من الدروس العملية على أن السوق «لا تحل كل المشاكل». ولا مراء في أن قولنا هذا سيبدو تجديفا لا يمكن غفرانه من وجهة نظر «المتزمتين من أنصار اقتصاد السوق الصرف». وهذا ليس بالأمر العجيب، فهؤلاء نسوا أن هايك نفسه كان قد أشار إلى أن الإيمان المطلق بمبدأ، دعه يعمل دعه يمر بلا قيد أو شرط، أحد المخاطر الجسيمة على الليبرالية نفسها. وما يقوله هايك هنا هو الحقيقة بعينها. هو الحقيقة بعينها ليس بناء على التجارب المستقاة من الحياة العملية فحسب، بل ومن الناحية النظرية أيضا. فالتحليل النظري يؤكد أن نظام السوق يتسم بقصور واضح يتأتى من أن كل واحد من الناشطين في داخل هذا النظام، يتصرف بناء على منطقه الخاص به، وأن المجموع الكلي لهذه التصرفات لا يؤدي إلى وضع اجتماعي كلي يتصف بالرشاد والعقلانية. فكل واحد من هؤلاء الناشطين اقتصاديا، من حقه، بل من واجبه أن يتصرف على النحو الذي يخدم مصلحة شركته أو تطلعاته، أي أن يتخذ القرارات التي تحقق مصلحته الذاتية في المقام الأول. إن هذا أمر يجسد مبدأ أساسيا لا يمكن نكرانه أبدا. والأمر البين هو أن هذا التصرف يعظم الربح أو النفع الخاص، بلا مراعاة لمتطلبات عموم المجتمع،

أعني ضرورة تحقق التكافل الاجتماعي أو أهمية المحافظة على سلامة البيئة على سبيل المثال لا الحصر. وغني عن البيان أن المنطق السليم يجزم بأن العناصر التي لا تجري مراعاتها في عملية التعظيم، لا يمكن أن يطرأ عليها تعظيم أيضا.

ويزعم البعض أن «اليد الخفية»، التي تحدث عنها آدم سميث، هي التي تتكفل بأن تؤدي هذه التصرفات الفردية إلى خير عموم المجتمع.

ولكن، كما سبق أن قلنا، لا تستطيع، أو لنقل، لم يعد بمستطاع هذه اليد الخفية أن تؤدي مهمتها بلا عون أو مساعدة في الحالة السائدة حاليا. فتفنيد كل نقد من خلال الإشارة إلى ما كان قد أكده «مؤسسا علم الاقتصاد»، آدم سميث وديفيد ريكاردو، عمل باطل ومنهج زائف يتجاهل أن آراء مؤسسي علم الاقتصاد كانت مبنية على واقع الاقتصاد العالمي في ظرف تاريخي معين، على الاقتصاد العالمي الذي تراءى لناظريهما وعايشاه عن كثب. وكما هي الحال في علوم الطبيعة، في الفيزياء، حيث أمست القوانين الكلاسيكية حالة خاصة في القوانين الفيزيائية العامة، ولم تعد تسري على بنية الذرة على سبيل المثال، كذلك الحال بالنسبة إلى علم الاقتصاد أيضا؛ فالقوانين التي استنتجها آدم سميث وديفيد ريكاردو لا يمكن سحبها على نظام اقتصادي لم تعد فيه البضائع فقط هي المادة التي تجري المتاجرة بها بين البلدان، بل صار يتصف بإمكان تنقل رأس المال بين البلدان في ثوان معدودة وبلا أي تكاليف تذكر، أي صار يتصف بالمخاطر التي حذر منها كينز، كما سبق أن قلنا. إن الاقتصاد العالمي الراهن يتصف بظواهر لم تخطر على بال سميث وريكارد قط. فبهذا الاقتصاد، لم تعد هذه الدولة تتاجر بالسلع مع الدولة الأخرى فحسب، بل صار الأفراد فيها يتخذون، بمطلق الحرية، على سبيل المثال القرارات الخاصة بتحديد المكان الذي يشيدون فيه مصانعهم، ويستثمرون فيه رؤوس أموالهم، ويدخرون في أموالهم. أضف إلى هذا كله، أن من صفات الاقتصاد العالمي الراهن، أن الاستثمار في الوطن الأم لم يعد يغري أصحاب رأس المال إلا بصعوبة، وأن البضائع المتاجر بها قد أمست مدعومة من قبل الحكومات بنحو متزايد، أي أن أسعارها في السوق الدولية قد أمست أدنى من أسعارها في الوطن الأم (*)، علما بأن هذا الدعم ليس سوى تكاليف يتحملها المجتمع، وبالتالي فإنه يلحق ضررا معتبرا برفاهية المجتمع.

(*) يطلق الاقتصاديون على هذه الظاهرة مصطلح: الإغراق [المترجم].

وانعكست أشد مضار الإيمان الأصولي بكمال أداء السوق على أسواق المال المحررة بالدرجة الأولى. وكان جورج سورس، المضارب المشهور والمرهوب الجانب، قد علق على هذه الظاهرة فكتب قائلا:

«إن من نافلة القول التأكيد أن أسواق المال، بطبيعتها، لا تتصف بالاستقرار أبدا؛ وأن ثمة حاجات اجتماعية معينة لا يمكن إشباعها من خلال ترك قوى السوق تعمل بمطلق الحرية. وللأسف، نادرا ما يحيط المرء علما بحقيقة مناحي القصور هذه. فالاعتقاد السائد يؤكد أن الأسواق قادرة على إصلاح نفسها بنفسها، وأن من الممكن تحقيق اقتصاد عالمي مزدهر بمنأى عن وجود مجتمع عالمي [موحد]. ويبالغ المرء فيزعم، أن السبيل الأفضل لتحقيق الخير العام يكمن في منح كل الأفراد الحرية لتحقيق مصالحهم الخاصة، وأن كل محاولة تسعى إلى صيانة الخير العام، من خلال قرارات جماعية، لا بد أن تلحق ضررا فادحا، وذلك لأنها تشوه آلية السوق؛ إن هذا الرأي يجسد ذلك المبدأ الذي سمي في القرن التاسع عشر بمبدأ دعه يعمل دعه يمر... لكنني عثرت على تسمية أفضل لهذا الرأي: الإيمان الأصولي بالسوق.

وليس ثمة شك في أن وجهة النظر هذه هي الأمر الذي قاد النظام الرأسمالي العالمي إلى ما هو عليه من خلل غاية في الخطورة» [١٦].

في الوقت الراهن صار المرء على علم أفضل بالحدود التي تعجز عندها السوق عن مواصلة فرز آثارها الإيجابية. وكان ستيغليس، الخبير الذي يعتبر أحد أولئك الذين أزاحوا القناع عن هذه الحدود ـ والذي حاز جائزة نوبل للاقتصاد مكافأة له على الجهود العلمية التي بذلها في هذا السياق ـ قد كتب:

«في سياق الخمسين عاما المنصرمة شرحت النظرية الاقتصادية بنحو واف ماهية الشروط الواجب تحققها لكي تعمل الأسواق بنحو جيد، وماهية الظروف التي تفشل الأسواق في ظلها في العمل بالنحو المطلوب. فهي شرحت السبب الذي يجعل الأسواق تنتج كمية غير وافية من بعض السلع ـ البحوث

العلمية مثلا ـ لكنها تفرط في إنتاج أمور أخرى، من قبيل تلوث البيئة، على سبيل المثال. وكأمثلة ساطعة على فشل الأسواق يمكننا أن نسوق التدهور الدوري في النشاطات الاقتصادية والتراجع النسبي والمطلق في نمو الناتج القومي، فهذه الظواهر عصفت بالنظام الرأسمالي باستمرار في القرنين الأخيرين من الزمن، وقادت إلى بطالة عظيمة، وإلى تعطيل قسم معتبر من المعدات الرأسمالية. بالإضافة إلى هذه الأمثلة المعبرة بنحو واضح ودقيق عن فشل السوق، هناك حالات أخرى كثيرة فشلت فيها الأسواق عن العمل بالجدارة المطلوبة، وعن تحقيق النتائج المنشودة» (١٧).

ولا يراودنا أي شك بأن الأمر سيظل على هذه الحال في المستقبل المنظور على أدنى تقدير. ومع هذا، فإن تعالي نقد الإيمان الأعمى بإمكان تطبيق المبادئ الليبرالية على مستوى العالم أجمع، من داخل أحد أهم مراكز الليبرالية المحدثة، أعني البنك العالمي، وقيام نائب رئيسه وكبير الاقتصاديين فيه، أعني جوزيف ستيغليس، بالتدليل نظريا وبالأرقام على صواب هذا النقد، لهو أمر عظيم الأهمية فعلا بالنسبة إلى ما نحن بصدد الحديث عنه (١٨).

من هنا، فإن بوسعنا القول بأن السوق، بحسب المعنى السليم للمبادئ الليبرالية، تستطيع أداء الدور المطلوب منها، فقط، في حالة فرضنا قواعد هي بمنزلة أياد خفية قادرة على توجيه اليد الخفية في الأسواق ذاتها إلى «الاتجاه الصحيح». وربما بدا الأمر يسير التحقق؛ بيد أن الأمر ليس على ذلك؛ فمن هو ذا الذي سيقرر حقيقة الاتجاه «الصحيح»؟ وكيف سينهض صاحب القرار بهذه المهمة، أعني ما هي الخطط التي سيتبعها لتوجيه السوق إلى «الاتجاه الصحيح»؟

ومهما اختلف المرء بشأن الاتجاه الصحيح؛ ما لأمر الأكيد هو أن الاتجاه الصحيح لا يمكن أن يكون إلا ذلك الاتجاه الذي يقود إلى تحقيق الأهداف التي تنشدها «القوى التي تضع التشريعات للسوق». ولكن، ما هذه «القوى المشرعة للسوق»؟ أهي الدول القومية؟ أم هي الولايات المتحدة الأمريكية؟ أهي الاتحاد الأوروبي؟ أم هي منظمات دولية من قبيل الأمم

المتحدة؟ وحتى إن اعتقد المرء أنه قد أفلح في هوية السلطة التوجيهية وماهية الاتجاه الصحيح، فإن ثمة سؤالا آخر لا يقل أهمية: إلى أين ستفضي هذه «اليد الخفية العليا» المتكفلة بتوجيه السوق إلى الاتجاه الذي يحقق الخير العام؟

من هذا كله يتبين لنا أننا بحاجة ماسة إلى خطة وقواعد؛ ولعل من نافلة القول التأكيد هنا أن هذه الخطة والقواعد يجب أن تتعظ، وهي تسعى إلى التأثير في القرارات الفردية، بالآثار الوخيمة التي تركتها القرارات التعسفية التي طبقتها الدول لاشتراكية سابقا. وعلى خلفية هذا الدرس البليغ، ألا يمكن للتجارب التاريخية أن تكون عونا للعثور على السبيل، الوسط، الفاصل بين الخلل الذي اتصف به التطور القائم على مبادئ الليبرالية المحدثة من ناحية، والاقتصاد المخطط مركزيا وما نشأ عنه من هدر للرفاهية وقمع للحرية من ناحية أخرى؟

ما القواعد المناسبة لتوجيه السوق؟

في الأزمنة الغابرة، جرى، بنسب مختلفة من النجاح، تطبيق صيغ مختلفة من السياسات الاقتصادية وصور متعددة من صور توجيه الاقتصاد أو عدم توجيهه. ونود أن نذكر القارئ هاهنا بالصيغ والصور

- المستقاة من التجارب التي مرت بها بلادنا عقب الحرب العالمية الثانية، أعني التجارب المستقاة من إعادة إعمار ألمانيا، ووضع قواعد اقتصاد السوق المتكفل بالرعاية الاجتماعية فيها. فاقتصاد السوق هذا كان قد تكفل حتى السبعينيات بتوزيع مكاسب ارتفاع الإنتاجية على المشاريع (لتمويل الاستثمارات الجديدة) وعلى الفئات العاملة (لزيادة رفاهيتها) بنحو متساو تقريبا. وبهذا النحو، كان اقتصاد السوق هذا قد شكل ضمانة أكيدة لأن ينمو الطلب السلعي بنحو مواز لنمو الإنتاج.
- والمأخوذة من تطور الولايات المتحدة الأمريكية من مستعمرة خاضعة للهيمنة البريطانية إلى أعظم دولة صناعية في العالم. فهذه المستعمرة البريطانية كانت في يوم من الأيام بلدا متخلفا لا قدرة له على المنافسة في السوق العالمية:

«فحتى القرن التاسع عشر كان أغلب الإنتاج الصناعي الأمريكي يتكون من منتجات قطنية يتركز تصنيعها في فيلادلفيا وماساشوستس (Massachusetts)، ومن منتجات صوفية يجري تصنيعها في ماساشوستس وكونيكتيكات (Connecticut) ومن حرير يصنع في نيو جيرسي (New Jersey) وكونيكتيكات ومن صلب وحديد وفحم تختص في إنتاجه بنسلفانيا. أما المنتجات الأخرى المهمة فإنها اشتملت على مكائن الغزل والخياطة والآلات العاملة بقوة البخار والأسلحة الخفيفة والساعات اليدوية والأحذية والسلع المطاطية والأثاث المنزلي والسفن العاملة بقوة البخار. ومع أنه كان قد طرأ بعض التحسن على سبل الإنتاج، لكن غالبية هذه البضائع لم تكن قادرة على منافسة البضائع المستوردة من بريطانيا، وذلك لأن هذه البضائع كانت أفضل جودة وأدنى كلفة» (١٩).

ولحماية الصناعة الأمريكية الفتية، فرضت الولايات المتحدة الأمريكية، حتى العقود الأخيرة من القرن العشرين، ضرائب جمركية (*)، وظلت الولايات المتحدة الأمريكية تفرض هذه الضرائب على السلع المستوردة حتى بعدما تطورت الصناعة الأمريكية وغدت ذات قدرة تنافسية كبيرة، ولعل الضرائب التي فرضتها عام ٢٠٠٢ على الصلب والحديد خير مثال على هذه الحقيقة. أضف إلى هذا أن الضرائب الجمركية قد كانت بمنزلة المصدر المالي الرئيسي لتمويل مشاريع عامة من قبيل الموانئ وطرق النقل السريع.

ونحن لا نشط أبدا إذا قلنا إن تطور الولايات المتحدة الأمريكية من دولة نامية إلى أكبر أمة صناعية في العالم كان برهانا ساطعا على نجاح سياسة

(*) حينما اندلعت الثورة الصناعية الثانية في بريطانيا، كانت هناك بلدان أخرى، وعلى وجه الخصوص ألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية، قد عقدت العزم على تصنيع نفسها. وعلى الرغم من كل ما ساقته نظرية ريكاردو من منافع تنطوي عليها التجارة الدولية الحرة، فقد سعت الاقتصاديات، التي أخذت تصنع نفسها، إلى وضع الحدود الفاصلة بينها وبين الاقتصاد البريطاني بغية ترسيخ أقدام صناعتها الفتية وحمايتها من منافسة السلع البريطانية. وفي وقت مبكر، في عام ١٧٩١، قدم ألكسندر هملتون (Alexander Hamilton)، أول وزير للمالية الأمريكية في إدارة الرئيس جورج واشنطن، «تقريرا حول وضع الصناعة» تناول فيه أهمية الصناعة بالنسبة إلى ثروة الأمة والإيرادات الحكومية وتشغيل الأيدي العاملة والأمن الوطني مؤكدا أن الصناعة الأمريكية الفتية لن تستطيع اللحاق بالمستوى الذي بلغته الصناعة البريطانية أبدا ما لم تجر حمايتها، وما لم تمنح الدعم المالي في مراحل النمو الأولى على أدنى تقدير. وربما عبر آبراهام لنكولن، الرئيس السادس عشر للولايات المتحدة الأمريكية (١٨٦١-١٨٦٥)، =

الحماية التجارية. من هنا، فإنه لأمر يدعو إلى العجب فعلا أن تعاق الدول النامية، منذ عقود كثيرة من الزمن، عن منح صناعتها الفتية الحماية التي هي بأمس الحاجة لها. إن هذا الضغط الليبرالي المحدث ساهم بنحو كبير في تفاقم المأساة المخيمة على الدول النامية.

وإذا أراد المرء التعرف على المناهج الناجحة، فلا مندوحة له من إمعان النظر في قصة التطور الباهر الذي حققته بعض الاقتصاديات في غرب آسيا على وجه الخصوص، أعني قصة تطور: اليابان وتايوان في الزمن السابق، والصين في الوقت الحاضر. فهذه الاقتصاديات كانت قد عرفت أن خير سبيل لها هو أن تطور سلعا مخصصة للسوق العالمية، وأن تحمي، في الوقت ذاته، سوقها الوطنية من مغبة المنافسة الأجنبية، وأن تخضع أسواقها المالية للتوجيه الحكومي. ولم تكف هذه الاقتصاديات عن فرض التوجيه الحكومي على أسواقها المالية إلا بعدما أجبرت على تحريرها. وكان هذا التحرير ـ كما أبان جوزيف ستيغليس بنحو دقيق [٢٠] ـ الحدث الذي أنهى هذه القصة الباهرة.

كما لا مندوحة للمرء من أن يمعن النظر في معايير أخرى: اللامساواة كوسيلة لمحاباة الفقراء في توزيع الرفاهية المتزايدة، والمساواة النسبية كسبيل لتنمية الاقتصاد المعني ـ أي المساواة التي انتهجتها، بنجاح باهر، دول غرب آسيا وألمانيا. أضف إلى هذا أن الدراسة المتأنية لعمليات الخصخصة وللأساليب الرامية إلى الحد من التوجيه الحكومي ـ المنصب على مناح لا تزال من وظائف الدولة، أعني السكك الحديدية

= عن الأهمية الكبيرة التي حظيت بها الضريبة الجمركية في السياسة الاقتصادية الأمريكية، حينما قال بأسلوبه الشعبي: «إني لا أفقه كثيرا بشأن التعريفة الجمركية، لكنني على بينة من أننا حينما نقتني بضائع من الخارج، فإننا سنحصل على البضائع، وأن الأجنبي سيحصل على النقود. لكننا إذا اقتنينا بضائع وطنية فإننا سنحصل على البضائع والنقود». وكان Ulysses S. Grant، الرئيس الأمريكي في الفترة الواقعة بين عامي ١٨٦٩ و١٨٧٧، قد عبر على نحو دقيق عما كان يدور في خاطر البلدان الراغبة في اللحاق بعملية التصنيع البريطانية حينما قال: «لقد طبقت إنجلترا على مدى قرون عديدة الحماية، لقد طبقتها تطبيقا غاية في التطرف، فحققت من خلال ذلك ما كانت ترجوه من نتائج. وليس ثمة شك في أن نظام الحماية هذا قد حباها بما تتمتع به من قوة في الوقت الحاضر. وبعد مائتي عام لاحظت إنجلترا أن مصلحتها تقتضي تحرير التجارة، وذلك لأنها لمست أن الحماية لم تعد في مصلحتها. يا سادتي إن ظروف بلدي تقودني إلى الاعتقاد بأن أمريكا، بعدما تحصل على أكثر ما بوسعها الحصول عليه من الحماية، ستحرر التجارة في غضون مائتي عام». وهكذا دأبت الحكومات الأمريكية على حماية الصناعة الوطنية ومنحها ما تحتاج إليه من دعم مالي على نحو متزايد. وبلغ هذا النهج أوجه عام ١٩١٣، حيث بلغت التعريفة الجمركية على السلع الموردة إلى الولايات المتحدة الأمريكية في المتوسط ٥٠٪، وعلى الصلب والحديد والصناعات القطنية والصوفية ما يزيد على ذلك بكثير [المترجم].

والبريد وتزويد المواطنين بمياه الشرب ـ أو إلى تحرير أسواق المال، نعم أن الدراسة المتأنية لمجمل هذه الأمور قد تمنحنا استراتيجيات صائبة للوصول إلى نظام اقتصادي مجد.

إن الحقيقة تؤكد أيضا أن السبل التي حققت نجاحا عظيما في هذا البلد أو ذاك لا تنطوي بالضرورة على مقومات النجاح في حل المشاكل التي تعاني منها اقتصاديات العالم المختلفة في اليوم الراهن. من ناحية أخرى فإن مناحي القصور التي أصيب بها الاقتصاد الألماني منذ السبعينيات، لا تمنع طبعا من إمكان نجاح النموذج الألماني في هذا البلد أو ذاك من البلدان النامية. فهذا النموذج يمكن أن يحقق، ثانية، النجاح الباهر الذي عاشته ألمانيا في الأيام الخوالي.

من هذا كله، يتبين لنا أن ثمة سبلا كثيرة للوصول إلى الاقتصاد الناجح، وأن على المرء أن يخضع هذه السبل إلى التحليل الدقيق والدراسة المتأنية. لكن وجود هذه السبل الكثيرة لا يمنعنا طبعا من استخلاص نتيجة قابلة للتعميم بكل تأكيد مفادها: أن البحث عن الصيغة الاقتصادية المناسبة لتحقيق الهدف المنشود، هدف «الرفاهية لجميع سكان العالم»، لا يعني أبدا أن ثمة صيغة تصلح لجميع الدول ولجميع المجتمعات وأقاليم المعمورة. فمن يعتقد بوجود هذه الصيغة يكرر ذات الخطأ الذي وقع فيه المؤمنون بالتحرير الاقتصادي على مستوى العالم أجمع. فهذا الخطأ ليس سوى نسخة مكررة من الخطأ الذي وقعت فيه الشيوعية في ماضي الزمن، فالشيوعية كانت تزعم أيضا أنها قد عثرت على ديانة تصلح لكل الشعوب والأزمنة.

بيد أن هذه الخلاصة لا تسري على المناحي الاقتصادية فحسب، بل هي تنطبق على التركيبات السياسية للدول أيضا. فهنا أيضا ثمة عقيدة زائفة، محفوفة بالمهالك، ولا يدعمها التاريخ، ترى أن تطبيق الديموقراطية، المفروضة من الخارج قسرا، ترياق عظيم الفاعلية لحل كل المشاكل الاجتماعية. ولعل الفقر الذي خيم على دول الاتحاد السوفييتي من جراء تطبيقها «إصلاحات» متطرفة مستقاة من مبادئ ليبرالية الطابع، زعما، مثال ساطع ومفزع على مخاطر الاعتقاد بإمكان تطبيق المبادئ الليبرالية على كل الشعوب وفي كل الأزمنة.

وكانت مؤلفة الكتاب المحذر من مخاطر العولمة الموسوم World on Fire [٢١] «عالم في لهيب النار» قد تطرقت في حديثها الصحافي مع جريدة دي فيلت الألمانية فقالت حرفيا:

«إن غالبية بني البشر لا تزال تعتقد أن تطبيق توليفة تتكون من اقتصاد السوق والديموقراطية دواء لكل داء بالنسبة إلى الدول النامية. بيد أن الأمر الواضح هو أن انتهاج الديموقراطية وتطبيق اقتصاد سوق، يعمل بلا توجيه وضوابط، يؤديان، في بلد تهيمن على اقتصاده أقلية عرقية، إلى الفوضى وإراقة الدماء.

وللتدليل على ما نقول، دعنا نأخذ إندونيسيا مثالا. ففي هذا البلد كانت سياسة اقتصاد السوق الحرة، المنتهجة في الثمانينيات والتسعينيات، قد مكنت أقلية صينية، تشكل ٣ في المائة من مجمل السكان، من أن تتحكم في ما يزيد على ٧٠ في المائة من مجمل الاقتصاد. وكان انتهاج الديموقراطية لاحقا، أي في عام ١٩٩٨ على وجه التحديد، قد أدى إلى أعمال عنف ضد الأقلية الصينية... وهكذا سقطت إندونيسيا في هوة أزمة اقتصادية لا تزال تعاني آثارها الوخيمة. وهناك أمثلة مشابهة في الكثير من أصقاع العالم.

إن ما حاولنا تنفيذه في الكثير من البلدان النامية في العشرين عاما المنصرمة لم يكن ـ برغم النيات الحسنة ـ سوى صورة كاريكاتيرية من صور الديموقراطية واقتصاد السوق. فبدلا من اقتصاد سوق يتكفل بالرعاية الاجتماعية، صدرنا نظاما رأسماليا لا رحمة فيه ولا رأفة، وطبقنا [في هذه البلدان] بين ليلة وضحاها ديموقراطية لا قواعد تتحكم بها، ديموقراطية تأخذ بمبدأ الأغلبية بلا قيد أو شرط. إن هذه الحلول أمور غاية في الخطورة بكل تأكيد. وكما هو بين، فليست هناك أمة غربية واحدة رضيت لنفسها تطبيق هذه النظم» [٢٢].

إن الفشل غالبا ما يكون خير الواعظين. فالخطأ المرتكب يبين بجلاء أن المرء كان قد انتهج الطريق الزائف، أي أن الفشل «يختبر» مدى صحة النظرية التي انطلق منها المرء، أو صحة الفرضيات التي انطلقت منها هذه

النظرية بشأن حقائق الأمور. وعلى خلفية هذه الحقيقة، نود فيما يلي أن نشير ثانية إلى ما في الليبرالية من أخطاء مشخصة وإلى ما لديها من أوراق رابحة.

وكشاهد على ما لدى الليبرالية من ورقة رابحة، يمكننا أن نشير، في سياق ما نحن في صدى الحديث عنه، إلى أن النمو الاقتصادي وارتفاع الرفاهية قد عم، عقب الحرب العالمية الثانية، فقط، تلك البلدان النامية التي استطاعت أن تشارك في السوق العالمية (٢٣). وأن هذه الورقة أمست تزداد اصفرارا وندرة في هذه الأيام. فحينما يحاول بلد معين زيادة صادراته، فإنه سرعان ما يقع، في هذه الأيام، في تناقض واضح مع رغبات كل البلدان، وذلك لأن هذه البلدان تسعى جاهدة إلى زيادة صادراتها أيضا. بهذا المعنى، فقد صارت أبواب الفخ الليبرالي مشرعة أمام الجميع: الصراع من أجل الفوز ببطولة العالم في التصدير.

ويكمن العيب الثاني الخاص بنظام الاقتصاد العالمي القائم على أسس الليبرالية المحدثة، في تقويض الطلب السلعي في سياق خفض الأجور إلى أدنى المعدلات الممكنة على المستوى العالمي. ويزداد انخفاض الطلب السلعي تفاقما من جراء تدهور المالية الحكومية؛ فتدهور الوضع المالي الحكومي يتسبب في تحجر الطلب الحكومي على السلع والخدمات، ويعيق الحكومات عن زيادته في أغلب الحالات.

أما العيب الثالث فإنه عيب يختص بمرحلة تاريخية معينة، وليس عيبا من صلب النظام، عيب لا قدرة للمرء على رده: تطبيق «اتفاق واشنطن» بلا مراعاة لأي اعتبار، وتحرير سوق المال وضبط العجز في الموازنة الحكومية بنحو متشدد وبأسلوب يحابي أسواق المال ويركز العبء على كاهل المرافق الاقتصادية والمستويات المعيشية الخاصة بالجمهور العام من المواطنين.

وسنحاول، في العرض التالي، البحث فيما إذا بالإمكان تدارك مناحي الضعف هذه أو الحد من مفعولها على أدنى تقدير.

اقتصاد يتطور بقيود مرخية العنان

إن الضغط الذي تمارسه المنافسة عالمية الأبعاد على دخول الجمهور العام من المواطنين، لا يظهر لنا من خلال تدهور رفاهية الجماهير العريضة فقط، بل هو يظهر، أيضا، من خلال تباطؤ سرعة التقدم الاقتصادي. بهذا المعنى،

فإن السوق العالمية الحرة هي الإطار الذي تنشأ في داخله قوة الضغط هذه؛ فهذه السوق تمارس، على مستوى العالم أجمع، ضغطا شديدا على دخول العاملين بأجر. وتأسيسا على هذه الحقيقة، لا مناص من إمعان النظر في أسلوبين من الأساليب المحتمل انتهاجها لمواجهة هذا الموقف المختل: العمل على رفع دخول الجمهور العام في إطار السوق المنفتحة على العالم أجمع من ناحية، والحد من انفتاح الأسواق من ناحية أخرى.

الرهان على كسب بطولة الاستيراد - كبديل عن الرهان على كسب بطولة التصدير

في تقريرها حول «التجارة والتنمية عام ٢٠٠٢» ناشدت الأونكتاد (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية) كل الدول الصناعية بالعمل على إنعاش الطلب السلعي [٢٤].

> «فبلا إنعاش فعال للطلب السلعي في كل الدول الصناعية، يظل الازدهار الاقتصادي محفوفا بالمخاطر ومعرضا لأن يذهب أدراج الريح، كما يبقى اتساع هوة الاختلالات الاقتصادية خطرا قائما، بحسب التحذير الذي وجهته الأونكتاد للدول الصناعية. ولا ريب في أن الدول النامية ستعاني، أيضا، من مغبة هذه المخاطر...
>
> فالأزمة الاقتصادية التي عصفت باقتصاديات الدول الصناعية في العام ما قبل الأخير، امتدت نتائجها في الحال إلى دول العالم الثالث، وذلك من خلال التدهور الكبير الذي طرأ على معدل نمو صادراتها... ولكسر طوق هذه التبعية، فإن من واجب الدول النامية أن تنمي أسواقها الوطنية تنمية تجعلها قادرة على استيعاب الإنتاج الوطني ومسايرة نموه».

وكما طالب كينز في عام ١٩٤٥[٢٥]، فإن الأمر المهم، في هذا السياق، هو أن ينمو الطلب السلعي بنحو يساير نمو الإنتاج. وتنطبق هذه الحقيقة على الدول الصناعية وعلى الدول النامية سواء بسواء. بيد أن محاولة زيادة الطلب السلعي ترتطم حاليا بمعوقات سبق أن شخصنا دورها بإسهاب في سياق حديثنا عن العوامل التي تؤدي إلى تباطؤ النمو في النظام الليبرالي المحدث. بهذا المعنى، وكما أكدت الأونكتاد، لا غنى، لمن ينشد زيادة الطلب السلعي، من

أن يكسر طوق هذا النظام. لكن السؤال المهم هنا هو: كيف يستطيع المرء التحول من هذا النظام، الذي يؤدي إلى وصول الطلب السلعي إلى أدنى مستوى ممكن، إلى نظام يصل بالطلب السلعي إلى أعلى مستوى ممكن تحققه؟ أي كيف [تستطيع الدول الصناعية المتقدمة] التحول من الصراع على البطولة العالمية للتصدير إلى البطولة العالمية للاستيراد؟

وفي الواقع، لا يجوز للمرء أن يأخذ هذا الهدف مأخذ الجد. ففائض الواردات يعني، كما هو معروف، أن الاقتصاد المعني يستهلك مقدارا يفوق مقدار إنتاجه. وكانت الولايات المتحدة الأمريكية، بما لديها من عملة قيادية في الاقتصاد العالمي، أعني الدولار، قد أباحت لنفسها التمتع بنعم فائض الواردات، منقذة بذلك نظام التجارة العالمية، المركز جهوده على الصادرات، ردحا من الزمن. من هنا، فإن [جهود الدول الصناعية المتقدمة على كسب] البطولة العالمية للاستيراد لا تعني أكثر من [أن تبذل هذه الدول] الجهد من أجل زيادة الطلب السلعي في الداخل، فبهذه الزيادة تقلص هذه الدول تبعيتها للصادرات ـ وتتيح للدول الفتية في عملية التصنيع فرصة مواتية لأن تصدر ما تنتج من بضائع ولأن تحصل على ما تحتاجه من رأس المال. فالقوة الشرائية الضرورية للطلب السلعي أمست «عملة نادرة» في عالم اليوم. وتأسيسا على هذه الحقيقة، فإن قيام الدول الصناعية باستخدام صناعتها المتقدمة كسلاح ممض في الصراع على هذه القوة الشرائية، يعني عمليا أنها تستغل أسواق الطلب السلعي بلا رحمة أو هوادة. بهذه التوجهات تلحق [الدول الصناعية المتقدمة] أفدح الأضرار بالدولة حديثة العهد في عملية التصنيع؛ فضلا عن الأضرار التي تلحقها بالدول التي لم تقطع شوطا يذكر في الصناعة والتقدم الاقتصادي. فإننا، بهذا الاستغلال لأسواق الطلب السلعي، نحرم هذه الدول من الانتفاع بالفرصة التي كنا قد حققنا منها أعظم نفع حين تعين علينا أن نعيد إعمار البلاد عقب الحرب العالمية الثانية.

ولهذا السبب، فإن تطوير السوق الداخلية في أوروبا والكف عن زيادة نمو الصادرات هما المعونة التنموية السديدة ـ لا بل هما أفضل الاستراتيجيات لمنح المعونات التنموية. ولا يجوز أن يغيب عن بالنا، أن الولايات المتحدة الأمريكية قد منحت، من خلال ما انتهجت في السنوات العشر الأخيرة من سياسة اقتصادية تدعم الاستيراد، الدول المنتهجة استراتيجية تنموية تقوم على تشجيع الصادرات،

هدية سخية لا تقدر بثمن أبدا. فلولا العجز في الميزان التجاري الأمريكي، لكانت دعائم الاقتصاد العالمي قد انهارت منذ أمد طويل. فإذا كان هذا العجز قد بلغ ١٤٠,٦ مليار دولار في عام ١٩٩٧، فإنه ارتفع عام ١٩٩٩ إلى ٣٣١,٥ مليار دولار في عام ١٩٩٩؛ وهو لا يزال في ارتفاع متواصل حتى الآن (*). واستفاد الاقتصاد الألماني من هذا العجز أيضا؛ إذ أتاح هذا العجز لألمانيا الفرصة لأن تصدر بضائع بلغت قيمتها ٧٢ مليار دولار [٢٦]. ولولا هذا العجز، لكانت أزمة الاقتصاد الألماني أشد وطأة بكل تأكيد.

ومن مسلمات الأمور أن خفض الصادرات يتطلب إنعاش الطلب السلعي المحلي في أوروبا.

بيد أن الأمر الذي تجب ملاحظته هو أن إنعاش الطلب السلعي المحلي أكثر مما نتصوره تعقيدا، كما نوهنا سابقا. فزيادة دخول العاملين بأجر تعني بالضرورة ارتفاعا في تكاليف الإنتاج أيضا؛ أي أنها تخفض قوة الاقتصاد المعني على المنافسة في السوق العالمية. وهكذا سرعان ما يرتطم هذا الحل بالحدود التي يفرضها نظام الاقتصاد العالمي. وكما بينا سابقا، يمكن أن يفرز ارتفاع تكاليف العمل البشري أشد المخاطر في البلدان النامية على وجه الخصوص: فلو رفعت ماليزيا، على سبيل المثال، الحد الأدنى لمعدلات الأجور، فإن الشركة الأمريكية Nike ستنقل إنتاجها إلى الصين بلا تردد.

ولكن، ألا يمكن وضع حد لهذا الرهان العالمي المدمر، وذلك من خلال اتفاقيات مناسبة؟

أيكمن الحل في الاتفاق على شروط اجتماعية تصون حقوق العاملين بأجر؟

شروط اجتماعية عامة تسري على كل بلدان العالم

تبذل، منذ خمسين عاما، جهود للاتفاق على قواعد تهدف إلى خلق معايير اجتماعية (أو شروط اجتماعية كما يقال أيضا) تصون حقوق العاملين على مستوى العالم أجمع [٢٧]. ومن حيث المبدأ، يمكن لهذه الشروط أن

(*) لاحظ أن عجز ميزان الحساب الجاري الأمريكي قد بلغ ٧٩٠ مليار دولار في عام ٢٠٠٥. ويعتبر ميزان الحساب الجاري، أو ميزان المعاملات الجارية، كما يقال أيضا، حسابا شائع الاستخدام لرصد مشتريات ومبيعات السلع والخدمات والهدايا والهبات بين المقيمين بدولة معينة والمقيمين بالدول الأخرى خلال فترة زمنية معينة. وفي العادة تعتبر السنة هي الوحدة الزمنية للحساب. ويعني العجز في ميزان المعاملات الجارية أن الدولة تستورد سلعا وخدمات أكثر مما تصدره بعد القيام بخصم الهدايا من الأجانب وإليهم. والواضح هو أن هذا العجز يمكن تمويله عن طريق تدفق رأس المال الأجنبي إلى الاقتصاد المعني [المترجم].

تخفف من مشكلة قصور القوة الشرائية عن خلق الطلب السلعي الفعال على المستوى العالمي - وفي البلدان النامية على وجه الخصوص - وذلك من خلال ارتفاع ملحوظ في أجور العاملين. علما بأن هذا الحل يلبي، أيضا، هدف إشراك الفقراء في حصيلة النمو الاقتصادي.

إن محاولات الاتفاق على هذه الشروط لم تحقق النجاح المطلوب حتى الآن. فالدول، التي تحاول تطبيق هذه الشروط الاجتماعية، تسلك مسلكا وعرا جدا وتضع نفسها في ورطة حرجة فعلا.

وكان كريستوف شيرير (Christoph Scherrer) قد أعد دراسة وافية لمشكل المعايير الاجتماعية. فقد كتب، انطلاقا من الأساس النظري لهذا المشكل:

> «إن نظرية ستولبر- صامويلسن (Stolper-Samuelson-Theorem) في التجارة الخارجية (نظرية تعادل أسعار عناصر الإنتاج) تتوقع أن تؤدي التجارة بين الدول الصناعية والدول النامية إلى اقتراب أجور العاملين الأقل مهارة في الدول الصناعية من أجور أمثالهم من العاملين في الدول النامية... بيد أن الخفض الأكبر في الأجور الحقيقة، إنما سيتحقق في الدول المنضوية تحت راية منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وذلك لأن هذه الدول ستبذل كل ما في مستطاعها للحفاظ على قوتها التنافسية؛ فمقارنة بباقي الدول المشاركة في التجارة العالمية، تسود دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية معايير اجتماعية تفوق المعايير الاجتماعية الواردة في الاتفاقيات التجارية. من هنا، فإن المعايير الاجتماعية المراد تطبيقها في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية غير مواتية لصيانة حقوق العاملين الأقل مهارة» [٢٨].

ولهذا السبب بالذات، لا يمكن الحيلولة دون تدهور مستويات الأجور في الدول النامية والدول الصناعية، إذا ما جرى تطبيق الشروط أو المعايير الاجتماعية نفسها، أي إذا ما جرى تطبيق حزمة واحدة من الشروط على كلتا المجموعتين من الدول. ففي هاتين المجموعتين يختلف المستوى اللازم لهذه المعايير والهدف السياسي المتوخى منها اختلافا كليا. فإذا كان الغرض منها، في حالة الدول النامية، هو تمكين هذه الدول من تصعيد عملية التنمية،

وذلك من خلال خلق الدخول المواتية لزيادة الطلب الفعال، فإن الهدف منها، في حالة الدول الصناعية، هو الحفاظ على المستوى الاجتماعي الذي تبوأه العاملون بأجر في دول التكافل الاجتماعي.

بهذا المعنى، فإنه لأمر بعيد المنال أن تتفق كل دول العالم على تطبيق القواعد نفسها بخصوص شروط العمل البشري والحدود الدنيا لمعدلات الأجور ومعايير سلامة البيئة من التلوث. وهذا أمر لا يثير العجب لدينا، في الواقع، ولا يجوز لنا أن نأسف عليه أصلا. فتطبيقه المتساوي على كل دول العالم خطأ أكيد. فالشروط الاجتماعية والاقتصادية، السائدة في الدول المائة والثمانين من دول العالم الراهن، أمست على ذلك القدر من الاختلاف، بحيث صار من حقنا أن نؤكد أن تطبيق حزمة واحدة من القواعد على كل هذه الدول لا يمكن أن يشكل الحل الأمثل بأي حال من الأحوال. ولعل تجارب الدول في غرب آسيا وما ابتكرته هذه الدول من مناهج اقتصادية، مكنتها من أن تحقق نموا اقتصاديا عظيما في مرحلة معينة، خير مثال على هذه الحقيقة.

ففي كل واحدة من هذه الدول تكفلت الدولة، بحسب ما يؤكده أريك إسرائيليفيتش [٢٩] (Erik Izraelewicz)، على سبيل المثال، بلعب دور جوهري في اندلاع عملية التنمية الاقتصادية. فالدولة تكفلت ببناء هياكل تحتية عظيمة الشأن، وشجعت على تأسيس الشركات العملاقة على نحو انفجاري. وعلى الصعيد نفسه، قامت الدولة بتطوير القطاع التعليمي وبناء المساكن والعمارات السكنية، والارتقاء بالنظام الصحي وتنمية نظام صناديق الادخار؛ فبهذه السياسات الفعالة وطدت الدولة أركان الإطار الاجتماعي المناسب لعملية التنمية الاقتصادية المتصاعدة [٣٠].

وكان جورج سورس قد رسم صورة هذه الاقتصاديات على نحو مشابه حين قال:

> «ولنستشهد بآسيا، هذه الناحية من العالم التي كان التطور الاقتصادي فيها على أروع ما يكون في السنوات الأخيرة. ففي هذا النموذج التنموي تتكفل الدولة بدعم مصالح رجال الأعمال المحليين، وتساعدهم على مراكمة رؤوس الأموال. وفي إطار هذه الاستراتيجية، ما كان للدولة مناص من تخطيط التنمية

الصناعية والتوافر على الموارد المالية اللازمة لتوجيه الاقتصاد وحماية الاقتصاد الوطني من مغبة التجارة الأجنبية بأبعد قدر ممكن...» (٣١).

وعلى خلفية هذه الحقائق، لا عجب أن يؤكد أريك إسرائيليفيتش أن الأزمة الاقتصادية التي هبت رياحها على آسيا في التسعينيات لم تكن سوى «الوفاة الثانية للشركات الحكومية العملاقة» وأن النتائج التي أفرزتها بخصوص ما نحن بصدد الحديث عنه قد كانت أشبه ما يكون بالنتائج التي نجمت عن انهيار جدار برلين في عام ١٩٨٩. فهو يؤكد:

«أن التشابه القائم بين الأزمة التي عصفت بأوروبا الشرقية في نهاية الثمانينيات، والأزمة التي عصفت بشرق آسيا في نهاية التسعينيات أمر يدعو إلى الدهشة فعلا. فكل المعطيات تشير فعلا إلى أن ثمة أوجه شبه متينة بين اشتراكية الدولة في العالم السوفييتي، ورأسمالية الدولة في العالم الآسيوي. فشركة Chaebol العملاقة في كوريا الجنوبية أشبه ما تكون بالشركات الحكومية العملاقة التي عرفتها ألمانيا الشرقية (Kombinat)، وليست الشركات الحكومية العملاقة في الصين سوى مؤسسات من فصيلة الشركات الحكومية العملاقة في الاتحاد السوفييتي المنهار.

إن الارتقاء الاقتصادي الذي حققته الدول الآسيوية ـ اليابان في الخمسينيات، ودول التنين في السبعينيات، ودول النمور منذ هذا العقد من السنين ـ نهضت به، في كل هذه الحالات، مشاريع هي من نمط المشاريع التي سادت في العالم الشيوعي، مع فارق عظيم يتأتى من أن ملكية المشاريع في آسيا كانت تعود إلى القطاع الخاص (٣٢).

إن الحقيقة التي لا يمكن الاختلاف عليها أبدا، تؤكد أن الدول المختلفة بحاجة إلى قواعد مختلفة لتنظيم السوق. وتسري هذه الحقيقة حتى على الاقتصاد الواحد أيضا، فالقاعدة المواتية في هذا اليوم، قد لا تصلح لغد البتة. من هنا، لا عجب أن تفشل الجهود العالمية للاتفاق على معايير اجتماعية تسري على كل بلدان العالم. إن أقصى ما يمكن الاتفاق عليه هو

إقرار مجموعتين من المعايير الاجتماعية، وذلك بغية أن تكون إحداهما مناسبة لمتطلبات الدول النامية والأخرى صالحة للتطبيق في دول التكافل الاجتماعي في العالم أجمع.

خصائص المعايير الاجتماعية المناسبة للدول النامية

يرى الاعتراض التقليدي على تطبيق حد أدنى من المعايير الاجتماعية في الدول النامية أن كل ارتفاع في تكاليف العمل البشري يؤدي لا محالة إلى خسارة هذه الدول لما لديها من ميزة نسبية (comparative advantage) مقارنة مع الدول الصناعية. وسيؤدي هذا التطور السلبي إلى عجز الدول النامية عن تصريف منتجاتها، وإلى تفاقم الفقر المخيم على العائلات ذات الدخول التي لا تسد الرمق إلا بصعوبة، أو التي تقتات من الأجور الزهيدة التي يتقاضاها الأطفال في سياق مشاركتهم بالإنتاج.

إن الاحتجاج بأن المعايير الاجتماعية تؤدي، من خلال ارتفاع كلفة العمل البشري، إلى تراجع الطلب على السلع في الدول النامية، احتجاج واهٍ وذلك لأنه يتجاهل أننا نتحدث هنا عن معايير اجتماعية خاصة بالدول النامية فقط.

وليس ثمة شك في أن الأجر المتدني يمكن أن يلعب أهمية كبيرة بالنسبة إلى القرارات التي تتخذها المشاريع بشأن الموقع الذي تزمع التوطن فيه. كما يتعين علينا أن نعترف بأن الدول النامية ستراهن، في سياق المنافسة المحتدمة فيما بينها، على جذب رؤوس الأموال والاستثمارات من خلال أجور أكثر تدنيا. بيد أنه لا يجوز أن يغيب عن بالنا أن المعايير الاجتماعية قد تكون، بل ينبغي لها أن تكون، وسيلة للحد من شدة هذا الرهان، أعني التنافس بين هذه الدول على خفض الأجور (٣٣).

وتشير كل الحقائق إلى أن السعر، الذي تباع به البضائع [المصنعة في الدول النامية] في الدول الصناعية، لا يتحدد من خلال مستوى الأجر إلا بصعوبة. وتفصح الأمثلة التالية عن عظمة الربح الذي يحصل عليه المصدرون [أي أصحاب المشاريع في الدول النامية] وتدني نسبة الأجور [إلى مجمل تكاليف الإنتاج] في الدول النامية. انطلاقا من هذه الحقيقة، لن تقوض المعايير الاجتماعية حجم مجمل الصادرات، بل ستؤدي، بكل تأكيد، إلى أن

تتوزع إيرادات المشاريع بين رأس المال والعمل البشري بنحو يحابي، بعض الشيء، البائسين المحرومين من العاملين في الدول النامية. وتأسيسا على هذه الحقيقة، لا عجب أن تعترض الفئات المهيمنة على مقدرات الأمور في هذه الدول على تطبيق المعايير الاجتماعية.

وكمثال على ما سبق أن نوهنا عنه، دعنا نمعن النظر بعض الشيء في شركة Nike لصناعة الأحذية:

«لقد نقلت هذه الشركة الأمريكية إنتاجها إلى إندونيسيا. وهي تستخدم في موطنها الجديد صبايا وفتيات في مقتبل العمر، لقاء أجر أدنى من الأجر الذي تحدده القوانين كحد أدنى. وبحسب تقرير نشرته منظمة العمل الدولية (IAO)، تعاني ٨٨ في المائة من العاملات من وطأة سوء التغذية. وإذا كانت تكاليف زوج الأحذية لا تتجاوز ١٢ سنتا أمريكيا فحسب، فإن زوج الأحذية هذا يباع في الولايات المتحدة الأمريكية بسعر يتراوح ما بين ٨٠ إلى ١٠٠ دولار أمريكي» [٣٤].

ولكي نقف على حقيقة الأمور عن كثب، نود أن نسوق المثال التالي أيضا:

«تحصل شركات النسيج الألمانية على منتجاتها من مصانع تعمل في الصين وفي الدول النامية في ظل شروط لا تليق بكرامة الإنسان أبدا.

وفي تايوان، هذا البلد الذي صار بضرائبه وجماركه المتدنية جنة يرفل بنعمه المستثمرون الأجانب، تنتج الشركة التايوانية «فورموزا» (Formosa)، ملابس الرياضة بتكليف من قبل شركة أديداس الألمانية (Adidas). وتشغِّل هذه الشركة نساء وفتيات يعملن على مدى ١٤ ساعة في اليوم لقاء أجر يعد بالسنتات. ولا تسمح هذه الشركة للعاملات بشرب الماء أو الذهاب إلى دورة المياه إلا مرتين فقط طيلة ساعات العمل، بحسب ما يرويه هيرناندس (Hernandez). من هنا لا عجب أن تعاني الكثيرات من العاملات من آلام في المثانة والتهابات في المجاري البولية... وبعد طرح تكاليف الحافلة التي تنقلهن إلى المصنع، لا يتبقى للعاملات سوى ٣٠ ماركا كدخل أسبوعي.

... وقبل أن يصل بنطلون الجينز إلى المحل التجاري الألماني، غالبا ما يكون هذا البنطلون قد جاب أنحاء العالم: فهو ينتج في الصين من نسيج جرى تصنيعه في كوريا الجنوبية؛ وأزرار من إنتاج بريطانيا، أما قطعة القماش المكتوب عليها اسم الشركة المنتجة فإن إنتاجها وخياطتها أمران تتكفل بهما الصناعة المنزلية في الولايات المتحدة الأمريكية (ولعل هذا كله خير مثال على العلاقة المتينة بين التجارة الحرة وتلوث البيئة من جراء تعاظم استخدام وسائط نقل البضائع). وتحقق المشاريع أرباحا طائلة على الرغم من تنقل السلع عبر هذه المسافات الشاسعة: فالأجور المتدنية إلى أدنى مستويات التدني تضمن، لصناعة النسيج كثيفة العمل، تحقيق أقصى الأرباح فعلا» (٣٥).

نعم، هذا هو الأمر الذي يدور حوله الموضوع: أجور متدنية إلى أدنى مستويات التدني تضمن، لصناعة النسيج كثيفة العمل، تحقيق أقصى الأرباح. ولعل من نافلة القول التأكيد هنا أن المستثمرين الأجانب هم الذين يحصلون على الأرباح العظيمة. وكلنا أمل ألا يكون هناك أحد يريد أن يقنعنا بأن صيغة التصنيع هذه هي أفضل السبل لتصنيع البلدان الفقيرة، أو أنها السبيل الوحيد المتاح لهذه البلدان لكسر طوق فقرها. ولهذا السبب لا مندوحة من تأييد شيرير حين يؤكد «أن نظرية التنمية الاقتصادية تسوغ، عن حق،... تطبيق المعايير الاجتماعية الدولية» (٣٦).

وتتطرق لجنة بروندلاند (Brundland-Kommission) إلى هذا الموضوع بنحو أكثر إسهابا، فتعلن أنها، أي: «لجنة بروندلاند على ثقة تامة بأن المرء لن يفلح في تحقيق تنمية مستديمة (sustainable)، ما لم يتفق على تطبيق معايير اجتماعية محددة وما لم يتخذ الإجراءات الضرورية لتوجيه تدفقات رأس المال عبر الحدود الدولية» (٣٧).

من وجهة النظر التنموية لا تدعم المعايير الاجتماعية، إذن، عملية التنمية فحسب، بل هي، أيضا، أمر لا غنى عنه؛ على صعيد آخر، وانطلاقا من المستويات المعيشية في دول التكافل الاجتماعي المتقدمة - وهي مستويات تتفوق على المستويات السائدة في الدول النامية تفوقا عظيما بكل تأكيد - فإن تطبيق المعايير الاجتماعية في هذه الدول [أي الدول قديمة العهد بعملية

التصنيع] أمر غاية في الأهمية، سواء للمحافظة على ما لدى العاملين من فرص عمل تضمن لهم الحصول على دخول تلبي حاجة أسرهم، أو من أجل تحقيق مستوى أجر قادر على توليد القوة الشرائية الضرورية لإنعاش الطلب السلعي. ومع هذا، فالأمر البين هو أن تطبيق هذه المعايير يواجه برفض قاطع: ففي الواقع العملي، فإن الكثير من حكومات الدول النامية ترفض رفضا قاطعا تطبيق أي صيغة من صيغ المعايير الاجتماعية (٣٨).

وإذا ما أراد المرء أن يتحرى عن أسباب هذا الرفض، لا مندوحة له من أن يسأل عن ماهية الجهة التي ترفض تطبيق هذه المعايير. إن الجواب عن هذا السؤال يسير جدا: ليست «الدول النامية» هي التي ترفض تطبيق هذه المعايير، بل حكومات هذه الدول. فالحكومات فقط لديها السلطة للموافقة أو عدم الموافقة على الاتفاقيات والمعاهدات المبرمة في إطار نظام التجارة العالمية. ولعل من بديهيات الأمور أن الموافقة أو عدم الموافقة على إجراء معين، إنما يتمان بناء على مدى انسجام الأجراء المعني مع المصلحة التي تتطلع إلى تحقيقها الأطراف المهيمنة على الحكم. وهناك من يزعم بأن هذه المصلحة إنما هي مصلحة شعوب الدول النامية. لكننا لا يمكننا الموافقة على هذا الزعم بلا نقد وتمحيص، فالهوة بين الحاكم والمحكوم أشد اتساعا في الدول النامية من الهوة المتعارف عليها في الدول الصناعية. وكان لافونتين ومولر قد نقلا لنا مثالا حيا على التباين العظيم في مصالح كلتا الفئتين، أعني التناقض القائم بين مصالح الحاكم والمحكوم، إذ كتبا يقولان:

> «وكان المؤتمر الاجتماعي، الذي عقدته الأمم المتحدة في الدنمارك عام ١٩٩٥، قد أعطى مثالا جليا لطبيعة العلاقات الاجتماعية السائدة [في الدول النامية]. فقد تسلمت وزارة الخارجية الدنماركية طلبات لا تعد ولا تحصى من وفود الدول النامية طلب منها أن تحجز لها أرقى الأجنحة في أفخم فنادق العاصمة. حدث هذا، وإن كان المطلوب من المؤتمرين أن يناقشوا الأساليب المحتملة التطبيق لمكافحة ما في العالم من فقر وحرمان، وبؤس وشقاء» (٣٩).

«في قارة الثروات، في أفريقيا، تعني الهيمنة على السلطة الهيمنة على الخيرات أيضا»، بحسب ما كتبته غابي ماير (Gaby Mayr) في سياق مراجعتها لمؤلف غيرهارد هاوك الموسوم «المجتمع والدولة في أفريقيا» (Gesellschaft und Staat in Afrika):

«فالهيمنة الاقتصادية والهيمنة السياسية تتشابكان على أمتن ما يمكن أن يكون عليه هذا التشابك. فالدولة، باعتبارها المؤسسة الحيادية في الصراع المحتدم بين فئات المجتمع المختلفة، موجودة، فقط، في الكتب المدرسية المختصة بالعلوم السياسية. فواجب السلطة القضائية وجهاز الشرطة يكمن في تسهيل فرض مصالح معينة. فمن يفلح في المشاركة في السلطة أو حتى في تقلد وظيفة متقدمة في الجهاز الحكومي، يشارك، في الواقع، في قطف ثمار الخيرات التي تدرها المناحي الاقتصادية، بدءا من قطاع النقل وانتهاء بمعونات التنمية التي تمنحها الدول الغنية.

فمن تتوافر له سلطة كبيرة في جهاز الدولة، فإنه يستطيع أن يستحوذ على مزرعة جرت مصادرتها، أو أن يمول مصنعا خاصا به. ففي كينيا المحررة من الاستعمار الأجنبي، أي إبان تولي جومو كينياتا (Jomo Kenyatta) الحكم في البلاد، كانت جمعية GEMA ـ وهي جمعية اهتمت آنذاك بالتكافل الاجتماعي وبالمناحي الثقافية وضمت بين صفوفها الطليعة السياسية والاقتصادية ـ أكثر فاعلية، حتى من الحزب الحاكم نفسه، من حيث توزيع الخيرات. ومع أن آراب موي (Arap Moi)، خليفة كينياتا في السلطة، لم يغير شيئا من عمل هذه الجمعية، لكن هوية المستفيدين من خيراتها تغيرت بالكامل» [٤٠].

ويعرب تيلو بودا (Thilo Bode)، المدير السابق لمنظمة «السلام الأخضر»، عن رأي مشابه، إذ إنه يقول:

«ومن مساوئ الأمور أن المعونات التي تقدمها حكومات الدول الغنية مصممة تصميما يجعل منها دعما ماليا يتدفق بلا انقطاع لمصلحة الطلائع المهيمنة على السلطة والجهاز البيروقراطي. ففي النظم الاستبدادية، وفي الدول الأفريقية القائمة على الروح القبلية على وجه الخصوص، فإن الأموال التي تتبرع بها حكومات الدول الغنية إلى الحكومات الأخرى

تتوزع على القبيلة القريبة من السلطة أولا وأخيرا. ولعل من مسلمات الأمور أن لعدم المساواة في توزيع هذه المعونات المالية آثارا وخيمة جدا على مصير هذه البلدان.

فعدم المساواة في التوزيع تسبب في اندلاع الكثير من الحروب الأهلية. ففي الصومال، على سبيل المثال، كانت قبيلة الرئيس السابق سياد بري قد سلبت البلاد خيراتها طيلة مدة حكمه، ولم تكف عن ذلك إلا بعد أن أعلنت التمرد عليها قبيلة أخرى. وكذلك الأمر في بوروندي، فهناك أيضا استولت قبيلة واحدة، قبيلة التوتسي (Tutsi)، على المعونات الأجنبية، فحجبتها كلية عن السكان الريفيين عامة وعن قبيلة الهوتو (Hutu) على وجه الخصوص. وليس ثمة مجال للشك في أنه كان لهذا النمط في توزيع المعونات الأجنبية دور لا يستهان به في اندلاع الحرب الدامية بين القبيلتين. إن قائمة هذه المساوئ طويلة لا نهاية لها فعلا» [٤١].

وكما قال روبرت رايش (Robert Reich)، أول وزير للعمل في إدارة الرئيس الأمريكي كلينتون، بفعل العولمة المسيطرة على العالم لم يعد هناك «اقتصاد أمريكي» [٤٢]، بل هناك فئات متعددة لديها مصالح خاصة متفاوتة. من هنا، ليس بوسع أحد أن يتحدث بالنيابة عن «مصالح الاقتصاد الأمريكي». وإذا كانت هذه هي الحال بالنسبة إلى الاقتصاد الأمريكي، فإن من الأولى ألا يكون هناك أحد يستطيع التحدث نيابة عن «مجمل» ما في بلد نام من مصالح اقتصادية متضاربة.

من هنا، فإذا كان المرء يفتش عن «المصالح الحقيقية» لبلد نام أو لعامة البلدان النامية، فلا يجوز له، والحالة هذه، أن يسأل مجموعة اجتماعية واحدة عن ماهية هذه المصالح، أعني لا يجوز له أن يسأل ولا حتى حكومة البلد النامي نفسها. إن عليه أن يستمع لوجهات النظر والمصالح التي تعرب عنها الفئات المختلفة المشاركة في عملية الإنتاج. فلو انتهج المرء هذا السبيل، فإنه سيدرك بيسر أن النقابات العمالية، سواء في الولايات المتحدة الأمريكية أو في الكثير من الدول النامية، تتطلع بلهفة لتطبيق المعايير الاجتماعية. ويحدثنا بيرنارد كاسن (Bernard Cassen) عن هذه الحقيقة، فيقول:

«في سياق مبادرة قامت بها مؤسستان سويسريتان (مؤسسة إعلان بيرن ومؤسسة خبز من أجل المستقبل)، جرى استطلاع رأي النقابات العمالية في الجنوب والشمال بشأن موقفهم من المعايير الاجتماعية. وكان تطبيق المعايير الاجتماعية قد تسبب، في سياق مفاوضات الجات في عام ١٩٩٤، في احتدام الجدل بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية القادمة من الجنوب، وذلك لأن هذه كانت ترى أن المعايير الاجتماعية ليست سوى صيغة خفية من صيغ حماية التجارة، صيغة تستخدم المعاني الإنسانية كذريعة لسلب دول العالم الثالث مزاياها النسبية في التجارة الخارجية.

... بيد أن الدراسات توضح بجلاء أن كل المجموعات، التي تم استطلاع رأيها، قد أكدت أنها تكافح من أجل تطبيق هذه المعايير. فهذه المعايير يمكن أن تكون عونا لعودة العلاقات التجارية إلى مجاريها الطبيعية، ووسيلة لتعزيز قوة الفئات العمالية في عالم الجنوب. وتبين كل المؤشرات أن من الضروري جدا ربط شرط وجود دولة الرعاية الاجتماعية بشرط المحافظة على سلامة البيئة، وذلك بسبب الترابط المتين القائم بين كلا المبدأين».

ومع هذا:

«لا مندوحة من تطبيق هذه المعايير الاجتماعية على مستويات مختلفة: عالميا وإقليميا وثنائيا وفي الشؤون الخاصة... والأمر الواضح هو أنه ليس ثمة بد من أن تتخذ هذه المعايير صيغا مختلفة باختلاف المكان والمؤسسات المعنية. فالأوضاع الاجتماعية السائدة في الفلبين هي ليست الأوضاع ذاتها السائدة في الكاميرون أو البرازيل» [٤٣].

وهكذا تفشل حتى أبسط المحاولات للاتفاق على معايير عامة تسري، فقط، على الدول النامية، على أدنى تقدير.

وكيف هي الحال بالنسبة إلى معايير اجتماعية تسري على الدول الصناعية؟

للإجابة عن هذا السؤال نود أن نلخص رأينا على النحو التالي:

المعايير الاجتماعية، المراد منها رفع المستوى المعيشي والإنتاجي في الدول النامية، لا تستطيع فعل ما هو أكثر من تحويل هذه البلدان من بلدان أجور لا تسد الرمق إلى بلدان تتصف بأجور متدنية. أما الحالة السائدة في دول الرعاية الاجتماعية، فإنها على النقيض من ذلك؛ فهذه الدول بحاجة ماسة إلى المعايير الاجتماعية وذلك لحماية ما لديها، من تكافل اجتماعي متقدم، من المخاطر الآتية من الدول التي لا تطبق أي رعاية اجتماعية، أو التي تكتفي بتطبيق شيء يسير من هذه الرعاية. بهذا المعنى، فإن هدف الدول الغنية من تطبيق المعايير الاجتماعية يكمن، أصلاً، في المحافظة على مستواها المعيشي الأعلى بكثير من المستوى المتعارف عليه في البلدان النامية.

إن المعايير المتقدمة تصلح للتطبيق، فقط، في البلدان التي وصل فيها الإنتاج إلى مستوى يجيز لها أن تنعم بمستويات أجور مرتفعة، وبمعايير اجتماعية تصون ما حقق العمال من مكاسب اجتماعية رفيعة المستوى. أما السؤال عن البعد الذي يتعين أن تطبق به المعايير الاجتماعية، فإن هذا أمر لا يمكن الإجابة عنه على نحو دقيق، وذلك لأن أبعاد المعايير الاجتماعية تختلف باختلاف الأوضاع السائدة في البلدان المعنية. بيد أن الأمر الأكيد هو أن تطبيق حزمة معايير متجانسة من غير أن يطرأ تشوه في المنافسة، مسلك يمكن أن تنتهجه الدول الصناعية فقط، وذلك لأن هذه الدول متجانسة من حيث الإنتاجية ومتناظرة من حيث الظروف المعيشية إلى حد ما. وعموما، يمكن القول إن هذا التناظر النسبي موجود في أقاليم معينة من أقاليم العالم، أي، وعلى وجه الخصوص، بين الدول الأوروبية، بين الولايات المتحدة الأمريكية وكندا، وبين دول غرب آسيا.

ومعنى هذا وللأسف، أنه ليس بالإمكان تطبيق حزمة واحدة من المعايير الاجتماعية ولا حتى على الدول الصناعية ذاتها، وذلك لأن هذه الدول تختلف باختلاف خصائص الإقليم الذي تنتمي إليه [فعلى سبيل المثال، تختلف خصائص الدول الصناعية في أوروبا عن خصائص الدول الصناعية في شرق آسيا في كثير من المناحي].

ويمكننا اختصار ما توصلنا إليه على النحو التالي:

(١) المعايير الاجتماعية أمر ضروري، وذلك لأنها تضمن أن يكون النمو الاقتصادي في المجتمعات النامية في مصلحة «الفئات الأكثر فقرا» (pro poor) من ناحية، ولأنها تؤدي، من ناحية أخرى، إلى خلق طلب سلعي جديد قادر على تعزيز استقرار النمو الاقتصادي في الوقت ذاته.

(٢) معايير اجتماعية للدول الصناعية أمر لا غنى عنه، وذلك لأن هذه المعايير تشكل ضمانة أكيدة للحيلولة دون مواصلة تقليص شبكة التكافل الاجتماعي. ويقتضي واقع الحال السائدة في الدول الصناعية أن تتخذ هذه المعايير أبعادا أوسع بكثير من الأبعاد المناسبة لخصائص المجتمعات النامية.

(٣) وبقدر تعلق الأمر بمجموعة الدول النامية وبمجموعة الدول الصناعية ليس ثمة شك في أن هناك اختلافات شديدة في داخل كل واحدة من هذه المجموعات؛ ولذا فليس ثمة حل يسري على كل دول المجموعة المعنية.

(٤) ولأن المعايير الاجتماعية غاية في الأهمية، وبما أن الاختلافات السائدة بين دول المعمورة تقتضي أن تطبق هذه المعايير على أقاليم العالم المختلفة تطبيقا يأخذ بنظر الاعتبار خصائص كل إقليم، لذا لا بد من تجزئة السوق العالمية إلى أقاليم تتناظر من حيث تطبيق هذه المعايير عليها.

ما العوامل التي تحول دون تنمية الدول الفقيرة ـ وما السبل الضرورية لتسريع تنميتها الاقتصادية؟

أتكمن هذه العوامل في التجارة الحرة؟

كانت الضرائب الجمركية وما سواها من معوقات التجارة الخارجية أمورا عظيمة الأهمية بالنسبة إلى كل الدول التي أفلحت في بناء صناعتها الوطنية. ويلمس المرء هذه الحقيقة بدءا من الضرائب الجمركية التي فرضها بسمارك [٤٤] في عام ١٨٧٩ لحماية الصناعة الوطنية الناشئة من مخاطر المنافسة الأجنبية [أي البريطانية في المقام الأول]، وانتهاء بـ «الحماية العظيمة»، التي ضمنت للولايات المتحدة الأمريكية الارتقاء إلى أعظم قوة اقتصادية في العالم أجمع [٤٥].

وكما يشهد التاريخ الاقتصادي، باءت التنمية الصناعية في الكثير من الدول بالفشل لا لشيء إلا لأن هذه الدول كانت قد تخلت في وقت غير مناسب عن حماية صناعتها الفتية، أي أنها تخلت عن فرض الضرائب الجمركية، وتراجعت عن وضع القيود الإدارية على الواردات من العالم الخارجي، من قبل أن يكون اقتصادها الوطني قد تهيأ للصمود في وجه المنافسة الأجنبية. ففي أستراليا، على سبيل المثال، تسبب التخلي السريع عن فرض الضرائب الجمركية والقيود الكمية على الواردات، في تعطيل أحد عشر في المائة من المصانع وضياع ما يقرب من مائة ألف فرصة عمل في مطلع التسعينيات:

> «فبحسب ما توصلت إليه اللجنة البرلمانية المكلفة بحث السياسة الاقتصادية، أدى خفض الضرائب الجمركية إلى نتائج مدمرة في المصانع المنتجة للملابس والأحذية؛ فمن جراء خفض الضرائب أغلق ثلث هذه المصانع الأبواب في الأعوام الثلاثة الأخيرة» (٤٦).

وبناء على هذه الحقيقة، فإن على الدول النامية، أيضا، أن تكون غاية في الحذر وهي تعد العدة للانتقال إلى المجتمع الصناعي الحديث. فإذا ما لم تتخذ هذه الدول الإجراءات الضرورية لحماية صناعتها الفتية، فإن بضائعها الوطنية لن تستطيع الصمود أم ما تنتجه الأمم الصناعية من بضائع متطورة، أي أن المنافسة الأجنبية ستقوض أسس صناعتها الفتية وأسواق منتجاتها الزراعية بكل تأكيد. أضف إلى هذا، أن إلغاء كل القيود الإدارية المفروضة على الواردات الأجنبية، وخفض الضرائب الجمركية إجراءان يؤديان لا محالة إلى تفاقم التوزيع غير المتساوي، أي أنه سيحابي الأغنياء ويضر بمصالح الفقراء.

كما يتعين على المرء أن يأخذ بنظر الاعتبار الترتيبات التي أقرتها الدول الغنية بشأن سياستها التجارية مع بعض الدول النامية؛ فبحسب هذه الترتيبات تفرض الأمم الصناعية ضرائب جمركية متدنية جدا على الصادرات القادمة من هذه الدول النامية (Lomé-Abkommem). فالأمر الأكيد هو أن هذه الترتيبات ستفقد أهميتها ومعناها، إذا ما ألغت كل الدول الضرائب الجمركية على وارداتها السلعية.

وبحسب ما تنقله عنه الصحيفة الأسبوعية Die Zeit، يرى وولدن بيلو (Walden Bello) ـ وهو أمريكي يعمل أستاذا لعلم الاجتماع في جامعة مانيلا ويترأس المنظمة غير الحكومية المسماة (Focus on the Global South) في بانكوك ـ أن من الضروري جدا إعطاء الدول النامية حيزا واسعا لانتهاج سياسة تجارية تحمي اقتصادها الوطني. وإذا أمست الحماية التجارية من الأمور المستهجنة في اليوم الحاضر، فإن على المرء أن يأخذ بعين الاعتبار أن هذه السياسة لا تعني أكثر من حماية الاقتصاد من تداعيات منافسة غير متكافئة: «إن من واجب دول العالم الثالث أن تتخذ من السياسة التجارية وسيلة لتحقيق استراتيجياتها التنموية. لهذا، لا مندوحة للدول النامية من أن تكون حرة في فرض الضرائب الجمركية لوقاية اقتصادياتها الوطنية من مغبة التقلبات التي تطرأ على الاقتصاد العالمي ومن المخاطر الناشئة عن التنقل المفاجئ لرأس المال» (٤٧).

وفي الواقع، فإن هناك ما هو أسوأ من الليبرالية المتطرفة، أعني قيام الأطراف الأقوى في الاقتصاد العالمي بانتهاج سياسة الحماية التجارية لوقاية اقتصادياتها الوطنية وإكراه الدول الضعيفة على تحرير تجارتها مع هذه الأطراف الأقوى. وكما هو معروف، فإن هذا الأسلوب هو النهج الذي انتهجته بريطانيا في ماضي الزمن، أعني حينما كتبت على رايتها شعار التجارة الحرة كذريعة لتدمير صناعة النسيج القطنية في الهند:

> «كانت الصناعة البنغالية المختصة في إنتاج الأنسجة القطنية عظيمة الشهرة في كل القارة الأوروبية. وكان كليف (Clive) قد وصف في عام ١٧٥٧، عام معركة بلازي (Plassey)، داكا، مدينة الصناعة النسيجية آنذاك، وعاصمة بنغلاديش حاليا، بأنها مدينة واسعة الأطراف، مكتظة بالسكان وتضاهي لندن من حيث ثروتها. وكان منتجو وتجار السلع النسيجية البريطانيون يرون في الصناعة النسيجية البنغالية المزدهرة منافسا خطيرا. ولهذا السبب، منعت الدولة الإنجليزية استيراد الأنسجة الهندية وأجبرت النساجين البنغال، من خلال العقوبات النقدية والجلد والاعتقال وسندات الدين المجحفة، على إغلاق مصانعهم واستيراد الأنسجة

القطنية من مانشستر. وسببت هذه الإجراءات، في نهاية المطاف، انتشار الفقر المدقع بين السكان، وفي وفاة آلاف المواطنين جوعا. وبحسب ما نقله المؤرخ البريطاني ترفيليان (Trevelyan) انخفض عدد السكان من ١٥٠ ألف نسمة إلى ٣٠ ألف نسمة، 'فانتشرت الأدغال والملاريا بسرعة عظيمة... وهكذا تحولت داكا، مانشستر الهند، من مدينة عظيمة الازدهار إلى مدينة صغيرة يسودها الفقر والجوع» (٤٨).

ما المطلوب بالنسبة إلى المنتجات الزراعية: فرض ضرائب تحمي المزارعين المحليين أم تحرير المتاجرة بها من القيود؟

إن على المرء أن يكون حذرا جدا حيال المشاريع الهادفة إلى تحرير عام لأسواق السلع الزراعية. وكما هو معروف، فإن هذا التحرير هو أحد المطالب التقليدية التي ينادي بها الليبراليون بلا انقطاع. وبالنسبة إلى حالات معينة، لا مندوحة للمرء من أن يدعم مطلبهم هذا. بيد أننا نضع إشارة استفهام على هذا المطلب، حينما يراد منه أن يكون نهجا عاما يسري دائما وأبدا.

وكانت سلبيات التجارة الحرة قد طفت على السطح في وقت مبكر، في الحقبة الاستعمارية. ففي نهاية القرن التاسع عشر جرى تصدير القمح من الهند على الرغم من المجاعات التي أودت بحياة الكثير من المواطنين هناك.

وماذا عن اليوم الراهن؟ في اليوم الراهن، «المزارعون التايلنديون في فخ التحديث ـ فكلما أرهقوا أنفسهم أكثر، كان فقرهم أشد»، بحسب ما نقلته لنا صحيفة Sueddeutsche Zeitung. «ويحتج صغار المزارعين في شمال البلاد على العولمة. فبما أن الحواجز الجمركية قد ألغيت، صارت البلاد تغرق بواردات زراعية زهيدة الثمن... إن المزارعين لم تعد لديهم أي إمكانات للتحكم في إنتاجهم... فالبذور والسماد ومواد مكافحة الآفات الزراعية أمور تقررها لهم اللوائح الحكومية. من ناحية أخرى، فإنهم فقدوا التأثير في أسعار منتجاتهم بالكامل» (٤٩).

من هنا، فقد كان أوسكار لافونتين على حق، حين كتب:

«وعموما لا مندوحة للمرء من أن يسأل عما إذا كان بالإمكان تحرير السوق الزراعية كباقي الأسواق السلعية. ولعل من نافلة القول التأكيد أن كل بلدان العالم تسعى إلى تحقيق

اكتفاء ذاتي بقدر تعلق الأمر بالمواد الغذائية. وكان هذا الاكتفاء الذاتي هو الهدف الذي سعت الجماعة الأوروبية إلى تحقيقه منذ تأسيسها. ومن مسلمات الأمور أن الاكتفاء الذاتي كان أهم بكثير من التجارة الحرة بالنسبة إلى الأوروبيين. ولهذا السبب، لماذا يحجب المرء هذا الحق المشروع عن الدول الضعيفة؟» (٥٠).

على صعيد آخر، ستكون مياه الشرب أهم مشاكل الأعوام المائة القادمة، وفي الكثير من الدول النامية على وجه الخصوص. وكانت أزمة مياه الشرب في مقدمة المشاكل العالمية التي ناقشتها في جوهانسبرغ «قمة العالم المعنية بالتنمية المستدامة». وكما هو معروف، فإن القطاع الزراعي هو أكبر القطاعات من حيث استهلاكه للمياه، ومن حيث آثاره الملوثة للموارد المائية. فمن بين كل عشرة أطنان من القمح، هناك أربعة أطنان لا يعتمد المزارعون في إنتاجها على مياه الأمطار، بل على المياه الصالحة للشرب. وبهذه المياه صارت الزراعة في بعض المواطن الصحراوية أمرا مألوفا. ولكن، ما أعظم الثمن الذي يدفعه المرء لقاء هذا الاستخدام! فالواضح هو أن ألفين إلى ثلاثة آلاف طن من الماء يتعين استخدامها لإنتاج طن واحد من القمح في المواطن شديدة الحرارة. ولا ريب في أن بوسع المملكة العربية السعودية أن تحول مياه البحر إلى مياه صالحة للشرب مستخدمة معامل كثيفة في استهلاك الطاقة وباهظة الكلفة. لكن ثمة مناحي أخرى من العالم صارت الزراعة فيها تفرغ الأنهار من مياهها. ويزاد التصحر من يوم إلى آخر، وذلك لأن المرء صار يستخرج المياه من أعمق أعماق الأرض (٥١).

إن تخصيص القطاع الزراعي لإنتاج المزيد من السلع التصديرية، وليس لتزويد السكان بالمواد الغذائية، يزيد هذه المشكلة تعقيدا. فعلى سبيل المثال يستحوذ [الكيان الصهيوني في فلسطين] على حصة الأسد من مياه المنطقة، وذلك لتزويد المزارع المنتجة للسلع التصديرية بالمياه. ولأغراض التصدير تزرع زامبيا الفاصوليا وتشجع كينيا زراعة الورود، في حين يعاني السكان المحليون الجوع والحرمان (٥٢).

من هنا، لا غرو أن يقترح البعض تحويل الإنتاج الزراعي العالمي من المناطق شحيحة المياه إلى المواطن الزاخرة بالأمطار، ففي كثير من الحالات فإن هذا هو الحل الصائب والوحيد للخروج من المأزق. بيد أن هذا الاقتراح يعني عمليا تركيز الإنتاج الزراعي على البلدان الصناعية في المقام الأول. فهذه البلدان هي الأقاليم الغنية بمياه الأمطار.

وفي مؤلفهما الموسوم «ذهب أزرق... المتاجرة العالمية بالمياه» (Blaues Gold. Das globale Gesch?ft mit dem Wasser)، تناول مود بارلو (Maude Barlow) وتوني كلارك (Tony Clarke) أزمة المياه العالمية بإسهاب أكثر (٥٣).

تناظر السلع وتباين الحاجات

تسوغ منظمة التجارة العالمية نظامها القائم على المبادئ الليبرالية زعما بالعبارات التالية:

> «من خلال النظام العالمي للتجارة صارت لدى المستهلك خيارات أكثر ومجالات أوسع لمقارنة جودة السلع المعروضة [الميزة السادسة للتجارة الحرة بحسب ما تقوله المنظمة نفسها]».

وكانت منظمة التجارة العالمية قد تغنت بمزايا التجارة الحرة، فقالت:

> «فكر بكل السلع التي صرنا قادرين على استيرادها: الفواكه والخضروات في غير موسمها، ومواد غذائية وملابس وغير ذلك من بضائع كانت غريبة عنا بكل معنى الكلمة، وورود تأتينا من كل أرجاء المعمورة وسلع منزلية وكتب وموسيقى وأفلام وغير ذلك من منتجات ما كان لنا عهد بها في السابق قط. وحين تعطينا التجارة الفرصة المناسبة لاستيراد مختلف السلع، فإنها تمكن الآخرين من شراء صادراتنا بنحو أكثر. وهكذا تساهم التجارة في زيادة دخولنا وتزودنا بوسائل تجعلنا قادرين على التمتع بعرض سلعي أكبر» (٥٤).

ولا اعتراض لدينا على أن التجارة الحرة قد سهلت وصول السلع إلى كل أطراف الكوكب الأرضي. ولا ننفي أبدا أننا، نحن الأوروبيين على وجه الخصوص، صرنا بفضل التجارة العالمية، نحصل على سلع ما كنا نعرف شيئا عنها في الأزمنة السابقة.

بيد أن هذا كله لا ينفي حقيقة أخرى أبدا: فمبدأ السوق [أي السعي للحصول على أكبر ربح] يعني، أصلا، نقل الإنتاج إلى الموطن الذي تصل فيه التكاليف إلى أدنى مستوى ممكن. وينطبق هذا الأمر على العرض السلعي

«المتنوع» أيضا. فتأسيسا على مبدأ التجارة الحرة القاضي بأن «ينتج كل واحد تلك السلعة التي يمتلك تفوقا نسبيا في إنتاجها»، سيكون الهولنديون، في يوم من الأيام، منتجي الطماطم [الوحيدين في العالم]، أعني تلك الطماطم التي صار مذاقها مذاق السلع المصنعة من المواد البلاستيكية: بلا طعم، ولكن زهيدة الثمن وسهلة النقل. وإذا كان يتوافر لدينا، محليا، مئات الأنواع من التفاح، فيتعين علينا، بحسب مبدأ التجارة الحرة، أن نكتفي، في العالم أجمع، بإنتاج نوعين أو ثلاثة، وربما أربعة أنواع من تفاح ذي شكل ومذاق واحد. وستقفر مواطن زراعة العنب التقليدية في حوض نهر الراين وتفسح في المجال، أكثر فأكثر، لبضاعة مستوردة من مختلف بقاع العالم. وإذا ما طبق العالم كله مبدأ التجارة الحرة، فلا عجب إذا أمست شركة Nike لإنتاج الأحذية وملابس الجينز وبضع علامات تجارية أخرى سمة العصر الحديث.

ونحن سعداء فعلا أن بمستطاع أطفالنا مشاهدة أفلام وولت ديزني. بيد أن الوجه الآخر لهذه الحقيقة هو أننا أشرفنا على عتبة زمن لن يعرف المرء فيه أفلاما أخرى غير الأفلام الأمريكية. وهذا ليس بالأمر العجيب، فالسوق الأمريكية الرحبة وقدرة هذه السوق العظيمة على تصريف الأفلام تتيحان لصناعة الأفلام الأمريكية الأساس المتين لأن تكون أكثرا ربحا من أي مكان آخر. لقد صارت الهيمنة على السوق العالمية رهنا بمايكروسوفت وبرمجياتها وبفنادق هولدي إن وشراب كوكا كولا ومطاعم ماكدونالدز. وهكذا سيتخلى عالمنا عما فيه حاليا من تنوع ثقافي وتعدد في أنماط الحياة، وسيترك البشرية تخضع لثقافة رتيبة ولنمط حياة يريد فرض نفسه على البشرية جمعاء. وفي العالم المطل بأشباحه علينا، لن يأبه أصحاب القرار بالأضرار التي تسببها مواد مكافحة الآفات الزراعية في مناطق العالم معتدلة الحرارة [أعني دورها في تلوث البيئة] وفي المناطق الاستوائية [حيث تنتشر مخاطر الملاريا].

«وما الحالة التي كان يمكن أن تكون عليها اليابان فيما لو لم تنتهج سياسة تجارية تحمي زراعة الأرز فيها؟» هذا هو السؤال الذي طرحه لوتووك (N. Luttwak) على نفسه. وكان جوابه واضحا بينا:

> «مواطن بشعة مكتظة بالسكان وضواح تضم عمارات خرسانية، بلا مظاهر أصيلة وبلا ملامح مميزة، وثكنات رتيبة لإيواء السياحة الجماهيرية وأماكن ريفية لا حياة فيها مخصصة

> لممارسة لعبة الغولف. ولكن لحسن الحظ استطاع اليابانيون، بثروتهم العظيمة، حماية المزارعين المختصين بزراعة الأرز مثلهم في ذلك مثل الفرنسيين والألمان وباقي الأوروبيين؛ فهؤلاء أيضا منحوا صغار الفلاحين الحماية اللازمة. ولم تذهب تكاليف هذه الحماية سدى، فهي حافظت على ما في الحياة الريفية من خصائص أصيلة بكل تأكيد. بيد أن الأوروبيين لم يكونوا على تلك الدرجة من الحمق بحيث يسوغون نهجهم، هذا ما كان اليابانيون يرددونه عن أهمية الزراعة بالنسبة إلى الأمن الغذائي. فبحسب وجهة نظر الأوروبيين، فإن حماية زراعة النبيذ في البروفانس الفرنسية وفي سفوح الجبال الألمانية وزراعة الزيتون في التوسكانا الإيطالية لا تحتاج لمبرر أو تفسير»[٥٥].

إن تحول عالمنا إلى صحراء قاحلة، ثقافيا، خطر يثير الفزع لدى آتاك (Attac)، ويستفزها لأن تحشد كل طاقاتها للحيلولة دون تحققه. أضف إلى هذا وذاك، أن التنوع البيولوجي، ذاته، لن يكون في مأمن من عواقب هذا التطور السلبي.

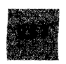
ويتطرق مارتين أوروبان (Martin Urban) إلى مخاطر تقويض التنوع البيولوجي فيقول:

> «ففي الصين، على سبيل المثال، توصل ذوو الشأن إلى أن مزارعي البلاد كانوا يزرعون ما يزيد على عشرة آلاف نوع من أنواع الأرز في عام ١٩٤٩. أما اليوم، فإن أنواع الأرز المزروعة لم تعد تصل إلى ألف نوع إلا بصعوبة. وفي مطلع القرن العشرين كان المزارعون الهنود يزرعون ما يزيد على ثلاثين ألف نوع من أنواع الرز. بيد أن المتبقي من هذه الأنواع صار يتراوح ما بين عشرة إلى خمسة عشر نوعا في اليوم الراهن. من ناحية أخرى، صارت مزارع الأرز في آسيا تتحول أكثر فأكثر لزراعة الأرز الأمريكي. وفي أمريكا الجنوبية، الموطن الأصلي للبطاطس، تختفي مئات الأنواع المعروفة منذ قرون وقرون من الزمن، لا لشيء إلا لأن إنتاج «البطاطس المحمرة» (Pommes frites) قد ركز الطلب على أنواع ضئيلة منها»[٥٦].

على صعيد آخر، تحتاج البلدان النامية إلى عقاقير طبية تختلف عن العقاقير المتعارف عليها في مناطق الشمال المختلفة المناخ. بيد أن الأمر الواضح هو أن منتجي الأدوية لا يجهدون لتطوير أدوية قادرة على مكافحة الأمراض المعروفة في المناطق الحارة من العالم، وذلك لأن إنتاج هذه الأدوية لا يدر الربح المنشود. ولا مندوحة لنا من أن نشير هنا إلى أن شركات الأدوية الأوروبية تحجم عن مساعدة البلدان النامية حتى في حالة حاجة هذه البلدان إلى العقاقير الطبية المتداولة في عالم الشمال. فهذه البلدان لا قدرة لها على دفع أثمانها الباهظة. وهكذا تناشد هذه الدول الشركات الغربية إما بتزويدها بعقاقير مناسبة من حيث الثمن لمعالجة مواطنيها المصابين بالأيدز والملاريا والسل. وإما أن تسمح لها هذه الشركات بأن تنتج هذه العقاقير بنفسها، أو أن تستوردها من بلدان نامية أخرى تتقاضى عنها أسعارا تقل بكثير عن الأسعار التي تطلبها الشركات الغربية (*). وتجدر الإشارة هنا إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية قد رفضت، في سياق المفاوضات التي جرت في رحاب منظمة التجارة العالمية، توسلات الدول النامية. فالولايات المتحدة «تخشى أن تسيء الدول النامية فهم موقفها المتساهل من مسألة إنتاج عقاقير طبية بأسعار زهيدة. علاوة على هذا، تترك رغبات الدول النامية آثارا سلبية على الجهود التي تبذلها شركات الأدوية الأمريكية في مجال البحث والتطوير...» (٥٧).

ومن الأمور المفرحة أن بعض الشركات العملاقة في مجال إنتاج العقاقير الطبية قد استجابت، في الآونة الأخيرة، إلى ضغوط الرأي العالمي، فوافقت على أن تتقاضى عن بعض العقاقير المبيعة إلى الدول الفقيرة أسعارا تقل عن الأسعار التي تتقاضاها في السوق العالمية.

(*) لاحظ أن «اتفاقية حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة» (Trade-related Intellectul Property Rights) أمست قيدا يحول دون قيام الدول النامية بإنتاج هذه العقاقير من غير موافقة الشركات الغربية صاحبة حقوق البراءة. وكانت الدول الغربية قد أصرت في رحاب جولة أورغواي على أن ثمة علاقة وثيقة بين حقوق الملكية الفكرية والتجارة الدولية. لكننا لا نعتقد بوجود هذه العلاقة. ولعل من سخريات الأمور أنه، وحتى عام ١٩٠٧، لم يكن في سويسرا، البلد الريادي في إنتاج العقاقير الطبية، أي قانون يخص حقوق البراءة. من ناحية أخرى، كانت هولندا قد شرّعت في عام ١٨١٧ قانونا ينظم حقوق البراءة والاختراع؛ لكنها ألغت هذا القانون في عام ١٨٦٩ بتبرير غاية في الأهمية، مفاده أن حقوق البراءة والاختراع احتكارات اكتسبت شرعيتها بقرارات سياسية، ولذا فإنها تتعارض كلية مع مبادئ السوق الحرة. وعلى ما يبدو، يغض الاقتصاديون من منظري التجارة الحرة النظر كلية عن هذا التبرير حين يشيدون باتفاقية الملكية الفكرية المعقودة في رحاب منظمة التجارة العالمية [المترجم].



ويتطرق غيرهارد بفروبندشو إلى الموضوع من وجهة نظر أعم وأشمل فيقول:

«المهم أن نعلم أن الأمور في هذا العالم لا تسير، أبدا، بنمط واحد. كما يتعين علينا أن ندرك أن المناخ والظروف الزراعية تؤدي حتما إلى تطورات ثقافية متباينة. فما هو صائب بالنسبة إلى أوروبا، يمكن أن يكون خطأ عظيما بالنسبة إلى أفريقيا. من ناحية أخرى، نادرا ما يمكن سحب التجارب الأفريقية على آسيا. ولا مناص لنا من أن نقول هنا إن من الخطأ الكبير أن نفضل وضعا معينا على وضع آخر. فالموضوع لا يدور، دائما وأبدا، حول أي ثقافة هي الأفضل أو الأسوأ، بل هو يدور حول الإقرار بوجود الاختلافات والتباينات بين الثقافات المتعددة» [٥٨].

من وجهة نظر التعددية الثقافية لا يمكن لأي واحد من المواقف المتطرفة التالية أن يتسم بالصواب: لا الاعتقاد بضرورة غلق الحدود أمام بضائع الدول الأخرى، ولا الاعتقاد بأن إزالة كل العوائق والقيود التجارية ستؤدي إلى تعدد ثقافي وتنوع سلعي. ففرض الحماية التجارية وعمق هذه الحماية أمران لا يمكن البت فيهما بنحو مطلق، بل هما يختلفان من حالة لأخرى، وذلك على ضوء الظروف الموضوعية الخاصة بالبلد أو الإقليم المعني. فتطبيق «قاعدة واحدة» على الجميع خطأ جسيم وسلوك ضار بكل تأكيد. من هنا، وبقدر تعلق الأمر بالحماية التجارية، لا مندوحة من التخلي عن القواعد الشمولية وإعادة حق اتخاذ القرارات الخاصة بالحماية إلى عهدة الدول والأقاليم المختلفة.

وكيف تبلغ دولة نامية مرحلة «الإقلاع» (take-off)؟

لقد انقرض «نموذج النمور»، الذي مكن بعض الدول من أن تضع الأسس المتينة لتطورها وزيادة رفاهيتها. وقولنا بأن هذا النموذج قد انقرض لا ينفي طبعا احتمال أن يحصل «نمر فتي» هنا أو هناك على غنيمة ـ شبيهة بالغنيمة التي حصلت عليها ألمانيا واليابان في السوق الأمريكية الدسمة في ستينيات القرن العشرين. بيد أن تزايد عدد النمور وتناقص عدد الخرفان يشيران إلى أن «وسيلة النمو» هذه قد أشرفت على نهايتها.

على صعيد آخر، فإن من الخطأ الاعتقاد بأن تحرير أسواق الدول الصناعية أمام البضائع التي تنتجها الدول النامية خطوة مهمة، والحل الوحيد لنجاح التنمية الاقتصادية في الدول النامية. ويكمن خطأ هذه المقولة

في أنها تتجاهل أن الأجور المتدنية في الدول النامية تلعب دورا، فقط، في رهان الدول النامية على جذب الاستثمار، أما أسعار هذه البضائع - واحتمالات تصريف هذه البضائع في الدول الصناعية - فإنها تتوقف، عمليا، على هوامش الربح التي تتقاضاها، في أغلب الأحيان، الشركات متعددة الجنسية [٥٩].

إن احتدام المنافسة بين الدول النامية على خفض الأجور إلى أدنى المستويات يؤدي إلى نتيجة وخيمة بالنسبة إلى التنمية الاقتصادية في «دول النمور الجديدة»: فالأجور المتدنية تدفع الآخرين إلى خفض الأجور أيضا، أي أنه ستنشأ، على مستوى العالم أجمع، حركة لولبية تدفع الأجور إلى المزيد من الانخفاض. وليس ثمة شك في أن هذا الخفض اللولبي للأجور لن يزيد من مجمل رفاهية العالم، أي أنه لن يفرز تلك الآثار التي كان هنري فورد ينشدها [*]، فالرهان على خفض الأجور لا يؤدي إلى أكثر من تحجر الوضع الاجتماعي المؤلم المتصف بوجود دول غنية ضئيلة العدد ودول كثيرة تعاني الفقر والجوع.

وكان مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) قد نقد النتائج الناشئة عن الخفض اللولبي للأجور مشيرا إلى أن «ارتفاع الصادرات لم يؤد إلى نمو يذكر في الدول النامية». وبحسب وجهة نظر الأمين العام لمنظمة الأونكتاد ريكوبيروس (Ricuperos) يكمن سبب هذا القصور في «قيام الدول النامية بتركيز إنتاجها الصناعي» على تصنيع ما لديها «من موارد طبيعية أو في انتهاجها عمليات إنتاجية متواضعة لتصنيع البضائع» [٦٠]. وهكذا، فإن تصعيد انفتاح الأسواق يمكن أن يؤدي إلى إفراط في عرض السلع الممكن إنتاجها، لا بالعمل البشري المدرب فحسب، بل وحتى بالعمل البشري الذي لم ينل أي تدريب. وليس ثمة شك في أن الإفراط في إنتاج هذه السلع يؤدي، لا محالة، إلى أن تنشأ في صناعة الملابس أو صناعة السلع الإلكترونية، على سبيل المثال، منافسة مدمرة محورها خفض أسعار المنتجات. وتشير الدلائل الظاهرة في الأفق إلى أن هذا الاحتمال قد صار واقعا ملموسا في الفترة الأخيرة.

(*) كما سبق أن قلنا، فقد انتهج هنري فورد سياسة أجور ترمي إلى دفع أجر يضمن لكل العاملين في مصانع فورد مستوى من الدخل يمكنهم من شراء سيارة فورد [المترجم].

ومن الأمور التي يتعين على الدول المتقدمة إدراكها، هو أن نمو المجتمعات الصناعية يفترض وجود معدلات أجور معقولة وفرص جيدة لتحقيق الربح. فالأثر الذي تطلع إليه هنري فورد يتحقق فقط حينما يكون المشترون هم المنتجين أنفسهم. وتطبيقا على العصر الذي عاش فيه هنري فورد كان هذا التطابق بين المشترين والمنتجين حقيقة قائمة بالنسبة إلى سكان البلد الواحد، أي بالنسبة إلى سكان الولايات المتحدة الأمريكية. أما في اليوم الراهن، فإن هذا التطابق يتحقق، فقط، حين ننطلق من سكان إقليم معين: سكان شرق آسيا أو سكان أمريكا الجنوبية أو سكان أوروبا. بهذا المعنى، يحتم تحقق هذا التطابق ضرورة الحيلولة دون استيراد بضائع إقليم آخر قادر على إنتاج بضائعه بكلفة أدنى. كما يحتم هذا الأمر ألا يصبح تصريف بضائع إقليم معين في إقليم آخر بلا قيد أو شرط قاعدة عامة يُسمح بها دائما وأبدا، بل يجب أن يكون حالة استثنائية.

وكان هيرمان شيرير قد أشار إلى هذه الحقيقة، فأكد شارحا:

«ينبغي استبدال حرية الاتجار بالسلع عالميا، بمبدأ حرية الاستثمار على المستوى العالمي: فينبغي بالمشاريع ألا تزيد من فك عرى الارتباط بين موقع الإنتاج والسوق التي تصرف فيها البضائع المنتجة. المطلوب هو أن تكون لدى المشاريع حرية الاستثمار في السوق التي تصرف فيها البضائع المنتجة...

وعلى الصعيد نفسه، لا بد من أن تكون لدى الحكومات صلاحيات سياسية تجيز لها التأثير في الشركات الأممية... ومطالبتها بأن تشيد لنفسها مصنعا في البلد المعني، إذا ما تجاوزت كمية الواردات السلعية من تلك الشركة، مقدارا محددا. وتكمن وسيلة التأثير في منح الحكومة المعنية حق فرض ضرائب جمركية أعلى في حالة رفض الشركة الأممية بناء مصنع لها في الدولة المعنية [٦١].

فالشركات التي تريد تحقيق حصة أكبر في بلدان أخرى، ستكون، بفعل تمايز الضرائب الجمركية المفروضة على السلع المنتجة داخليا وخارجيا، مجبرة على الإنتاج وخلق فرص العمل في ذلك البلد الذي تسعى فيه هذه الشركات إلى تصريف كميات

كبيرة من سلعها. إن هذا الحل هو أيسر السبل للحيلولة دون حدوث إغراق اجتماعي وبيئي. من ناحية أخرى يضمن هذا الحل خلق أسواق عمل أكثر استقرارا في الأمدين المتوسط والطويل. فكما بينا سابقا، فإن وجود هذا الاستقرار مرهون بتحقق الاستخدام المتزايد للعمل البشري وبارتفاع القوة الشرائية» (٦٢).

وبالنسبة إلى أسواق المال، لا يمكن، أيضا، أن تكون هناك حزمة واحدة من قواعد تصلح للتطبيق على كل البلدان وفي كل الأزمنة.

وكان جورج سوروس قد تناول هذا الموضوع، أيضا، فكتب يقول:

«في الآونة الأخيرة صار إلغاء القيود على حركة رؤوس الأموال وتحرير أسواق المال، بما في ذلك المصارف، في وجه المنافسة الدولية من مسلمات الأمور... بيد أن الأزمة الآسيوية لقنتنا درسا مختلفا. فمقارنة بالدول التي حررت أسواقها المالية، استطاعت البلدان، التي أحجمت عن تحرير أسواقها المالية، أن تقف بثبات أكثر في الصمود أمام العواصف الهوجاء التي أثارتها هذه الأزمة. فالهند لم تعان مما عانته دول جنوب شرق آسيا؛ وكانت الصين محمية بشكل أفضل من كوريا» (٦٣).

اقتصاد عالمي يتألف من تكتلات تتصف بالانفتاح الاقتصادي داخليا وبالحماية التجارية خارجيا؟

على خلفية الاختلافات الكبيرة بين اقتصاديات كوكبنا الأرضي، تكمن الأساليب المحتملة لتثبيت قواعد تناسب هذه الاقتصاديات المتباينة في تجزئة السوق العالمية إلى، تكتلات اقتصادية، أي إلى أسواق إقليمية كبيرة. وتكمن ميزة هذا النموذج في أنه يراعي اختلاف الظروف الاجتماعية والاقتصادية في العالم، ويحول، في الوقت ذاته، دون بقاء الاقتصاد العالمي مكونا من اقتصاديات صغيرة مبعثرة ومعزولة. ومع أن الصين والولايات المتحدة الأمريكية دولتان قوميتان، لكن هاتين الدولتين يمكن اعتبارهما، بمقاييس اليوم الراهن، «أقاليم اقتصادية» يفي حجمها بمتطلبات خلق [التكتلات الاقتصادية المثلى] التي ينبغي أن تتكون منها السوق العالمية المجزأة. وقد يختلف المرء حول ما إذا كان ينبغي أخذ

أمريكا الشمالية، أي الولايات المتحدة الأمريكية وكندا معا، كبديل عن إقليم اقتصادي يضم الولايات المتحدة الأمريكية فقط، وأخذ شرق آسيا كبديل لمنطقة إقليمية تتكون من الصين فحسب. إن اعتماد هذه الحدود الجغرافية أو تلك مسألة لا يمكن بثها إلا سياسيا، ولا يجوز لغير الأمم المعنية تقريرها.

أما بالنسبة إلى أوروبا، فإن الأمر واضح وجلي، فحدود هذه المنطقة الاقتصادية هي حدود الاتحاد الأوروبي بلا أدنى شك. وإذا بدا الأمر واضحا جليا، فإن واقع الحال يشهد على أن أوروبا هذه لا تخلو من الإشكاليات. ولذا، ألا يمكن لهذا الاتحاد أن يكون طريقا مسدودا؟

وماذا عن أوروبا يا ترى؟[٦٤]

حينما نطرح سؤالا مفاده «ما هي أوروبا؟» فإن جوهر هذا السؤال لا يدور، في الأساس، حول مسائل تتعلق بالخصائص الدستورية والملامح الجغرافية لأوروبا. الأمر يدور، في الواقع، حول ما يسمى بـ «الهوية المشتركة» (Corporate Identity). ماذا تعني أوروبا يا ترى؟ لماذا نسعى جاهدين لتحقيق «أوروبا هذه»؟ ما تصوراتنا عن أوروبا؟ لماذا يعتقد سكان أوروبا أن تشكيل الاتحاد ينطوي على أعظم نفع وأنه أمر حيوي لا يمكن لهم الاستغناء عنه؟ لماذا يريدون لهذا الاتحاد أن يكون رمزا لوطن مشترك؟ وما السبل الكفيلة بخلق أوروبا الموحدة سياسيا؟

من وجهة النظر التاريخية، فإن هذه المشكلة ليست أمرا جديدا. فهذه المشكلة كانت مدار البحث عند تأسيس الحكم القيصري في ألمانيا عام ١٨٧١. فالدويلات الصغيرة، التي كان بعضها في حرب دامية مع البعض الآخر حتى عام ١٨٦٦، كانت قد غدت آنذاك محور جهود ترمي إلى توحيدها لتتشكل منها الإمبراطورية الألمانية الثانية. وكما هو معروف تكللت هذه الجهود بالنجاح. وكان تأسيس هذه «الإمبراطورية» قد رفع من معنويات الأمة وعزز لديها الثقة بالنفس على نحو مفرط بحيث إن هذه الثقة الجديدة بالنفس قد أفرزت، في نهاية المطاف، جنون العظمة الذي سبق الكارثة العظيمة التي حلت بالبلاد [عقب تسلم النازيين مقاليد الحكم].

ويكمن جوهر تأييد الأمة للنظام الإمبراطوري في أمرين أساسيين: الأمر الأول يكمن في الإيمان التاريخي الصوفي بـ «الإمبراطورية الرومانية المقدسة الخاصة بالأمة الألمانية» (*) (Heiliges Roemisches Reich Deutscher Nation)، والأمر الثاني يكمن في المنافع العظيمة التي حصل عليها المواطنون في الحياة اليومية من هذا النظام السياسي الموحد. فبدلا من الخدمات البريدية المحدودة التي كانت تديرها الدويلات الصغيرة، ظهرت على المسرح آنذاك مؤسسة بريد ألمانية عظيمة الشأن وموحدة التعريفات، وتقدم خدمات تشمل كل مناحي الإمبراطورية. من ناحية أخرى ألغيت كل الضرائب الجمركية التي كانت الدويلات تتقاضاها عند انتقال البضائع من دويلة إلى أخرى. كما تكونت شبكة موحدة للسكك الحديدية وصارت تعمل على مستوى الإمبراطورية ككل. على صعيد آخر، اهتمت أجهزة الحكم الإمبراطوري [القيصري] برعاية مصالح المواطنين والسهر على تقديم ما يحتاجون إليه من خدمات. وبتشجيع من قبل الحكومة القيصرية امتلكت البلاد واحدا من أكبر الأساطيل التجارية التي عرفها ذلك الزمن. وفرضت الضرائب الجمركية لحماية الزراعة، والصناعة الفتية أيضا. وكانت الضرائب الجمركية قد صانت رفاهية البلاد من الانهيار في سياق الأزمة التي عصفت بالاقتصاد العالمي عام ١٨٧٣. وهدفت القوانين الاجتماعية التي سنها بسمارك إلى الحد من البؤس والفقر المدقع اللذين كانت تعانيهما جموع العاملين.

وثمة عامل آخر لا يجوز أن يغيب عن بالنا: في تلك الحقبة من الزمن كانت الدولة القومية القوية مطمحا تهفو إليه القلوب فعلا. أي أن الأمور كانت على النقيض مما هو سائد في هذه الأيام. ففي اليوم الحاضر تتجزأ بعض الدول الأوروبية أكثر فأكثر. فيوغسلافيا وتشيكوسلوفاكيا، بل حتى روسيا نفسها ـ فضلا عن الحديث عن الاتحاد السوفييتي ـ قد تقطعت أوصالها. على صعيد آخر، يطالب الباسك بالانفصال. أما كورسيكا، فإنها لا تزال ترقد على عبوة ناسفة قابلة للانفجار.

وما هي السمات الأخرى التي صارت عنوان يومنا الراهن؟ لقد انهارت الأسوار الجمركية على مستوى العالم أجمع. من ناحية أخرى، صار بوسع المواطن الألماني أن يتنقل بجواز سفره، ليس في داخل الحدود الأوروبية

(*) هذه الإمبراطورية كانت قد نشأت عقب تفكك الإمبراطورية الرومانية المقدسة التي أسسها أحفاد شارلمان والتي امتدت سيطرتها فشملت علاوة على ألمانيا مساحة شاسعة من أوروبا. وامتدت حياة «الإمبراطورية الرومانية المقدسة الخاصة بالأمة الألمانية» من حقبة متأخرة من حقب العصور الوسطى حتى عام ١٨٠٦. وأطلق عليها الألمان هذه التسمية لأنها اقتصرت على ألمانيا فقط [المترجم].

فحسب، بل وفي معظم أقطار الدنيا أيضا. وإذا كان البلد المستهدف يفرض عليه الحصول على سمة الدخول، فإن هذا الأمر ليس مشكلة مثيرة للقلق، فهو، بجواز سفره الألماني، يستطيع الحصول عليها عند بوابة الحدود بكل تأكيد. وعلى خلفية هذه الوقائع، هل من عجب أن تعجز السياسة عن أسر قلوب المواطنين ودفعهم إلى أن يتحمسوا لفكرة «أوروبا الموحدة»؟

وعلاوة على هذا كله:

هل تحقق السياسة المشاريع التكاملية التي حققتها الإمبراطورية الألمانية: لا شيء من هذا أبدا. إن العكس هو الصحيح: ففي اليوم الراهن لا تكل السياسة ولا تمل من تقويض المكاسب العظيمة التي تحققت آنذاك. فبدلا من مؤسسة البريد الألمانية الموحدة صارت لدينا شركات صغيرة مختصة بالهاتف وبالطرود وفي المستقبل القريب ستتولى توزيع الرسائل البريدية شركات خاصة صغيرة لا تعد ولا تحصى. وعلى الرغم من الفوضى التي سببتها خصخصة شركة السكك الحديدية البريطانية والهولندية ـ وهي فوضى راح ضحيتها العديد من المواطنين ـ تزمع الحكومة الألمانية، أيضا، خصخصة شركة السكك الحديدية. كما تعد الحكومة الألمانية العدة لتأجير شبكة السكك الحديدية لشركات أتت من كل حدب وصوب. إن «أوروبا»، ومن خلال ما لديها من رجال قوامين على تعزيز المنافسة، صارت في منظور المواطنين المشجع الأكيد للانهيار والتدهور. وصارت البواخر الرافعة أحد الأعلام الأوروبية عملة نادرة فعلا. فبنما وما سواها من الدول المتدنية الكلفة أمست أعلامها تجوب البحار وتسيطر على المحيطات. أضف إلى هذا أن هذه السفن نادرا ما تصان وأن طاقمها يفتقر إلى الكفاءة في الكثير من الحالات. من هنا، لا عجب أن تتسبب هذه السفن في كوارث كثيرة تترك أوخم الآثار على سكان المدن الساحلية.

إن خلق مؤسسة أوروبية موحدة للبريد أو للسكك الحديدية مشروع خيالي ما من بعده خيال، خيالي بحيث لا يستطيع المواطنون حتى التفكير فيه. ولماذا التفكير في مثل هذه المشاريع؟ فحتى إن أدرك المسؤولون أهمية هذه المشاريع، فكيف يمكن تحقيق هذا الحلم أو ذاك انطلاقا من المصالح المختلفة في الدول الأوروبية المتعددة؟

وعلى صعيد الاقتصاد: كيف يمكن التمييز بين المشاريع الأوروبية والمشاريع غير الأوروبية؟ أهناك سبيل لحماية مصالح المشاريع الأوروبية من مصالح المشاريع الأجنبية «غير المشروعة»؟ إن هذه الحماية لم تعد ممكنة إلا بصعوبة، وذلك لأن المرء صار يفقد، أكثر فأكثر، القابلية على تحديد أي واحد من هذه المشاريع أوروبي الجنسية، وأي واحد منها غير أوروبي. فهما معيار التمييز بينها؟ أهو موطن الإدارة الرئيسية؟ أم هو موقع الإنتاج؟ أم هو ملكية (أسهم) هذه المشاريع؟ أضف إلى هذا وذاك، أن اتفاقيات التجارة العالمية تحرم تحريما تاما تفضيل شركة على أخرى. من ناحية أخرى، فإن القرار الفصل في تحديد أي مصلحة من مصالح الشركات المتنافسة هي مصلحة «شرعية أو غير شرعية» لم يعد من اختصاص «الدول الأوروبية»، بل صار من اختصاص منظمة التجارة العالمية.

إن الاتفاقيات المبرمة في رحاب منظمة التجارة العالمية تمنع منعا باتا ما قام به بسمارك حينما شيد سورا من الضرائب الجمركية لحماية الصناعة الألمانية الفتية من مخاطر المنافسة الأجنبية. وماذا عن الشروط الاجتماعية التي ينبغي فرضها قانونيا لحماية اقتصاد السوق المتكفل بالرعاية الاجتماعية من مغبة مخاطر الرأسمالية البحتة؟ إن تشريع هذه القوانين بات من مستحيلات الأمور، وذلك لأن هذه الشروط الاجتماعية تعني بالأساس حماية الفئات العاملة من جشع المشاريع، أو أنها تفرض على الشركات أعباء مالية إضافية. فبقدر تعلق الأمر باقتصاد عالمي محرر من القيود لا ريب في صواب ما يقوله الاقتصاديون من أن رأس المال يستثمر في الموطن الذي يقدم لأصحاب رأس المال أفضل الشروط، أي الموطن الذي يقدم لهم: أزهد الأجور وأوهن القيود الاجتماعية ـ وأدنى شروط للمحافظة على سلامة البيئة أيضا. وعلى خلفية هذا كله، لا عجب أن تحتج اتحادات الصناعيين على الحقوق الاجتماعية [حق الإضراب على وجه الخصوص] التي أقرتها، في الثامن والعشرين من سبتمبر من عام ٢٠٠٠، الصيغة الأولية لإعلان الحقوق العامة في الاتحاد الأوروبي [٦٥].

والملاحظ هو أن مجموعة الحقوق التي أقرها هذا الإعلان كانت أقل من مجموعة الحقوق الواردة في وثيقة حقوق الإنسان المقرة من قبل الأمم المتحدة. فوثيقة الأمم المتحدة أقرت «حق الإنسان في العمل». وإذا

كـان إعـلان الاتحـاد الأوروبـي قـد تجاهل هـذا الحـق بالكامـل، لكنـه لـم ينـس أن يقـر في مـادته الـ ١٦ «حـرية صـاحب المشـروع فـي إدارة شؤون مشروعه».

أوروبا والليبرالية المحدثة

إن التخلي عن النواة المميزة لدولة الرعاية الاجتماعية يجرد أوروبا من آخر ما لديها، في الوقت الراهن، من قاسم مشترك يمنحها «الهوية المشتركة» ويشعر مواطنيها بالانتماء إلى أوروبا: الانتماء إلى أوروبا المدافعة عن المكاسب الاجتماعية التي حققتها لهم الدولة في القرن الماضي، الانتماء إلى أوروبا، القارة التي تمسكت بدولة التكافل الاجتماعي، حتى وهي تواجه نظاما ليبراليا يعمل بغير قيود وبلا أي تحفظات.

وكان رالف دارندورف (Ralf Dahrendorf) على حق حين كتب يقول:

«تفتش أوروبا عن هويتها الخاصة

والمشكل ـ وربما المشكل الأساسي ـ هو أن فكرة الوحدة الأوروبية لم تعد تدغدغ خيال الأوروبيين... وسبب هذا يكمن في أن المواطنين لم يتوصلوا إلى رد مقنع على سؤال مفاده: لماذا نريد هذه الوحدة يا ترى؟ ما هو السبب الحق الذي يدفع الاتحاد إلى المضي قدما في تعميق تكامل دوله الأعضاء؟

وإذا كان الاتحاد الاقتصادي قد حقق النفع للكثير من المواطنين، فإنه ليس قوة الدفع القادرة على إلهام المواطنين واستحثاث مشاعرهم. في الماضي القريب كان ثمة تصور إيجابي بشأن الهوية الأوروبية... ولكن كيف يمكن تعريف هذه الهوية يا ترى؟».

ويواصل دارندورف حديثه، من ثم، فيقول:

«إن هذه هي النقطة التي يبدأ عندها الكثيرون في اختيار مصطلحات تعرف أوروبا من خلال الإشارة إلى ما يميزها عن الولايات المتحدة الأمريكية، أي من خلال إظهار ما بين العالمين من اختلافات، لا بل وتناقضات أيضا ـ أي يختارون مصطلحات تعـرف أوروبا على أنهـا القـوة المضـادة للولايات المتحـدة

الأمريكية، على أنها النقيض منها. ويبرز هؤلاء الأفراد ما يعتبرونه الخاصية الأمريكية البحتة، أعني الرأسمالية الصرفة؛ ومن ثم، يقارن هؤلاء الأفراد هذه الرأسمالية الناشطة بلا قيد أو شرط، باقتصاد السوق المتكفل بالرعاية الاجتماعية في أوروبا. والنتيجة المترتبة على هذه المقارنة هي أن الكثير من القادة الأوروبيين بدأوا يعرِّفون أهداف الاتحاد الأوروبي على أنها أهداف تتناقض مع أهداف الولايات المتحدة الأمريكية.

... (بيد أن هناك أوروبيين آخرين) يتمسكون بوحدة القيم الغربية، قيم التنوير والحرية. وحينما يدور الأمر حول هذه القيم، فلا مجال للفصل بين التراث الأمريكي والتراث الأوروبي أبدا.

وربما وضعت وحدة التراث بعض المصاعب في طريق العثور على الهوية الأوروبية المنشودة. بيد أن تعزيز أسس أوروبا الموحدة بمادة سدتها المشاعر المعادية لأمريكا، يظل، حتى إن لم يكن مقصودا عن سوء نية، عملا زائفا ثقافيا ومشبوها أخلاقيا ومجازفة سياسية خرقاء لا تخدم تطلعات الأوروبيين للعيش في ظل حرية مزدهرة وأمن مستتب» [٦٦].

وبالنسبة إلي شخصيا، فإنني لم أر أحدا حاول أن يوجه الحديث عن قيم التنوير والحرية باتجاه يقيم هوة بين الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا. ولكن، وبقدر تعلق الأمر بالقيم الخاصة بـ «رأسمالية الراين»، كما يسمي الفرنسيون النظام الاقتصادي الألماني المتكفل بالرعاية الاجتماعية، فلا مجال للشك في أننا لا نتفق مع وجهة النظر الأمريكية. ولعل من نافلة القول التأكيد هنا أن أغلبية الأوروبيين تريد، بلا أدنى شك، المحافظة على هذا الاختلاف. من هنا، وكما أشار دارندورف عن حق، يشكل هذا الاختلاف النواة المحتملة لولادة الهوية الأوروبية. وإذا كانت أوروبا لا تريد أن تكون «حصنا منيعا لدولة التكافل الاجتماعي»، فلن ينفع والحال هذه تشريع أرقى دستور أوروبي. كما لن يكون هناك نفع يذكر من البرلمان الأوروبي الموحد، وتظل هذه الحقيقة قائمة حتى إن توافر لهذا البرلمان أوسع «الصلاحيات». فهذه «الصلاحيات» أمست مفرغة من محتواها، وذلك لأن سلطة الحكومة، المستمدة، عبر البرلمان

من الشعب، أخذت تتقلص أكثر فأكثر في الاقتصاد المعولم. ويتسارع ضعف ووهن السلطة السياسية، وذلك لأن حكومات الاتحاد الأوروبي تحاول نقل الكثير من صلاحياتها المشتركة إلى مؤسسات أوروبية مختلفة. وكما هو معروف، فإذا توزعت السلطة على مؤسسات كثيرة، فإنها تفقد قوتها لا محالة، أي أنها لن تتوافر لها الفاعلية التي يوحي بها الاسم.

ويكمن سبب وهن السياسة في تصاعد تحرير الاقتصاد من تدخلات السياسة. فحينما ينظر المرء إلى الدول على أنها «مواطن صناعية» لا غير، فلن يكون أمام الدول غير الاستسلام للقواعد المرسومة من الاقتصاد؛ فعلى هذه القواعد تتوقف الرفاهية الاقتصادية الحكومية أيضا. وهكذا يتراجع باستمرار سلطان الحكومة على رسم المعايير وتثبيت الشروط الموجهة للاقتصاد، أي أن الدولة تفقد أكثر فأكثر سلطتها ويغدو سلطانها مع مرور الأيام حبرا على ورق ليس إلا.

وحين تتلاشى سلطة الدولة، فلن يكون الشعب هو مصدر السلطات. إن التجارة الحرة على مستوى العالم أجمع تنتصر على الديموقراطية في كل رهان، فهذه التجارة الحرة لا تتفق مع أسس الديموقراطية. وعلى خلفية هذه الحقيقة، فإن علينا أن نأخذ بنظر الاعتبار أن اختفاء الديموقراطية يعني اختفاء الحرية أيضا.

إن ما تحققه أوروبا اليوم، أعني ما تحققه بوصفها منطقة اقتصادية محررة، يستطيع النظام الليبرالي تحقيقه بكل تأكيد. وفي المقابل، فإن ما يعجز النظام الليبرالي عن تحقيقه، أعني المحافظة على سلامة البيئة والتكافل الاجتماعي والعدالة في توزيع الدخول، ستعجز عن تحقيقه أوروبا، أيضا، بأسواقها المحررة. إن «المصالح الأوروبية» تضيع في متاهات السوق العالمية. بهذا المعنى تفقد أوروبا شرعية وجودها. إنها تغدو أمرا زائدا عن اللزوم، أمرا يمكن الاستغناء عنه بيسر.

إن الوحدة تنشأ من خلال رسم حدود تفصل الجماعة المتحدة عن باقي الجماعات. إن قطع الحبل السري الذي يوصل أوروبا بالولايات المتحدة الأمريكية شرط جوهري لعملية الوحدة الأوروبية. وما نقوله هنا ليست له علاقة بمناهضة الولايات المتحدة الأمريكية بأي حال من الأحوال. فالولايات المتحدة الأمريكية، الدولة التي كانت هي نفسها مستعمرة، لم

تخلق نفسها، بمعونة بريطانيا، بل على الرغم من أنف بريطانيا. وكما هو معروف، فبعد مضي فترة من الزمن، قصيرة نسبيا، هدأت الخواطر ونسيت أسباب الخصومة، وكاد النزاع بين بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية يتلاشى عن الوجود بالكامل. ونحن لن نبالغ أبدا، إذا قلنا إن علاقات البلدين قد أمست الآن أمتن ما يمكن أن تكون عليه العلاقات بين الدول. فالدولتان اتخذتا مواقف موحدة حيال جميع الأزمات، سواء كانت عظيمة الخطر أو هينة الشأن. وبحسب ما ينقل البعض، لم يلتق المستشار الألماني السابق هلموت شمت (Helmut Schmidt)، «ولا حتى بسياسي بريطاني واحد، كان يعتقد أن المحيط الأطلسي، أي الرقعة التي تفصل الولايات المتحدة الأوروبية عن القارة الأوروبية، أوسع من الرقعة التي تفصل مدينة دوفر البريطانية عن القارة الأوروبية». وبناء على هذا، لماذا لا يجوز لأوروبا أن تتخذ حيال الولايات المتحدة الأمريكية موقفا مشابها للموقف الذي تتخذه بريطانيا من الولايات المتحدة الأمريكية بقدر تعلق الأمر بقيم مشتركة من قبيل قيم التنوير والحرية؟

وإذا ما شاء القدر وخلق أوروبا فعلا، فلن تكون أوروبا هذه، إلا أوروبا التي تراءت أمام ناظري ديغول (de Gaulle)، حين قال في مرة من المرات: «أريد لأوروبا أن تكون أوروبية. أي أنه لا يجوز لأوروبا أن تكون أمريكية» [٦٧]. ويعني هذا النداء أن على أوروبا أن تحافظ على الخاصية التي تميزها عن الصيغة الاجتماعية الأمريكية، أي عليها أن تحافظ على خصائص دولة التكافل الاجتماعي.

والواضح هو أن الاتحاد الأوروبي المتكفل بالرعاية الاجتماعية لن يتحول إلى حقيقة واقعة بلا شيء من الحماية التجارية. من ناحية أخرى، ليس من المتوقع أن تنجح فكرة أوروبا الموحدة، إذا ما خلت من عناصر اجتماعية قادرة على حشد الحماس الجماهيري وكسب تأييد أكثرية المواطنين لهذا الهدف السياسي. بهذا المعنى، لا يجوز لأحد منا أن يتصور أن المواطنين سيهللون لهذا المشروع السياسي حتى إن لم يحقق لهم غير حرية التجارة ونمو اقتصادي يزيد الجماهير الشعبية فقرا وحرمانا، وبؤسا وشقاء. ومعنى هذا كله أن علينا أن نختار: إما نظاما ليبراليا عالمي الأبعاد وإما أوروبا؛ فأوروبا لا يمكن أن تكون بلا حماية تجارية.

بيد أن أنصار الليبرالية المتطرفة والمنتفعين منها جعلوا مصطلح الحماية من محرمات الأمور. فخلافا لفرنسا، لا يوجد في ألمانيا أي إمكان للنظر إلى الحماية على أنها إجراء ضروري لتثبيت أركان دولة التكافل الاجتماعي وليس لتحقيق فوز معين على جبهة التجارة الخارجية (٦٨).

ما التكاليف التي سيتحملها المواطنون فيما لو اتفق أصحاب الشأن على تأسيس اتحاد أوروبي يعلي من شأن التكافل الاجتماعي؟

منافع الحماية - هي أيضا لا يمكن للمرء أن يجنيها بلا ثمن

حينما تفرض السلطات على الكاميرات المستوردة ضريبة جمركية تبلغ ٣٠ في المائة، فسترتفع أسعار كل الكاميرات بنسبة تتراوح ما بين ٢٠ و٣٠ في المائة، وذلك إما بسبب الضريبة الجمركية [بقدر تعلق الأمر بالكاميرات المستوردة]، وإما بسبب عدم وجود ضغوط تحول دون ارتفاع أسعار الكاميرات المنتجة محليا.

من ناحية أخرى يؤدي ارتفاع الأسعار إلى ارتفاع أرباح صناعة الكاميرات، وبالتالي إلى ارتفاع عائد الضريبية التي تفرضها الدولة على أرباح الشركات. أي أنه يؤدي إلى ارتفاع الإيرادات الحكومية بكل تأكيد. على صعيد آخر، يمنح ارتفاع الأرباح العاملين فرصة مناسبة للمطالبة بأجور أعلى - تماما كما حدث في الولايات المتحدة الأمريكية بين عامي ١٩٣٣ و١٩٧٠، وفي ألمانيا في الفترة الواقعة بين عامي ١٩٥٠ و١٩٧٠. بهذا المعنى سترتفع دخول المواطنين وكذلك الإيرادات الضريبية الحكومية المتأتية من الضريبة على الدخول.

بهذا المعنى، لا تتسبب الضرائب الجمركية في خفض الإيرادات الحكومية أبدا، إن العكس هو الصحيح: فهذه الضرائب موارد مالية تزيد من الإيرادات الحكومية. أضف إلى هذا أن هذه الضرائب تحمي المشاريع التي لم تكن قادرة على المنافسة، وبالتالي فإنها تلغي الحاجة لقيام الحكومة بتقديم دعم مالي لهذه المشاريع. وفي حالة بقاء كل الأمور الأخرى على حالها، ستنخفض النفقات وترتفع الإيرادات الحكومية بحسب كل الاحتمالات. وهذا مكسب لا يجوز التقليل من أهميته بناء على الديون العظيمة التي تعاني وطأتها كل الدول اليوم؛ فهذه الديون تشكل أحد الأسباب الرئيسية لتقليص شبكة الرعاية الاجتماعية.

وعلى الصعيد نفسه، يمكن أن يشكل ارتفاع الإيرادات الضريبية فرصة مناسبة لخفض الضرائب المفروضة على مواطني البلد المعني. وهذه النتائج برمتها تؤكد حقيقة قديمة مفادها أن: دولة الرعاية الاجتماعية تقوم على ميثاق يفترض، من ناحية، أن قيام المستهلكين بدفع أسعار أعلى يحتم أن ترتفع أجور العاملين، وذلك لأن ارتفاع الأسعار يزيد من أرباح المشاريع؛ ومن ناحية أخرى، أن ارتفاع الأرباح والأجور يؤدي إلى ارتفاع الإيرادات الضريبية التي تتحصل عليها الدولة من كلا الطرفين [٦٩].

ومن تطبيق هذه النتائج على المثال الذي انطلقنا منه، أعني قيام الحكومة بفرض ضريبة جمركية على الكاميرات المستوردة، ينشأ تطور ذو شقين: الشق الأول يتجسد من خلال ارتفاع أسعار البضائع (أي الكاميرات). أما الشق الثاني فإنه يكمن في خفض الديون الحكومية وارتفاع دخول المواطنين وخفض المعدلات الضريبية. وينطوي الشق الثاني على نفع عام بكل تأكيد: «فالاقتصاد أمسى قادرا على تحقيق مهمته الاجتماعية فعلا». لكن من الصعوبة بمكان تحديد الأهمية الكمية لكل واحد من الشقين. فهذه الأهمية الكمية تتوقف على عوامل لا يمكن التحقق من تطورها الكمي مسبقا: فكم هي الزيادة التي ستطرأ على الإيرادات الحكومية؟ فغني عن البيان أن هذه الزيادة تتوقف على عدد الكاميرات المستوردة. وكم هو مقدار الزيادة التي ستطرأ على دخول المواطنين؟ وبأي نسبة ستنخفض المعدلات الضريبية؟

ومهما كانت الحال، فعلى خلفية النتيجة التي توصلنا إليها، لا مندوحة لنا من أن نسأل: هل تؤدي الضرائب الجمركية إلى ذلك الارتفاع في الأسعار الذي يحذر منه أنصار الليبرالية في سياق دفاعهم المزعوم عن «حق المواطنين في الحصول على سلع مستوردة بأثمان زهيدة؟».

وللوقوف على مدى صدقية المزاعم الليبرالية، دعنا ننطلق من حالتين مختلفتين:

في الحالة الأولى نود أن نجري مقارنة بين سلعتين مختلفتين تشبعان الغرض نفسه، أعني سلعتين يجري إنتاجهما بأسلوبين مختلفين وبتكاليف متباينة بنحو كبير - على سبيل المثال البنزين المنتج من البترول المستورد والبنزين المنتج من الفحم الحجري الألماني. إن المقارنة بين هاتين السلعتين، تؤكد أن التجارة الحرة تتيح «للمستهلكين الفرصة للحصول على بضائع

بأسعار زهيدة» فعلا. «فاستهلاك البديل المحلي» غباء ما من بعده غباء بكل تأكيد. بيد أن الأمر الذي تتعين ملاحظته هو أن دعاة الحماية لا يجول في خاطرهم هذا النوع من البدائل الغبية بأي حال من الأحوال.

أما الحالة الثانية، فإنها تنطلق من سلع يكمن الفارق بينها في اختلاف تكاليف العمل البشري (القمصان أو السلع النسيجية الأخرى على سبيل المثال)؛ فهذه المقارنة تفصح عن نتيجة مختلفة كل الاختلاف:

إنها تفصح عن نتيجة تؤكد للوهلة الأولى أن التجارة الحرة تؤدي فعلا إلى خفض أسعار الملابس. وهذا أمر يسعد «المستهلكين» بكل تأكيد. بيد أن هذا النفع لا يجوز أن يحجب عن أنظارنا أن نقل الإنتاج إلى بلدان الأجور المتدنية يؤدي إلى خفض أجور عمال الأنسجة والملابس على مستوى السوق العالمية أولا، وأجور العمال غير المدربين ثانيا. ومعنى هذا أن التجارة الحرة لن تكون متساوية التأثير في شريحتين اجتماعيتين: «فالعمال الموجودون في القمة»، أعني الشريحة العمالية التي تبلغ نسبتها حوالي ٤٠ في المائة من مجموع العاملين بأجر، لن يعانوا أي تراجع في دخولهم. فبالنسبة إليهم لا يشكل هذا النوع من استيراد العمل زهيد الأجور منافسة تذكر. من هنا، فإن استيراد البضائع من الدول زهيدة الأجور ينطوي على نفع لهم، وذلك لأنهم سيحصلون على سلع استهلاكية متدنية الأسعار. بهذا المعنى، فإن التجارة الحرة تؤدي إلى ارتفاع ملحوظ في دخولهم الحقيقية. أما الشريحة الأخرى، شريحة العمال الموجودين في أدنى السلم الاجتماعي، الذين تبلغ نسبتهم ثلث مجموع العاملين بأجر، فإن الأمر الواضح هو أن هؤلاء سيحصلون على الملابس وأجهزة الفيديو والدراجات الهوائية بأسعار أدنى، بيد أن معدلات أجورهم ستنخفض باستمرار، وأن رواتبهم التقاعدية ستكون محفوفة بمخاطر لا يستهان بها.

ولا يمكن تحديد الحصيلة النهائية للمكاسب والأضرار من خلال التحليل التجريدي. إن البيانات الإحصائية طويلة الأجل هي الوسيلة الصحيحة للتعرف على هذه النتيجة النهائية. وبقدر تعلق الأمر بدول الرعاية الاجتماعية الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية تشير هذه الإحصائيات إلى أن: صافي الدخول الحقيقية التي حصلت عليها الشريحة العمالية الموجودة في أدنى السلم الاجتماعي قد انخفضت، في الولايات المتحدة الأمريكية، في سياق التحرير الذي طرأ على التجارة الخارجية في العقدين الأخيرين من الزمن. وإذا كانت

هذه البيانات تشير بالنسبة إلى ألمانيا، إلى أن صافي هذه الدخول قد ظل ثابتا في أول الأمر، فإنها تؤكد أيضا أن هذه الدخول قد انخفضت في نهاية المطاف [٧٠]. وليس ثمة شك في أن تطور «صافي هذه الدخول الحقيقية» هو الأمر الذي يعكس لنا، على نحو دقيق، مكاسب ومضار التجارة الحرة بالنسبة إلى المواطنين وأسرهم.

ففي الصافي، لم تحقق الشرائح الموجودة في أدنى السلم الاجتماعي أي مكاسب من تحرير التجارة الخارجية. بيد أن هذه الحقيقة لا تنطبق على الشريحة الموجودة في أعلى السلم؛ فهذه الشريحة حققت، فعلا، مكاسب ملموسة من التجارة الحرة. وانطلاقا من النتائج المتحققة على أرض الواقع، تتسبب التجارة الحرة في تفاقم التباين القائم بين شرائح المجتمع الواحد. أضف إلى هذا أنها تثبط، على خلفية الشروط السائدة، الجهود المبذولة لانتهاج سياسة اقتصادية توازن بين مصالح الشرائح الاجتماعية المختلفة.

مشاكل التجارة الحرة بالنسبة إلى الصناعة التصديرية

يحتج دعاة التجارة الحرة بأن السور الجمركي لا يحمي الصناعة التصديرية، بل يضر بمصالح هذه الصناعة في نهاية المطاف. وللوهلة الأولى تبدو هذه الحجة غاية في المنطق: فالبلدان المستوردة ستفرض، بدورها، ضرائب جمركية وذلك كرد فعل على تصرف البلد المصدر. وليس ثمة شك في أن احتمال تحقق رد الفعل هذا ليس أمرا نظريا أبدا، بل هو احتمال واقعي جدا.

بيد أن رد الفعل هذا ليس المشكل الوحيد الناجم عن سياسة الحماية التجارية. فروبرت رايش (Robert Reich)، أول وزير للعمل في إدارة الرئيس بيل كلينتون، يصف في مؤلف له الآثار التي تركتها الضرائب الجمركية الحمائية التي فرضتها الحكومة تلبية لضغوط بعض القطاعات الصناعية فيقول:

> «ولقد ألح الجميع، أعني منتجي السيارات والشركات المنتجة للآلات والمحركات ومنتجي معدات الكمبيوتر والمصانع المنتجة للطائرات، على ضرورة حمايتهم من 'الأساليب التجارية غير العادلة التي ينتهجها المتاجرون الأجانب.

في نهاية الثمانينيات قامت الحكومة بحماية ما يقرب [من حيث القيمة] من ثلث البضائع العادية المنتجة في الولايات المتحدة الأمريكية من مغبة المنافسة الأجنبية.

ومع أن هذه الاستراتيجية التجارية قد خففت لحين من الزمن من شدة الضغوط التي كان يواجهها بعض المنتجين المحليين؛ لكنها لم تمكن المنتجين من تحقيق الأرباح الجيدة التي دأبوا على تحقيقها في السنوات العشرين الماضية، وذلك لأن حماية أحد القطاعات الصناعية [صناعة الصلب والحديد على سبيل المثال] كانت قد أدت إلى إضعاف قوة صناعة أخرى (صناعة السيارات مثلا) على الصمود في مقاومة المنافسة المحتدمة على المستوى العالمي [أي أن كيد الحماية قد ارتد إلى الصناعة الأمريكية ذاتها (Bumerangeffekt)]. إذ تعين على صناعة السيارات، عندئذ، أن تدفع، لقاء مشترياتها من الصلب والحديد، أسعارا تفوق الأسعار التي يدفعها المنافسون الأجانب. وبالتالي، فقد أصبحت هذه الصناعة، أيضا، بأمس الحاجة إلى الحماية وهكذا دواليك...» [٧١].

وهكذا يمكننا الجزم: في النظام الليبرالي القائم على تعزيز التصدير بأن كل النتائج السلبية، المزعوم تحققها عند تطبيق الحماية التجارية، ليست أساطير مفزعة لا وجود لها على أرض الواقع. ففي هذا النظام نادرا ما يكون هناك حل يضمن أن يكون الاقتصاد لخير المجتمع، أو أن يكون النمو الاقتصادي لمصلحة الفقراء. فالنتيجة النهائية لهذا النظام بينة لا شك فيها: اقتصاد من أجل الاقتصاد وليس من أجل المجتمع.

إن التخلي عن «منهج دول النور»، أي عن توجيه الاقتصاد صوب الصادرات، هو الحل الوحيد لتحقيق الرفاهية للجميع. فكلما كان الاقتصاد الأوروبي أقل تبعية للصادرات، وكلما تمتعت السوق الداخلية بحماية أوسع، كان تأثير الكيد المرتد (Bumerangeffekt) على الاقتصاد الأوروبي أدنى وأخف. أضف إلى هذا أن تخلي الأوروبيين عن استراتيجية التصدير سيخفف من شدة المعوقات التي تحول دون التنمية الاقتصادية في باقي أرجاء العالم [علما بأن تخلي البلدان الأوروبية عن هذه الاستراتيجية لن يضيرها شيئا، وذلك لأن الغالبية العظمى من تجارتها هي تجارة بينية أساسا].

والأحرى بالمرء أن يتفكر بمبادئ أساسية ليبرالية حقا. مبادئ تؤكد عن حق أن التطور يزداد اختلالا بازدياد تدخل الحكومة في شؤون صناعة واحدة، دون الصناعات الأخرى. فالسوق قادرة على النهوض بهذه المهمة على نحو أكمل وأفضل. وينطبق هذا القصور على فرض الضرائب بغية حماية صناعة واحدة من دون الصناعات الأخرى. من هنا، فإن الأمر المطلوب هو أن تفرض الضرائب الجمركية لحماية مجمل القطاعات، لحماية مجمل السوق الوطنية. فهذه الحماية تخلق منطقة اقتصادية، أي أنها تخلق نوعا من أنواع الاقتصاديات المغلقة. بهذا المعنى، فإن الضرائب الجمركية تمنح الصناعات الوطنية فرصة مناسبة لتصريف منتجاتها السلعية في هذه المنطقة الاقتصادية بالدرجة الأولى. وبناء على الارتفاع، الذي طرأ على أسعار الطاقة في السوق العالمية في الآونة الأخيرة، تساهم حماية المنطقة الاقتصادية من خلال الضرائب الجمركية، ليس في تطوير مصادر جديدة للطاقة فحسب، بل تساهم أيضا في تطوير مصادر للطاقة خاصة بالمنطقة الاقتصادية المعنية ومناسبة لمتطلبات المحافظة على سلامة البيئة أيضا. أي أنها تنطوي على نفع أكيد لمواجهة المشاكل التي تواجه العالم من جراء عجز عرض الطاقة عن إشباع الطلب المتزايد عليها. والأمر الإيجابي هو أن حماية المنطقة الاقتصادية المعنية من خلال الضرائب إجراء لا يشوه آلية السوق.



6

إلى أين يفضي الدرب؟

تحتم علينا المظاهر المفزعة، التي تمر بها العديد من الدول الأوروبية، أن نمعن النظر في «النظام الليبرالي المحدث» السائد في هذه الدول. فنظرة سريعة إلى واقع هذه الدول تبين بجلاء أنها تعاني من وطأة الأزمات الاقتصادية ومن تفاقم عدم المساواة والاضطرابات الاجتماعية والإضرابات العمالية.

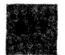
كيف كان الواقع الذي واجهناه؟

قصور في كفاءة الاقتصاد على تنمية الناتج الإجمالي العالمي

تبين تجارب الزمن الماضي أن النواتج القومية سواء في ألمانيا أو في البلدان الأخرى، قديمة العهد في التصنيع، قد سجلت نموا خطيا «فقط» في أفضل الحالات في الخمسين عاما المنصرمة، أي أنها سجلت معدلات نمو سنوية متراجعة. وينطبق الأمر ذاته على مجمل الناتج العالمي أيضا. ومعنى هذا هو أن الدول الصناعية

«وعلى هذا النحو نشأ وضع عجيب، وضع يتسم باقتصاد ينمو باستمرار ورفاهية تتراجع بلا انقطاع. إنه اقتصاد غير مجد فعلا، اقتصاد يغدق فقرا حقا»

المؤلف



قد باتت تقترب بخطى حثيثة [١] من معدلات نمو تبلغ الصفر. إن هذه حقيقة قائمة ينبغي لكل سياسة اقتصادية أن تراعيها ولكل اقتصاد أن يوطن نفسه عليها.

وليس ثمة شك في أن هذه النتيجة لا تثير الدهشة لدى نقاد النمو الاقتصادي. فتحقق نمو اقتصادي مستديم وبمعدلات تتراوح ما بين ٢ في المائة وأكثر يؤدي إلى نتائج وخيمة بكل تأكيد. فتحقق نمو مستديم في كوكب أرضي ثابت الحدود حلم زائف وأمل عقيم فعلا. من ناحية أخرى، فإن توقف النمو ظاهرة جديدة لم تخضع تداعياتها للدرس والتمحيص حتى الآن. من هنا، فإن هناك حاجة ماسة إلى دراسة «الأوضاع الاقتصادية التي ستنشأ في حقبة ما بعد النمو»؛ فدراسة هذه الظاهرة يمكن أن تساعد الاقتصاديات المعنية على التكيف في وقت مبكر مع التحولات الجذرية التي ستترتب على توقف النمو.

ومهما كانت الحالة، فإن الأمر البين هو أن الناتج العالمي والتغيرات التي طرأت على مستوى هذا الناتج في الخمسين عاما الأخيرة معيار غير دقيق لمعرفة مقدار الزيادة التي طرأت على الرفاهية من جراء النمو الاقتصادي، وذلك لأن هذا المعيار لا يأخذ بعين الاعتبار عدد البشر الذين يتقاسمون هذا الناتج. من هنا، فإن النمو الذي طرأ سنويا على حصة الفرد الواحد من الناتج العالمي هو المقياس الأفضل لمعرفة مدى نجاح الاقتصاد العالمي في زيادة رفاهية سكان العالم. وخلافا لكل المزاعم التي يذيعها مريدو الليبرالية المحدثة على الملأ، فإن معدل نمو حصة الفرد الواحد من الناتج العالمي لم يرتفع، بل كان قد سجل انخفاضا بينا في الفترة الواقعة بين عام ١٩٧٣ وعام ٢٠٠٠، أي في سياق «الحقبة الليبرالية المحدثة» التي مر بها الاقتصاد العالمي، كما هو بيّن من الشكل G [٢].

ومع علمنا بنواحي القصور الكامنة في الناتج القومي وحصة الفرد الواحد من هذا الناتج كمقياس لكفاءة الاقتصاد، فإن ثمة حقيقة لا يمكن الاختلاف عليها أبدا، حقيقة تقول: الشيء الذي لم يتم إنتاجه، لا يمكن توزيعه طبعا. بهذا المعنى، فإن الناتج القومي الإجمالي هو السقف العلوي لكل الموارد المتاحة للمجتمع؛ ولذا فإن نمو هذا السقف أو تراجع نموه أمر عظيم الأهمية فعلا. فتراجع مستوى الناتج القومي الإجمالي أو تباطؤ نموه، دليل يشير،

بنحو ما، إلى تراجع الأداء الاقتصادي. وإذا كان معدل نمو حصة الفرد الواحد من الناتج العالمي قد فقد نصف قيمته إبان «الحقبة الليبرالية المحدثة»، فلا ريب في أنه كان خليقا بهذا التراجع أن يدق ناقوس الخطر لدى المسؤولين عن إدارة دفة الاقتصاد.

تزايد اللامساواة في العالم

على صعيد آخر، توزعت حصيلة نمو حصة الفرد الواحد من النواتج القومية المتحققة على مستوى العالم أجمع بنحو عظيم التباين فعلا: فإذا كانت حصة الفرد الواحد في الولايات المتحدة الأمريكية وفي أكثرية دول أوروبا الغربية قد واصلت نموها الخطي، أي واظبت على تحقيق معدلات نمو سنوية متراجعة، فإن هذه الحصة سجلت ركودا بينا في أفريقيا وفي الكثير من دول أمريكا الجنوبية. وإذا كان إقليم شرق آسيا قد استطاع أن يسجل نجاحا باهرا في أول الأمر، لكن هذه المكاسب قوضتها، لاحقا، الأزمات الوخيمة التي عصفت باقتصاديات هذا الإقليم.

وكان آنغوس ميديسون (Angus Maddison) قد توصل، من خلال البيانات التي جمعها عن تطور الاقتصاد العالمي منذ عام ١٠٠٠، إلى نتيجة مفادها:

> «... أن نمو الاقتصاد العالمي قد تباطأ بنحو ملموس منذ عام ١٩٧٣ وأن التقدم الذي أحرزته آسيا قد قابله ركود اقتصادي وتراجع في النمو في أقاليم أخرى من العالم» [٣].

وربما كان الوضع أكثر وخامة؛ فالأمر الأكيد هو أن حصة الفرد الواحد من النتاج القومي تُزَيِّن كثيرا من حقيقة التقدم الاقتصادي؛ فتحليل هذه الظاهرة يبين أن الدول الأوروبية، الاشتراكية سابقا، قد ضاعفت ناتجها القومي منذ منتصف السبعينيات، إلا أن ثراءها وأمنها قد تحولا إلى فقر مادي وفوضى اقتصادية.

إن السقف العلوي لما هو قابل للتوزيع هو الأمر الذي يحدد ما هو ناتج قومي فعلا. فما سيُوزع من هذا الناتج فعلا، أي ما سيحصل عليه المجتمع وليس الاقتصاد ذاته أو أي مناح أخرى، هو الناتج الذي تتوقف عليه مساهمة الاقتصاد في زيادة رفاهية المجتمع. وكان هذا السقف العلوي، كما أوضحنا آنفا، في تراجع مستمر منذ منتصف السبعينيات، أي طيلة «حقبة الليبرالية المحدثة».

الدول الأوروبية: مأسورة في فخ النظام الاقتصادي العالمي القائم على أسس الليبرالية المحدثة

وضع العمل المتأزم

يتجسد الوجه الآخر للتقدم التكنولوجي في تراجع الطلب العالمي على العمل مقاسا بالوحدة الواحدة من الإنتاج. وبلغ هذا التراجع من الشدة بحيث إن نمو الناتج القومي الإجمالي لم يستطع في ألمانيا (وفي العديد من الدول الصناعية الأخرى) أن يخفف من وطأة البطالة التي يعاني منها العمل البشري منذ النصف الثاني من القرن العشرين.

ومن جملة الأسباب التي قادت إلى هذه الحقيقة، هناك أسبابا نجمت عن «الليبرالية المحدثة المطبقة على أرض الواقع». أعني أسبابا من جملتها:

- أن تساوي سعر عنصر الإنتاج من خلال التجارة الخارجية (factor price equalisation-theorem) قد أدى بنحو تدريجي إلى تعادل سعر العمل في السوق العالمية. وهذا ليس بالأمر المستغرب؛ فكما تتحدد الأسعار من خلال العرض والطلب في الحالات الاعتيادية، يتحدد سعر العمل البشري في السوق العالمية من خلال العرض والطلب أيضا.
- وأن أدنى الأجور في السوق العالمية كانت، كما هو متوقع، أجور العمل البشري غير المدرب. وكانت تسع دول من مجموع اثنتي عشرة دولة مشاركة في الاتحاد الأوروبي، قد اتفقت على سَن حدٍ أدنى للأجور، وذلك حفاظا على مصلحة العمال ورأس المَال. ويتراوح هذا الحد الأدنى بين ٤١٦ يورو في الشهر بالنسبة إلى البرتغال و١٣٦٩ يورو في الشهر بالنسبة إلى لكسمبورغ. ولولا هذا الحد الأدنى لكانت المنافسة قد أجبرت العمال على الرضوخ لأجور تقل عن هذا الحد بكثير. وهذا ليس بالأمر العجيب، فبناء على البطالة المتفاقمة وتأسيسا على الوهن الذي تمر به شبكة التكافل الاجتماعي في الكثير من البلدان، كان العمال على أتم استعداد لقبول الأجور المتدنية. ولو كانت الأجور قد تدهورت فعلا ووصلت إلى المستويات المتدنية المُقَدَر لها أن تصل إليها،

لكان الطلب السلعي قد انهار بالكامل ولما استطاعت المشاريع أن تواصل التوسع في نشاطاتها. أي لكان الكثير من المشاريع قد أعلن إفلاسه.

- وأن انضمام أقاليم جديدة إلى السوق العالمية يُضعف القوة التفاوضية لأولئك الناس الذين ليس لديهم ما يعرضونه في الأسواق غير قوة عملهم. حقا يدخل الأسواقَ أناسٌ يريدون أن يكونوا مستهلكين أيضا، لكنهم لا يمتلكون القوة الشرائية الضرورية لشراء البضائع التي أنتجها العمل المستخدم حتى هذا الحين. فأنَّى لهم النقد الكافي - لا سيما أنهم لا يحصلون من السوق العالمية إلا على ما في هذه السوق من أجر متدن. والواضح هو أن العمال من أبناء الدول الصناعية القديمةً لا يزالون، بفضل نظام الرعاية السائد في بلدانهم، بعيدين عن مستوى الأجور المتدنية المتعارف عليها في السوق العالمية. وبالنظر إلى تزايد عدد العمال المستعدين للعمل بأجور أدنى، وبناء على قصور القوة الشرائية ليس من جراء تخلف الأجور السائدة في الدول الصناعية عن مسايرة نمو الناتج فحسب، بل ومن جراء انخفاض هذه الأجور، أيضا، في بعض الحالات، لذا لا مندوحة من أن ينخفض الطلب على السلع والخدمات. ولما كان انخفاض الطلب السلعي يسبب وهن النشاط الاقتصادي وتقويض فرص العمل، لذا لا عجب أن يواصل اختلال التوازن بين عرض العمل والطلب على العمل البشري فرز آثاره الضارة بمصالح الأفراد الذين يعرضون قوة عملهم.
- وأن تدفق قوى عمل جديدة مستعدة للعمل بأجور أدنى، وبأدنى الأجور أيضا، قد سبب أن تبلغ الأجور التي يحصل عليها العمل غير المدرب في السوق العالمية مقدارا ما كان يكفي، لو كان قُدِرَ له أن يتحقق فعلا، أن يسد في الأمد الطويل الحد الأدنى من المتطلبات الضرورية لحياة المواطن الألماني. ولعل ما سبق أن قلناه في سياق الحديث عن نوايا شركة كونتيننتال [٤] لإطارات السيارات خير مثال على هذه المخاطر. وكانت باربارا

أهرنرايش قد وصفت بنحو دقيق دور هذه الأجور في تفاقم المعاناة التي يعيشها «الكادحون الفقراء» (working poor) في الولايات المتحدة الأمريكية. فهؤلاء الكادحون يعانون ويلات الفقر والحرمان، على الرغم من أن قوانين العمل في الولايات المتحدة الأمريكية تفرض ألا يقل الحد الأدنى للأجور عن ٨٧٧ دولارا في الشهر! وربما تجدر الإشارة هاهنا إلى أن هذا الحد الأدنى يفوق بكثير المستوى الذي من المتوقع أن تصل إليه الأجور في السنوات العشر القادمة في غالبية البلدان المرشحة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. فإذا كانت هذه الدول تتوافر على حد أدنى للأجور فعلا، فإن هذا الحد يتراوح ما بين ٢١٢ يورو في الشهر في المجر و٥٦ يورو في الشهر في بلغاريا [٥] أي أنه أقل من اثنين يورو في اليوم الواحد.

تراجع كفاءة النمو لتحقيق رفاهية المجتمع

ينشأ النشاط الاقتصادي حينما يبدأ بنو البشر في استغلال الطاقات المتاحة لإنتاج السلع وحين يقومون بمقايضة هذه المنتجات أو (وهذا أمر متأخر تاريخيا) حين يبيعون هذه السلع مقابل «النقود». من وجهة النظر هذه، يشكل الإيراد المتأتي من عملية بيع هذه السلع المصدر الأساسي لنشأة الرفاهية.

وفي مجتمع معين، يجني أولئك البشر، الذين لا تتوافر لهم الآلات والمعدات ولا رأس المال، نفعا من ازدهار الاقتصاد بأسلوبين. الأسلوب الأول يكمن في أن في وسع هؤلاء الأفراد أن يبيعوا قوة عملهم إلى أحد «المنتجين». بهذا النحو فإنهم يحصلون على أجر هو بمنزلة حصة من الإيرادات التي يحصل عليها المنتج عند بيعه البضائع المنتجة. ويكمن الأسلوب الثاني في أن الأفراد، الذين يفتقرون إلى رأس المال وإلى الآلات والمعدات، سينتفعون من حصيلة الازدهار الاقتصادي، وذلك من خلال حصولهم على السلع العامة، أعني سلعا من قبيل المدارس ورياض الأطفال والمسارح والرعاية الصحية - وعند الضرورة - المعونات الاجتماعية. ويمكن للدولة أن تقدم لهؤلاء الأفراد هذه السلع حينما يقوم الاقتصاد بدفع نسبة معينة من إيرادات السلع المباعة إلى الحكومة وذلك على شكل ضرائب.

بهذا المعنى، فإن الأجور هي الوسيلة الوحيدة لرفاهية أولئك الأفراد الذين لا يمتلكون رأس مال؛ وأن الضرائب المفروضة على الاقتصاد هي مصدر الرخاء الحكومي.

إن اختلاف أفراد المجتمع الواحد من حيث ملكية رأس المال والآلات والمعدات كان العامل الرئيسي في مطالبة البعض بضرورة أن تتحول الملكية الخاصة للآلات والمعدات وما سوى ذلك من رأس مال، إلى «ملكية خاصة بالشعب» وذلك لكي يشارك الجميع بالخيرات الفائضة عن عملية الإنتاج. بيد أن تطبيق هذه الفكرة في اقتصاديات المعسكر الشرقي، سابقا، أدى في نهاية المطاف إلى كارثة اقتصادية. فمع أن الناتج القومي كان في تزايد مستمر، إلا أن الاقتصاد ما كان قادرا إلا بالكاد على تزويد المواطنين بالسلع التي يحتاجونها. ومعنى هذا هو أن الأداء الاقتصادي لتحقيق الرفاهية التي ينشدها المواطنون كان قد بلغ أدنى مستوياته.

على صعيد آخر، ثمة مثال آخر يشهد على أداء اقتصادي باهر. فاقتصاد السوق المتكفل بالرعاية الاجتماعية حقق للمجتمع الألماني الرفاهية المنشودة طيلة الفترة الواقعة بين عامي ١٩٥٠ و١٩٧٤ . بيد أن هذا الأداء الباهر أمسى منذ ذلك الحين في تراجع مستمر، كما هو بيِّن من الجمود الذي طرأ على متوسط الدخول الإجمالية والصافية المتأتية من العمل المأجور. ولعل من نافلة القول الإشارة هاهنا إلى مغزى هذا الجمود؛ فبما أن رفاهية غالبية أفراد المجتمع تتوقف على دخول العاملين بأجر في المقام الأول، لذا فإن تنمية هذه الدخول هي المساهمة الجوهرية التي ينبغي للاقتصاد النهوض بها [٦] كما انخفضت مساهمة الاقتصاد في تأمين الرخاء الحكومي، فإذا كانت إيرادات الحكومة من الضريبة المفروضة على الشركات، قد بلغت في المتوسط، حوالي ٤ في المائة من الناتج القومي الإجمالي، في السبعينيات، فإن هذه النسبة انخفضت، في المتوسط، إلى حوالي ١,٥ في المائة، في السنوات الخمس الأخيرة من القرن العشرين. وهكذا، ومع أن الناتج القومي الإجمالي، أي مجموع كل السلع والخدمات المنتجة في الفترة الزمنية ذاتها، قد ارتفع إلى ضعف قيمته، إلا أن مجموع الإيرادات التي تجبيها الحكومة، لتأمين رخائها المهم لرفاهية المجتمع، قد انخفض في وقت متزامن مع ارتفاع النفقات التي تتحملها الحكومة من أجل تأمين متطلبات عملية الإنتاج

المتعاظمة التعقيد. ورب قائل يقول إن ارتفاع الضرائب المتأتية من دخول العاملين بأجر قد عوض الحكومة عن انخفاض الإيرادات المذكورة آنفا. بيد أن هذا التعويض تعويض زائف بكل تأكيد. فارتفاع الرخاء الحكومي بفعل الإيرادات الضريبية التي دفعها العاملون بأجر قابله، في المحصلة النهائية، تراجع في رفاهية هؤلاء العاملين.

أضف إلى هذا أن النفقات المتزايدة لتأمين متطلبات الاقتصاد قد خفضت، بدورها، نفع هذا الاقتصاد بالنسبة إلى الرخاء الحكومي؛ فهذه النفقات جرى تمويلها من خلال الإيرادات الضريبية أيضا.

إن العمال المستضعفين لا سلطان لهم. من هنا، لا عجب أن يرى فيهم البعضُ بَقَرَة حلوبا يمكن تحصيل الضرائب والرسوم منها. بيد أن هذه البقرة الحلوب ستعجز في يوم من الأيام عن در الحليب، لا سيما حينما يبخل المرء عليها بالعلف الضروري.

وعلى هذا النحو نشأ وضع عجيب، وضع يتسم باقتصاد ينمو باستمرار ورفاهية تتراجع بلا انقطاع. إنه اقتصاد غير مجدٍ فعلا، اقتصاد يغدق فقرا حقا. فبنو البشر، الذين تُحتم عليهم الأوضاعُ السائدة في الدول الصناعية أن يمولوا متطلبات حياتهم اليومية من خلال بيع قوة عملهم، في وضع يُرثى له فعلا ـ وبحسب كل الاحتمالات، سيكونون في وضع أتعس بكثير مستقبلا. وإذا ما واصلت عجلة التأريخ دورانها على درب الليبرالية المحدثة، فسيتحول ما كان يشكل القوة التي قام عليها رخاء الدول الأوروبية ـ أعني رأس المال الذي توافر فيه هذه الدول في الخمسينيات والستينيات والسبعينيات، والجماهير العمالية المتميزة بتعليمها المهني الباهر وبحبها للنظام والمثابرة على العمل ـ إلى عبء يفضي بدول أوروبا إلى حياة العوز والفقر في نهاية المطاف.

تقلص قوة الدولة وتقويض الديموقراطية

تعهدت الليبرالية بأن آلية الأسواق الحرة لا تحقق «الرفاهية للجميع» فحسب، بل هي، أيضا، أفضل السبل لتحقيق تطور سلمي ديموقراطي. إلا أن الواقع المعيش فند مزاعم الليبرالية هذه. فما تحقق على أرض الواقع يخالف زعمها مخالفة النقيض للنقيض:

فالدول والبلديات تراهن على المستوى العالمي رهانا لا رحمة فيه بغية جذب المصانع على التوطن فيها. بهذا النحو وقعت الدول والبلديات في فخ تتحكم فيه قوى السوق. فمن ناحية، أمست قوى السوق هذه تحدد قدرة الدولة على جباية الضرائب، ومن ناحية أخرى، صارت هذه القوى تقرر مقدار الحوافز التي ينبغي للدولة أن تقدمها «للمستثمرين»، أعني حوافز من قبيل: المعونات المالية ومساحات الأراضي الشاسعة المخصصة لبناء المصنع المعني والمشاريع الهيكلية وما سوى ذلك من حوافز أخرى يمكن للمرء أن يعتبرها رشوة تقدم بغية حفز المشروع إما على البقاء في موطنه وإما على الاستثمار في الموطن المعني. فبالنسبة إلى الحكومات أمسى «كسب السبق في المنافسة مع بلد الجوار أمرا مصيريا» (٧).

بهذا النحو غدا السوق السلطان الذي بيده قرار الحكم على سلوك الحكومات. فمن يتصرف بنحو يتعارض مع رغبات السوق، أي مَنْ يقدم القليل ويرفض ترويض النقابات العمالية وخفض الضرائب، يجازف بتحول دولته أو منطقته إلى صحراء قاحلة. وهكذا، لم تعد السياسة هي السلطة التي تحدد عملية توزيع الخيرات المنتجة، بل أصبح الفصل بشأنها بيد السوق. السياسة أمست إذن خادما مطيعا يمتثل بأمر السوق. بهذا النحو فقدت السياسة أولويتها، (Primat، أي سلطانها على الاقتصاد).

ومع تزايد عدد الدول المراهنة على جذب رأس المال، يتزايد، أيضا وبوتائر متسارعة، سلطان رأس المال في الأسواق. فكما هي الحال مع دخول العاملين بأجر، يؤدي تفوق العرض (الدول الراغبة في جذب الاستثمار) على الطلب (الصناعات الراغبة في التوطن في مكان ما) إلى أن تتخذ المنافسة بين الدول شكلا لولبيا يفضي بها نحو الأسفل.

وعلى خلفية كل هذه التطورات، لا جدوى من الحديث عن هوية الحكومة أو الحزب المسؤول عن تعاظم البطالة. فما جدوى النقاش حول هذا الأمر، لا سيما أن النقاش لن يثمر أكثر من أن يوعز المرء أسباب البؤس الاجتماعي إما إلى البطالة أو إلى خفض فئات الأجور الواقعة في أدنى السلم، وإلى ما رافق هذا الخفض من تراجع شمل كل مدفوعات الرعاية الاجتماعية. فالدولة المستسلمة للسوق لا قدرة لها على تحقيق توزيع أكثر عدالة للخيرات، حتى وإن طالبتها بذلك الأكثرية الساحقة من المواطنين.

وتتجسد الفكرة الأساسية للديموقراطية من خلال مقولة أكدها الدستور الألماني في المادة ٢٠ من الباب الثاني مفادها أن: «الشعب هو مصدر السلطات». ولكن، وإذا لم يعد للدولة سلطان على اتخاذ القرارات المهمة بالنسبة إلى حياة المواطن، فلن يكون الشعب هو مصدر السلطات بأي حال من الأحوال. فحينما تخضع الدول إلى السوق بالنحو الذي بيناه، تتقوض الديموقراطية ولا يعود لها وجود. وتأسيسا على هذه الحقيقة، فإن الليبرالية المحدثة، المطلة علينا من خلال العولمة، ليست هجوما كاسحا على دولة التكافل الاجتماعي فحسب، بل هي هجوم كاسح على الديموقراطية أيضا.

وكان ميشيل روكار (Michel Rocard)، السياسي الفرنسي الذي كان رئيس وزراء فرنسا في سابق الزمن، قد وصف بنحو دقيق هزيمة الديموقراطية، حينما قال بالحرف الواحد:

«إن الانتصار الذي حققته الرأسمالية في نهاية المطاف هو المأساة التي يصعب على الكثير من زملائي اليساريين هضمها. إننا نعيش في عالم يتسم باقتصاديات منفتحة على العالم أجمع. فلم يعد هناك مجال لتوجيه الاقتصاد (Regulation)، ولم تعد ثمة حدود لزخم المنافسة. إننا لا نبني المجتمع الذي كنا نحلم به: مجتمع يتسم بنمو متهادٍ قادر على توطيد عرى الانسجام الاجتماعي، مجتمع يرى أن توافر الوقتَ الكافيً لأفراده لتعميق العلاقات الشخصية وممارسة الرياضة البدنية وتلبية الرغبات الثقافية أهم بكثير من الاستهلاك المادي... بسياستنا الوطنية لن نفلح في تحقيق شيء ما، إذا ما لم نلبِّ متطلبات الشرط المطلق القائل بأنه لا يجوز لنا أبدا أن نقوض قدرة جهازنا الإنتاجي الوطني على الصمود في المنافسة الجنونية المحتدمة على المستوى العالمي. إن هذا شرط قسري لا خيار لنا فيه. فالتصرف بنحو مخالف لهذا الشرط يقود، في الأمد الطويل، إلى انتقال الصناعة إلى العالم الخارجي وانتشار البطالة في البلاد» [٨].

بيد أن ثمة احتمال أن يؤدي انتصار السوق على دولة التكافل الاجتماعي إلى الإضرار بمصالح السوق نفسها في نهاية المطاف.

ففي سياق الرهان المحتدم على جذب رأس المال تتحمل الدول نفقات تتزايد من يوم إلى آخر. من ناحية أخرى، ولأن الإيرادات الضريبية المتأتية من الشركات وأصحاب رأس المال تتراجع باستمرار، لذا صارت الدولة مجبرة على زيادة

الضرائب المفروضة على الشرائح الاجتماعية الوسطى والواقعة في أدنى السلم الاجتماعي. ولكن، وبما أن استغلال هاتين الشريحتين قد بلغ أقصى حدوده، أي أنه لم تعد لدى أفرادها الطاقة لدفع ما هو أكثر مما يدفعونه حاليا، لذا ستعجز الدول، إن عاجلا أو آجلا، عن الوفاء بمهامها. فمشاريعها الرامية إلى التوسع في بناء الهياكل التحتية ستتراجع حتما، كما ستتأثر سلبا مستويات التعليم والتأهيل المهني. من ناحية أخرى، ستعاني الدولة مشاكل لا يستهان بها بخصوص توفير الأمن للمواطنين. وهذا ليس من باب الخيال؛ فالحراس العاملون لحسابهم الخاص صار عددهم يتجاوز عدد قوى الأمن الرسمية في الكثير من البلدان. إن النظام العام في تدهور مستمر. وتشير كل الدلائل إلى أن «المناطق الساخنة» في العالم ستزداد عددا بكل تأكيد.

وحينما أتحدث عن هذه التطورات، تخطر على بالي مأساة المروج الألمانية التي كانت ملكيتها تعود إلى البلديات وليس إلى القطاع الخاص في الأزمنة السابقة.

فانسجاما مع التفكير السائد في اقتصاد السوق، حاول كل مزارع أن يزيد ثروته من النعاج إلى أقصى عدد ممكن. وهكذا ازداد عدد النعاج إلى حد بحيث لم تعد المروج قادرة على تقديم الحشائش الكافية لتغذية هذه النعاج. ولم يدم الأمر طويلا حتى بانت للجميع المأساة التي حلت بالمروج والنعاج وبالمزارعين أيضا. فقد هزلت النعاج بسبب نقص الغذاء، ولم تعد النعجة تكفي لتغذية أسرة المزارع. ولتلافي الأمر، زاد الفلاحون من عدد النعاج السارحة في المروج. وهكذا ازداد الضغط على المروج وهزلت النعاج أكثر وصار المزارعون أكثر فقرا.

وكما عجز المزارعون عن تلافي المأساة، تعجز الحكومات، أيضا، في الوقت الراهن عن النأي بالنفس عن الرهان على جذب الصناعة، هذا الرهان الذي بلغ أبعادا عالمية بكل معنى الكلمة. وسيستمر هذا الرهان المدمر إلى أن تهزل كل الدول وتتدهور بالتالي كلية الشروط المهمة لاستثمار رأس المال. فوجود حد أدنى من الأمن والنظام أحد الشروط الأساسية للاستثمار المجدي. فإن لم يتحقق هذا الحد الأدنى من الأمن والنظام، فسيكون النصر للجريمة، ولن يقدم أحد على الاستثمار؛ أي سيتحقق ما هو متحقق في أفريقيا حاليا.

ماذا ينبغي عمله ـ وما الخطأ الذي لا يجوز ارتكابه؟

إن التكيف مع انخفاض الأجور في السوق العالمية هو التصور الذي ينادي به، بنحو مبطن، «مصلحون» من شاكلة فسترفله [رئيس الحزب الليبرالي الألماني] وغيرهارد شرويدر [الذي كان مستشار ألمانيا عند تأليف هذا الكتاب]. وتماشيا مع متطلبات التكيف ثمة نوايا تريد إكراه العمال العاطلين على ممارسة أعمال دون تحصيلهم المهني وبأجور تقل كثيرا عن الأجور التي كانوا يتقاضونها سابقا. ولترويض العاملين على الرضوخ لمتطلبات التكيف يلوح المسؤولون بخفض المدفوعات الاجتماعية وبتقليص المدة الزمنية المقررة للحصول على الراتب الذي تدفعه مكاتب التأمين ضد البطالة وكذلك بخفض عموم الأجور وذلك من خلال إلغاء دور النقابات في تحديد مستوى الأجور في القطاعات المختلفة وترك العامل ورب العمل يتفاوضون بنحو مباشر على مقدار الأجر. وإذا ما عجزت ألمانيا عن النجاح في تحقيق هذه المحاولات، فإنها ستخسر الرهان في المنافسة الدولية أكثر فأكثر بكل تأكيد. أي أنها ستزداد فقرا بلا أدنى شك. وسيتعمق الفقر أكثر، وذلك لأن الكثير من المصانع ستنقل إنتاجها إلى خارج البلاد بسبب تفوق معدلات الأجور السائدة على مثيلتها في السوق العالمية. من هنا، لا عجب أن نرى حاليا أن الفقر يزداد في ألمانيا من يوم إلى آخر.

وبحسب وجهة نظر النقابات العمالية، تخطو ألمانيا خطى حثيثة على درب التدهور والخسران. وتكمن مؤشرات هذا التدهور في أمور من جملتها: الانخفاض المستمر في دخول العاملين بأجر، تراجع الحصة التي تحصل عليها هذه الشريحة الاجتماعية من الناتج القومي المتحقق، ازدياد العمل بلا عقود تضمن حقوق العاملين، انهيار الحياة العائلية من خلال ساعات العمل «المرنة» وأخيرا وليس آخرا البطالة الجماهيرية ونقل الإنتاج إلى خارج البلاد وتزايد إفلاس الشركات، وذلك بسبب قصور الطلب السلعي. وليس ثمة شك في صدقية الصورة التي ترسمها النقابات العمالية للواقع السائد فعلا. ولذا تحاول النقابات العمالية في الدول الأوروبية الحيلولة دون استمرار المسيرة نحو الهاوية، تحاول ذلك في ألمانيا، وفي النمسا وفرنسا أيضا على سبيل المثال لا الحصر، كما شاهدنا ذلك في مايو من عام ٢٠٠٣. ولكن، أهناك شيء أهم من الكابح في قطار يحث السير صوب الهاوية؟

وليس ثمة مخرج من هذا المأزق. ولذا يتصرف الجميع بالنحو الذي تصرفوا به حتى الآن. مجموعة تزيد من سرعة القطار المتجه نحو الهاوية، لا حبا بالوصول إلى الهاوية، بل رغبة في «الانتصار على المنافسين». ومجموعة أخرى تدوس على كابح القطار لوقف مسيرته نحو الهاوية. وسواء كانت الغلبة لهذه المجموعة أو لتلك، فإن النتيجة تكاد تكون بيِّنة لا شك فيها: تدمير القوة الشرائية عند جمهور المواطنين من خلال «برامج التقشف الضرورية» وسيطرة الأجر السائد في السوق العالمية على مقدرات العاملين وانتقال الصناعة إلى الخارج وأخيرا وليس آخرا تفاقم الفقر في الدول المختلفة ـ أعني الدول التي هي على شاكلة ألمانيا والنمسا أو فرنسا، على سبيل المثال، فهذه البلدان معرضة لأن تُفَرَغ من صناعتها مع مرور الزمن (٩) وإذا ما واصلت هذه البلدان مسيرتها نحو الهاوية، فستنهار مجتمعاتها أيضا بكل تأكيد. إن الأمر غير الواضح يتعلق باليوم الذي ستغدو فيه هذه التطورات حقيقة قائمة. كما لا يزال غير واضح ماهية الصورة التي سيتخذها هذا الانهيار. والأتعس من هذا كله هو أن المرء لا يستطيع الجزم بأيهما أفضل: الضغط على الكابح أم «التسريع في الوصول إلى الهاوية».

من ناحية أخرى، فإن انضمام دول أوروبا الشرقية إلى الاتحاد الأوروبي سيؤدي، بدوره، إلى تزايد السرعة التي يغزو بها الأجر السائد في السوق العالمية سوق العمل في وسط أوروبا [أي في أوروبا الغربية]. فمن جراء التسهيلات الواسعة لحرية الإنتاج في دول الاتحاد الأوروبي وبالنظر إلى وجود حدٍ أدنى للأجور، لا يبلغ إلا بالكاد اثنين يورو (في بلغاريا على سبيل المثال)، ستزداد الضغوط على أرباب العمل لأن يسرعوا في نقل الإنتاج من ألمانيا إلى الدول المنضمة حديثا إلى الاتحاد الأوروبي، [أي إلى دول أوروبا الشرقية]. وهكذا سيزداد عدد العاطلين عن العمل وستنخفض الإيرادات الضريبية مرة أخرى. وكما سبق أن وضحنا، ينطوي تطور من هذا القبيل على خفض متزايد للطلب السلعي الخاص والحكومي، أي ستندلع حركة لولبية تقود الاقتصاد نحو الأسفل أكثر فأكثر.

ولمواجهة هذه التطورات الخطيرة ليس لدى السياسة سوى أن تلف وتدور في فخ التجارة المحررة من القيود على المستوى العالمي. وأنَّى لها فعل شيء آخر، فهي أسيرة فخ لا تصور عندها لكيفية الخروج منه. وهكذا، وإذا ما

واصلت السياسة تأرجحها بين الجهود الرامية، مرة، إلى كسب الفوز فى الرهان المحتدم بين الأمم تنفيذا للسياسة التي تقرها النظرية [الاقتصادية] المهيمنة على الساحة حاليا، وتارة، إلى التخفيف من سرعة الاتجاه نحو المنحدر، كما هو وارد في أجندة ٢٠١٠، وطورا، إلى الضغط على كابح المسيرة المتجهة نحو الفقر الجماهيري، كما تطالب بذلك النقابات العمالية، فسنكون محظوظين جدا لو مكنتنا هذه «اللخبطة» من أن نحفظ للجيل القادم الملامح الأساسية لدولة التكافل الاجتماعي، أي أننا سنكون محظوظين لو لم تتفاقم الأزمة بنحو متزايد، وذلك من خلال خفض القوة الشرائية الخاصة بجمهور المواطنين من أصحاب الدخول المتدنية.

وفي ضوء هذه التطورات الوخيمة، لا مندوحة للمرء من أن يقر في يوم من الأيام بالحقيقة البينة: في إطار نظام السوق العالمية المحررة من القيود، لا يوجد حل مستديم فعلا للمعضلات الأساسية التي تواجهها المجتمعات المتقدمة.

وإذا كان الأمر على ما نقول، أيعني هذا أن الفقر قدرٌ مكتوب علينا بناء على التجارة العالمية المحررة من القيود؟ أيعني هذا أننا سنواجه القدر نفسه الذي شاء، في سابق الزمن، أن تتحول الأرجنتين ودول أخرى في أمريكا الجنوبية من دول غنية إلى دول فقيرة؟ أيعني هذا أننا سنواجه المصير نفسه الذي واجهته الهند حينما تحولت من أمة غنية إلى أمة فقيرة بائسة إبان الهيمنة البريطانية على مقدراتها؟ وإذا ما واصلنا ترقيع مجتمعنا في إطار النظرية الليبرالية المحدثة، وواظبنا على التكيف مع سعر العمل السائد في السوق العالمية، فسيعم الفقر أوروبا بكل تأكيد، وسيصبح اقتصادنا اقتصادا يغدق الفقر حقا وحقيقة. وإذا ما تحقق هذا التطور فعلا، فلن يكون لدينا سوى الأمل في أن ترتقي أوروبا إلى القمة ثانية في يوم من الأيام؛ ففي السوق العالمية المفتوحة تمر الدول والأقاليم والقارات بحالات رخاء وفقر بنحو يكاد يكون دوريا في الأمد الطويل.

بيد أن اهتداء السياسة بهدى نظرية اقتصادية معينة ليس قرارا لا رجعة عنه من حيث المبدأ. ولعل المساعي المستمرة التي يبذلها المنتفعون من الليبرالية المحدثة لاستبدال الاتفاقية الخاصة بإجراءات الاستثمار المتعلق بالتجارة (MAI) باتفاقية أخرى مثالٌ يُثبت أنه ليس ثمة قرار لا رجعة عنه [١٠].

وإذا كان الأمر يدور فعلا حول مواصلة العمل وفق اقتصاد السوق المتكفل بالرعاية الاجتماعية، أي «رأسمالية الراين»، كما كان الفرنسيون يصفون النظام الاقتصادي الألماني القائم على مبدأ التكافل الاجتماعي، عندئذ لا مندوحة من تقويض الانتصار الذي حققته الرأسمالية ميشيل روكار، (Michel Rocard) التي لا تعرف حدا يحد من تطلعاتها، أي سيتعين، والحالة هذه، أن يعود المجتمع إلى أحضان دولة لها حق المساهمة في توجيه القرارات التي تتحكم في حياة المواطنين وفي توزيع الخيرات المتحققة. بيد أن الوصول إلى هذا كله ينطوي على ثورة جذرية، على ثورة تقلب، رأسا على عقب، عملية التطور الاجتماعي المتحققة في الخمسة وعشرين عاما الأخيرة.

وإذا ما ركزنا طاقاتنا وجهودنا على الأسباب الحقيقية للأزمة، فمن الممكن أن نفلح في صد ما يبدو لنا حاليا بأنه قَدَرٌ مكتوب علينا الانصياع له في النظام السائد حاليا. فالنظام الاقتصادي غير المجدي، بحسب الحقائق الملموسة على أرض الواقع، يغدو، في يوم من الأيام، عديم الجدوى حتى في منظور أولئك الأفراد الذين لا يزالون يتمتعون بالغنى وينعمون بالرفاهية. فانهيار القوة الشرائية في هذا النظام سيقوض أرباحهم أيضا. من هنا، فإن المجتمع المنقسم على نفسه ليس مجتمعا لا يتسم بالعدالة فقط، بل هو مجتمع «غيرُ مجدٍ، غيرُ اقتصادي، أيضا. علما بأن المجتمعات غير الاقتصادية ليست سوى عملاق يقف على أركان مزعزعة الأسس وأرض رملية هشة، كما بان لنا من انهيار «النظم الاشتراكية» في أوروبا بين العامين ١٩٨٩ و١٩٩٩، فهذه النظم بدت أيضا بأنها نظم ثابتة الأساس وأنه لا يمكن تغييرها بأي حال من الأحوال.

الضرورة تقتضي تأسيس نظام جديد للاقتصاد العالمي

إن كسر طوق الضغوط التي ينطوي عليها النظام الاقتصادي العالمي السائد حاليا يفرض على الجميع السعي بخطى حثيثة لإقامة نظام اقتصادي عالمي جديد إما من خلال تراجع الدول، فرادى، عن حرية التجارة الخارجية، تماما كما تراجع بسمارك عن قواعدها بعدما توحدت ألمانيا على يديه، وكما انسحبت الولايات المتحدة الأمريكية من هذه القواعد بعدما شرع الرئيس روزفلت بتطبيق سياسته الاقتصادية الجديدة (new deal)، أو بنحو جماعي، وذلك من خلال الاتفاقيات والمعاهدات الموقع عليها في رحاب «منظمة التجارة العالمية». ولا ريب

في أن تراجع هذه الدولة أو تلك عن حرية التجارة الخارجية يحتم وجود سلطة سياسية لديها القوة والإرادة الضروريتين لاتخاذ هذه الخطوة الجذرية. أما التراجع عن حرية التجارة الخارجية في إطار «منظمة التجارة العالمية» فإنه لا يتم إلا في إطار مفاوضات تفترض توافر الدول المتفاوضة على حد معين من القوة الاقتصادية والسياسية. والأمر الأكيد هو أن الإفلات من قفص الليبرالية المحدثة لا يمكن أن يتحقق على يد دولة أوروبية واحدة، بل يفترض تكاتف دول الاتحاد الأوروبي جمعاء لتحقيق هذا الهدف، فلا ألمانيا ولا فرنسا ولا أي بلد أوروبي آخر يستطيع، بمفرده، تغيير النظام الاقتصادي العالمي. بهذا المعنى ينطوي تغيير النظام الاقتصادي العالمي على جانب سياسي أيضا، أي أنه يتوقف على طبيعة القوى التي ستهيمن على الساحة الدولية مستقبلا.

ولكن ما الخاصية الجديدة التي ينبغي للاقتصاد العالمي الجديد أن يتصف بها؟ إن هذه الخاصية تكمن في تخلي الحكومات عن التزامها بتقديم كل ما هو مطلوب لكي يحقق رأس المال أعلى ربح ممكن (ستيغليتس) [11] بدلا من هذا الالتزام على الحكومات أن تتعهد ليس بتحقيق الاستقرار الاقتصادي والحيلولة دون اندلاع الأزمات الاقتصادية فحسب، بل أن تلتزم أيضا باتخاذ كل الخطوات الضرورية لرفع رفاهية مجتمعات العالم أجمع ورفاهية المجتمع الوطني وتعزيز التكافل بين أبناء المجتمع الواحد. بالإضافة إلى هذه التعهدات والالتزامات على الحكومات أن تركز جهدها على توظيف الخيرات الاقتصادية لتخطي التفاوت الاقتصادي بين فئات المجتمع سواء على مستوى الدولة الواحدة أو على مستوى العالم أجمع. فتخطي التفاوت الاجتماعي شرط ضروري لأن يتصف عالم المستقبل بالعدالة المنشودة والسلام المطلوب [12] فمن غير عدالة ليس ثمة سلام دائم، ومن غير سلام دائم، ليس ثمة «رفاهية اقتصادية للجميع».

بدلا من التأكيد على مصالح رأس المال، يجب أن تكون زيادة رفاهية الخواص وزيادة رخاء القطاع الحكومي الهدف الأساسي لنظام الاقتصاد العالمي. علما بأن نمو الناتج العالمي لا يمكن أن يكون أكثر من معيار أولي غير دقيق لقياس الزيادة التي تطرأ على رفاهية الخواص ورخاء القطاع الحكومي. ومهما كانت الحال، الأمر الضروري هو أن يؤدي نمو الناتج القومي إلى زيادة رفاهية الخواص والقطاع الحكومي بنحو متساوٍ في المرتبة، وأن تكون زيادة رفاهية هذين القطاعين الهدف الاقتصادي الأسمى. وفي هذا كله، لا يجوز طبعا تقويض النفع

الذي يقدمه رأس المال؛ إن كل ما في الأمر هو أن يوجه هذا النفع لخدمة الأهداف المذكورة آنفا. فتقويض نفع رأس المال لا ضرورة له، لا سيما أن هذا التقويض لا يعيق العملية الاقتصادية فحسب، بل هو يسبب، أيضا، تدهور تلك العوائد من رأس المال التي تشكل مساهمة كبيرة في زيادة رفاهية المواطنين.

وللوصول إلى هذه الأهداف، لا بد من حماية دخول العاملين بأجر من التدهور الذي يلحق بها من جراء سعر العمل في السوق العالمية. كما لا بد من الحيلولة دون تحول الدولة إلى مؤسسة هزيلة تفتقر إلى الموارد التي تحتاجها للنهوض بمهمة الرعاية الاجتماعية. وتستلزم هذه الأمور وجود نمو معين في حجم السلع والخدمات المنتجة. ولكي يتحقق هذا النمو، ينبغي الحيلولة دون استمرار تدهور الطلب السلعي بفعل الخفض العالمي المستمر لدخول العاملين بأجر.

وثمة أفكار ونظريات كثيرة تسعى إلى توضيح الكيفية التي تتحقق بها هذه الشروط.

والملاحظ هو أن هناك مقترحات ترمي إلى مساعدة أولي الأمر على كسب الوقت لا غير، وأن ثمة مقترحات أخرى تريد الخروج من المأزق نهائيا. ومن بين المقترحات الرامية إلى كسب الوقت، هناك اقتراح يطالب بضرورة فك عرى الارتباط القائمة بين نظم التكافل الاجتماعي وعنصر العمل وتوزيع الأعباء المالية لهذه النظم على عموم المجتمع (أي، وعلى سبيل المثال لا الحصر، تمويل المعاشات التقاعدية من خلال الضرائب [وليس من خلال أقساط التأمين التي يدفعها كل المواطنين العاملين). بيد أن هذا الاقتراح لا ينطوي على حل نهائي دائم، إذا ما أخذنا بعين الاعتبار التراجع المستمر في أهمية عنصر العمل.

والأمر البين هو أنه ليست هناك قاعدة متفق عليها تستطيع حل هذه المعضلات حلا نهائيا. إن كل ما في الأمر هو أن هناك عوامل عديدة تستطيع، مجتمعة وإذا ما جرى تطعيمها بعوامل أخرى، أن ترسم لنا صورة لاقتصاد جديد قد يفلح في المحافظة على الرفاهية في الألفية الثالثة. وتكمن هذه العوامل في:

- المحاولات الجارية حديثا لفرض «مجتمع الأهالي» كصيغة جديدة للحياة الاجتماعية وللعمل المنتج، أعني المحاولات الرامية، مرة، إلى تشجيع المواطنين على العمل لحسابهم

الخاص وذلك كبديل عن فرص العمل الضائعة، وتارة، إلى زيادة «الرفاهية العامة» من خلال زيادة رفاهية الدولة أو المؤسسات الخاصة، وطورا، إلى توجيه الاقتصاد توجيها يضمن نمو متوسط صافي دخول العاملين بأجر.

- وفي تطبيق استراتيجيات تنموية، في الدول النامية والدول التي قطعت شوطا كبيرا على درب التنمية الاقتصادية، لا تحول دون قيام هذه الدول بتقويض رفاهيتها حديثة العهد، وذلك من خلال رهانها على خفض أجور العمل إلى أدنى مستوى ممكن، فقط، بل وقادرة، أيضا، على أن تجعل من هذه الدول مناطق استثمار مربح من ناحية أخرى. وكمثال على هذه الاستراتيجيات يمكننا أن نسوق اقتراحا يرمي إلى أن تتعهد الدول الصناعية بتخصيص إيراداتها من الضرائب الجمركية، أو جزء من هذه الإيرادات، لتمويل المالية الحكومية في الدول النامية وذلك كمساهمة في زيادة رخاء حكومات هذه البلدان.

بيد أن الأمر الواضح هو أن انتهاج هذا الحل أو ذاك لا يمكن أن يحقق النجاح المطلوب بين ليلة وضحاها. أضف إلى هذا أن هذا الحل أو ذاك لن تفلح في تطبيقه، بنحو منفرد، شركة واحدة أو إقليم معين، بل لن تفلح في انتهاجه ولا حتى دولة واحدة في أوروبا في خلال فترة برلمانية واحدة. كما لن تستطيع شركة واحدة تغيير الوضع القائم بمفردها، أعني الوضع الذي يجبرها على نقل الإنتاج من ألمانيا إلى رومانيا على سبيل المثال. فنقل الإنتاج إلى خارج البلاد هو الحل الوحيد المتاح لها، إذا كانت لا تريد غلق أبوابها نهائيا.

إن كل الحلول، أو دعنا نقل، إن غالبية الحلول المذكورة آنفا تفترض حدوث تغير جذري على الشروط الاقتصادية السائدة، أي أنها تفترض أن تتدخل السياسة وتقوم بتغيير النظام الاقتصادي الدولي السائد حاليا. وتأسيسا على خصوصية كل بلد، لا مراء في أن تطبيق برنامج واحد على كل دول المعمورة، أي من الكونغو إلى وادي السليكون (*) (Silicon Vally)، سيؤدي إلى النتائج الوخيمة نفسها التي يفرزها التطبيق الأعمى لمبادئ

(*) وادي السليكون، هو المنطقة الرئيسية للشركات الكبرى الناشطة في الولايات المتحدة الأمريكية في مجال أجهزة الكمبيوتر [المترجم].

«الليبرالية المحدثة». من هنا، فإن المطلوب هو أن تكون هناك قواعد وترتيبات خاصة تراعي خصوصيات ومشاكل وطموحات كل إقليم من أقاليم العالم المختلفة. بهذا المعنى لا بد من أن تراعي مشاريع إصلاح النظام الاقتصادي، مدى النفع الذي تحققه اقتصاديات العالم المختلفة من انفتاحها على السوق العالمية. أي أن المطلوب هو العثور على الخلطة المثلى للانفتاح والحماية. علما بأن هذه الخلطة المثلى تختلف اختلافا كبيرا من اقتصاد إلى آخر. كما أنها في تغير مستمر عبر الزمن. فما هو في مصلحة البلد المعني في الحاضر، قد يكون وبالا عليه بعد حين من الزمن. ولهذا السبب لا يجوز فرض الانفتاح أو الحماية التجارية على دول العالم من خلال قرارات وقواعد وترتيبات تنبع من توجهات أيديولوجية معدة مسبقا ومستنتجة من تحليل نظري ينطلق من شروط لا وجود لها في دول العالم المختلفة. إن من حق كل بلد أن يتخذ لنفسه القرار المناسب لطبيعة ومستوى تطور اقتصاده الوطني.

كما لا يمكن الجزم مسبقا بالحجم الأمثل، الذي ينبغي أن يكون عليه كل «تكتل اقتصادي». فشروط هذا الحجم تتغير مع مرور الزمن وتختلف من اقتصاد إلى آخر بكل تأكيد. ومع هذا، فإن الأمر الواضح هو أن أمريكا الشمالية ستلعب أهم دور في «جوقة» التكتلات الاقتصادية، أي في الاقتصاد العالمي المكون من تكتلات منفتحة على نفسها داخليا ومتعاونة مع بعضها خارجيا على الرغم من استقلالية كل تكتل عن التكتل الآخر. وليس ثمة شك في أن دول جنوب شرقي آسيا ستلعب، سواء مع الصين أو من غير الصين، دورا مهما في الاقتصاد العالمي. من ناحية أخرى فإن الهند، بمفردها، قادرة على أن تلعب دورا لا يستهان به في قائمة التكتلات الاقتصادية المكونة للاقتصاد العالمي الجديد. وينطبق الأمر ذاته على أمريكا الجنوبية أيضا، أي على السوق المشتركة في أمريكا الجنوبية (Mercosur). أما بالنسبة إلى ألمانيا، فإن المؤشرات توحي بأن الاتحاد الأوروبي ـ الموسع ـ قد يكون هو الخيار الوحيد المتاح لها.

وهكذا يصبح نظام الاقتصاد العالمي مكونا من تكتلات اقتصادية إقليمية متعددة وذات حجم يسمح بإدارة كل واحد منها سياسيا وذلك بغية انتهاج قواعد للنشاطات الاقتصادية تضمن تحقيق الرفاهية لكل مواطني الدول المشاركة في التكتل المعني

وبقدر تعلق الأمر بأوروبا، يتمحور الهدف من هذه التكتلات في خلق مناطق قادرة على الحفاظ على الرفاهية المتحققة (ليس في أوروبا فحسب، بل في الولايات المتحدة الأمريكية وبعض دول شرق آسيا أيضا) وصيانتها من مغبة التدهور في سياق المنافسة المدمرة المحتدمة في السوق العالمية. وللوصول إلى هذا الهدف، يمكن فرض معايير اجتماعية تنظم شروط العمل وضرائب جمركية على الواردات السلعية. فعلى خلفية هذه الحماية، سيكون المرء قادرا على اتخاذ الإجراءات المناسبة لتصحيح الأخطاء التي نجمت عن النظام السائد حاليا: تخفيض ساعات العمل وذلك بغية التعويض عن فرص العمل التي يتم إلغاؤها في سياق التقدم التكنولوجي ومن أجل تقوية مواقف العمال التفاوضية وتحسين ظروفهم الحياتية أيضا. كما سيكون بالإمكان زيادة الأجور بنحو يساير ارتفاع الإنتاج، أي سيكون بالإمكان اتخاذ الإجراء المناسب لزيادة رفاهية الأفراد وتنشيط الطلب السلعي المحلي. وغني عن البيان أن هذا الإجراء سيؤدي، في الوقت ذاته، إلى التخفيف من شدة التبعية للصادرات. على صعيد آخر سيكون، سياسيا، بالمستطاع تأمين متطلبات نظم التكافل الاجتماعي، وذلك من خلال التخلي عن اقتصار تمويل هذه النظم من خلال عنصر العمل فقط والبدء بتمويلها من مجمل الاقتصاد الوطني. أضف إلى هذا وذاك، أن الدول الأوروبية ستُصلح حالها وتتخلى عن أحلامها الوردية فتعود إلى الحياة الديموقراطية الحقيقية، أي إلى انتهاج سياسة تلبي رغبات المواطنين عامة وليس رغبات السوق فقط.

لا نجاح يؤمل ما لم تكن هناك إرادة سياسية قادرة على تنفيذ الإجراءات المطلوبة

حينما يقر المرء بأن الاقتصاد العالمي، حاله في ذلك كحال الاقتصاديات الوطنية أيضا، لا يعمل في فراغ، بل هو يعمل في إطار المجتمع الدولي، فلا يجوز للمرء، والحالة هذه، أن يتصرف كما لو كانت أسباب المشاكل الاقتصادية تكمن في عوامل اقتصادية فقط وأن بالإمكان حل هذه المشاكل من خلال إجراءات اقتصادية لا غير. وتأسيسا على هذه الحقيقة، تلعب البنية السياسية التي سيكون عليها العالم مستقبلا دورا مهما، لا بل ربما أهم دور، في حل المشاكل الاقتصادية التي تطرقنا إليها على صفحات هذا الكتاب.

ومع أهمية هذا الموضوع، فإنه لا يوجد اتفاق عام حول التصورات الخاصة بالبنية السياسية التي يتعين أن يكون عليها العالم مستقبلا. فالتطلعات والمخاوف لا تعد ولا تحصى. فهي تتأرجح بين اختفاء الدولة أو ما سوى ذلك من مراكز القوى السياسية كلية [١٣] وبين تصورات شديدة الاختلاف بشأن القوى السياسية التي تهيمن على العالم حاليا، والقوى السياسية التي أوشكت على أن تهيمن على عالمنا حديثا: إمبراطورية أمريكية عالمية الأبعاد، حكومة تدير شؤون العالم أجمع («سياسة داخلية للعالم أجمع»)، تجمعات إقليمية واسعة الأبعاد ـ أوروبا على سبيل المثال ـ في عالم متعدد القوى والمراكز. كما وتختلف هذه التطلعات والتصورات بشأن المهام الجديدة التي ينبغي للدول القومية النهوض بها وبمغزى التعاون الاقتصادي في إطار تكتلات اقتصادية إقليمية معينة [١٤].

ومهما كانت الحال، فإن مَنْ يدعو إلى إلغاء الدولة وكل بدائلها السياسية، لا يجوز له أن يدعو إلى بنيات سياسية تتصف بتعدد القوى أو إلى «حكومة عالمية». فمَنْ يدعو إلى ذلك لا بد له من أن يسأل نفسه عن الكيفية التي ستُتخذ بها القرارات الخاصة بالاقتصاد على مستوى العالم أجمع. فإلغاء المؤسسات السياسية يعني ضمنا أن القرارات الاقتصادية لن تكون في عهدة أفراد لديهم الصلاحية لإدارة دفة الحكم، بل هي ستكون في عهدة مؤسسات اقتصادية من قبيل منظمة التجارة العالمية أو صندوق النقد الدولي أو البنك العالمي أو في عهدة ما سوى ذلك من مؤسسات مشابهة. وعلى ما يبدو لا يأبه أنصار التجارة الحرة كثيرا بأن هذه المؤسسات تفتقر افتقارا تاما إلى الشرعية الديموقراطية؛ وأنَّى لهم الاهتمام بهذا الموضوع، خاصة أنهم يحبذون، بل يطالبون بضرورة أن تُتخذ القرارات بمنأى عن الأسس الديموقراطية القائمة على مبدأ الأغلبية.

وتأسيسا على هذه الحقيقة، لا عجب أن تتغنى منظمة التجارة العالمية في سياق حديثها عن المنفعة التاسعة لحرية التجارة الحرة فتقول على موقعها في شبكة الإنترنت:

> «إن النظام التجاري، الذي انبثقت عنه الغات ومنظمة التجارة العالمية في النصف الثاني من القرن العشرين، يساعد الحكومات على انتهاج سياسة تجارية متبصرة. فمن خلال هذا النظام

أمست الحكومات أكثر قدرة على الوقوف في وجه التنظيمات المدافعة عن المصالح الخاصة بالأفراد الذين ينتمون إلى هذا التنظيم أو ذاك (اللوبي) وصارت مهيأة لتركيز جهودها على المنافع التي تخص مجمل الاقتصاد. بهذا النحو باتت الحكومة تتوافر على قوة تمكنها من الصمود في وجه ضغوط اللوبي، حتى وإن كان لدى اللوبي المعني أوسع نفوذ وتأثير».

وبنحو مشابه من حيث الجوهر تتحدث المنظمة عن النفع العاشر فتقول:

«إن هذا النظام يشجع الحكومات الجيدة.

فبحسب قواعد منظمة التجارة العالمية صار التراجع عن تحرير القطاع التجاري أمرا عسيرا. بهذا المعنى، تثبط القواعد من عزيمة السياسة غير الحكيمة. وبالنسبة إلى عالم الاقتصاد ينطوي الالتزام بتنفيذ هذه القواعد على حالة تأكد أكبر وشفافية أكثر بشأن الشروط المتحكمة في التجارة. كما أنها وسيلة جيدة لدفع الحكومات إلى انتهاج السلوك القويم» (١٥).

في السطور السابقة، ترى منظمة التجارة العالمية أن عجز السياسيين عن التراجع عن القرارات التي اتخذوها ـ ربما من دون علم بالنتائج التي ستترتب على هذه القرارات ـ ينطوي على نفع أكيد. وتتجاهل هذه الرؤية كلية أن القدرة على التراجع عن الخطأ وتصحيحه ـ سواء من قبل الحكومة نفسها أو من قبل حكومة أخرى جرى انتخابها لاحقا ـ يشكل جوهر الديموقراطية. فاتخاذ قرارات [أبدية] لا يمكن التراجع عنها يتنافى مع أسس الحياة الديموقراطية. بيد أن هذه الحقائق لا تهم منظمة التجارة العالمية لا من قريب ولا من بعيد. فهي لا ترى أي شائبة في استحالة التراجع عن قرار أُتّخذ في زمن معين.

وبما أن الدول لم تعترض على هذه الذرائع التي تحتج بها منظمة التجارة العالمية، لذا فإن من حقِ المرء أن يسأل: هل نحن لا نزال متمسكين بأهمية الديموقراطية ـ أم أنها أُفرغت من محتواها وأمست مجرد ذريعة تحتج بها أبواقنا المختصة بالدعاية؟ أَنريد فعلا نظاما عالميا ديموقراطيا؟

والملاحظ هو أن الأمم الغربية، والولايات المتحدة على وجه الخصوص، تعلن على الملأ ليل نهار أنها أعدت العدة لنشر الديموقراطية في العالم بأسره وبالقوة إن تطلب الأمر. بيد أن نشر الديموقراطية في العالم يفترض إعادة تشكيل العالم

بنحو يعكس روح الدساتير الديموقراطية. فالديموقراطية تعني العمل برأي الأغلبية الساحقة، وليس برأي قوة مركزية واحدة تنفرد باتخاذ القرارات. من هنا، لا غنى لِمَنْ يريد فرض الديموقراطية على العالم أجمع من أن يشجع - أو يسمح على أدنى تقدير - بأن تكون صلاحية اتخاذ القرارات بيد مراكز قوى عديدة و«متساوية حقا وحقيقة»، أي أن يكون لكل دولة صوتٌ واحدٌ، مسموعٌ ومؤثرٌ بقدر واحد. النظام الذي ننشده للعالم هو، إذن، نظام يضمن مشاركة كل الدول أو مجموعات الدول في اتخاذ القرارات الدولية. وغني عن البيان أن هذا النظام متعدد القوى يجسد بنحو دقيق التصورات التي كان الرئيس الأمريكي وودرو ولسون (Woodrow Wilson) يتوخى تحققها من خلال عصبة الأمم.

وليس ثمة شك في أن كل واحد منا يدرك جيدا أن الأغلبية الساحقة في الجمعية العامة للأمم المتحدة ليس لديها أي تأثير في القرارات التي تتخذها القوى ذات الهيمنة الفعلية على مصير العالم. وتبقى هذه الحقيقة قائمة حتى وإن أخذنا بعين الاعتبار أن ميثاق الأمم المتحدة يجيز لبعض الدول استخدام حق النقض (الفيتو) في مجلس الأمن الدولي. فإجازة حق النقض لدول معينة تتنافى أصلا مع الأسس الديموقراطية. أضف إلى هذا أن سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تتجاهل الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي اعتقادا منها أنها بسلوكها هذا ستُجبر الأمم المتحدة على انتهاج سياسة تعكس إرادة القوة العظمى في العالم. ولعل من نافلة القول التأكيد هنا أن هذه السياسة الأمريكية لا تنسجم مع زعمها بأنها تريد نشر الديموقراطية في كل أرجاء المعمورة. فالعالم، الذي ترى فيه أمةٌ واحدةٌ أن من حقها تقرير ما إذا كانت هذه الحكومة أو تلك «تصلح» لإدارة شؤون بلد أجنبي أو تقرير ما إذا كانت هذه الدولة أو تلك من جملة «دول محور الشر»، هو عالمٌ لا علاقة له بالديموقراطية لا من قريب ولا من بعيد فعلا. إن عالما من هذا القبيل ديموقراطيٌ كديموقراطية دولة بوليسية تتيح لمواطنيها انتخاب أعضاء البرلمان انطلاقا من الأسماء الواردة في القائمة المجازة من قبل الحكومة ذاتها.

وهكذا، لا بد من أن تغير بعض الدول من سلوكها، إذا كنا نريد استبدال الواقع القائم بنظام عالمي جديد تسوده العدالة والديموقراطية، عالم شبيه بالعالم الذي طمحت إلى تحقيقه عصبة الأمم والأمم المتحدة، أعني عالما تتحدد فيه صيغ التعايش بين الدول لا من خلال استخدام القوة، بل «عن طريق القرارات التي تتخذها المنظمة الدولية بأسلوب ديموقراطي». ولا داعي

عندنا للتأكيد أننا إزاء عملية محفوفة بالمخاطر، وذلك لأن السلوكيات السيئة تستطيع بيسر تقويض ما أفرزته النوايا الحسنة. ولن يتجاوز العالم هذه المخاطر، ولن تُحترم القرارات المقرة من قبل الأغلبية في الأمم المتحدة، إلا إذا تبلورت ترتيبات جديدة قادرة على إقناع كل الدول ـ أي الدول العظمى أيضا ـ بأن مصالحها السياسية تقتضي منها احترام قرارات الأغلبية والتعاون مع هذه الأغلبية لتنفيذ هذه القرارات.

هل توجد عوامل قادرة على الحد من الهيمنة الأمريكية على العالم؟

إن قيام الولايات المتحدة الأمريكية بضبط نفسها بنفسها شرط ضروري لتحقيق التصورات الأمريكية الخاصة بتأسيس منظمة دولية عادلة وديموقراطية، أعني التصورات التي كانت تدور في مخيلة الرئيس الأمريكي ولسون والتي أمست الأساس الذي قامت عليه عصبة الأمم. بيد أن الأمر الواضح هو أننا لن نعثر، ولا حتى على دولة واحدة، ترضى، طواعية، بالتخلي عن استخدام قوتها لفرض إرادتها. فالدول لا تضبط نفسها إلا إذا أقنعتها الظروف أن من مصلحتها أن تضبط نفسها. وبتطبيق هذه الحقيقة على الولايات المتحدة الأمريكية، ليس هناك ما يمنعنا من التفاؤل: «فبالنسبة إلى الولايات المتحدة الأمريكية ليس من مصلحتها أن تبقى، بمفردها، القوة الإمبراطورية العظمى في العالم»، كما يؤكد هنري كيسنجر، هذا السياسي الذي كان وزيرا للخارجية الأمريكية في ماضي الزمن [١٦].

بهذا المعنى، ولأن الولايات المتحدة الأمريكية ستبقى أعظم إقليم من حيث قدرته على التأثير في مسيرة العالم، لذا فإن من الممكن جدا أن يكون «توازن القوى» (Balance of Power) بين الأقاليم المختلفة، المستقل بعضها عن البعض الآخر اقتصاديا، في مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية نفسها. وفي وسع الدول الأخرى أن تُقنع الولاياتِ المتحدة الأمريكية بوجهة النظر هذه. بيد أن هذا الإقناع يتطلب «احتواء» («containment») الولايات المتحدة الأمريكية سلميا. ولو أفلحت دول الاتحاد الأوروبي في يوم من الأيام في انتهاج سياسة موحدة، لكان بمستطاعها فعلا أن تتولى سياسة «الاحتواء» هذه بصبر وأناة، وعزم وإصرار، وبنحو مناسب ومعقول.

وتقودنا هذه الآمال إلى الدور السياسي الذي ستلعبه أوروبا مستقبلا.

أي أوروبا نريد؟

يبين تصدع الصف الأوروبي في سياق غزو العراق في عام ٢٠٠٣، حقيقة تشهد على أن الساحة الأوروبية يسودها منظوران في شأن الدور الذي ينبغي لأوروبا أن تنهض به مستقبلا. ويمكن عرض هذين المنظورين من خلال التصورات التي يعرب عنها اثنان من القادة الأوروبيين.

فهناك التصورات التي يعبر عنها الرئيس الفرنسي جاك شيراك، وهي تصورات تنطلق من عالم متعدد القوى، أي من عالم تشكل فيه الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا والصين والهند وأمريكا الجنوبية الأقطاب التي تتمحور حولها دول العالم. ولم تتضح بعدُ ماهية الدور الذي ستلعبه روسيا في هذا النظام متعدد الأقطاب. ومهما كانت الحال، فإن هذا التصور هو جوهر السياسة الخارجية الفرنسية. وعندما يمعن المرء النظر في الخطوط العريضة لهذه السياسة، يلاحظ بيسر أنها ليست بالأمر الجديد؛ فهي ليست سوى امتداد للتصورات التي كانت تدور في مخيلة شارل ديغول.

وشيراك على ثقة تامة أن بالإمكان إعادة تشكيل العالم حتى إن واصلت الولايات المتحدة وقوفها في وجه هذا المشروع، وذلك لأنها لا ترغب بأي حال من الأحوال بالتخلي عن تصوراتها بشأن عالم القطب الواحد. وكدليل على نجاح تصوراته يسوق شيراك عمليات الاستقطاب والتكتلات الإقليمية التي بدأت تتبلور في القارات المختلفة أخيرا. وكان وزير الخارجية الفرنسي [السابق] دومينيك دوفيلبان (Dominiqe de Villepin) قد شرح أمام مجلس الأمن الدولي خصائص السياسة الفرنسية وذلك في سياق النقاشات حول الأزمة العراقية، إذ كان قد أكد، مصحوبا بتصفيق حاد تعالى من شرفة الصحافة:

> «إن تصوراتنا بشأن النظام العالمي تلقى ترحيب وتأييد الجزء الأعظم من شعوب المجتمع الدولي. إننا، وبالنظر إلى عظمة المخاطر، بأمس الحاجة إلى عالم متعدد الأقطاب، فتعدد الأقطاب ضمانة مهمة لاستقرار هذا العالم. إن تهديد القطب الأوحد باستخدام القوة لا يضفي الاستقرار على هذا العالم أبدا. فلا يجوز لأي بلد أن يستبيح لنفسه، فقط، حق حل كل النزاعات» [١٧].

وإذا كنا نهدف فعلا إلى توازن القوى والاعتراف بحق كل الأقاليم المختلفة في المشاركة العادلة في اتخاذ القرارات الدولية، فلن يكون هناك شك في أن هذا الهدف يُحَرِم على أوروبا أن تتستر خلف تحالفات مشبوهة، اعتقادا منها أن هذه التحالفات ستمكنها من لعب دور الآمر الناهي في هذا العالم. وفي الواقع، فإن التطلع لأن تلعب أوروبا، أيضا، دور الآمر الناهي، هو الأساس الذي تتمحور حوله تصورات القائد الأوروبي الثاني، أعني طوني بلير (Tony Blair)، هذا السياسي الذي يعتقد البعض أن تصوراته تهدف، في حقيقة الأمر، إلى تحويل أوروبا إلى «ثاني إمبراطورية ناطقة بالإنجليزية». ومهما كان الأمر، فبحسب التصورات الفرنسية فإن على أوروبا، أيضا، أن تضبط نفسها ولا تهرول خلف المغريات، وذلك لأن هذه الهرولة لا تخدم مصلحتها. من هنا، لا عجب أن يؤكد الرئيس الفرنسي شيراك أن التطلع لإنشاء منطقة للتجارة الحرة تضم الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا أمر غير معقول ومخالف للمنطق السليم. فلو تحقق هذا المشروع فعلا، أي لو تكاتفت الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا وقامتا، سوية، بحشد طاقاتهما ومناطق نفوذهما في إطار منطقة للتجارة الحرة، لاستحال وجود «توازن للقوى»، ولانعدم التوازن العالمي بين القوى المختلفة، ولما كان بالإمكان الوصول إلى عالم متعدد الأقطاب؛ فالولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا تهيمنان، سوية، على ٦٠ في المائة من حجم التجارة العالمية [١٨].

وبحسب وجهة النظر الفرنسية، فإن وجود أوروبا المستقلة القرار ليس شرطا ضروريا للتعايش السلمي ولتعزيز العدالة في العالم فقط، بل هو ـ وعن حق بحسب وجهة نظري الشخصية ـ شرط ضروري بالنسبة إلى مشروع «الوحدة الأوروبية» أيضا.

وكان إدغار بيساني (Edgard Pisani)، وهو سياسي سبق له أن تقلد مناصب وزارية في العديد من الحكومات الفرنسية، قد أشار إلى هذه الحقيقة، حينما أكد على أن:

> «مستقبل أوروبا يتوقف على مدى نجاحها في العثور على آليات تمكنها من التأثير في الأحداث ومن الصمود في وجه أقوى قوة في العالم: الولايات المتحدة الأمريكية. فللصمود في وجه الثنائي العاكف على تحرير الاقتصاد تحريرا تاما من

التوجيه الحكومي، الكونغرس والبنك المركزي، فإن الحيلولة دون الضياع في فوضى العولمة أمر يتحقق، فقط، من خلال حشد كل عناصر القوة السياسية والاقتصادية والثقافية والاستراتيجية» (١٩).

وكان فيليب زيغين (Philippe Séguin)، السياسي الديغولي، الذي كان رئيسا للجمعية الوطنية الفرنسية في سابق الزمن، قد تطرق إلى الموضوع ذاته، فأعرب عن رأي يؤكد أن:

الواجب يقتضي أن تخلق [أوروبا] لنفسها منطقة تؤازرها في مساعيها الرامية إلى الوصول إلى توازن في العلاقات الدولية. فالسلم لا شيء أخطر عليه من أن يتحول إلى خندق تحتمي خلفه الولايات المتحدة الأمريكية. وللنهوض بهذا الدور يتعين على أوروبا أن تحقق أقصى درجات التكاتف السياسي... بيد أن هذا الهدف المشترك أزاحته، جانبا، السياسات الانتهازية والنظرة الشمولية السائدة في نظام رأسمالي لا قيد يحد من عنفوانه» (٢٠).

وبنحو ينسجم كلية مع خصائص الموقف الفرنسي، يؤكد كلا السياسيين على التناقض الجذري بين العولمة الشمولية ومشروع الوحدة السياسية الأوروبية.

وغني عن البيان أن موقف طوني بلير على النقيض من الموقف الفرنسي كلية. فطوني بلير لا يكل ولا يمل من الإعلان صراحة وعلى الملأ أنه لا يريد العودة إلى عالم متعدد القطبية، تكون فيه أوروبا قطبا يتعامل، هو وباقي التكتلات الإقليمية الأخرى، تعامل الند للند مع الولايات المتحدة الأمريكية. فطبقا لما ورد في المقالة الافتتاحية التي نشرتها صحيفة لوموند الفرنسية في الثاني من مايو من عام ٢٠٠٣ تحت عنوان «بلير يعارض شيراك»، يرى طوني بلير أن هذه الفكرة ليست خيالية فحسب، بل هي خطرة أيضا. فبحسب وجهة نظره تعني هذه التصورات، ضمنيا، بعث الروح في نظام «توازن القوى»، الذي كان قد سبب اندلاع الحروب في القرنين التاسع عشر والعشرين. من هنا، يُمني طوني بلير نفسه بتحقق عالم آحادي القطبية، أي عالم توحدُ فيه الولاياتُ المتحدة الأمريكية وأوروبا الجهودَ وتقفان جنبا إلى جنب وتحت راية «الديموقراطية الليبرالية، لدرء المخاطر الناشئة عن السلفية والإرهاب».

وهناك حقيقة بينة لا نشك فيها أبدا: عالم بلا قانون ولكن مع شد وضبط هو، وبحسب كل الاحتمالات، أقل شرورا من عالم بلا قانون وبلا ضبط وشد. ففي العالم المفتقد للقانون ينهض الطرف المتوافر له أعظم قوة بعبء الشد والضبط، بعبء ضبط الأمن في العالم المعني. وإذا ما طبقنا هذه الحقيقة على عالم اليوم، أي العالم الذي نعاصره منذ انهيار الاتحاد السوفيتي، فسنلاحظ أن هناك دولة واحدة فقط ينطبق عليها مصطلح القوة العظمى: الولايات المتحدة الأمريكية. على صعيد آخر، كان اندلاع الحروب شاهدا تاريخيا على الفشل الذي حاق بسياسة توازن القوى في القرن العشرين. ولا داعي عندنا لإطالة الوقوف عند التأويلات المختلفة لهذا الفشل؛ المهم هو أن نشير بعجالة إلى أن هناك مَنْ ينسب هذا الفشل إلى طبيعة نظام توازن القوى ذاته؛ وأن هناك آخرين يزعمون أن سبب الفشل كان يكمن في عدم وجود نظام يقوم على مبدأ توازن القوى أصلا [٢١].

وربما اطمأن إلى صواب التكهن القائل بضرورة وجود قوة متفوقة تأتمر بإمرة العالَم الغني الناطق بالإنجليزية وتستطيع إحباط كل المخاطر في العالم بنحو استباقي. فالمرء، الذي يطمئن إلى هذا التكهن، يرى أن الكوارث العظيمة يمكن الحيلولة دون وقوعها، فقط، حينما تكون هناك قوة قادرة على السيطرة على التطورات في العالم سيطرة تامة وقادرة على التحرك السريع لصد التطورات «الخطيرة». وقد لا ينطوي هذا التصور على خطأ بديهي.

بيد أن الأمر الأكيد أيضا هو أن نمط التفكير هذا لا ينسجم مع طرائق التفكير الديموقراطي. من ناحية أخرى، فإن انتهاج الحرب الاستباقية لصد الأعداء أو المخاطر المحتملة يتنافى مع المبدأ الذي تقوم عليه دولة القانون الليبرالية ويعيد إلى أذهاننا «عمليات التنظيف» الرهيبة في الحقبة السوفيتية وفي صين ماو تسي تونغ. وينطبق الأمر ذاته على الجملة الشهيرة «مَنْ لا يكون معنا فهو علينا» (*)، فهذه المقولة تثير لدينا تداعيات مقلقة فعلا عندما تكون ذريعة للتهديد بشن حرب استباقية.

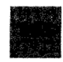
(*) هذه هي الجملة التي رددها الرئيس الأمريكي جورج بوش عقب هجوم الحادي عشر من سبتمبر. وكان بوش قد قلب بهذه العبارة قولا مأثورا عن السيد المسيح عليه السلام رأسا على عقب؛ فحسب ما ينقله إنجيل مرقس (٩: ٤٩) كان عليه السلام قد قال: «مَنْ لا يكون علينا فهو معنا» [المترجم].

إن القرار، الخاص بالطريق الذي تريد أوروبا سلوكه، هو قرار سياسي في المقام الأول. وليس ثمة ما يؤكد أن أوروبا ستتصرف وفق التصورات الفرنسية. والملاحظ هو أن الحكومة الألمانية الحاضرة (*) (تتخذ قراراتها في ضوء المنهج الفرنسي. وكان اتفاق ألمانيا وفرنسا وبلجيكا ولوكسمبورغ على خلق نواة جديدة لأوروبا في مجال الدفاع بمنزلة التطبيق العملي للتصور الفرنسي. ومَنْ يدري! فعسى أن تكون هذه الخطوة أُولى الخطوات على درب خلق أوروبا الفاعلة والنهج السديد لتنفيذ «إصلاح» قادر على حل المعضلات الاقتصادية في الدول الأوروبية.

والأمر الذي يؤسف له هو أن انضمام دول أوروبا الشرقية إلى الاتحاد الأوروبي قد زاد من أصوات الأطراف التي تريد لأوروبا أن تكون من ضمن القوى الداعمة للهيمنة الأمريكية على العالم. ولو أفلحت هذه الأطراف في مساعيها، لترتبت على ذلك نتائج وخيمة حتى بالنسبة إلى حل المسألة التي خصصنا لها هذا الكتاب: العودة إلى انتهاج سياسة اقتصادية تنشد العدالة في توزيع العائد من الإنتاج، أعني العودة إلى «رأسمالية الراين» [أي إلى اقتصاد السوق المتكفل بالرعاية الاجتماعية]. فدعم الهيمنة الأمريكية يعني أن الشروط المواتية لجعل نظام الاقتصاد العالمي يلبي المصالح المختلفة للمشاركين في السوق العالمية تتحقق، فقط، في حالة موافقة الولايات المتحدة الأمريكية على تطبيق هذه الشروط على نفسها والسماح للأطراف الأخرى، أيضا، بالعمل وفق هذه الشروط. وليس ثمة شيء أكيد ينفي احتمال اتخاذ الولايات المتحدة الإجراء المناسب. فهي ذاتها كانت قد فرضت ضرائب جمركية بغية حماية الصناعة الأمريكية من مغبة المنافسة الأجنبية في الآونة الأخيرة؛ ولعل الضرائب الجمركية التي فرضتها الولايات المتحدة الأمريكية على واردات الصلب والحديد قبل بضع سنوات خير دليل على وجود هذا الاحتمال. إلا أن حماية الولايات المتحدة الأمريكية لصناعتها الوطنية لا تعني بالضرورة أنها ستجيز هذا الحق للآخرين أيضا، لأوروبا على سبيل المثال. فالدلائل توحي بأننا هاهنا حيال احتمال ضعيف جدا.

ومهما كانت الحال، في عالم آحادي القطبية لا حيلولة للأمم الصغيرة من الخضوع للقرارات الأمريكية. إلا أن شروط العالم القائم على الأسس الديموقراطية تقتضي أن يكون بوسع أوروبا - والدول والأقاليم الأخرى - أن

(*) يقصد المؤلف حكومة غيرهارد شرويدر، التي تنحت عن الحكم في خريف عام ٢٠٠٥ [المترجم].



تقرر بنفسها الصيغة التي تريدها لاقتصادها الوطني. بهذا المعنى، فإن الاقتصاد العالمي، المكون من بضعة تكتلات إقليمية مستقلة، يلبي على خير الوجوه النهج الرامي إلى خلق نظام عالمي متعدد القطبية.

وبما أن أنجيلا ميركل (Angela Merkel)، رئيسة الحزب المسيحي [ورئيسة الحكومة الألمانية حاليا] قد اتخذت موقفا مناصرا للولايات المتحدة الأمريكية إبان الأزمة العراقية، لذا لا مندوحة للمرء من أن يسأل نفسه عما إذا كانت ميركل ستواصل تأييدها للسياسة الأمريكية وما ينطوي عليه هذا التأييد من تخل تام عن «اقتصاد السوق المتكفل بالرعاية الاجتماعية» الذي شيد أسسه لودفيغ أرهارد [عضو الحزب المسيحي ومستشار ألمانيا سابقا].

وليس ثمة سبل اقتصادية بحتة لكسر طوق نظام ثبت أركانه عبر عقود كثيرة من السنين وأزاح «السلطة الحكومية» جانبا وصارت له، من خلال المعاهدات والاتفاقيات الدولية، مخالب يتشبث بها للحيلولة دون استبداله بنظام آخر. بيد أن هذا النظام لم يعد يتيح أي فرصة مناسبة لحل المشاكل التي تعاني منها الأمم الصناعية المتقدمة.

بالنسبة إلى السياسة الألمانية، لا يكمن جوهر المشكلة فيما إذا كان يتعين تطبيق «الإصلاحات» المقترحة من الأطراف اليسارية أو من الأطراف اليمينية. فالسؤال الجوهري، الذي يتعين على السياسة الأوروبية الجواب عنه، يكمن أصلا في: تقرير ما إذا كنا نريد الوصول إلى أوروبا «المستقلة» أو أوروبا الإنجلوسكسونية. فالتخلي عن النظام الاقتصادي الحالي، القاصر عن تحقيق الرفاهية، لا يصبح أمرا ممكنا، إلا إذا أفلحت أوروبا في الرجوع إلى «رأسمالية الراين».



ملحق:

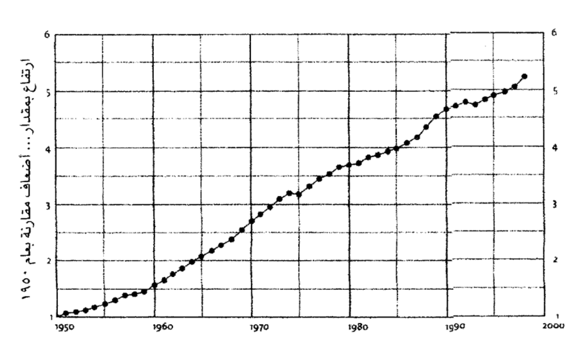
أشكال بيانية

الأشكال البيانية التالية مستقاة من سلاسل زمنية وردت في مؤلف Angus Maddision, The World Economy, A Millenial Perspective. وشكل ما يسمى بـ (international Geary-Khamis Dollar) الأساس الذي أجريت من خلاله المقارنات الدولية لهذه السلاسل.

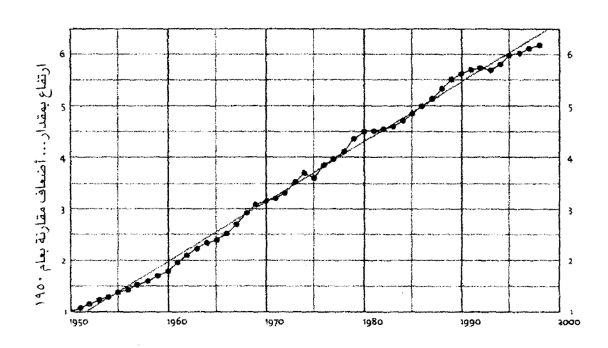
النمو الخطي

كما هو بين من الأشكال البيانية التالية، كان النمو خطيا، عمليا، في «كل المجتمعات الصناعية قديمة العهد» بقدر تعلق الأمر بالنصف الثاني من القرن العشرين:

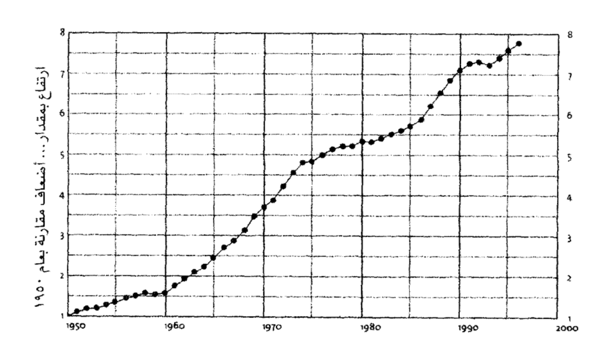
فكل هذه المنحنيات تبدأ من عام ١٩٥٠. بهذا المعنى يشكل الناتج القومي الإجمالي لعام ١٩٥٠ الأساس الذي تنطلق منه هذه المنحنيات. فإذا ارتفع المنحنى بمقدار يبلغ ٤، على سبيل المثال في فرنسا في عام ١٩٨٥، فإن معنى هذا هو أن الناتج القومي الإجمالي الحقيقي قد ارتفع في العام المعني إلى أربعة أضعاف القيمة التي كان عليها في عام ١٩٥٠.



الشكل ١: نمو الناتج القومي الإجمالي في فرنسا من عام ١٩٥٠ إلى عام ١٩٩٨

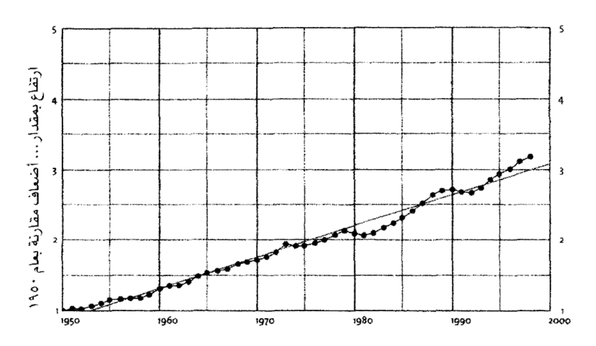


الشكل ٢: نمو الناتج القومي الإجمالي في إيطاليا من عام ١٩٥٠ إلى عام ١٩٩٨

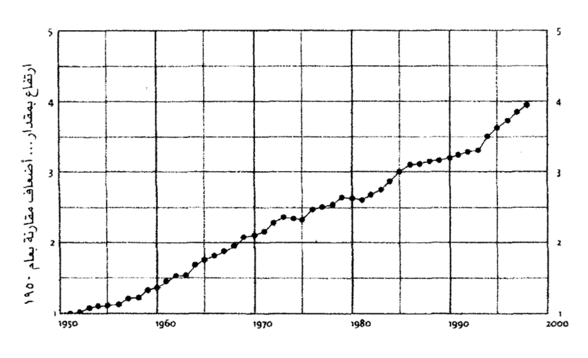


الشكل ٣: نمو الناتج القومي الإجمالي في إسبانيا من عام ١٩٥٠ إلى عام ١٩٩٨

حقق الناتج القومي الإسباني طفرة ملحوظة في عام ١٩٦٠ . لكنه سرعان ما عاد إلى مساره الخطي. فالنمو الكبير بين ١٩٧٠ و١٩٨٠ قابله نمو متواضع في الفترة بين عامي ١٩٨٠ و١٩٨٧ .

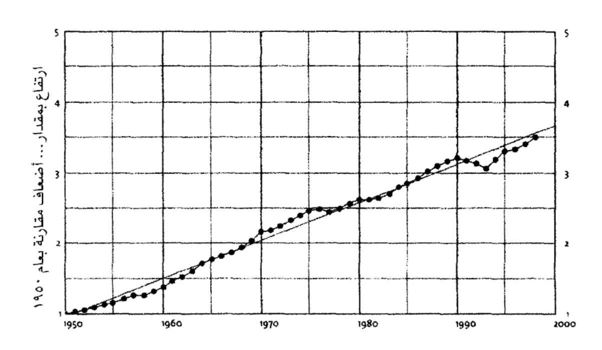


الشكل ٤: نمو الناتج القومي الإجمالي في بريطانيا من عام ١٩٥٠ إلى عام ١٩٩٧

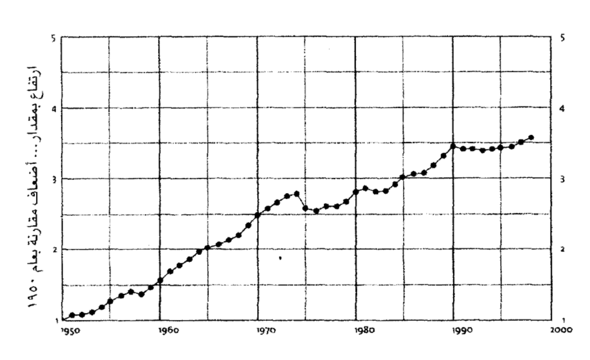


الشكل ٥: نمو الناتج القومي الإجمالي في الدانمرك من عام ١٩٥٠ إلى عام ١٩٩٨

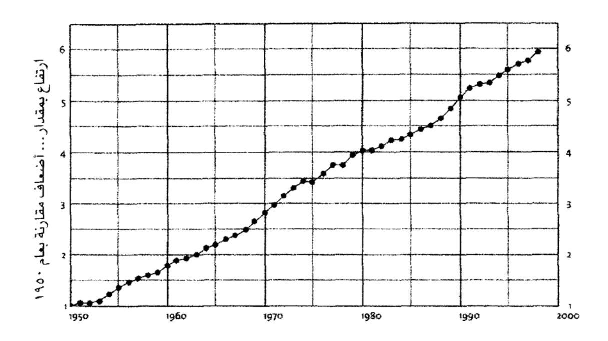




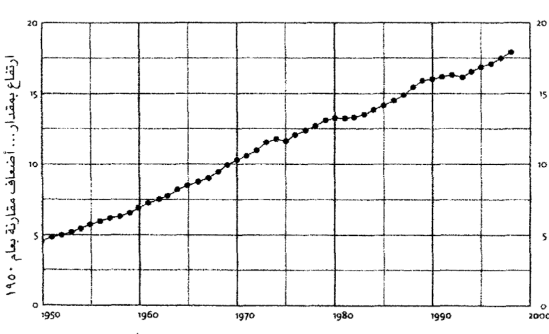
الشكل ٦: نمو الناتج القومي الإجمالي في السويد من عام ١٩٥٠ إلى عام ١٩٩٨



الشكل ٧: نمو الناتج القومي الإجمالي في سويسرا من عام ١٩٥٠ إلى عام ١٩٩٨



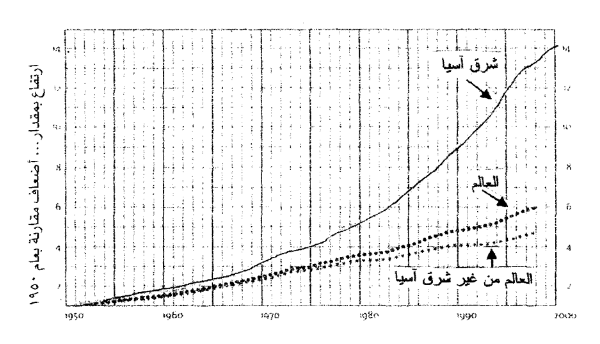
الشكل ٨: نمو الناتج القومي الإجمالي في النمسا من عام ١٩٥٠ إلى عام ١٩٩٨



الشكل ٩: نمو الناتج القومي الإجمالي في كبرى الدول الأوروبية الغربية من عام ١٩٥٠ إلى عام ٢٠٠٠

النمو بمعدلات متزايدة

من حيث المنظور العام، اتسم النمو في اقتصاديات شرق آسيا بمعدلات متزايدة. فالتراجع الذي منيت به بعض الاقتصاديات جرى تعويضه من خلال نمو متزايد في الاقتصاديات الأخرى. فكما هو بيّن من المنحنيات الخاصة بدول شرق آسيا والمنحنى الخاص بالعالم أجمع من غير شرق آسيا كانت دول شرق آسيا قد حققت، على مستوى العالم أجمع، نموا عظيما في إنتاج السلع والخدمات.

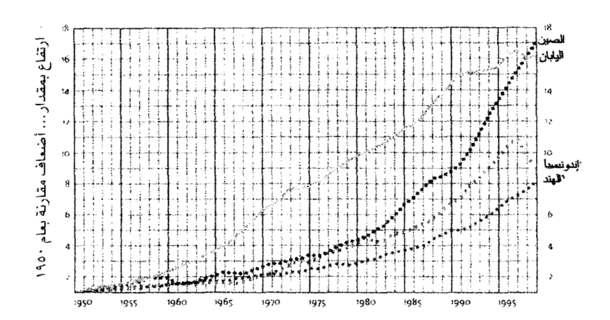


الشكل ١٠: الناتج الإجمالي في العالم وفي شرق آسيا
من عام ١٩٥٠ إلى عام ٢٠٠٠ [١٩٥٠ - ١]

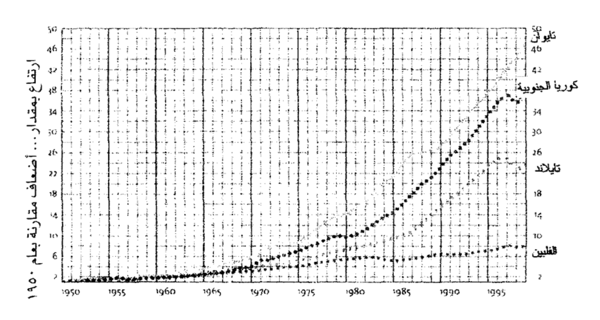
وتبين الأشكال التالية التطور الذي عم كل بلد من بلدان شرق آسيا: فاليابان سادها، حتى عام ١٩٧٣ (حقبة أسعار الصرف الثابتة)، نمو متزايد بنحو ملحوظ. في الحقبة الليبرالية المحدثة أمسى النمو خطيا طيلة التسعينيات من القرن العشرين. من ثم خيم الركود على الاقتصاد الياباني.

أما النمو في كلتا الدولتين الصينيتين، فإنه كان نموا متزايدا بنحو متواصل.

وإذا كانت إندونيسيا وكوريا الجنوبية وتايلند قد تمكنت من تحقيق نمو متزايد في التسعينيات، فإن هذا النمو انهار في النصف الثاني من عقد التسعينيات.

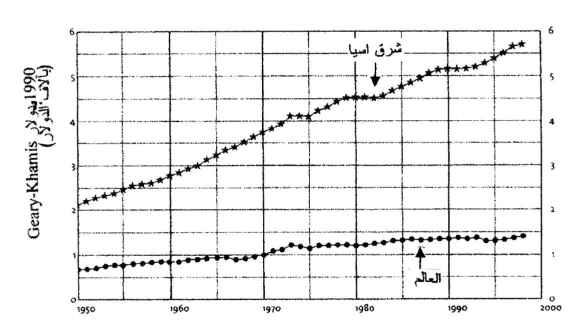


الشكل ١١: نمو الناتج القومي الإجمالي في اليابان والصين وإندونيسيا والهند من عام ١٩٥٠ إلى عام ١٩٩٨



الشكل ١٢: نمو الناتج القومي الإجمالي في تايوان وكوريا الجنوبية وتايلند والفلبين من عام ١٩٥٠ إلى عام ١٩٩٨

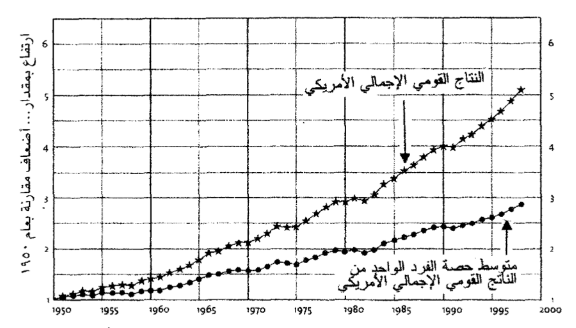
وإذا كانت دول شرق آسيا قد استطاعت أن تحرز لنفسها حصة معتبرة من النمو الذي حققه الإنتاج العالمي الإجمالي، فإن هذه الحقيقة لا يجوز أن تحجب عنا أن هذه الدول لا تزال أبعد ما يكون عن «خصائص مجتمع الرفاهية». ففي هذه الدول لا يزال الفقر يخيم على سكان الريف. من ناحية أخرى تتصف هذه البلدان بجيش جرار من الأيدي العاملة العاطلة عن العمل وبتردي الظروف الحياتية وبنمو سكاني كبير. إن حصة الفرد الواحد من الناتج القومي لا تزال دون المتوسط المتعارف عليه في العالم: فإذا كانت هذه الحصة قد ارتفعت إلى ثلاثة أضعاف ما كانت عليه في عام ١٩٥٠ في المتوسط العالمي، فإنها لم ترتفع إلى الضعف إلا بالكاد في دول شرق آسيا.



الشكل ١٣: متوسط حصة الفرد الواحد من الناتج الإجمالي العالمي

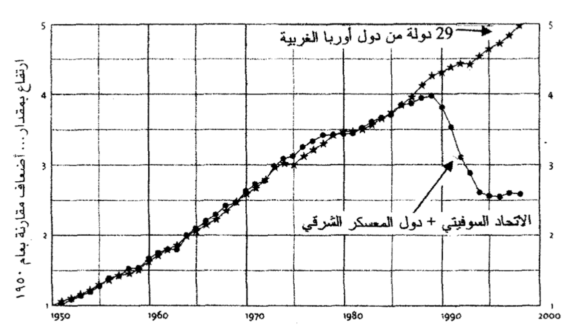
الولايات المتحدة الأمريكية

حقق الناتج القومي الإجمالي في الولايات المتحدة الأمريكية أيضا نموا يتسم بمعدلات متزايدة. بيد أن هذا النمو المتزايد يعود، في المقام الأول، إلى تزايد السكان في الولايات المتحدة الأمريكية. فحصة الفرد الواحد حققت، مثلها في ذلك مثل باقي الدول الصناعية الأخرى، نموا خطيا فقط بقدر تعلق الأمر في الحقبة التالية على عام ١٩٦٠ كما هو بين من المنحنى المدرج في الشكل أدناه.



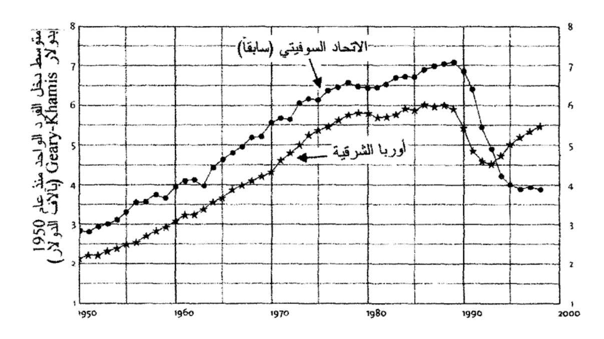
الشكل ١٤: نمو الناتج القومي الإجمالي في الولايات المتحدة الأمريكية من عام ١٩٥٠ إلى عام ١٩٩٨

الاقتصاديات الاشتراكية (سابقا)



الشكل ١٥: مقارنة بين نمو الناتج الإجمالي في الاتحاد السوفييتي ودول المعسكر الشرقي من ناحية و٢٩ دولة في أوروبا الغربية من ناحية أخرى

الشكل يفصح عن حقيقة عظيمة المغزى. فهو يبين أن الناتج الإجمالي في دول المعسكر الشرقي (بما في ذلك الاتحاد السوفييتي) كان ينمو بنحو مناظر للنمو الذي كانت تسجله دول أوروبا الغربية.



الشكل ١٦: نمو حصة الفرد الواحد في أوروبا الشرقية والاتحاد السوفييتي (سابقا)

يبين هذا الشكل الأخير التدهور العظيم الذي فتك بالرفاهية في دول المعسكر الشرقي (سابقا) وذلك حينما تحولت هذه الدول من الاقتصاد المقود مركزيا إلى اقتصاد السوق.





الهوامش

هوامش التمهيد

(1) Stat. Taschenbuch, Arbeits- und Sozialstatistik 1986, Tab. 8.16.

(٢) علاوة على اللاجئين الأجانب، بلغ عدد المستفيدين من مدفوعات الرعاية الاجتماعية حوالي ٢,٨ مليون مواطن في عام ٢٠٠٢. وحصل، في عام ٢٠٠٢، قرابة ١,٦ مليون مواطن على مدفوعات نقدية تساعدهم على مواجهة ما يمرون به من حالات استثنائية طارئة. راجع بهذا الشأن:

Statistisches aschenbuch, Arbeits- und Sozialstatistik 2004, Tab. 8.16.

(3) Nikolaus Piper, SZ, 2.1.2005, S. 44.

(٤) في عام ١٩٧٠ كان عدد العاطلين عن العمل لا يزيد على ١٤٩ ألف عامل. بحسب:

Statistisches Taschenbuch, Arbeits- und Sozialstatistik 2003, Tab. 2.10.

أما الآن فإن عدد العاطلين عن العمل قد بلغ حوالي ٤,٥ مليون عامل بحسب الإحصائيات الرسمية. وكان هورست زيبر (Horst Sieber)، الرئيس الحالي لمعهد كيل للاقتصاد العالمي قد أشار «إلى أن هذا العدد يرتفع إلى قرابة ٦ ملايين، عند أخذ العاملين غير النظاميين أو الذين يحاولون التدرب على مهن أخرى غير المهن التي تعلموها بعين الاعتبار» .SZ, 12.8.2002, S.19.

(٥) النص الألماني مستقى من Frankfurter allgemeine Zeitung, 21.9.2004, S. 12. وكان النص الإنجليزي الأصلي على النحو التالي:

For it is dead wrong about necessary surplus of winnings over losings - as I proved in my "Little Nobel Lecture of 1972" The present paper provides explication of the popular polemical untruth. In: Journal of economic perspectives, Vol. 18, Nr. 3 S. 135-146.

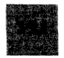


(١) راجع الهامش رقم ٤.

(2) SZ. 12./13.3.2003:

(3) SZ. 20.3.2002, S. 2:

(4) Armin Himmelrath: Bröselnde Bauten: Bonjour tristesse, Uni & Job, Beilage zur SZ, 26/27.4.2003, S. 16.



(5) SZ, 5./6. 2. 2000, S. 60.

(6) Stat. Taschenbuch, Arbeits- und Sozialstatistik 2001, Tab. 1.27.

(7) Stat. Taschenbuch, Arbeits- und Sozialstatistik 2002, Tab. 1.27.

(٨) الناتج المحلي يشتمل على السلع والخدمات المنتجة كافة في اقتصاد معين في خلال فترة زمنية محددة (أي في خلال عام أو فصل معين من فصول السنة على سبيل المثال). وتطلق على هذا الناتج صفة المحلي وذلك لأن يشتمل على الناتج المتحقق في الاقتصاد المعني بغض النظر عما إذا كان هذا الناتج قد تحقق على يد المقيمين المحليين أو المقيمين الأجانب. ويعكس الناتج المحلي مقدار الدخول المتحققة في سياق عملية الإنتاج. ويجري احتسابه في إطار الحسابات القومية. والعادة الجارية هي أن يُحتسب الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق. وعندما نطرح منه مجمل الاندثار الحاصل في رأس المال تعطينا القيمة المتبقية صافي الناتج المحلي. راجع بهذا الشأن:

Bibliographisches Institut & F. A. Brockhaus AG. 2001.

(٩) لاحظ أن الحسابات القومية الألمانية قد غيرت بعض التسميات فأخذت بالتسميات المتعارف عليها في الحسابات القومية المعمول بها في إطار الاتحاد الأوروبي. راجع بهذا الشأن:

Bibliographisches Institut & F. A. Brockhaus AG. 200 .

(١٠) أخذ المرء يحتسب هذه القيم بالمارك الألماني ابتداء من عام ١٩٩١.

(١١) راجع بهذا الشأن الأشكال الموجودة في الملحق المدرج في نهاية الكتاب.

(١٢) راجع الشكل ١٤ الموجود في الملحق المدرج في نهاية الكتاب.

(١٣) الشكل B يبين بجلاء أن عدد العاطلين من جراء التقلبات الدورية يتراوح في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ما بين ٤ إلى ٥ ملايين عامل على أقصى تقدير.

(١٤) سنتطرق إلى هذا الموضوع بإسهاب في سياق الحديث في الفصل الثالث عن: العمل المأجور ـ من مصون يتمتع بكامل الحماية إلى كبش فداء على قربان النظام الاجتماعي.

(١٥) هذا الأمر لم يعد ضربا من الخيال. فمؤسسة مولر إنترناشينال تجري حاليا اختبارات لطائرة يمكن إيواؤها في كراجات السيارات الخاصة. راجع بهذا الشأن:

SZ, 15./16.2003, S. V 1/1.



(16) Horst Afheldt, Wohlstand fuer niemand? Die Marktwirtschaft entlaesst ihre Knder, Verlag Antje Kunstmann, 2. Aufl. Muenchen 1994, S. 22.

(١٧) لعل مؤلف باول صامويلسن Economics أحد أهم المؤلفات الاقتصادية بالنسبة إلى هذا الموضوع. ويمكن للمرء أن يطلع في الباب السادس، الصفحة رقم ٧٢٥، من هذا المؤلف على أسس نموذج هارود ـ دومار. هذا وتوصل ديتر شرودر (D. Schroeder) إلى أن معدل النمو السنوي قد بلغ حوالي ٤,٣ في المائة بين عام ١٩٦٥ وعام ١٩٨٥. علما بأن الخطة المالية الخاصة بالأمد المتوسط قد انطلقت من معدل نمو سنوي لا يزيد في الفترة الواقعة بين عام ١٩٨٠ وعام ١٩٨٣ على ٤ في المائة:

Finanzbericht 1980, S. 17, Kap. 1.1.6.

(١٨) أثبتت التنبؤات التي أعرب عنها بعض العاملين في قطاع الطاقة الكهربائية في السبعينات أن هذه التصورات لا واقع يسندها.

(19) Weinberg and Hammond, Global Effects of Increased Use of Energy, Genf and Weinber u. Goeller 1971, The Age of Substituality, 5. Intrn. Symposium. A Strategy for Resources. Eindhoven 1975.

(٢٠) ويعرب ماينهارد ميغيل عن تصور مشابه، فهو أيضا يقول: «بحاسوب بسيط كان بالإمكان التحقق من استحالة مواصلة المسار الذي درج عليه الاقتصاد عقب الحرب العالمية الثانية. فلو واصل الدخل القومي في الربع الأخير من القرن العشرين نموه بالمعدلات نفسها التي نما بها في الربع الثالث من ذات القرن، لما بلغ متوسط دخول الأفراد ١٨٣٠٠ يورو (المتوسط السائد حاليا)، بل لكان قد ارتفع إلى ٤٨ ألف يورو، أي لكان يساوي ٢,٦ أضعاف متوسط الدخل المتحقق في هذا اليوم... وإذا ما أخذنا المعاشات التقاعدية ومخصصات الأطفال بعين الاعتبار، فإن هذا المتوسط كان يجب أن يكون ٤٣ ألف يورو في السنة، أي ما يعادل دخلا شهريا يبلغ ١٠٢٥٥ يورو لكل أسرة مكونة من ثلاثة أفراد:

Meinhard Miegel, Die Deformierte Gesellschaft. Wie dei Deutschen ihre Wirklichkeit bverdraengen, Propylaen Verlag, Berlin 2002, S. 96.

(21) Afheldt, a.a.O., S. 108. Philippe Seguin, En attendant l'emploi, Edition du Seuil, Paris 1996, 1. Kapitel (Ueberschrift).



(22) Miegel, a.a.O., S. 165.

(23) Ebd., S. 123.

(24) Ebd., S. 121.

(٢٥) حظي هذا القانون بموافقة الأغلبية الساحقة في البرلمان. وكانت مقاطعة سكسونيا قد رفضت هذا القانون. وكان يورغين تريتين، وزير الشؤون الاتحادية والأوروبية في المقاطعة المذكورة قد شرح أسباب هذا الرفض فبين أن المقاطعة لا تريد المشاركة في إعادة التوزيع لمصلحة أصحاب الثروة والدخول العالية. فالقانون يحابي هذه الشريحة الاجتماعية، هذا في حين يجري على قدم وساق تخفيض المدفوعات التي يتقاضاها الفقراء «بنحو متطرف لا يعرف الرحمة». أضف إلى هذا أن القانون الجديد يخفض الإيرادات الضريبية في المقاطعة بمقدار يبلغ ١٤٦ مليون مارك:

SZ, 10/11.6.1993, S. 2.

(26) Document info, Frankfurter Rundschau 2002, Dokument erstellt am 1.4.2002, Erscheinungsdatum 2.4.2002.

(27) Georg Soros, Die Krise des globalen Kapitalismus. Offene Gesellschaft in Gefahr, Alexander Fest Verlag, Berlin 1998, S. 155.

(28) Agnus Maddison, Table C1-b, S. 275.

(29) Lars Ruzic n Hannoversche Allgemeine, 19.10.2002, S. 11.

(30) Wolfgang Engler, Die Ostdeutschen als Avantgarde, Aufbau-Verlag, Berlin 2002, S. 165.

(31) Stat. Taschenbuch, Arbeits- und Sozialstatistik 1981, Tab. 2.10.

(٣٢) وكانت الدراسة التالية قد حققت شيئا من النجاح في هذا المضمار:

Utz-Peter Reich, Philipp Sonntag und Hans-Werner Holub, Arbeits-Konsum-Rechnung. Axiomatische Kritik und Erweiterung der volkswirtschaflchen Gesamtrechnung, Bun Verlag, Koeln 1977.

(٣٣) انتقد أهرينبرغ (راجع الهامش ٣٢) التقرير الذي نشرته الحكومة الاتحادية في أبريل من عام ٢٠٠١ تحت عنوان Lebenslagen in Deutschland (الظروف المعيشية في ألمانيا). فقد انطلق التقرير من رأي مفاده أن الفترة الواقعة بين

عام ١٩٨٣ وعام ١٩٩٨ «شهدت ارتفاعا هينا ولكن متواصلا في اللامساواة في توزيع الدخول»... فقد كتب قائلا: «وانطلاقا من هذا الرأي، يصعب علي جدا التعاطف مع ما جاء في التقرير تحت عنوان مفاده «أهداف التقرير» ففي هذه الفقرة تؤكد الحكومة على أن: «التقرير حول الفقر والرفاهية يسعى لإسباغ الموضوعية على النقاشات الدائرة حول هذا الشأن وإلى تمكين المواطنين من الوقوف على حقيقة الأمر. من ناحية أخرى لا يسعى التقرير بأي حال من الأحوال إلى إدانة ما في ألمانيا من رفاهية وثروة ولا إلى إثارة الحسد. فالثروة تؤدي وظيفة اجتماعية مهمة سواء على الصعيد الاقتصادي أو الاجتماعي أو على الصعيد الثقافي».

(٣٤) كمثال على هذا راجع:

10 benefits of the WTO trading system. Homepage der WTO im Internet, 1.12.1999: www.wto.org/wto/10ben00.htm.

(٣٥) كمثال على هذه الصحافة، راجع:

Die Weltwrtschaft in der langen Sicht, Die Welt, 2.1.2002, S. 12.

(36) Joseph Stiglitz, Die Schatten der Globalisierung, Siedler Verlag, Berlin 2002, S. 101.

(37) Statistisches Jahrbuch 2002, Tab. 2.5.

(38) Statistisches Jahrbuch 2002, Tab. 1.9.

(٣٩) فانطلاقا من ٤ ملايين إلى ٤,٥ مليون عامل عاطل عن العمل، ستكون نسبة هؤلاء إلى مجموع قوة العمل البالغة ٣٢,٨ مليون، حوالي ١٢ في المائة. أي أنه سيتعين والحالة هذه احتساب أجورهم البالغة صفرا ضمن متوسط القيمة المحتسبة. راجع بشأن هذه الأرقام:

Stat. Taschenbuch 2002, Tab. 2.6.

(40) Miegle, a.a.O., S. 130.

(٤١) انخفضت الدخول بحوالي ٣٠ في المائة في بعض الأحيان. راجع:

SZ, 10.2.2002, S. 43.

(42) SZ, 17.2.2003, S. 19: Kommunale Verkehrbetriebe finden neue Tarif-Schlupfloecher.



(٤٣) المقصود هنا صافي الدخل الشهري المتحقق عام ١٩٩٨ في الطرف الغربي من ألمانيا. أما في الطرف الشرقي، فإن ٣٧ في المائة من القوة العاملة يحصل على دخل شهري صاف يبلغ ١١٠٠ يورو:

Stat. Taschenbuch, Arbeits- und Sozialstatistik 2002, Tab. 5.13 and 13A

(٤٤) في ألمانيا يعيش حوالي ثلاثة ملايين مواطن من المدفوعات التي يحصلون عليها من مؤسسات الرعاية الاجتماعية .SZ, 21/22.4.2001, S.1.

(٤٥) فمن الأمور التي تلعب دورا مهما في هذا السياق: هل رب الأسرة هو مصدر الدخل الوحيد؟ وهل هو شاب أم أنه شيخ طاعن في السن يعيش في مأوى للشيوخ والعجزة؟ وهل هو يسكن في المدينة أو في الريف؟ وهل يتعين عليه أن يدفع فوائد على ما بذمته من ديون؟

(46) Herbert Giersch, in: Arbeit der Zukunft, Schaeffer-Poeschel Verlag. Stuttgart 1994, S. 158.

(47) SZ, 20.1.2003, S.6.

(48) IMF-Working-Paper, International Monetary Fond 199, FISCAL Affairs Department, vorgelegt von Vito Tanzi.

(٤٩) وكانت صحيفة Sueddeutsche Zeitung قد علقت تحت عنوان: «بعد اتفاق دول الاتحاد الأوروبي على فرض ضريبة على الفوائد آن الأوان للاتفاق مع سويسرا. الخبراء يتوقعون انتهاء تهريب الأموال إلى الواحات الضريبية»، فكتبت: «بعدما اتفق وزراء المال الأوروبيون على فرض ضريبة موحدة على الفوائد يريد الاتحاد الأوروبي وقف هروب رؤوس الأموال إلى الواحات الضريبية. إلا أن الخبراء بشؤون الاقتصاد يشككون بقدرة قرارات بروكسل على صد هروب رؤوس الأموال من ألمانيا بالسرعة المنشودة... لا سيما أنه ليست لدى بلجيكا والنمسا ولوكسمبورغ الرغبة في الاشتراك في هذا الاتفاق، وذلك لأن هذه البلدان، نفسها، من جملة الواحات الضريبية. وعقب الاتفاق السريع على حل وسط، تبذل المفوضية الأوروبية قصارى جهدها للوصول إلى اتفاق مع سويسرا وباقي الدول غير الأوروبية. فالمطلوب من هذه الدول أن تقوم مصارفها، بالنيابة عن الدول الأم، بفرض ضريبة على الأموال التي يدخرها لديها مواطنو دول الاتحاد الأوروبي، وأن تحول العوائد الضريبية إلى أوطانهم الأم أو أن تقوم هذه المصارف بالكشف عن أسماء

هؤلاء المدخرين... ولأن سويسرا لا تنوي المشاركة في هذا الاتفاق، لذا يشكك الخبراء بجدوى هذه الإجراءات. فسويسرا أحد أهم الدول التي يهرب الألمان إليها مدخراتهم» .SZ, 23.1.2003.

(50) NZZ, 11/12.10.1997, S. 47.

(51) Jean-Marie Guéhenno, Das Ende der Demokratie, Deutscger Taschenbuchverlag, Muenchen 1996.

(52) Lester Thurow, The Future of Capitalsim, William Morrow, New York 1995.

نقلا عن:

André Gotz, Misères du présent - Richesse du possible, Galilée, Paris 1997, S. 23.

(٢)

(١) وكان بيتر بوفينغر (Peter Bofinger) قد كتب بهذا الشأن: «على مستوى الاقتصاد الوطني، اتسمت حصة الادخار بالثبات منذ عام ١٩٨٩ وحتى الآن. وفي المقابل، ارتفعت حصة مدفوعات التأمينات الاجتماعية من ١٤ إلى حوالي ١٨ في المائة. وإذا ما أهملنا ارتفاع القروض الحكومية، فإن معنى هذا هو أن الوحدة الألمانية جرى تمويلها من خلال نظم التأمين الاجتماعي. فالجزء الأعظم من المشاركين في النظام التقاعدي ونظام التأمين الصحي دفعوا أقساطا تفوق بكثير العوائد المالية التي يتوقعون تسلمها مستقبلا» .SZ, 12.12.2003.

(٢) وكتب ماينهارد ميغيل بهذا الشأن: «في اليوم الراهن يدفع العاملون بأجر والمشاريع التي يعملون فيها ما يزيد على ٤١ في المائة من الأجور الإجمالية، وذلك لتسديد أقساط التأمينات الاجتماعية. وإذا أضفنا إلى هذه الأقساط ذلك الجزء من الإيرادات الضريبية التي تساهم الحكومة من خلالها في تمويل نظام التأمين الاجتماعي، فستبلغ هذه النسبة حوالي ٥١ في المائة».. Die Zeit, 31/2002.

(3) Miegel, Die Deformierte Gesellschaft, a.a.O., S. 171.

(4) Claus Schaefer, Die Verteilung der Steuerlast in Deutschland (Electronic ed) Bonn 1998 - 33 S.: graph. Darst. Electroniced, FES-Library, Bonn 1998.



(٥) بما أن الناتج القومي كان في عام ٢٠٠٠ قد بلغ حوالي ٤ آلاف مليار مارك، لذا يمكن القول إن الثمانين مليار مارك كانت تساوي ٢ في المائة من الناتج القومي.

(٦) لافونتين يطالب بتطويق الواحات الضريبية ـ بون تشكو من المنافسة غير العادلة السائدة بين الشركاء الأوروبيين بخصوص جذب رؤوس الأموال. SZ, 29.1.1999, S. 2.

(7) Der Spiegel 22/2003, S. 86.

(8) Evelyn Roll, Die Doppel-Zocker hinterm Deich, SZ, 15./16.2003, S. 3.

(9) Senat sieht Chancen fuer Oeffnungsklausel, SZ, 15./16.2..2003, S. 6.

(10) Christian Tenbrok, Darwinismus in Reinkultur, Die Zeit, 26.11.1998. S. 27 f.

(11) Robert Reich, The Work of Nations, First Vintage Books, New York 1992, S. 24 Deutsch: Die neue Weltwirtschaft, Ullstein Verlag, Frankfurt a.M. 1993.

(12) Ebd., S. 246.

(13) Barbara Ehrenreich, "Die Angst vor dem Absturz - Das Dilemma der Mittelklasse." Deutsche Ausgabe Verlag Antje Kunstmann, Muenchen 1992. Amerikanische Ausgabe 1989.

(14) Martin Halusa in Die Weltm 28.2.2003, S. 1.

(15) Philippe Labarde/Bernard Maris, La bourse ou la vie, Albin Michel, Paris 2002, S. 114 Deutsch: Boerse oder Leben. Die grosse Manipulation, Deutsche Verlagsanstalt, Muenchen 2001.

(16) Claus Schaefer, Die Verteilung der Steuerlast in Deutschland (Electronic ed.), Bonn 1998. Friedrich-Ebert-Stiftung. (Mit Daten des DIW).

(17) Miegel, a.a.O., S. 23.

(18) Viviane Forrester, Der Terror der Oekonomie, Paul Zsolnay, Wie 1997, S. 207.

(19) Miegel, a.a.O., S. 23.

(20) Ebd., S. 26.

(21) Ebd., S. 85.

(22) Ebd., S. 49.

(23) Globale Dumping-Stafette - Norbert Bluem zu Kolonialherren neuer Art und der Verwirtschaftung der Gesellschaft, SZ, 21.3.2002, S. 12.

(24) Abdou Faye (Dakar/ips), Frankfurter Rundschau, 6.1.2003, S. 8.

(٢٥) ففي اليوم الراهن ١٧ مليون من الشباب + ١٩,٥ مليون في عمر يزيد على ٥٩ عاما = ٣٦,٥ مليون. أما في عام ٢٠٤٠، فالمتوقع أن يكون المجموع على النحو التالي: ٩,٦ مليون من الشباب + ٢٥,٦ مليون من الشيوخ = ٣٥,٢ مليون.

(٢٦) للمزيد من الاطلاع راجع:

Friedrich Weltz, Plaedoyer fuer die aeltere Generation, SZ, 15.1.203, S. 2.

(٢٧) راجع بهذا الشأن:

Carl Ibs, Wirtschaftwachstum? falsche Zielsetzung einer ueberholten Wirtschaftstheorie, Zeitschrift fuer Sozialoekonomie, Juki 1997, S. 6.



(1) Stat. Taschenbuch 2002, Tab. 1.18.

(٢) الادخار كنسبة مئوية من الدخل العائلي القابل للتصرف به.

(3) Stat. Taschenbuch 2002, Tab. 2.5.

(٤) راجع بشأن أحداث هذه الحقبة الدراسة التالية. فالمؤلفان كانا قد عايشا هذه الأحداث عن كثب:

Charles A. Beard and Mary R. Beard, A Basic History Of The United States, The Home Library, New York 1944, S. 452ff.

(5) SZ, 11.2.2003, S. 18.

(6) Lars Ruzic: Das Spiel ist noch nicht zu Ende - Conti stellt die Produktion in Hochlohnlaendern in Frage / Weitere Verlagerung nur eine Frage der Zeit. Hannoversche Allgemeine, 19.10.2002, S. 11.

(7) SZ, 11.2.2003, S. 18.

(8) SZ, 28.11.2002, S. 15.

(9) Ebd.

(10) Sebastian Haffner, Anmerkungen zu Hitler, Fischer Taschenbuch Verlag, Frankfurt 1981/1992.

فقد ذكر المؤلف في الصفحة ٣٠: «في يناير من عام ١٩٣٣، أي في العام الذي تقلد فيه هتلر مقاليد الحكم، كان عدد العاطلين في ألمانيا ٦ ملايين. وبعد ثلاثة أعوام لا غير، عام ١٩٣٦، عمت حالة الاستخدام الشامل ألمانيا برمتها. وهكذا تحول الفقر والحرمان إلى رخاء ملحوظ عم جمهور المواطنين. وثمة أمر أخر لا يقل أهمية: فقد اختفت الحيرة والمشاعر المتشائمة وحل محلهما التفاؤل والثقة بالنفس. والأعظم من هذا، هو أن التحول من حالة الكساد إلى حالة الازدهار قد جرى من دون تضخم وباستقرار تام في الأجور والأسعار. إن هذا النجاح الباهر لم يفلح في تحقيقه حتى لودفيغ أرهارد نفسه».

(١١) «... والأمر الذي يثير الدهشة هو أن خطط روبرت لاي (Robert Ley) الرامية إلى إنشاء «جبهة العمل الألمانية» (Deutscher Arbeitsfront, DAF) عقب الحرب العالمية الثانية، قد جرى التخلي عنها بالكامل. فهذه الخطط كانت تسعى إلى إنشاء مؤسستين تمولان من الإيرادات الضريبية، وتتكفل الأولى منهما «بتقديم الرعاية الاجتماعية للشعب» وتنهض الأخرى «بتقديم التأمين الصحي للشعب». والأمر البين هو أن هذه الفكرة كانت قد قامت صراحة على تصورات بسمارك،... هذه التصورات التي كانت تسعى لتحقيق معاشات تقاعدية تساوي الرواتب التي كان الأفراد يحصلون عليها قبل تقاعدهم». نقلا عن:

Hans Guenter Hockerts, Die historische Perspektive. Entwicklung des modernen Sozialstaates in Europa. Veroeffentlchung der Walter-Raymond-Stiftung, Band 35 Sozialstaat - Idee und Entwicklung, Reformzwaenge und Reformziele. 33. Kolloquim Muenchen, 26-28.3.1995. Wirtschaftsverlag Bachem, Koeln 196.

(١٢) راجع الفصل الثاني من هذا الكتاب.

(١٣) لاحظ أن ما يقرب من ثلث مدفوعات الرعاية الاجتماعية يأتي من المصادر المالية الخاصة بالحكومة الاتحادية وحكومات المقاطعات المختلفة، أي أن تمويله يجري من خلال الضرائب وما سوى ذلك من إيرادات حكومية. راجع بهذا الشأن:

Stat. Taschenbuch 1992, Tab. 7.1.

(14) Statistisches Jahrbuch 1992, Tab. 19.1., S. 493.

علما بأن هذا الرقم يشتمل على ما هو مدفوع فعلا وعلى ما يُفترض أن يكون قد دُفع.



(١٥) لاحظ أن بعض البلدان الأوروبية قد فرضت ولا تزال تفرض معدلات ضريبية على المبيعات تصل في بعض الأحيان إلى ٣٠ في المائة. ويُطبق هذا المعدل على السلع الكمالية على وجه الخصوص.

(16) Afheldt, a.a.O., S. 138.

(17) Winfried Muenster, Vater Staat schafft es nicht mehr, SZ, 23/14.10.1993, S. 33.

(18) CSG = Cotisation Soziale Générale.

(19) Wolfgang Uchatius, Rentner der Titanic - Deutschlands Sozialsystem ist ruiniert. Ein Reformvorschlag. Die Zeit 47/2002.

(20) Miegel, a.a.O., S. 171.

(21) Michel Rocard, Loi Fillon: les brutaux et les "molletistes", Le Monde, 19.6.2003, S. 1 and 16.

(٢٢) شرح Volker Woerl مغزى هذا الأمر في صحيفة SZ، إذ كتب: «العمل البشري باهظ الكلفة. ولهذا السبب لا غنى من أن تُتخذ الإجراءات الضرورية لخفض سعر العمل البشري مقارنة بسعر رأس المال - الآلات والمعدات. ولأن الوصول إلى هذا الهدف لا يجوز أن يتحقق من خلال خفض أجور العمل، لذا لا بد لنا من أن نركز أنظارنا على الضرائب وأقساط التأمين الاجتماعي. فلا مندوحة من رفع عبئها عن كاهل العمل البشري ونقله إلى الآلات والمعدات. ومع أن الكثيرين يطالبون بتحقيق هذا التحول، إلا أن برامج الإصلاح الضريبي تتجاهله بالكامل» .SZ, 10./11.6.1993, S. 21.

(٢٣) في عام ٢٠٠٠ حققت الضريبة على المبيعات إيرادا بلغ ٧٢، ٢٢٥ مليار مارك ألماني. وكانت حصة العمل الكامنة في أسعار البضائع والسلع الخاضعة لضريبة المبيعات تختلف من قطاع إلى آخر. في عام ٢٠٠٠ سجل قطاع التمويل والتأجير وخدمات المشاريع أدنى حصة للأجور الإجمالية (٢٩٧ مليار مارك من أصل ١١٣٢ مليار مارك فائض القيمة الإجمالي = ٢٦٪). وسجل قطاع الصناعة أعلى حصة، إذ بلغ فيه مجموع الأجور الإجمالية ٥١٨ مليار مارك من مجموع فائض قيمة إجمالي بلغ ٨٩٤ مليار مارك. وعلى مستوى الاقتصاد ككل، بلغت هذه الحصة ٤٧٪ في المتوسط (Statistisches Jahrbuch 2001, Tab. 24.6., S. 662). ومعنى هذا، هو أن الانخفاض السنوي في الإيرادات الضريبية سيظل أقل من ١٠٥ مليارات مارك. إلا أن الاحتمالات

تشير إلى أن هذا التراجع سيكون أدنى من هذه القيمة بكثير، وذلك لأن البيانات الإحصائية تشتمل على خدمات لا تفرض عليها ضريبة مبيعات (على سبيل المثال لا الحصر: الخدمات التي يقدمها أساتذة الجامعات والمدرسون في المدارس الحكومية).

(24) Miegel, a.a.O., S. 215 and 270.

(25) Aktienfonds-Sparplaene: Verlstgefahr trotz langer Fristen, SZ, 12.11.2002, S. 23.

(٢٦) «تدهور أسعار أسهم الشركات بنحو عظيم في الوول ستريت. وإذا كان بعض المتفائلين يتوقعون ارتفاع هذه الأسهم، إلا أن الخبراء يحذرون من هزة عظيمة ستعصف بهذه الأسعار: فالشركات أهملت تأمين صناديق الرواتب التقاعدية إهمالا شنيعا. فهذه الشركات لم تتخذ إبان حقبة الازدهار الترتيبات اللازمة لتأمين هذه الصناديق. وهكذا تلوح في الأفق كارثة يمكن أن تنعكس حتى على الشركات العملاقة»:

SZ, 11.11.2002, S. 21.

(27) Reinhard Blomert, Die Illusion des grenzenlosen Wachstums, Berliner Zeitung, 7./8.10.2000, Magazin.

(28) Miegel, a.a.O., S. 266.

(29) ADAC-Motorwelt 1/2001, S. 12.

(30) ADAC-Moterwelt 12/2001, S. 49.

(31) Ueber Stock und Stein zur Endmontage nach Toulouse. - Warum das Unternehmen den Riesenvogel weit vom naechsten Hafen entfernt fertigt und welche Probleme das mit sich bringt. SZ; 3.1.2002, S. 20.

(32) Hamburger Abendblatt, 2.2.2001, S.6.

(33) Ebd.

(٣٤) سبب هذا الأمر يعود إلى أن السيارة المتحركة بسرعة تبلغ ٢٠٠ كيلومتر في الساعة تحتاج إلى أربعة أضعاف المسافة الضرورية للتوقف عن الحركة في حالة تحرك السيارة بسرعة تبلغ ١٠٠ كيلومتر في الساعة. بيد أن التفوق الزمني الذي يحققه المرء، من التحرك بسرعة تبلغ ٢٠٠ كيلومتر في الساعة يساوي نصف التفوق الذي يحققه عند التحرك بسرعة تبلغ ١٠٠ كيلومتر في الساعة، وذلك لأن السيارة المتحركة بسرعة ٢٠٠ كيلومتر في الساعة تحتاج إلى نصف الزمن حتى تقطع المسافة المقصودة.

(35) Dieter Draeger, Hamburg (muss) die Elbvertiefung sichern, in: Hamburger Abendblatt, 24/25.2.2001, S. 19.

(36) Le Havre se voit porte océan de la Seine. Le Monde, 20.7.2001, S. 9: "Un gigantesque project de développement va bouleverser le port et l'estuaire, l'horizon 2004. Près de 4 milliards de francs seront investis dans un premier temps. Ce pari tente de concilier compétitivité économique et protection d`un environnement fragile".

(٣٧) فعلى سبيل المثال، تقلبت أسعار نقل الحاوية بنسبة بلغت ٥٠ في المائة خلال الفترة الواقعة بين آذار/مارس ١٩٩٩ وآذار/مارس ٢٠٠٠. راجع بهذا الشأن:

Entwicklung des Marktes fuer Containerschiffe, Vortrag von Prof. Dr. Manfred Zachcial, Institut fuer Seeverkehrswirtschaft und Logistik, Bremen.

(38) Frankfurter Rundschau, 24.7.2001, S. 25.

(39) Frachtschiffe - Kein Engel an Bord, Fairkehr, 2/2003, S. 21f.

(40) Versteckte Subventionen, SZ, 5.3.2003, S. 4.

(41) Philippe Labarde, Bernard Maris, Ah Dieu! Que la guerre économique est jolie!, Albin Michel, Paris 1998, S. 44.

(42) Peter Ulrich, Der entzauberte Markt. Eine wrtschaftsethische Orientierung Herder-Verlag, Freiburg-Basel-Wien 2002, S. 85.

(43) Ebd., S. 96.

(44) Miegel, a.a.O., S. 148.

(45) Ebd., S. 82.

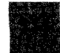
(46) Wolfgang Engler, Die Ostdeutschen Als Avantgarde, a.a.O. S. 176.

(47) Ebd., S. 165.

(٤٨) يستشهد أنغلير هنا (الصفحة ١٦٤) بالمؤلف التالي:

René Talbot, Proklamation des Jahrhunderts der Partisanen. In: Recht auf Faulheit, Edition Freitag, Berlin 2001.

(49) Engler,a.a.O., S. 174 f.



(٥٠) يستشهد أنغلير هنا (الصفحة ١٦٤) بالدراسة التالية:

Die Gluecklichen Arbeitslosen: Auf der Suche nach unklaren Ressourcen. In: Sklaven Nr. 38/39, 1997.

(51) Miegel,a.a.O., S. 82 f.

(٥٢) يعتقد منظرو هذا التوجه أن تعزيز الأرباح يؤدي إلى تعزيز الاستثمار، وأن تعزيز الاستثمار يعزز النمو الاقتصادي، وأن النمو الاقتصادي كفيل بتحقيق الرفاهية للجميع. وليس ثمة شك في أننا هاهنا إزاء اعتقاد زائف.

(53) Joseph Stiglitz, Die Schatten der Globalisierung, a.a.O., S. 240 f.

(٥٤) راجع ذلك في: SZ,9.8.2002, S. 19. ويواصل الكاتب حديثه فيقول: «ففي اليوم الراهن لم تعد أسواق الأسهم صالة قمار يرتادها الأغنياء فقط، بل هي أمست مصدرا لدخول ومعاشات التقاعد التي يقتات منها الجمهور أيضا. من هنا، فإن أزمات أسواق الأسهم صارت تعرض مجال الاقتصاد الوطني للخطر.

(55) Michael Bauchmueller, Zug um Zug neuer Aerger. SZ, 19./20./21.4.2003.

(56) Siggi Weidemann, Eine Zumutung auf Schienen - Hollands Bahn faehrt chrinisch unzuverlaessig. SZ, 3.1.2002, S. 12.

(57) Thomas Kielinger, Chaos bei den britischen Eisenbahnen. Die Welt, 26.10.2000, S. 6.

(58) SZ, 19.2.2003, S. 35.

(59) SZ, 7.2.2003, S. 20.

(60) Christian Tenbrock, Ein freundlicher Monopolist: Die amerikanische Post ist staatlicg, preiswert - und arbeitet profitabel, Di Zeit, 31.10.1997, S. 39.

(61) Miegel, a.a.O., S. 178 f.

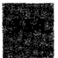
(62) Ebd., S. 184.

(63) Ebd., S. 167.

(64) Lars Ruzic, Das Spiel ist noch nicht zu Ende. Hannoverische Allgemeine, 19.10.2002, S. 11.

(65) Welt am Sontag online, 1.4.2002.

(66) SZ, 25./26.1.2003, S. 24.



(67) Das Fieber ist vorueber. SZ, 23/24.11.2002, S. V1/15.

(٦٨) فقد كانت هذه الحكومة تنوي تقديم المساعدة للشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم من خلال إنشاء مؤسسة تمنح قروضا قصيرة الأجل. فالكثير من الشركات تشكو من صعوبة الحصول على القروض المصرفية الضرورية لمواصلة عملها:

SZ, 11.12.2002, S. 27.

(٦٩) كانت صحيفة برلينر تسايتونغ قد علقت على هذا الموضوع، فذكرت: «أن معهد الاقتصاد العالمي في كيل توصل إلى نتيجة تفيد بأن الحكومة الاتحادية وسلطات المقاطعات والمدن تمنح سنويا دعما يبلغ حوالي ٣٠٠ مليار مارك وأن الشركات تحصل على حصة الأسد من هذا الدعم.

(٧٠) وكان هربرت أهرينبيرغ قد عبر عن رأي مشابه، إذ كان قد قال: «إن البرنامج الجديد المُقر في الثالث عشر من سبتمبر من عام ١٩٩٦، والرامي إلى تعزيز النمو وخلق فرص عمل جديدة... قد اشتمل على خفض الضرائب على الشركات وعلى تقليص مستوى الرعاية الاجتماعية... إلا أن مستوى تشغيل الأيدي العاملة لم يتطور بالنحو الذي تزعمه الليبرالية المحدثة. فمن عام ١٩٩٢ وحتى عام ١٩٩٧ خسرت البلاد حوالي ١,٦ مليون فرصة عمل. وكان صافي الأجور التي يحصل ليها العاملون قد انخفض بنسبة تبلغ ٧,٥ في المائة. وفي هذا التراجع يكمن في الواقع سبب قصور الطلب السلعي المحلي»:

document unfo, Frankfurter Rundschau 2002, 1.4.2002..

(٧١) راجع بهذا الشأن:

Winfried Muenster, Patentrezepte egen Steuerflucht: Die Wissenschaft zeigt Finanzminster Lafontaine neue Wege auf, SZ, 27.1.1999, S. 21.

وكان الباحث قد كتب: «إن المجلس الاستشاري لدى وزارة المالية، وهو مجلس يضم ٢٦ أستاذا جامعيا، أثنى على المساعي التي تبذلها الحكومة للقضاء على التهرب الضريبي. ففي دراستهم حول «إصلاح النظم الدولية الخاصة بالضرائب على عوائد رأس المال»، أشار الاقتصاديون إلى أسلوبين لمنع تهريب رؤوس الأموال إلى خارج البلاد. وكانت مقترحات المجلس متماسكة ومنطقية إلى حد بعيد. إلا أن الحكومة الاتحادية تخطت هذه المقترحات النظرية، إذ إنها تسعى إلى توحيد النظم الضريبية بين دول الاتحاد الأوروبي. وليس ثمة شك في أن هذه السياسة ستحظى بالترحيب من قبل المجلس الاستشاري».

(72) Joachim Hirsch, Der nationale Wettbewerbsstaat. Staat, Demokratie und Politik im globalen Kapitalismus. Edition ID-Archiv, Berlin et al. 1996.

(٧٣) راجع بهذا الشأن ما سبق أن قلناه في سياق الحديث في الفصل الثالث عن: العمل المأجور ـ من مصون يتمتع بكامل الحماية إلى كبش فداء على قربان النظام الاجتماعي.

(74) Oskar Lafontaine, Die Wut waechst. Politik braucht Prinzipien. Econ Ullstein list Verlag. Muenchen, S. 222.

(75) Hamburger Abendblatt, 26.2.2003, S. 14.

(76) Der Spiegel 6/2002, S. 144.

(77) Saarland vor Tarif-Austritt. SZ, 27.1.2003, S. 21.

(78) 600 Milliarden Dollar fuer die Konjunktur, SZ, 7.1.2003, S. 19.

(79) Miegel, a.a.O., S. 78.

(80) Ebd., S. 248.

(٨١) بالنظر إلى التجارب التاريخية التي مرت بها بولندا في الزمن السابق، يمكن للمرء أن يتفهم موقفها هذا. إلا أن مستقبل الوحدة الأوروبية يتوقف على التخلي عن نمط التفكير هذا، أي أنه يتوقف على انتهاج الموقف ذاته الذي انتهجه أديناور وديغول في سابق الزمن.

(٨٢) ففي كل حقب تفاقم اللامساواة في توزيع الدخول، كان وزراء الاقتصاد، دائما وأبدا، من أعضاء هذا الحزب الليبرالي.

(83) Infobrief Nr. 7.; Maria Mies, Globalisierung von unten; Rotbuch-Verlag, Hamburg 2001; Maria Mies/Claudia v. Werlhof, Lizenz zum Pluendern, Rotbuch-Verlag, Hamburg 1998.

(84) Berard Cassen, Das MAI is tot, es lebe der Staat, Le Monde diplomatique. Deutsche Ausgabe, November 1998, S3.

(٨٥) راجع بهذا الشأن:

Hans Otto Eglau, Deutsche Konzerne geben dem Druck der Anleger nach. Die Zeit, 26.11.1998, S. 49.



فـقـد قـال المؤلف: «بناء على علو شـأن المبـدأ الأمـريكي القـائم على تعظيم سـعـر الأسـهم (Shareholder-value) أمسـت الـشـركات تخضع لضغـوط هائلة تطالبها بالنجاح السريع. ولا يأتي هـذا الضـغط من مـجـالس الإدارة أو المصـارف مـانحـة القـروض، بل يـأتي من المستثمرين الكبار ومن أولئك الذين يصفون أنفسهم بالمحللين».

(٨٦) راجع ما كنا قد قلناه عن هذا الأمر في سياق حديثنا في الفصل الثالث عن الشكل D.

(87) Macht sich der Airbus je bezahlt_, Hamburger Abendblatt, 3.4.2001, S. 11.

(88) Die Welt, 24.2.2003, S.33.

(89) Hamburger Abendblatt, 27.2.2003, S. 12.

(90) Oliver Schirg in Die Welt, 25.2.2003, S. 34.

(91) Die Welt, 24.2.2003, S. 33.

(92) Herbert Ehrenberg, Vom schaedlichen Rueckzug der sichtbaren Hand des Staates, document info, Frankfurter Rundschau 2002. Dokument erstellt am 1.4.2002.

(93) SZ, 25.4.2003, S. 25.

(94) Vera Sprothen, Kundenkarten sind an immer mehr Zusatzleistungen geknueft, SZ, 17./18.4.2003, S.26.

(95) Jutta Goehricke, Die Patchworker, in Uni & Job, Beitraege zur SZ, 26./27.4.2003. S. 8 ff.

(96) SZ, 21.3.2002, S. 12.

(97) Soros, Die Krise, a.a.O., S. 113.

(98) Ebd., S. 119.

(99) Wenn Modernisierung krank macht - Aus Amerika kommen Vorstoesse fuer einen neuen europaeischen Konservativismus. Die Welt, 241.2001, S. 11.

(100) Statistisches Taschenbuch 2002, Tab. 2.5.

(101) Ota Sik, Fakten der tschechoslowakischen Wirtschaft, Wien, Muenchen 1969, S. 4.

(102) Soros, a.a.O., S. 100.

(103) Hamburger Abendblatt, 5.3.2002, S. Und 6.3.2002, S. 14.

(١٠٤) «... في سابق الزمن كانت البطالة قدر أولئك الذين لم يتعلموا مهنة معينة. أما اليوم فإنها تخيم بظلالها حتى على أولئك الذين نالوا تعليما وصاروا خبراء في مجال اختصاصهم. ولن يدوم الأمر طويلا حتى تلاحظ ميونخ أيضا أن الكثير من أصحاب الدخول العالية قد فقدوا فرص عملهم ولم يعودا قادرين على دفع الضريبة»:

SZ, 15.4.2003.

(105) Joachim Riedl/Alex Webb, Himmelfahrtskommando. - Die Gewalt eskaliert in Los Angeles, die Polizei schlaegt zurueck. SZ; Magazin 19, 14.5.1993, S. 12 ff.

وتتحدث Rita Neubauer (Palo Alto) عن هذه المظاهر فتقول في صحيفة Frankfurter Rundschau, 6.1.2003, S. 26: بعد عشر سنوات من أحداث الشغب العنصري، لا تزال لوس أنجلوس مدينة غير آمنة... وبحسب ما يقوله ذوو الشأن يعود سبب ارتفاع الجرائم التي ترتكبها العصابات إلى تدهور الأوضاع الاجتماعية - الاقتصادية وإلى انهيار إجراءات التأهيل الاجتماعي».

(106) Michael Bitala in SZ am Wochenende, 16./17.3.2002, S.1.

(١٠٧) وإليك الولايات المتحدة الأمريكية كمثال على هذه الإجراءات: «إن الإصلاح الضريبي، الذي يزمع بوش تنفيذه يكلف ٢ بليون دولار. وسيحصل أصحاب الدخول العالية على ثلثي هذا المبلغ. أي ستحصل عليه طليعة اقتصادية ارتفعت حصتها من مجموع الدخل القومي الأمريكي من ١٤ إلى ٢١ في المائة في السنوات العشر الأخيرة»:
Andrian Kreye in SZ, 2.4.2003.

(٤)

(1) Francis Fukuyama, Das Ende der Geschchte: Wo stehen wir?, Kindler Verlag, Muenchen 192.

(٢) البيانات الإحصائية مستقاة من:

Angus Maddison, World Economy, National Accounts Statistics: Main Aggregates and detailed Tabels, New York; Statist. Jahrbuch Ausland.

(٣) إن هذه الفكرة تعبر عن مبدأ أساسي يؤمن به المؤلف إيمانا وثيقا. وللاطلاع على المزيد يمكن للقارئ مراجعة المصادر التالية:

Peter Ulrich, in: Peter Ulrich, Thomas Maak (Hg.), Die Wirtschaft in der Gesellschaft - Perspektiven an der Schwelle zum dritten Jahrtausend. St. Galler Beitraege zur Wirtschaftsethik, Verlag Paul Haupt, Bern/Wien 2000, S. 7 ff.; and peter Ulrich, Integrative Wirtschaftsethik, Grundlagen einer lebensdienlichen Oekonomie, Verlag Paul Haupt, Bern-Stuttgart-Wien 1997.

(4) Benefits of the WTO trading system. Homepage der WTO im Internet, 1.12.1999.

(٥) راجع بهذا الشأن ما سبق أن قلناه في الفصل الأول من هذا الكتاب.

(٦) إن الأشكال المرفقة في ملحق هذا الكتاب تبين مستوى نمو الناتج القومي في الفترة الواقعة بين عام ١٩٥٠ وعام ١٩٩٩ في العديد من البلدان والقارات. وكما هو بين فإن النمو الخطي، أي النمو بمعدلات نمو سنوية متراجعة، ينطبق، في المتوسط، على العالم وعلى جل البلدان.

(٧) وكمثال على المزاعم المتفائلة نود الاستشهاد بالعبارات التالية التي كتبها Alfred Zaenker في صحيفة Die Welt, 2.1.2002, S. 12. فقد كتب تحت عنوان: «الاقتصاد العالمي يواصل ازدهاره»: «إن التنبؤات متفائلة جدا بخصوص النمو طويل المدى. وينطبق هذا الأمر على الدول النامية أيضا». وللدلالة على هذا الزعم يستشهد الكاتب بمنحنى يبين نمو الناتج العالمي في الأمد الطويل. ويشير الكاتب إلى أن هذا المنحنى يرتكز على البيانات الإحصائية الواردة في المؤلف الذي سنستشهد به نحن أيضا في الصفحات اللاحقة من هذا الكتاب، أعني مؤلف Angus Maddison الموسوم The World Economy - A Millenial Perspective. والملاحظ هو أن المنحنى الذي ينطلق منه Zaenker يبين أن نمو الناتج العالمي بعد عام ٢٠٠٠ سيكون أعظم من النمو الذي تحقق في الفترة الواقعة بين عام ١٩٦٠ وعام ٢٠٠٠. والأمر المثير للاستغراب هو أن البيانات الإحصائية الواردة عند Maddison لا تتعدى عام ٢٠٠٠ وأنها تشير إلى انخفاض معدلات نمو الناتج العالمي إبان حقبة الليبرالية المحدثة. راجع بهذا الشأن، أيضا، الشكل G في هذا الكتاب.

(8) Angue Maddison, a.a.O., Die Weltwirtschaft in der langen Sicht (reales BIP) Welt Tabe C5-b. World GDP by Regions, Annual Estimates.

(9) Erik Izraelewicz in Le Monde, 6..1998, Monde economie, S. 1.

(١٠) بحسب وجهة نظر سوروس Soros, a.a.O., S. 195: «لقد نجت الصين من التداعيات الوخيمة وذلك لأنها لم تعوم عملتها؛ فلولا إصرارها على عدم تعويم عملتها، لما استطاعت الصين النجاة من هذه التداعيات».

(11) Growth My Be Good for the Poor - But are IMF and World Bank Policies Good fot Growth? - A Closer Look at the World Bank's Recent Defense of Its Policies By Mark Weisbrot, Dean Baker, Robert Naiman, and Gila Neta. Center for Economics and Policy Research (cepr), Washington D.C., May 2001.

(١٢) يجسد اتفاق واشنطن التطبيق العملي لبعض المبادئ الليبرالية؛ فهو يطالب الدول بضرورة ضبط الموازنات العامة، والتوصل إلى أسعار صرف «تعزز القوة التنافسية» وإلغاء القيود على التجارة الخارجية وجذب الاستثمارات الأجنبية وخصخصة المشاريع الحكومية والحد من التدخل الحكومي.

(13) Stiglitz,a.a.O., S. 111.

(١٤) نقلا عن:

Maddison, a.a.O., Tab. 3-1a.

(15) Growth May Be Good for the Poor - But are IMF and World Bank Policies Good for Growth?, a.a.O.

(16) Wirtschaftsorganisation der Vereinten Nationen fuer Lateinamerika (Cepal), "Panorama social de América latina 2000-2002, Santiago (Chile) 2002.

نقلا عن:

Le Monde diplomatique, deutsche Ausgabe, Maerz 2003, S. 22.

(17) Die Zeit, 18.11.1996, S. 30.

(18) ADAC Motorwelt 5/2002, S. 38.

(١٩) فبحسب ما كتبته صحيفة SZ, 20.2.2003, S. 18: «في العام الماضي حققت دول منطقة اليورو من تجارتها الخارجية فائضا بلغ ١٠٢,٣ مليار يورو. ومعنى هذا هو أن فائض الميزان التجاري قد فاق فائض العام الماضي بمبلغ يصل إلى ٤٩,٥ مليار يورو، أي أنه ارتفع إلى ما يزيد على ضعف فائض العام الماضي، بحسب تقديرات مكتب

الإحصاء الأوروبي Eurostat. وبقدر تعلق الأمر بمجمل الخمس عشرة دولة المشاركة في الاتحاد الأوروبي، فإن هذا الفائض كان متواضعا جدا، إذ إنه بلغ ٦,١ مليار يورو فقط... وكانت ألمانيا قد حققت في الأحد عشر شهرا الأولى من عام ٢٠٠٢ فائضا بلغ ١١٧,٩ مليار يورو. ومقارنة بالفترة نفسها من العام السابق، حققت ألمانيا زيادة بلغت ٢٠ مليار يورو».

(٢٠) فرنسا ٢٨,٧٪؛ بريطانيا ٢٥٪؛ اليابان ١٣,٤٪؛ الولايات المتحدة الأمريكية ١٠,١٪؛ الصين ٤,٩٪ - بحسب الأسعار المقيمة بالدولار. راجع بشأن هذه التقديرات:

Maddison, a.a.O., Table F-5, S. 363.

(٢١) راجع الصفحة رقم ١٠ من هذا التقرير.

(22) Christiane Grefe, Mathias Greffrath, Harald Schumann, Attac - Was wollen die Globalisierungskritiker? Rowohlt Berlin Verlag, Berlin 2002; S. 23:

(23) Le Monde diplomatique, deutsche Ausgabe, April 2003, S. 23.

(٢٤) كتبت الصحيفة في سياق استشهادها بالنص الأصلي: لا توازنها، إلا أن سياق الحديث يدل على وجود غلطة مطبعية.

(25) SZ, 30.4./1.5.2002, S. 26.

(26) Rudolf Hickel, Was nuetzt eine kostenguenstige Produktion, die nicht nachgefragr wird. In: SZ, 22.4.2002, S. 21.

(27) Herbert Schui / Ralf Ptak / Stephanie Blankenberg / Guenter Bachmann / Dirk Kotzur, Wollt ihr den totalen Markt? Der Neoliberalismus und die extreme Rechte, Droemer Knauer, Muenchen 1997.

وكان المؤلفون قد كتبوا بشأن آراء كينز بهذا الموضوع: «بحسب وجهة نظر كينز، بلغ النظام الرأسمالي مرحلة الرشد وتخطى حقبة ندرة رأس المال. من هنا، فإنه أمسى الآن بحاجة ماسة إلى الدولة، إذا ما أُريد التوصل إلى توائم الاستهلاك مع الاستثمار عند أقصى إنتاج ممكن. كما أنه بحاجة إلى ديموقراطية تتيح لجمهور المواطنين المساهمة في اتخاذ القرارات الاقتصادية. فهذه الديموقراطية لا غنى عنها لحل مشكلة الاستهلاك الجماهيري: أي رفاهية جمهور المواطنين. بهذا المعنى، فإذا كان النظام الرأسمالي لا يزال يريد الوصول إلى المجتمع المرفه، فلا مندوحة عندئذ من تخلي

أصحاب رأس المال عن جزء من استقلاليتهم لمصلحة جمهور المواطنين. ولو حقق النظام الرأسمالي هذه التحولات فعلا، فإنه سيكون قادرا على البقاء على قيد الحياة. إن هذه هي الأفكار التي آمن بها كينز».

(28) Von Li Wen, Beijing Rundschau 4/2000, S. 21.

(29) Harold James, Was ist so schockierend dran, wenn man Gerhard Schoerder mit Heinrich Buening vergleicht? SZ, 28.11.2002, S. 15.

(٣٠) راجع بهذا الشأن الشكل B.

(31) Carl Christian von Weizsaecker, Unsere Sozialstaatsprobleme sind hausgemacht, Tagesspiegel, 2.5.1999, S. 8.

(32) Naomi Klein, No Logo! Der Kampf der Global Players um Marktmacht, Ein Spiel mit vielen Verlierern und wenigen Gewinnern, Riemann Verlag, Muenchen 2001.

(33) ILO Genf. Le Figaro économie, 19.3.1999, S. IV.

(34) Klein, a.a. O., S. 236 f.

(35) Afheldt, a.a.O., S. 5o ff., Zitat S. 58.

(٣٦) في الصفحات الأولى من الفصل الثالث في هذا الكتاب.

(٣٧) بحسب ما يذكره الكثيرون، كان للضوابط المفروضة على حركة رأس المال الدور الأهم في تحقيق هذا النجاح. فحكومة الجبهة الوطنية الفرنسية بذلت عام ١٩٣٦ قصارى جهدها لعدم تطبيق هذه الضوابط؛ لكنها فشلت في نهاية المطاف بسبب هروب رؤوس الأموال.

(٣٨) في سياق حديثها عن أهمية التجارة الحرة كتبت منظمة التجارة العالمية بشأن الأهمية رقم ١:

«ينطوي التاريخ على أمثال كثيرة تشهد على أن مشاكل التجارة الخارجية قد سببت اندلاع الحروب بين الأمم. وأشهر مثال على ذلك هو الحرب التجارية التي اندلعت في الثلاثينيات وذلك حين أخذت الدول المختلفة تتنافس فيما بينها على إعاقة الواردات بغية حماية اقتصادياتها الوطنية ومن أجل المعاملة بالمثل. فهذه التوجهات زادت الكساد العظيم شدة ولعبت في نهاية المطاف دورا في اندلاع الحرب العالمية الثانية». مصدر سابق.

(39) Beat Kappeler, Wenn die preise sinken, Die Zeit, 7.7.1995, S. 32.

(40) Attac - Was woolen die Globalisierungskritiker? a.a.O., S. 27 f.

(41) Stiglitz a.a.O., S. 27.

(٤٢) المصدر السابق، صفحة ٧٠. وعلى ضوء وجهة النظر هذه لا عجب أن يعجز ستيغليس عن مواصلة العمل مع البنك العالمي. راجع بهذا الشأن:

Chefvolkswirt der Weltbank gibt Amt auf, SZ, 26.11.1999, S. 25, and SZ, 11.10.2001, S.27.

(٤٣) يعتقد جورج سوروس أن هذه السياسة كانت أهم عامل في انهيار الاقتصاد الروسي في آب/أغسطس من عام ١٩٩٨. Soros, a.a.O., S. 206 ff.

(44) Stiglitz, a.a.O., S. 112 ff.

(45) Le Monde diplomatique, deutsche Ausgabe, Mai 2003, S. 17.

(46) Lars Ruzic in Hannoversche Allgemeine, 19.10.2002, S. 11.

(47) Stiglitz, a.a.O., 238 f.

(48) Soros, a.a.O., S. 227.

(49) globalgovernance@weforum.org.

(50) Bericht ueber die Menschliche Entwicklung 1997, S. 7.

(51) Human Development Report 1997, Original.

(٥٢) استشهد Paul Saatkamp مرارا وتكرارا بهذه الجملة المستقاة من الفيلسوف الألماني أرنست بلوخ. وكان قد أشار إلى أن هذه الجملة «تعكس بنحو دقيق السياسة التي ينتهجها الحزب الاشتراكي في الوقت الحاضر». وتجدر الإشارة إلى أن زاتكامب هو المتحدث الرسمي باسم المؤتمر القومي للفقر، وهو مؤسسة تضم اتحادات المجتمع المدني والنقابات العمالية الألمانية. راجع بهذا الشأن:

Die Wohlfahrtsverbaende warnen vor drastischem Aufbau des Sozialstaates - und niemand hoert sie, SZ, 12./13.3.2003.

(53) SZ, 6.3.2003, S. 2.

(٥)

(1) Vgl. Markus C. Pohlmann, Die "Desorganisation" des suedkoreanischen Wirtschaftsmodells - Das Ende der Gtuenderzeit und der Aufstieg der neuen Mittelklasse, in: Patrick Koellner (Hg.), Korea 2002, Politik, Wirtschaft, Gesellschaft, Institut fuer Asienkunde 2002, S. 119 ff.



(٢) إن النقاش حول تحديد حقبة الليبرالية المحدثة لا يزال محتدما بين أنصار الليبرالية المحدثة أنفسهم. بيد أن هذه النقاشات ليست ذات مغزى بالنسبة إلينا. فخلافا للأزمنة الماضية، فإن دراستنا هذه، تستخدم مصطلح «الحقبة الليبرالية المحدثة»، بالنحو الشائع حاليا. وبالنسبة إليّ، فإني اعتمدت، في استخدامه، على منظمة التعاون الدولي والتنمية (OECD). راجع بهذا الشأن: Maddison,a.a.O., S. 125: "Our age, from 1973 onwards henceforth characterised. as the neoliberal order."

(3) Die Welt, 27.12.2002, S. 9.

(4) SZ, 3.1.2003, S. 2.

(٥) فتحت عنوان: حرب تجارية بشأن الصلب والحديد، كتبت صحيفة Hamburger Abendblatt في الصفحة رقم ٢٣ من عددها الصادر في السابع من مارس من عام ٢٠٠٢: ضرائب جمركية تأديبية: غضب عالمي من تصرفات الرئيس الأمريكي بوش. الاتحاد الأوروبي يحتج. أوروبا تخطط لفرض عقوبات مماثلة على الولايات المتحدة الأمريكية. أسباب عملية التصعيد.

(6) Adam Smith, An Inquiry into the Nature and Causes of the Wealth f Nations, hg. Von R. H. Campbell and A. S. Skinner; Oxford 1976, 1. Band, S. 453 ff.

(٧) عاش من عام ١٧٧٢ إلى عام ١٨٢٣.

(٨) راجع بهذا الشأن وبشأن النقد الذي يوجه إلى التداعيات الناجمة عن تطبيق نظريات التجارة الخارجية الحرة على مناطق لم تكن موضوع الدراسة عند صياغة هذه النظريات: Paul Ormerod, The Death of Economics, Faber & Faber, London 1994, S. 17.

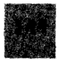
(9) F. Hayek, Der Weg zur Knechtschaft, Eugen Rentsch Verlag, Erlenbach-Zuerich 1945, S. 37.

(10) Hayek, a.a.O., S. 58 and 75.

(١١) بهذا المعنى لا يوجد توافق بين الليبرالية الحقيقية وما يصدر عن بعض المتشددين، من الليبراليين زعما، من دفاع عن الواحات الضريبية.

(12) Afheldt, a.a.O., S. 221ff.

(13) Die kulturelle Umweltzerstoerung in Politik und Wirtschaft. Analyse und Gegenstrategie, V. Hase & Koehler Verlag, Mainz 1993, S. 185.



(١٤) راجع بهذا الشأن: Stiglitz, a.a.O., S. 70 وما سبق أن قلناه في الفصل الرابع من هذا الكتاب.

(15) Hayek, a.a.O., S. 58 and 75.

(16) Soros, a.a.O., S. 19.

(17) Stiglitz, a.a.O., 250.

(18) Ebd., S. 70 f.

(19) USA - Geschichte, Gesellschaft, Wirtschaft, in: Informationen zur politischen Bildung, Heft 268, 3. Quartal 2000, S. 17 ff and 51f.

(20) Stiglitz, a.a.O., 77 ff.

(21) World on Fire, Doubleday, New York 2003.

وكان هذا الكتاب أحد الكتب الأكثر مبيعا. ومؤلفته هي Amy Chua، أستاذة القانون في جامعة Yale الأمريكية. وبهذا الكتاب كانت المؤلفة قد أعطت النقاشات الدائرة حول العولمة زخما جديدا.

(22) Die Welt, 1.3.2003, S. 15.

(٢٣) يمكن للراغب في التعرف على المزيد الرجوع إلى:

Erik Izraelewicz, Ce monde qui nous attend, Les peurs francaises et l'économie, Bernard Grasset, Paris 1997, S. 36 ff.

(24) SZ, 30.4./1.5.2002, S. 26.

(٢٥) راجع بهذا الشأن الفصل الرابع من هذا الكتاب وما كنا قد قلناه في سياق حديثنا عن: «من المستفيد من النتيجة المتحققة على أرض الواقع؟».

(26) Statistisches Jahrbuch 2001 fuer das Ausland, Tab. 18.3. S. 370 ff.

(٢٧) سبق لي أن تناولت الموضوع بنحو مختصر في دراسة كنت قد نشرتها في:

ZeitZeichen, evangelische Kommentare zu Religion und Gesellschaft, 2. Jahrgang, Mai 2001, S. 8-11.

(28) Christoph Scherrer, Internationale Arbeitnehmerstandard - Geeignete Instrumente gegen "Sozialdumping"?, WSI Mitteilungen 11/1995, S. 712.

(٢٩) كان آنذاك رئيس تحرير صحيفة لوموند، ويعمل حاليا رئيسا لتحرير صحيفة Les Echos.

(30) Izraelewicz, a.a.O., S. 38.

(31) Soros, a.a.O., S. 148.



(32) Le Monde, 6.1.1998, Monde économie, S. 1.

(٣٣) يعترض Scherrer, a.a.O. على هذا الرأي، فيقول: «هذا الاعتراض هو أهم برهان على ضرورة فرض معايير اجتماعية على المستوى الدولي». فبحسب رأيه فإن الاتفاقيات الدولية حول هذا الشأن هي فقط الكفيلة بحرمان المشاريع التي لا تلتزم «بحقوق العمال الأساسية» من القدرة على المنافسة، أي أن هذه الاتفاقيات الدولية هي الضمانة الأكيدة لدعم المنتجين الذين يتقيدون بهذه الحقوق.

(34) Manière de voir, Heft 32.: "Scénarios de la mondialisation", Le Monde diplomatique, November 1996.

(35) Der Spiegel 52/1998, S. 98.

(36) Scherrer, a.a.O.; Oskar lafontaine/Christa Mueller, Keine Angst vor der Globalisierung - Wohlstand und Arbeit fuer alle. Verlag J. H. W. Dietz Nachfolger, Bonn 1998, S. 57 ff.

(37) Asit Datta, Mit dem freien Welthandel in die "GATTastriphe". Eine Kritik an den juengsten Vereinbarungen im Rahmen des Allgemeinen Zoll-und Handelsabkommens aus entwicklungspolitischer Sicht, Publik-Forum-Manifest: Das neue Modell Deutschland - Wirtschaften fuer das Leben, Oberursel 1998, S. 65.

(38) Programmstreit auf der Welthandelskonferenz in Singapur. SZ, 10.12.1996, S. 2.

(39) Lafontaine/Mueller, a.a.O., S. 58.

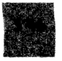
(٤٠) هذه السطور مستقاة من مقالة كتبتها Gaby Mayr, in: SZ, 21.1.2002, S. 10 ناقشت فيها مؤلف Gerhard Hauck الموسوم:

Gesellschaft und Staat in Afrika - Verlag Brandes & Apsel, Frankfurt/Main 2001.

(41) Faire Chancen statt Almosen, Die Zeit 17/2002, S. 77.

(42) Robert B. Reich, The Work of Nations, a.a.O., S, 77.

(43) Bernard Cassen n Manière de voir, Heft 32: "Scénarios de la mondialisation", Le Monde diplomatique, November 1996 - Sozialstaatsklauseln: die Unterstuetzung des Suedens. (Kasten S. 83).



(٤٤) راجع الفصل الرابع من هذا الكتاب وما كنا قد قلناه في سياق حديثنا عن: «ما أسباب عدم جدوى التجارة الحرة؟».

(٤٥) راجع الفصل الخامس وما كنا قد قلناه في سياق الحديث عن: «السوق أم الدولة؟».

(46) SZ, 3.6.1993, S. 28.

(47) Ein land, eine Stimme - In Porto Alegre - eine andere Art von Globalisierung. Die Zeit, 24.1.2002, S. 8.

(48) Noam Chomsky, wirtschaft und Gewalt: Vom Kolonialismus zur Neuen Weltordnung, dtv, Muenchen 1995, S. 39. and Maria Mies, Von der Lizenz zum Pluendern zur Lizenz zum Toeten: Das globale Freihandelssystem als neokoloniales Kriegssystem, Infobrief Nr, 7 (Dezember 2001) (htt:/come.to/netzwerk-gegen-neoliberalismus).

(49) SZ, 30.4./1.5.2002, S. 27.

(50) Oskar Lafontaine, Die Wut waechst, a.a.O., S. 194.

(51) Umwelt: Gipfel der guten Absicht, Der Spiegel 35/2002.

(52) Wer loescht den Durst? Der Spiegel 35/2002.

(53) Maude Barlow, Tony Clarke, Blaues Gold. Das globale Geschaeft mit dem Wasser, Verlag Antje Kunstmann, Muenchen 2003.

(54) Benefits of the WTO trading system. Homepage der WTO im Internet, 1.12.1999: http:/www.wto.org/wto/10ben/10ben00.htm.

(55) Edward N. Luttwak: Weltwirtschaftskrieg; Export als Waffe - aus Partnern werden Degner, Rowohlt Verlag, Reinbek bei Hamburg 1994, S. 66 f.

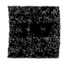
(56) SZ, 21.2.2002, S. 11.

(57) SZ, 17.2.2003, S. 19.

(58) Gerhard Pfreundschuh, Die kulturelle Umweltzerstuerung in Politik und Wirtschaft. Analyse und Gegenstrategie. V. Hase & Koehler Verlag, Mainz 1003, S. 187.

(٥٩) راجع الفصل الخامس وما قلناه في سياق حديثنا في هذا الفصل عن: «اقتصاد يتطور بقيود مرخية العنان».

(60) SZ, 30.4./1.5.2002, S. 26.



(٦١) هذا الرأي يتفق كلية مع الرأي الأساسي الذي أعرب عنه:

James Goldsmith, in: "The Trap", London 1994.

(62) Herman Scheer, Zurueck zur Politik. Die archimedische Wende gegen den Zerfall der Demokratie, Piper, Muenchen, Zuerich 1995, S. 193 ff.

(63) Soros, a.a.O., S. 241.

(٦٤) تناولنا هذا الموضوع في بحث أولي كنا قد نشرناه في:

S + F, Viertelgahresschrift fuer Sicherheit und Frieden, Heft 4, Jahrgang 19 (2001), S. 206.

(65) Entwurf der Charta der Grundrechte der europaeischen Union, Bruessel, den 28. September 2000.

(66) SZ, 21.2.2003, Aussenansicht.

(67) Alain Peyrefitte, C'était de Gaulle, Fayard, Paris 1994, S. 61.

(68) Fritz Scharpf: Konsequenzen der Globalisierung fuer die nationale Poltik. In: Kempfenhausener Gespraeche, Kommunikationszentrum der Hypo-Bank. 1. Gespraech 11.-13.10.1996, S. 80 ff. (86 f.).

(69) Fritz Scharpf, Koeln (MPI-Papier fuer SPD).

(٧٠) راجع الشكل C في هذا الكتاب.

(71) Reich, a.a.O. S. 71.



(١) أي وفق «خط مقارب» (asymptotisch) كما يقول الرياضيون.

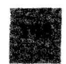
(٢) راجع الفصل الرابع وما قلناه بشأن: «السوق العالمية المحررة من القيود ـ فرصة ذهبية أم غي وضلال؟».

(3) Maddision, a.a.O., S. 17.

(٤) سبق لنا أن تحدثنا عن هذا الموضوع في الفصل الأول من هذا الكتاب وذلك في سياق حديثنا عن: «انتظار تحقق الوعد بتنامي فرص العمل يشبه انتظار وفاء عرقوب بوعوده».

(٥) ٥٦ يورو في الشهر بحسب ما تنقله صحيفة:

Le Monde, 6.5.2003, S. VIII.



(٦) راجع بهذا الشأن الشكل C في هذا الكتاب.

(٧) هذا هو ما أكده Helmut Maucher، رئيس شركة Nestlé، في المنتدى الاقتصادي المنعقد في دافوس.

(8) Michel Rocard: Loi Fillon: brutaux et les "molletistes". Le Monde, 19.6.2003, S. 1 and 16.

(٩) في الفترة الواقعة بين عام ١٩٩١ وعام ٢٠٠٢ انخفض عدد العاملين في القطاع الصناعي من ١١,٣ مليون إلى ٨,٥ مليون، أي أنه تراجع بنسبة بلغت ٢٥ في المائة.
Statistisches Taschen buch 2002, Tab. 2.4..

(١٠) راجع بهذا الشأن ما كنا قد قلناه في سياق حديثنا عن «مجتمع الأهالي» في الفصل الثالث من هذا الكتاب.

(11) Stiglitz, a.a.O., S. 239 f.

(١٢) ولهذا السبب راحت في نهاية الستينات مجموعة من الأمريكيين تسعى للوصول إلى نماذج لنظام عالمي خال من سلبيات النظام القائم (World order Models project). وكانت هذه المساعي قد انطلقت من الآراء التي عبر عنها Clark and Sohn في مؤلفهما الموسوم: World order by world law. وكان غيراسيموف (Gerassimow)، الناطق الرسمي باسم غورباتشوف فيما بعد، أحد المشاركين في هذه المجموعة المهتمة بشؤون الأمن الجماعي.

(13) Jean- Marie Guéhenne, Das Ende der Demokratie, Deutscher Taschenbuchverlag, Muenchen 1996.

(14) Kenichi Ohmae, The End of Nation State. The rise of Regional Economies, The Free Press, New York 1996.

فبحسب رأيه أمست الهوية القومية من مخلفات العصور الغابرة. ولذا، ينبغي رسم الحدود بناء على تدفقات رأس المال والمعلومات.

(15) Benefits of the WTO trading system. Homepage der WTO im Internet, 1.12.1999: htt:/www.wto.org/wto/10ben/10ben00.htm.

(16) Alain Frachon, L'Amérique et le besoin d'Europe, Le Monde, 25.3.1999, S. 1 and 17: "Un expert parle: "Pour les Etat-unis, il n'est pas sain de demeurer le seul pouvoir impérial", dit henry Kissinger."



(17) "Wer darf entscheiden, ob ein Regime gut oder schlecht ist?" Aussenminister de Villepin gegen US-Alleingang. Die Welt, 25.2.2003, S. 5.

(18) Chirac fustige Leon Brittan: Le président de la République a vivement rappelé à l'order, hier, le commissaire européen, sur son projet de zone de libre-échange transatlantique (NTM,) Le Figaro, La vie économique, 17.4.1998.

(19) Edgar Pisani: "Vielfalt als Ferment fuer eine echte Einheit" - die Politik neu erfinden. Le Monde diplomatique 1/1996, S. 2.

(20) "Warten auf Arbeitsplaetze": Philippe Séguin, En attendant l'emploi, Editions du Seuil, Paris 1996.

(٢١) فألمانيا، على سبيل المثال، تخلت، قبل اندلاع الحرب العالمية الأولى، عن سياسة التحالفات القائمة على توازن القوى، وانتهجت سياسة تقوم على القوة والأساطيل الحربية من ناحية والعداء لروسيا من ناحية أخرى (خاصة بعدما رفضت تجديد معاهدة الأمن المشترك مع روسيا في الحقبة التالية على حكم بسمارك). وكانت هذه السياسات قد لعبت دورا لا يستهان به في عجز ألمانيا عن التحكم في الأزمة التي اندلعت في يوليو من عام ١٩١٤.



المؤلف في سطور

هورست آفهيلد

* من مواليد عام ١٩٢٤.
* ترأس جمعية العلماء الألمان من عام ١٩٦٠ حتى عام ١٩٧٠.
* عمل في معهد «ماكس بلانك» في مدينة شتانبرغ.
* أعد دراسات نظرية وميدانية مهمة في مجال السلم العالمي ومشاكل البيئة وأسس التقدم العلمي ـ التكنولوجي.
* له العديد من المؤلفات والدراسات الاقتصادية.
* في غضون ثلاثة أعوام صدرت ثلاث طبعات لمؤلفه «اقتصاد يغدق فقرا ـ التحول من دولة التكافل الاجتماعي إلى المجتمع المنقسم على نفسه».

المترجم في سطور

د. عدنان عباس علي

* من مواليد ١٩٤٢ في الهندية ـ العراق.
* دكتوراه في العلوم الاقتصادية من جامعة فرانكفورت وجامعة دارمشتاد عام ١٩٧٥.
* عمل بدرجة أستاذ مشارك في العديد من الجامعات العربية.
* له مجموعة كتب ودراسات وترجمات منشورة منها: تاريخ الفكر الاقتصادي، الأسس العامة لنظرية النمو الاقتصادي، السياسة الاقتصادية بين النظرية والتطبيق، التحليل الاقتصادي الكلي بين الكينزيين والنقديين، وجهة نظر نقدية في التضخم العالمي، المنهج النقدي في القوى المتحكمة في

سعر الصرف الأجنبي، دور المحافظ الاستثمارية في تحديد سعر الصرف الأجنبي (نموذج برانسون)، الأساس النظري لبرامج التصحيح الاقتصادي المدعومة من قبل صندوق النقد الدولي، مخاطر التكامل المالي الدولي في البلدان النامية.

- نشر في سلسلة عالم المعرفة: «غوته والعالم العربي» العدد ١٩٤، فبراير ١٩٩٥، «فخ العولمة» العدد ٢٣٨، أكتوبر ١٩٩٨، «نهاية عصر البترول» العدد ٣٠٧، سبتمبر ٢٠٠٤.



سلسلة عالَم المعرفة

«عالم المعرفة» سلسلة كتب ثقافية تصدر في مطلع كل شهر ميلادي عن المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ـ دولة الكويت ـ وقد صدر العدد الأول منها في شهر يناير العام ١٩٧٨.

تهدف هذه السلسلة إلى تزويد القارئ بمادة جيدة من الثقافة تغطي جميع فروع المعرفة، وكذلك ربطه بأحدث التيارات الفكرية والثقافية المعاصرة. ومن الموضوعات التي تعالجها تأليفا وترجمة:

١ ـ الدراسات الإنسانية : تاريخ ـ فلسفة ـ أدب الرحلات ـ الدراسات الحضارية ـ تاريخ الأفكار.

٢ ـ العلوم الاجتماعية: اجتماع ـ اقتصاد ـ سياسة ـ علم نفس ـ جغرافيا ـ تخطيط ـ دراسات إستراتيجية ـ مستقبليات.

٣ ـ الدراسات الأدبية واللغوية : الأدب العربي ـ الآداب العالمية ـ علم اللغة.

٤ ـ الدراسات الفنية : علم الجمال وفلسفة الفن ـ المسرح ـ الموسيقى ـ الفنون التشكيلية والفنون الشعبية.

٥ ـ الدراسات العلمية : تاريخ العلم وفلسفته ، تبسيط العلوم الطبيعية (فيزياء، كيمياء، علم الحياة، فلك) ـ الرياضيات التطبيقية (مع الاهتمام بالجوانب الإنسانية لهذه العلوم)، والدراسات التكنولوجية.

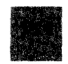
أما بالنسبة إلى نشر الأعمال الإبداعية ـ المترجمة أو المؤلفة ـ من شعر وقصة ومسرحية، وكذلك الأعمال المتعلقة بشخصية واحدة بعينها فهذا أمر غير وارد في الوقت الحالي.

وتحرص سلسلة «عالم المعرفة» على أن تكون الأعمال المترجمة حديثة النشر.

وترحب السلسلة باقتراحات التأليف والترجمة المقدمة من المتخصصين، على ألا يزيد حجمها على ٣٥٠ صفحة من القطع المتوسط، وأن تكون مصحوبة بنبذة وافية عن الكتاب وموضوعاته وأهميته ومدى جدته. وفي حالة الترجمة ترسل نسخة مصورة من الكتاب بلغته الأصلية، كما ترفق مذكرة بالفكرة العامة للكتاب، وكذلك يجب أن تدوّن أرقام صفحات الكتاب الأصلي المقابلة للنص المترجم على جانب الصفحة المترجمة، والسلسلة لا يمكنها النظر في أي ترجمة ما لم تكن مستوفية لهذا الشرط. **والمجلس غير ملزم بإعادة المخطوطات والكتب الأجنبية في حالة الاعتذار عن عدم نشرها**. وفي جميع الحالات ينبغي إرفاق سيرة ذاتية لمقترح الكتاب تتضمن البيانات الرئيسية عن نشاطه العلمي السابق.

وفي حال الموافقة والتعاقد على الموضوع ـ المؤلف أو المترجم ـ تصرف مكافأة للمؤلف مقدارها ألف وخمسمائة دينار كويتي، وللمترجم مكافأة بمعدل عشرين فلسا عن الكلمة الواحدة في النص الأجنبي، أو ألف ومائتي دينار أيهما أكثر (وبحد أقصى مقداره ألف وستمائة دينار كويتي)، بالإضافة إلى مائة وخمسين دينارا كويتيا مقابل تقديم المخطوطة ـ المؤلفة والمترجمة ـ من نسختين مطبوعتين على الآلة الكاتبة.





على القراء الذين يرغبون في استدراك ما فاتهم من إصدارات المجلس التي نشرت بدءا من سبتمبر ١٩٩١، أن يطلبوها من الموزعين المعتمدين في البلدان العربية:

دولة الكويت:

شركة المجموعة الكويتية للنشر والتوزيع
شارع جابر المبارك - بناية التجارية العقارية
ص. ب 29126 - الرمز البريدي 13150
ت 2405321 - 2417810/11 فاكس 2417809

دولة الإمارات العربية المتحدة:

شركة الإمارات للطباعة والنشر والتوزيع
دبي، ت: 97142666115 - فاكس: 2666126
ص. ب 60499 دبي

المملكة العربية السعودية:

الشركة السعودية للتوزيع
لإدارة العامة - شارع الملك فهد (الستين سابقا) - ص. ب 13195
جدة 21493 ت 6530909 - فاكس 6533191

الجمهورية العربية السورية:

المؤسسة العربية السورية لتوزيع المطبوعات
سورية - دمشق ص. ب 12035(9631)
ت 2127797 ـ فاكس 2122532

جمهورية مصر العربية:

مؤسسة الأهرام للتوزيع
شارع الجلاء رقم 88 - القاهرة
ت 5796326 فاكس 7703196

المملكة المغربية:

الشركة العربية الأفريقية للتوزيع والنشر والصحافة
(سبريس)
70 زنقة سجلماسة الدار البيضاء
ت 22249200 ـ فاكس 22249214 (212)

دولة تونس:

الشركة التونسية للصحافة
تونس - ص. ب 4422
ت 322499 ـ فاكس 323004 (21671)

الجمهورية اللبنانية:

شركة الشرق الأوسط للتوزيع
ص. ب 11/6400 بيروت 11001/2220
ت 487999 ـ فاكس 488882 (9611)

دولة اليمن:

القائد للتوزيع والنشر
ص. ب 3084
ت 3201901/2/3 ـ فاكس 3201909/7 (967)

المملكة الأردنية الهاشمية:

وكالة التوزيع الأردنية
عمان ص. ب 375 عمان - 11118
ت 5358855 ـ فاكس 5337733 (9626)

مملكة البحرين:

مؤسسة الهلال لتوزيع الصحف
ص. ب 224/ المنامة - البحرين
ت 294000 - فاكس 290580 (973)

سلطنة عمان:

المتحدة لخدمة وسائل الإعلام
مسقط ص. ب 3305 - روي الرمز البريدي 112
ت 700896 و 788344 ـ فاكس 706512

دولة قطر:

دار الشرق للطباعة والنشر والتوزيع
الدوحة ص. ب 3488 - قطر
ت 4661695 ـ فاكس 4661865 (974)

دولة فلسطين:

وكالة الشرق الأوسط للتوزيع
القدس/ شارع صلاح الدين 19
ص. ب 19098 ـ ت 2343954 ـ فاكس 2343955

دولة السودان:

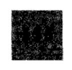
مركز الدراسات السودانية
الخرطوم ص. ب 1441 ـ ت 488631 (24911)
فاكس 362159 (24913)

نيويورك:

MEDIA MARKETING RESEARCHING
25 - 2551 SI AVENUE LONG ISLAND CITY
NY - 11101 TEL: 4725488
FAX: 1718 - 4725493

لندن:

UNIVERSAL PRESS & MARKETING LIMITED
POWER ROAD. LONDON W 4SPY. TEL:
020 8742 3344
FAX: 2081421280



تنويه

للاطلاع على قائمة كتب السلسلة انظر عدد ديسمبر (كانون الأول) من كل سنة، حيث توجد قائمة كاملة بأسماء الكتب المنشورة في السلسلة منذ يناير ١٩٧٨.

قسيمة اشتراك في إصدارات

المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب

البيان	سلسلة عالم المعرفة		الثقافة العالمية		عالم الفكر		إبداعات عالمية		جريدة الفنون	
	د.ك	دولار	د.ك	دولار	د.ك	دولار	د.ك	دولار	د.ك	دولار
مؤسسة داخل الكويت	25		12		12		20		12	
أفراد داخل الكويت	15		6		6		10		8	
مؤسسات دول الخليج العربي	30		16		16		24			36
أفراد دول الخليج العربي	17		8		8		12			24
مؤسسات خارج الوطن العربي		100		50		40		100		48
أفراد خارج الوطن العربي		50		25		20		50		36
مؤسسات في الوطن العربي		50		30		20		50		36
أفراد في الوطن العربي		25		15		10		25		24

الرجاء ملء البيانات في حالة رغبتكم في: تسجيل اشتراك ☐ تجديد اشتراك ☐

الاسم:
العنوان:
اسم المطبوعة: مدة الاشتراك:
المبلغ المرسل: نقدا/شيك رقم:
التوقيع: التاريخ: / / ٢٠٠م

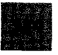
تسدد الاشتراكات والمبيعات مقدما نقدا أو بشيك باسم المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب مع مراعاة سداد عمولة البنك المحول عليه المبلغ في الكويت ويرسل إلينا بالبريد المسجل.

المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب

ص.ب 23996 الصفاة - الرمز البريدي 13100

دولة الكويت

بدالة: 2416006 (00965) - داخلي: 196 / 195 / 194 / 193 / 153 / 152




مطابع المجموعة الدولية
International Group Press co.
Tel.: 4749210 - 4711103

إصدارات المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب



الإصدارات غير الدورية

المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب

الكويت

هذا الكتاب

في التاسع من نوفمبر عام ١٩٨٩ انهار جدار برلين بالكامل. ولم يكن هناك مؤشر يوحي بهذا الحدث قط. ومنذ ذلك الحين انقلب الأمر رأسا على عقب، فالاقتراحات، التي بدت معقولة وسليمة، في الزمن السابق على انهيار الجدار، أمست ضلالا بينا وخطأ جليا بعد انهيار الجدار. وما كان ضلالا بينا وخطأ جليا في الزمن السابق على انهيار الجدار، أمسى معقولا وسليما بعد ذلك الحدث العظيم. والملاحظ هو أن الليبرالية المحدثة أمست، منذ ذلك الحين، تصول وتجول زاعمة أن الانفتاح الاقتصادي أفضل الخيارات المتاحة لشعوب العالم. إلا أن تطبيق برنامج واحد على كل دول المعمورة، أي من الكونغو إلى كندا ومن المغرب إلى أستراليا، أدى إلى نتائج وخيمة في الكثير من البلدان. وتأسيسا على هذه الحقيقة فإن من واجب الدول أن تحدد لنفسها الخلطة المثلى للانفتاح والحماية. فهذه الخلطة تختلف اختلافا كبيرا من اقتصاد إلى آخر. كما أنها في تغير مستمر عبر الزمن. فما هو في مصلحة بلد ما في اليوم الحاضر، قد يكون وبالا عليه بعد حين من الزمن. ولهذا السبب لا يجوز فرض الانفتاح أو الحماية التجارية على دول العالم من خلال قرارات وقواعد وترتيبات تنبع من توجهات أيديولوجية معدة مسبقا، ومستنتجة من تحليل نظري ينطلق من شروط لا وجود لها على أرض الواقع.

إن كسر طوق الضغوط التي ينطوي عليها النظام الاقتصادي العالمي السائد حاليا يفرض على الجميع السعي بخطى حثيثة لإقامة نظام اقتصادي عالمي جديد يتألف من تكتلات اقتصادية منفتحة على نفسها داخليا، ومتعاونة بعضها مع بعض خارجيا، ولا يمكن الجزم مسبقا بالحجم الأمثل لكل واحد من هذه التكتلات فشروط هذا الحجم تتغير مع مرور الزمن، وتختلف من اقتصاد إلى آخر بكل تأكيد

وإذا ما صادف أن اقتنع السياسيون في يوم من الأيام بأن الاستمرار في تطبيق النهج الحالي يؤدي إلى تفكك وحدة المجتمعات، ويسبب تفاقم عدم المساواة بين الشرائح الاجتماعية، فستتغير، عندئذ، جميع المعايير بكل تأكيد ولكن هل سيقتنع أصحاب الشأن فعلا بضلال نهجهم؟ ومتى سيقتنعون بهذا؟ إن ذلك رجم بالغيب بكل تأكيد. وليس لدى المرء سوى الأمل في أن يكون، عندئذ متسع من الوقت للحيلولة دون سوء العاقبة. فالمجتمع الذي يرى أن الاقتصاد العالمي قد صار يسلبه كل أمل في غد أفضل لا ينتظر طويلا.

ISBN 99906 - 0 - 204 - 2
رقم الإيداع (٢٠٠٧/٠٠٠٢٧)